السمان

المذاهب والنظم الاقتصادية

330.9
Sa18mA

JL 28'57
AP 21'59
JAN 29
MY 4'58
AUG 17'83
NO 19 57
Jan 4 58
MY 7'58
30 Oct 63
MY 19 58
14 Dec 63
JN 2'58
DC 29 58
FEB 2 '62
MR 17'59
Ap 6'59

330.9
Sa18mA
C.1

موجز

تاريخ المذاهب والنظم الاقتصادية

تأليف

احمد السمان

دكتور في العلوم الاقتصادية والسياسية

استاذ الاقتصاد السياسي

في كلية الحقوق

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية

مطبعة الجامعة السورية

١٣٧٤ هـ — ١٩٥٤ م

LIBRARY

المقدمة

(١) تاريخ المذاهب الاقتصادية علم حيّ: اصطلح المؤلفون على أن يمهدوا لدراسة علم الاقتصاد، بدراسة تاريخ الفكر الاقتصادي، ذلك أن النظريات الاقتصادية اذا فصلت عن بيئتها التي انمتها وغذتها، اصبحت ميتة لا حياة فيها، مثلها مثل اوراق جافة في اضبارة عالم النبات، ولكن اذا درست في بيئتها اصبحت مادة حية، نشاهد مولدها ونموها وشيخوختها، ثم نشاهد بعثها بعد موتها، لان الافكار مهما كانت لا تموت، ولا يستطيع اقتصادي الادعاء انه قضى على نظرية اقتصادية.

والتاريخ هو الذي يتيح لنا ان نرى هذه الحياة المتجددة المتعاقبة.

لذلك لا يوجد حد مانع بين علم الاقتصاد وبين تاريخ الفكر الاقتصادي فعلم الاقتصاد يتجلى بنظريات سائدة في الزمن الحاضر، ولكنها غير خالدة ولا نهائية وانما هي عرضة للايضاح والتصحيح، والتاريخ يجلو لاعيننا هذا الجهد الدائم نحو التصحيح. فهو بمنزلة اقتصاد الامس، كما ان اقتصاد اليوم سيصبح اقتصاد الغد.

(٢) استمرار التاريخ: تاريخ النظريات يعلم التواضع، فتاريخ النظريات هو تاريخ الاخطاء لانه تاريخ التجارب.

ولئن كانت النظريات دائمة التطور والتبدل، فان تطورها أقل مما يبدو للوهلة الاولى، والولادة فيها اقرب الى ان تكون بعثا.

فالافكار لا تموت وانما تبقى كامنة حتى تلائمها البيئة، وتستدعيها الحاجة فتعود للظهور، ويعتقد القائلون بها انها من ابداعهم، وفي العلوم جميعاً شواهد على ذلك.

وقد يرافق عودة النظريات القديمة تسميتها بأسمائها الاصلية، فيقال اليوم:

« المركانتيلية الجديدة » و « السن سمونية الجديدة » و « الاشتراكية الجديدة » و « الاقتصاد الحر الجديد » و « الماركسية الجديدة » .

ثم ان الافكار تعرف النصر والهزيمة ، فنظرية « قاعدة الذهب » و « اساس الصرف الذهبي » Gold Exchange standard » لاقت ذيوعاً عظيماً في مطلع القرن العشرين ، واخذ بها كثير من الدول ، ثم جاءت الحرب فتحطمت النظم النقدية القائمة عليها ، وتبينت محاذيرها .

واخيراً ان تكون المذاهب يبدو بتعاقب الفعل ورد الفعل، والرأي والرأي المضاد والرأي الجامع (thèse, synthese anlithese,)، الذي يصبح بدوره رأياً. حسب الجدلية الهجلية . فالفيزيوقراطيون ينتقضون على المركانتيليين، والاشتراكيون على الفرديين، والاخلاقيون Hedonistes على الاشتراكيين ، وكل مذهب يدعي انه يستأنف عهداً جديداً » و« كل حزب بما لديهم فرحون » .

(٣) نسبية المذاهب : ان تاريخ المذاهب يفسر كلمة طالما اسيء استعمالها هي كلمه « النسبية »، ونعني بذلك «ان النظرية لا يمكن اعتبارها خاطئة الا بالنسبة لزمان معين او لمكان معين » . ولذلك نجد بعض الاقتصاديين الهواة ينتقدون القدماء من العلماء الذين لم يستطيعوا اكتشاف صلة بين بعض الحوادث ، بينما لم تكن هذه الحوادث موجودة وقتئذ لذلك لا يمكننا ان نأخذ على اقتصاديين مثل جان باتيست ساى انهم لم يفرقوا بين الفائدة وربح المستحدث ، لان المستحدث آنئذ كان يستثمر امواله الخاصة في مشروعه، كما لا يجوز ان نلوم ريكاردو لاهماله منزلة النقد الخطي في النظرية الكمية في زمن لم يكن فيه هذا النوع من النقد واسع الانتشار .

ان الواقع خير محك للنظريات ، فاذا استحال تطبيقها تبين خطاؤها ، ففي اوربا الغربية يصعب اقامة نظرية تنكر فكرة النفع الشخصي ، كما ينكر اقوام الرفاهية ، ويجهلون فكرة التقدم . وعندما كان يقول « فبلن » الاقتصاد الامريكي « ان الانسان يخضع في حياته لميله الى الجهد والى الجاذبية الاجتماعية ولحب الاطلاع » فانه يقصد الانسان في امريكا الشمالية .

واذا كانت النظريات نسبية ، فيحتمل ان تكون خاطئة ، ولكن دراسة الاخطاء مفيدة لان الباحث يتلمس الحقيقة بين الاخطاء .

(٤) **الصلة بين المذاهب والوقائع** : لقد اسمينا هذا الدرس « تاريخ الوقائع والمذاهب الاقتصادية » وحرصنا فيه على الجمع بين الفكر والواقع لان الافكار تبعث الاعمال فقد استطاع كوبدن وباستيا ان يهزما فكرة الحماية التجارية ، كما يرجع لرجال المذهب التضامني الفضل في التصويت على كثير من قوانين العمل .

وكذلك فان الوقائع تبعث الافكار ، لان الافكار لا تظهر مرة واحدة من اذهان مبدعيها ، ولكن هؤلاء يستوحونها من الحوادث ، بل ان طبيعة عمل الباحث كثيراً ما تملي عليه افكاره ، فآدم سميث كان استاذاً شاهد الثورة الصناعية وولادة الآلة وظفر تقسيم العمل ، وكان ريكاردو صرافا يهتم بمعرفة ما اذا كانت اوراق مصرف انكلترا في خطر او في امان ، ويتحيز لرجال الاعمال ضد كبار المالكين .

لذلك كانت الوقائع والنظريات متشابكة ، وكل منها سبب في الاخرى واثر لها ونحن لن نستطيع ان نعرض المذهب الاقتصادي من غير ان نبحث في البيئة الاجتماعية التي احاطت به ، والمؤلفين الذين هيأوا له .

(٥) **منهاج البحث** : اذا القينا نظرة عامة على تاريخ الانسانية منذ نهاية العهد الروماني حتى ايامنا هذه ، نستطيع ان نلاحظ ان الانسانية مرت بأربعة عهود تطورت فيها النظم الاقتصادية . فالعهد الاول يبدأ منذ الغزوات الجرمانية في الغرب والفتح العربي في الشرق ، وفيه نجد زوال المؤسسات الرومانية في الغرب وحلول الاقتصاد الاقطاعي محلها ، ويتلو هذا العهد . عهد الثورة التي انفجرت في القرن السادس عشر في النطاق السياسي ، وادت الى حلول الدول القومية محل الاقطاعات ، والى ظهور الرأسمالية التجارية والتنظيمية . وفي نهاية القرن الثامن عشر حدثت ثورة جديدة ادت الى ظفر البورجوازيه بالارستقراطية ، والى زوال الملكية المطلقة

« المركانتيلية الجديدة » و « السن سمونية الجديدة » و « الاشتراكية الجديدة » و « الاقتصاد الحر الجديد » و « الماركسية الجديدة » .

ثم ان الافكار تعرف النصر والهزيمة ، فنظرية « قاعدة الذهب » و « اساس الصرف الذهبي » Gold Exchange standard » لاقت ذيوعاً عظيماً في مطلع القرن العشرين ، واخذ بها كثير من الدول ، ثم جاءت الحرب فتحطمت النظم النقدية القائمة عليها ، وتبينت محاذيرها .

واخيراً ان تكون المذاهب يبدو بتعاقب الفعل ورد الفعل، والرأي والرأي المضاد والرأي الجامع (thèse, synthese anlithese,)، الذي يصبح بدوره رأياً. حسب الجدلية الهجلية . فالفيزيوقراطيون ينتقضون على المركانتيليين، والاشتراكيون على الفرديين، والاخلاقيون Hedonistes على الاشتراكيين ، وكل مذهب يدعي انه يستأنف عهداً جديداً » و« كل حزب بما لديهم فرحون » .

(٣) نسبية المذاهب : ان تاريخ المذاهب يفسر كلة طالما اسيء استعمالها هي كلمه « النسبية »، ونعني بذلك «ان النظرية لايمكن اعتبارها خاطئة الا بالنسبة لزمان معين او لمكان معين » . ولذلك نجد بعض الاقتصاديين الهواة ينتقدون القدماء من العلماء الذين لم يستطيعوا اكتشاف صلة بين بعض الحوادث ، بينما لم تكن هذه الحوادث موجودة وقتئذ لذلك لايمكننا ان نأخذ على اقتصاديين مثل جان باتيست ساى انهم لم يفرقوا بين الفائدة وربح المستحدث ، لان المستحدث آنئذ كان يستثمر امواله الخاصة في مشروعه، كما لا يجوز ان نلوم ريكاردو لاهماله منزلة النقد الخطي في النظرية الكمية في زمن لم يكن فيه هذا النوع من النقد واسع الانتشار .

ان الواقع خير محك للنظريات ، فاذا استحال تطبيقها تبين خطاؤها ، ففي اوربا الغربية يصعب اقامة نظرية تنكر فكرة النفع الشخصي ، كما ينكر اقوام الرفاهية ، ويجهلون فكرة التقدم . وعندما كان يقول « فبلن » الاقتصاد الامريكي « ان الانسان يخضع في حياته لميله الى الجهد والى الجاذبية الاجتماعية ولحب الاطلاع » فانه يقصد الانسان في امريكا الشمالية .

واذا كانت النظريات نسبية ، فيحتمل ان تكون خاطئة ، ولكن دراسة الاخطاء مفيدة لان الباحث يتلمس الحقيقة بين الاخطاء .

(٤) الصلة بين المذاهب والوقائع : لقد اسمينا هذا الدرس « تاريخ الوقائع والمذاهب الاقتصادية » وحرصنا فيه على الجمع بين الفكر والواقع لان الافكار تبعث الاعمال فقد استطاع كوبدن وباستيا ان يهزما فكرة الحماية التجارية ، كما يرجع لرجال المذهب التضامني الفضل في التصويت على كثير من قوانين العمل .

وكذلك فان الوقائع تبعث الافكار ، لان الافكار لا تظهر مرة واحدة من اذهان مبدعيها ، ولكن هؤلاء يستوحونها من الحوادث ، بل ان طبيعة عمل الباحث كثيراً ما تملي عليه افكاره ، فآدم سميث كان استاذاً شاهد الثورة الصناعية وولادة الآلة وظفر تقسيم العمل ، وكان ريكاردو صرافا يهتم بمعرفة ما اذا كانت اوراق مصرف انكلترا في خطر او في امان ، ويتحيز لرجال الاعمال ضد كبار المالكين .

لذلك كانت الوقائع والنظريات متشابكة ، وكل منها سبب في الاخرى واثر لها ونحن لن نستطيع ان نعرض المذهب الاقتصادي من غير ان نبحث في البيئة الاجتماعية التي احاطت به ، والمؤلفين الذين هيأوا له .

(٥) منهاج البحث: اذا القينا نظرة عامة على تاريخ الانسانية منذ نهاية العهد الروماني حتى ايامنا هذه ، نستطيع ان نلاحظ ان الانسانية مرت بأربعة عهود تطورت فيها النظم الاقتصادية . فالعهد الاول يبدأ منذ الغزوات الجرمانية في الغرب والفتح العربي في الشرق ، وفيه نجد زوال المؤسسات الرومانية في الغرب وحلول الاقتصاد الاقطاعي محلها ، ويتلو هذا العهد . عهد الثورة التي انفجرت في القرن السادس عشر في النطاق السياسي ، وادت الى حلول الدول القومية محل الاقطاعات ، والى ظهور الرأسمالية التجارية والتنظيمية . وفي نهاية القرن الثامن عشر حدثت ثورة جديدة ادت الى ظفر البورجوازيه بالارستقراطية ، والى زوال الملكية المطلقة

والى حلول رأسمالية صناعية حرة محل الرأسمالية التجارية التنظيمية ، وها نحن الآن في عهد ثورة جديدة ، ستنجلي عن نظام جديد .

ولقد حرصنا على ان نبدأ التاريخ الاقتصادي منذ القرون الوسطى ، دون العهود السابقة ، كالعهدين اليوناني والروماني ، وقد دعانا الى ذلك اعتقادنا انها لا تصلح لافهامنا العصر الحديث ، وان استعمالها للمقارنة امر مليء بالاخطار ، لان الواقع الاقتصادي القديم غير الواقع الحديث ، والتقدم الفني ، اتاح لمجتمعنا الحاضر ان يتمتع بوسائل انتاج ومواصلات لا يعرفها الاقدمون ، وقد كان الروماني يحتاج الى الشهور ليجتاز الامبراطورية ، بينما اصبحت بضعة ايام تكفي للطواف حول العالم . ثم ان انتشار الثقافة قلب قضايا الاختصاصيين واليد العاملة ، ولذلك لا يمكننا ان نتخذ من نجاح او فشل تجربة في العالم القديم اي دليل على امكان فشل مثلها في العالم الحديث ؛ على اننا بحثنا في عالم القرون الوسطى لانه هو العهد الذي سبق النظام الرأسمالي ، والذي انبثق عنه هذا النظام .

الباب الأول

المذاهب والنظم الاقتصادية في القرون الوسطى

انقسم العالم قسمين خلال القرون الوسطى ، ولا سيما خلال الشطر الاول منها: العالم العربي الذي نشطت فيه الحياة الاقتصادية ، واتسعت رقعتها ، والعالم الغربي الذي عاش عيشة اقتصادية قروية مغلقة ، وانقطعت صلاته الاقتصادية بالعالم الخارجي ، وبينما حمل الاول مشعل الثقافة ، ونقل علوم اليونان وفلسفتهم ، وخلق مدنية جديدة وفنونا جديدة ، بقي الثاني في حياته المغلقة الضيقة ، ينتظر الحروب الصليبية ليتصل بالعالم وليبدأ حياته الاقتصادية الجديدة .

❀ ❀ ❀

الفصل الأول

الوقائع والافكار الاقتصادية في العالم العربي

البحث الأوّل

الوقائع الاقتصادية

صدر القرون الوسطى (القرن السادس حتى الحادي عشر) : كان العالم العربي قبل الاسلام يعيش حياة بدوية ، وكان اقتصاده يقوم على الاسرة، وصلاته الخارجية مع الاسر الغريبة صلات حرب وغزو ، على أنه كان يخلل هذا الاقتصاد البدوي ، اثار من اقتصاد قروي او بلدي، تظهر في فترات معينة في اسواق الحجاز التي كانت تقصدها القبائل في مواسم معينة، كما أن هذه المدن الصغيرة مثل يثرب وصنعاء ومكة كانت مراكز لخطوط الموصلات بين الشمال والجنوب ، بين الشام واليمن والعراق، الامر الذي أدى الى اتصالها بالعالمين الروماني والفارسي والى عقد بعض الصلات الاقتصادية معهما .

فلما بدأ الفتح الاسلامي ، بدأت سيادة العرب البحرية في المتوسط ، اذ تطلعوا لتكوين قوة بحرية تنتزع السيادة من بيزنطية وتعينهم على أخذ نصيبهم من تجارة العالم ، ففي عهد معاوية الاول احتلوا قبرص (٦٦٠ م) وظفروا بالاسطول

البيزنطي في واقعة ذات السواري التي أتاحت لهم فتح رودوس وبلغوا حتى اقريطش ثم سارت الاساطيل من المهدية في افريقية ومن الاندلس تنتزع الجزر والسواحل وتشد أزر الجيوش البرية التي تغزو سواحل فرنسة الجنوبية (٧٣٢) ثم يعيدون الكرة بعد مقتل عبد الرحمن الغافقي فيحتلون شاطيء البروفانس ويستمر هجومهم على صقلية طويلاً (٧٢٠ — ٧٥٣) حتى يحتلها الاغالبة ويحتلون الباليار «٧٩٨» ثم يحتلون مسينا بمعاونة النابوليين «٨٣١» ويغزون ساحل ايتاليا رغم دفاع اسطولي بيزنطية وأمالفي وينزلون في تارنتة « ٨٣٨ » ثم ينزلون في باري بعد تحطيم اسطولي البندقية وبيزنطية « ٨٤٠ » ويصلون في منتصف القرن التاسع الى غزو ايتاليا الوسطى ويقفون أمام أسوار روما وكنيسة القديس بطرس « ٨٤٦ » ويبقون محتفظين بنفوذهم في البحر حتى القرن الحادي عشر ، حين بدأت سفن الصليبيين تحتل جزر البحر المتوسط وشواطئه . ولقد وصف ابن خلدون في مقدمته هذا الفتح البحري العظيم بصيغ منتقاة ولهجة حماسية غنائية فقال « وانحازت امم النصرانية باساطيلهم الى الجانب الشرقي منه من سواحل الافرنجة والصقالبة والجزائر الرومانية لا يعدونها والاساطيل الاسلامية قد ضربت عليهم ضراء الاسد على فريسته وقد ملأت الاكثر من بسيط هذا البحر عدة وعدداً واختلفت في طرقه سلماً وحرباً فلم تظهر للنصرانية فيه الواح ... حتى اذا ادرك الدولة الاسلامية الفشل والوهن وطرقها الاعتلال مد النصارى ايديهم الى جزائر البحر الشرقية فملكوها والحوا على سواحل الشام ...وكانت لهم في المائة الخامسة الكرة في هذا البحر».

كان العالم العربي في هذا العهد يؤلف عالماً لوحده « وكان العراق عين الدنيا» كما يقول الثعالبي ، وكان المسلمون بعد أن ركزوا أعلامهم على أقسام العالم الثلاثة واطمأنوا الى الفتح ، فكروا في المساهمة بخيرات العالم وتجارته ، ونسوا زهدهم الماضي واقبلوا على الترف والبذخ فبدأت النهضة التجارية في العهد العباسي ، وقامت بغداد على شاطيء الدجلة لتكون سوقاً لفارس وماوراءها ولتحل محل المدائن عاصمة الاكاسرة . ثم وصلها بالفرات قناة تصلح للملاحة لتطل على سوريا وافريقية وبلاد

الروم فأصبحت عاصمة العالم وملتقى القوافل البرية والبحرية ، فكانت السفن تحمل تجارات الهند والصين الى خليج البصرة ـ الذي يدعوه المقدسي بحر الصين ـ وكانت القوافل تأتي من بلاد شمالي اوربا بطريق البلطيق فبلاد السلاف فالفولغا فبحر قزوين شمالي فارس او من بلاد الصين والخطا الى فارس ، ومنها تأتي اما الى بغداد واما الى الرقة ونصيبين لتكمل طريقها نحو الشرق او الجنوب او الشمال وترسل الى الآفاق اما في البحر المتوسط فقد كانت التجارة انما تجري بين سواحل البلاد الاسلامية وكان اكثرها وقفاً على الاساطيل العربية ، ماخلا شماله الشرقي اذ بقيت بيزنطية محتفظة بشيء من نفوذها في بحرها وبحر اليونان حتى البندقية ، ولكن الحروب الكبيرة حرمتها مركزها كوسيط للتجارة العالمية ، فتغيرت الطرق التجارية القديمة واتصلت الجزر الاسكاندیناوية بالبلاد الاسلامية عن طريق نوفغورود وكييف بدليل النقود والسلع العربية الكثيرة التي وجدت في غوتلندة وفنلندة وبولونيا وسواحل البلطيق .

كانت سوريا تتمتع بمركز تجاري ممتاز لتوسطها بين بلاد الرافدين « شرياني العالم » في ذاك العصر وبين جزيرة العرب ومصر وسواحل المتوسط وبلاد الروم ولقربها من بيت المقدس ملتقى حجاج العالم وكانت تصلها تحف الهند والصين عن طريق البحر الاحمر ثم تنقل على ظهور الابل وتقطع برزخ السويس في خمسة أيام ثم تشحن الى صور وعكا وطرابلس في الشرق والمهدية والاندلس في الغرب ، ولقد فكر عمرو بن العاص وهارون الرشيد في فتح قناة السويس وعدلا عن فكرتها خوفاً من فتح البحر الاحمر بوجه العالم الغربي .

ورغماً عن حالة الحرب المستمرة بين بيزنطية وبين الاسلام فقد كانت تجري بين البلدين مبادلات تجارية في ايام السلم ، ويذكر المؤرخون كثيراً من المعاهدات التجارية مثل المعاهدة التي عقدت بين امير انطاكية البيزنطي وبين حمداني حلب (عام ٩٦٩) وتبحث في المكوس الواجب دفعها على السلع المتبادلة بين الفريقين والتي

تحملها القوافل بين حلب وانطاكية من ذهب وفضة وأحجار كريمة وأقمشة وحرير وما أشبه .

وبينما كانت بيزنطية تتخبط بالمصاعب وتقاوم حصار العرب وأساطيلهم وتجارتهم كانت المدن الايتالية مثل بيشة وجنوه واماالفي والبندقية تبدأ بعقد صلاتها مع المشرق وتعين العرب على حرب بيزنطية وبقية المدن الايطالية ، وتصبح وسيطاً للتجارة بين مرافىء الشرق ومرافىء الغرب ، فتبيع في الشرق الاسلامي الارقاء من الصقالبة والاخشاب لصناعة السفن والمعادن والاسلحة — رغم احتجاج بيزنطية عام ٩٧١ — وتأتي من الشرق بمصنوعاته ومنسوجاته وتحفه ، وعندما زار شارلمان البندقية اشترى رجاله اردية زاهية الالوان تحمل اسماء البلاد التي صنعتها في الشرق . والاساطيل العربية التي كانت تشق البحر الى سواحل الهند والصين والبحر الهادي تحمل السلع والتجارات ، ما كانت تحمل الى السواحل الاوربية في ذلك العهد إلا الرعب والحرب ، ولكن الحروب خفت في القرن العاشر وبدأ المسلمون يزورون المدن الاوربية كما زارها الطرطوشي ، ولم يخف دوينزو ألمه من رؤية الزنوج والاتراك والمغاربة والعرب يتجولون في شوارع بيشة ، ومع ذلك فوجود التجار المسلمين في بلاد أوربا ، كان حادثاً استثنائياً .

أما التجارات فكانت تستهدف الحاصلات الشرقية مثل السكر والقطن المنتجين في سوريا وآسيا الصغرى وقبرص ، ومثل الاقمشة الحريرية المنتجة في الصين والهند وكان البهار والعطر المنتجان في الهند من أهم أصناف التجارة القديمة وفي سبيلها كانت تجري الحروب في أدوار التاريخ القديم لان هذين الاسمين يدلان على المخدر والترياق والسم والخمائر والمشهيات والمقويات والمسهلات والقابضات وعلى جميع الوسائل الغيبية والدينية والطبية .

أواخر القرون الوسطى (القرن الحادي عشر) : استمرت هذه الحال في القرن الحادي عشر وما بعده ومع أن الحروب الصليبية كانت تحمل الخراب والدمار الى بلاد الشرق فانها كانت عاملاً في نمو المبادلات بين الشرق والغرب ، وكانت

فترات السلم الطويلة فرصة لمبادلات تجارية فالاوربيون وقد تملكوا القدس وعكا واللاذقية وطرابلس وبيروت وانطاكية، صاروا يمارسون التجارة مع المدن الاوربية ولقد كانت البندقية وجنوه وبيشة تؤجر الغزاة سفناً وملاحين وتشترك معهم في المعارك البحرية وفي فتح عكا وجبلة وطرابلس فكوفئت على ذلك ونالت مراكز وأحياء خاصة بها في مدن القدس ويافا وطرابلس وصور ونالت امتيازات بلدية حرة تخرجها عن سلطان الامراء الصليبيين والاقطاعيين، ثم إن فترات السلم الطويلة أدت الى عقد اتفاقات كثيرة بين المدن والدول الصليبية والدول الاسلامية تنظم الترانزيت والشؤون الجمركية، مما أدى الى ازدياد التبادل الاقتصادي والثقافي بين الشرق والغرب.

وقد بقي الحال على هذا المنوال حتى القرن الخامس عشر، وكانت الوحدة الاسلامية قد تحطمت، وأصبح في كل مدينة أو قطر «امين المؤمنين ومنبر»، وكانت مصر وسوريا تعيشان حياتهما الصامتة، بعد خلاصهما من الصليبيين، في خوف التاتار، وتحت سلطان مماليك أتعبهم طلاب المجد فركنوا الى ضرائب يجمعونها ورسوم يفرضونها على القوافل التي تسير من أوربا الى الشرق الاقصى بطريق سوريا والبصرة او بطريق برزخ السويس فالبحر الاحمر. في هذا الوقت كان في أقصى أوربا الغربي امير برتغالي يرسم طريقاً بين الشرق والغرب لا يسيطر عليها المماليك وليس فيها عقبة برية كبرزخ السويس فتغلب الاطلنتيك على المتوسط في السباق نحو الهند وتحولت التجارة العالمية عن البلاد العربية، وكان ذلك بعد الغزوين الصليبي والتاتاري عنصراً أساسياً في اضمحلال الشرق العربي منذ القرن السادس عشر.

البحث الثاني

الأوضاع الاقتصادية في العالم العربي

في صدر القرون الوسطى : كان لا بد لهذه الحياة الاقتصادية التي نمت في مختلف أجزاء الامبراطورية الاسلامية من أن تخضع لنظم تسير بهديها، في حدود المبادىء الاسلامية ، ويمكننا القول إن النظام الذي ساد منذ فجر الاسلام ، نظام اقتصادي يقوم على مبادىء الحرية : حرية العقود (يأيها الذين آمنو اوفوابالعقود، المسلمون عند شروطهم) وحرية التجارة والزراعة والصناعة ، وحرية التملك الفردي مع حرية التمليك بالارث والوصية ؛ ولكن الشارع لاحظ ما في اطلاق هذه الحريات من أي قيد من مفاسد اجتماعية وأخلاقية . فقيد من اطلاق الحرية ، خوفا من التعسف باستعمال الحق ، وتوسع في مفهوم التعسف توسعاً جعل الحق ولا سيما حق الملك أقرب الى أن يكون نسبياً منه الى ان يكون مطلقاً اما حرية العقود فقد قيدت بشرائط كثيرة تضمن سلامتها وتحمي من الفساد والبطلان مثل منع التعامل بالربا .

وأما الحرية الفردية فقد اعلنت بصورة صريحة ، كما أعلنت المساواة المطلقة بين الناس أمام القانون ، مع تشجيع نحو تحرير بقية الافراد الذين يشملهم الرق .

أما المشكلة الاجتماعية فقد عنى بها الاسلام منذ أيامه الاولى ، اذ لا ننس ان النبي العربي نشأ في مدرسة الفقر ، وشب في مدرسة العمل ، وعاش في جو يسوده التفاوت الكبير في الثروة بين طبقات أهل مكة وعرف أسرار هذا التفاوت وأسبابه ، فاعلن الاسلام حرباً على الطبقة الظالمة المحتكرة

لموارد الثروة ، المسيئة استعمال هذه الثروة ، الآكلة اموال اليتامى والقاصرين والمساكين ، والمطففة في المكاييل والموازين ، وعالج المصائب الناشئة عن عدم المساواة بالزكاة ، وعمل على تحسين حال المرأة ، وتنظيم العتق ، ومنع الربا ، واخضاع الحياة الاقتصادية للقواعد الاخلاقية .

لا نجد لدى المؤلفين الاسلاميين في مطلع القرون الوسطى مؤلفات تبحث في الاقتصاد السياسي بصورة علمية ، وانما نجد كثيراً من الاحكام الباحثة في العقود والنقود في كتب الفقه ، تفرعها وتستنبطها من مصادر التشريع الاسلامي ، وهي تبني ذلك كله على اساس الحرية الاقتصادية ، وتستبعد الحاكم من التدخل في العقود ، الا حين تختل الحرية .

أما علاقة الدولة بشؤون الافراد الاقتصادية ، فقد بسطها الفقهاء بتفصيل ووضوح وظاهر منها أن الاصل حرية الافراد في اعمالهم الاقتصادية الا اذا آلت الحرية الى الفساد ، « فيكون درء المفاسد اولى من جلب المنافع » ، وتعتبر « الولاية العامة مقدمة على الولاية الخاصة » . وقد جعل ضابط تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية تحري المصلحة العامة وفقاً للقاعدة القائلة « ان التصرف على الرعية منوط بالمصلحة » فنرى الدولة تتدخل في العقود لحماية القاصرين والعاجزين والسفهاء والمبذرين ، والمدينين ، على ان حاجة الدولة الى المال دعتها الى التدخل في نواح أخرى من الحياة الاقتصادية ، وحصل تطور في حق تملك الاراضي ، اذ ظهرت انواع جديدة من حق الملك ، كملكية التصرف بالاراضي الخراجية ، والاملاك العامة ، كالحراج ، والمناجم ، وملكية الوظائف ، وغير ذلك من الشؤون ، كما ان الوقف كان استثناء من القواعد العامة في الملك والتصرف والتوريث .

ثم ان تحري المصلحة العامة حدا بالفقهاء الى وضع نظرية توضح حدود تدخل الدولة لمكافحة الغش ، والتغرير والاحتكار ، من تسعير ورقابة على الاسعار ، ومن رقابة على التصرف بالاملاك ، مما هو وارد في كتب الحسبة ، وكتب السياسة الشرعية .

اواخر القرون الوسطى . — لم تتغير الحياة الاجتماعية في المجتمع الاسلامي تغيراً يذكر ، بين مطلع القرون الوسطى واواخرها ، على انا نجد في اواخر القرون الوسطى طائفة من المؤلفين بحثت في الشؤون الاقتصادية بحثاً علمياً لا صلة له بالمبادىء الاخلاقية واقتصرت فيه على وصف الواقع وبيان اسبابه ، واستنبطت من ذلك ضوابط عامة جعلتها بمثابة قوانين اقتصادية وسنذكر من هؤلاء اثنين : ابن خلدون والمقريزي .

١ . — ابن خلدون هو ولي الدين ابو زيد عبد الرحمن بن الشيخ الامام عبد الله بن خلدون الحضرمي المالكي ، ينمى الى اسرة عربية يمانية تقلبت في مناصب الحكم والقضاء في اشبيلية ، وتحدرت من جدها خالد بن عثمان الذي كان دخل الاندلس مع جند اليمانية في عهد الفتوحات ، وتحول اسمه الى « خلدون » وفقاً للتقاليد السائدة في الاندلس .

ولد ابن خلدون في تونس سنة ٧٣٢ هجرية (١٣٣٢ ميلادية) ومات في القاهرة سنة ٨٠٨ هجرية (١٤٠٦ ميلادية) وعاش في عصر انحطاط الدولة الاسلامية في جميع اقطارها ، فقد كان الحكم العربي منحصراً في سلطة بني الاحمر في غرناطة ، وكانت بلاد المغرب مقسمة الى ثلاث ممالك قامت على انقاض دولة الموحدين ، وكانت مصر وسوريا والحجاز تعيش تحت حكم المماليك والبحرية والجراكسة ، وكان العراق يرضخ لحكم الاسرة الايلخانية ، وقد تقلب ابن خلدون في مختلف المناصب من كتابة السر الى القضاء والسفارة والوزارة .

ولكن حياة المناصب لم تنسه واجبه العلمي فاعتزل بضع سنوات وضع فيها كتابه في التاريخ باسم « كتاب العبر في المبتدأ والخبر » ووضع لهذا الكتاب مقدمة عرفت والباب الاول من الكتاب باسم « مقدمة ابن خلدون » تضمنت دراسات علمية في فلسفة التاريخ وشؤون الاجتماع تعتبر من اول الابحاث العلمية الاجتماعية في العالم ، وكأن ابن خلدون شعر بانه يضع علماً جديداً فقال « اعلم ان الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة ، غريب النزعة ... ولعمري لم اقف في الكلام على

منحاه لاحد من الخليقة » وقد اسمى هذا العلم « علم العمران » واسمي فيما بعد « علم الاجتماع » .

ولقد ادرك ابن خلدون ان الحادثات الاقتصادية جزء من الحادثات الاجتماعية، وتتأثر بمثل ماتتأثر به من الأسباب ، فبحث في الشؤون الاقتصادية ووضع نظريات عامة في هذا العلم ، بنيت على ماشاهده في عصره ، ويصح ان يرجع الى بعضها في هذا العصر ، ويمكن ايجاز اهمها في النقاط التالية :

١ . — تقسيم العمل الاجتماعي : افتتح ابن خلدون مقدمته بالكلام على تقسيم العمل الاجتماعي ذكر فيه حاجة افراد المجتمع الى التعاون على الانتاج ، لعجز الفرد عن الوفاء بحاجاته بمفرده ، وهو في ذلك قد سبق آدم سميث الى هذا البحث وان كان لم يبحثه في مثل شمول بحث آدم سميث ولعل سبب ذلك ان سميث كان قد شاهد الثورة الصناعية ، وشاهد اثر الآلة في الانتاج وفي تقسيم العمل .

٢ . — نظرية السكان : وضع ابن خلدون قواعد عامة في علم السكان لاتزال ملائمة لمجتمعاتنا الحاضرة ، فقد ذكر الصلة بين عدد السكان ومستوى الحضارة ، وذهب الى ان عدد السكان عامل هام في تقسيم العمل ، وفي النمو والازدهار الاقتصادي ، وفي ارتفاع مستوى المعيشة ، كما ان الاستعباد والظلم يؤولان الى قلة السكان ويقول في هذا الصدد : « اعلم ان العدوان على الناس في اموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يرونه حينئذ من ان غايتها انتهابها من ايديهم ، واذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها ، انقبضت ايديهم عن السعي في ذلك ... فاذا قعد الناس عن المعاش وانقبضت ايديهم عن المكاسب ، كسدت اسواق العمران ، وانتقضت الاحوال ، وابذعر الناس في الآفاق من غير تلك الايالة في في طلب الرزق فيما خرج عن نطاقها ، فخف ساكن القطر ، وخلت دياره ، وخربت امصاره ، واختل باختلاله حال الدولة والسلطان ، لما انها صورة للعمران، تفسد بفساد مادتها ضرورة ثم يقرر ابن خلدون « ان الامة اذا غلبت وصارت في ملك غيرها اسرع اليها الفناء » ويعلل ذلك بقوله « والسبب في ذلك ، والله اعلم ،

ما يحصل في النفوس من التكاسل اذا ملك امرها ، وصارت بالاستعباد آلة لسواها وعالة عليهم ، فيقصر الامل ويضعف التناسل . والاعتبار انما هو عن جدة الامل ، فاذا ذهب الامل بالتكاسل وذهب ما يدعو اليه من الاحوال ، وكانت العصبية ذاهبة بالغلب الحاصل عليهم ، تناقص عمرانهم وتلاشت مكاسبهم ومساعيهم » .

٣ . — تعاطي الدولة التجارة . — يذكر ابن خلدون ان من الاساليب التي تحمل السلطان على تعاطي التجارة رغبته في الكسب وجني الارباح حين تقل حصائل الضرائب ويرى أن في ذلك ضرراً على الحياة الاقتصادية :

أ — فهو يفضي الى القضاء على حرية المزاحمة «لان الرعايا متقاربون في اليسار ومزاحمة بعضهم بعضاً تنتهي الى غاية موجودهم او تقرب ، واذا رافقهم السلطان في ذلك ، وماله اعظم كثيراً منهم ، فلا يكاد احد منهم يحصل على غرضه ، ويدخل على النفوس من ذلك هم ونكد » .

ب . — ان ذلك يعطل قانون العرض والطلب « فقد ينتزع السلطان او الامراء عروض التجارة غصباً أو بايسر ثمن ، او لا يجد من يناقشه في ثمرائه فيبخس ثمنه على بائعه ، وقد يشتري السلطان السلع المستوردة من الخارج ، ويفرض ما يشاء من الثمن ، ويبيعها في وقتها لمن تحت ايديه من الرعايا بما يفرضه من الثمن ... فتبقى تلك البضائع بايديهم عروضاً جامدة ، عاطلة من التداول الذي فيه كسبهم ومعاشهم ، وربما تدعوهم الضرورة الى شيء من المال ، فيبيعون تلك السلع على كساد من الاسواق بابخس ثمن ، وربما يتكرر ذلك على التاجر والفلاح منهم بما يذهب رأس ماله ، فيقعد عن سوقه ويتعدد ذلك ويتكرر ، ويدخل به على الرعايا من العنت والمضايقة وفساد الارباح ما يقبض آمالهم عن السعي » .

ج . — ان ذلك يؤدي الى فساد الجباية ، «فان معظم الجباية انما هي من الفلاحين والتجار ولاسيما بعد وضع المكوس ونمو الجباية فيها ، واذا انقبض الفلاحون عن الفلاحة ، وقعد التجار عن التجارة ، ذهبت التجارة جملة او دخلها النقص

الفاحش ، واذا قايس السلطان بين ما يحصل له من الجباية وبين هذه الارباح القليلة ، وجدها بالنسبة الى الجباية أقل من القليل ... والسلطان لاينمي ماله ولا يدر موجوده إلا الجباية ، وادرارها يكون بالعدل في أهل الاموال ، فبذلك تنبسط آمالهم وتنشرح صدورهم للاخذ في تثمير الاموال وتنميتها ، فتعظم منها جباية السلطان واما غير ذلك من تجارة او فلح ، فانما هو مضرة عاجلة للرعايا وفساد للجباية ونقص للعمارة » .

٤ . — نظريات الاسعار : افرد ابن خلدون ابحاثاً للكلام على نظرية السعر ، وهو يعتبر من هذه الناحية اول من بحث نظرية السعر بحثاً علمياً ، فتكلم عن رخص اسعار المواد الضرورية وغلاء المواد الكمالية في الاسواق الكبيرة واسباب ذلك ، وتكلم على حركة الاسعار في الاسواق الصغيرة ، وبحث في قانون العرض والطلب ، ثم تكلم على اثر كلفة الانتاج على ارتفاع الاسعار وضرب مثلاً لذلك ارتفاع الاسعار في الاندلس بالنسبة للاسعار في افريقيا الشمالية وعدد أنواع كلف الانتاج من قيمة علاج الارض في الفلح ، ومن مكوس ومغارم ، « وجميع ما ينفقه السوقة والتجار على سلعهم وبضائعهم حتى في مؤونة انفسهم » .

ثم بحث في تأثير رخص الاسعار على انحطاط الزراعة والصناعة والتجارة وهبوط قيمة العقارات .

٥ . — كمية النقود والعمران : بحث ابن خلدون في اثر النقود على الحياة الاجتماعية ولم يقع في اخطاء المذهب التجاري — الذي سنراه فيما بعد — فلم ير في الذهب اساس الثروة ، وانما ادرك ان الاعمال والعمران هي التي تجتذب الاموال وتستبقيها في الدولة فيقول « فانه يبلغنا عنهم — اهل المشرق — في باب الغنى والرفه غرائب يشيد الركبان بحديثها ، ويحسب من يسمعها من العامة أن ذلك لزيادة في اموالهم او لان المعادن الذهبية والفضية اكثر بارضهم او لان ذهب الاقدمين من الامم استأثروا به دون غيرهم ، وليس كذلك ، فمعدن الذهب انما هو من بلاد السودان ، وجميع ما في ارضهم من البضاعة فانما يجلبونه من بلاد

غيرهم للتجارة ، فلو كان المال عتيداً موفوراً لديهم لما جلبوا بضائعهم الى سواهم يبتغون بها الاموال ، ولاستغنوا عن اموال الناس بالجملة » .

ان هذه النظرات الخاطفة القيناها على « مقدمة ابن خلدون » تكفي لان تعلمنا ان ابن خلدون اول من بحث في علم الاقتصاد بحثاً علمياً صحيحاً ، وان مقدمته جديرة بالبحث واعمال الفكر كمحاولة علمية اولى .

المقريزي : هو تقي الدين بن علي المقريزي ولد في القاهرة عام ٧٦٦ هـ (١٧٦٤) وتوفي عام ٨٤٥ (١٤٤٢) وكان عميد مؤرخي مصر انفق حياته في كتابة التاريخ ، وعزف عن مناصب الدولة في سبيله فلم ينل الوظائف الا في اول نشأته ، فكتب « المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار » و « السلوك لمعرفة دول الملوك » وكتب الى جانب ذلك رسائل صغيرة في موضوعات معينة اهمها رسالتان تبحثان في الاقتصاد النقدي : « شذور العقود في ذكر النقود » و « اغاثة الامة بكشف الغمة » . والتصانيف العربية التي تبحث في النقود قليلة جداً ، اهمها رسالة وضعها البلاذري في آخر كتابه « فتوح البلاد » والجزء العشرون من « الخطط التوفيقية » لعلي باشا مبارك ، والى جانب ذلك نجد في مقدمة ابن خلدون وفي صبح الاعشى للقلقشندي بحثاً خاصاً بالنقود الاسلامية . لذلك كانت لرسالتي المقريزي قيمتها العلمية الكبرى ، وفضلا عن ذلك ففي الرسالتين لمحات علمية عميقة تجعل المؤلف بين احذق من فهموا الحياة الاقتصادية في نهضة الدول وسقوطها .

الرسالة الاولى مقتصرة على ذكر النقود الاسلامية وتاريخها ويتبين من مطالعتها ان المؤلف أدرك قانون غريشام وان العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول ، وضرب على ذلك بعض الامثال ، ولكن حذق المؤلف ونباهته يتجليان في الرسالة الثانية ، التي اورد فيها المؤلف نظريتين هامتين :

الاولى : يعلل فيها الازمة الاقتصادية التي حلت بمصر في (عام ٨٠٨ هـ)

بأسباب ناشئة عن فساد النظام النقدي فهو أول من وضع «النظرية النقدية في تفسير الازمات الاقتصادية» ولذلك اقترح على السلطان اصلاح النقد كوسيلة من وسائل معالجة الازمة .

الثانية : — يبحث فيها نتائج التضخم النقدي وأثره على مختلف طبقات الامة ويعرض بتفصيل وعمق ، قضية القوة الشرائية الحقيقية للنقد وقوته الشرائية الاسمية ويحارب العملات الاعتبارية الرمزية ، وينادي بالنقد المستند الى الذهب والفضة .

❀ ❀ ❀

الفصل الثاني

النظم والافكار الاقتصادية في العالم الغربي

البحث الأوّل

النظم الاقتصادية

صدر القرون الوسطى : اجمع المؤرخون على ان اظلم فترة في تاريخ اوربا انما تقع في صدر القرون الوسطى فقد ساد اوربا ليل طويل لا يشع فيه فكر ، ولا يلمع فيه قبس حياة ، وقضت الغزوات الجرمانية على الحضارة الرومانية ، واعقب السلطان السياسي الموحد ، الوف من الاستقلالات المحلية الاقطاعية وعاد القسم المتمدن من العالم الاوروبي من الحياة الاقتصادية النامية، الناعمة بسلم الرومان، الى حياة اقتصادية مغلفة ، ولجأت الحياة المدنية الى قصور السادة الاقطاعيين من عسكريين واكليركيين ، بينما كانت السهول والارياف مسرحاً للغزو وصراح القوي والضعيف .

ان اقتصاد هذه الفترة اقتصاد زراعي بقي حتى القرن الحادي عشر يجري في نطاق الملكية الاقطاعية وكان الاقطاع الريفي هو الوحدة الاقتصادية في ذلك الحين وتجلى بقصر السيد الاقطاعي او الدير وما يحيط بهما من اراض ومساكن يقطنها عمال يخضعون للسيد ويتمتعون بحمايته . ولم يعد الانتاج يحصل من اجل المجتمع

اذ زالت الاسواق ، وانما اصبح يجري في الاقطاعات التي اصبحت تعيش مغلقة على نفسها وتنتج مايحتاج اليه أفرادها. الامر الذي ادى الى ان يتصف اقتصاد القرون الوسطى بالاوصاف التالية :

١ . — لم يعد النشاط الاقتصادي قائماً على فكرة الربح ، لان المنتج لاينتج لحاجة السوق بل من أجل الاستهلاك في داخل الاقطاع .

٢ . — لم تعد حاجة لانتاج زراعي فائض عن الحاجة ، فقلت العناية بالارض

٣ . — حلت الاعيان محل النقود في العقود ، فمالك الارض يعين حقه من الانتاج يستوفيها من الفلاح ، مما يساعده على ان يعيش ورحاله وجنوده .

٤ . — كانت حصة الاقطاعي من انتاج الفلاحين نتيجة للعرف ، لا ثمرة عقود حرة تربط رب العمل بعماله . هؤلاء العمال هم الاقنان الذين يقومون بزراعة الارض ، وكانت تقوم صلات مبادلة منتظمة بين السيد وسكان البلاد المحيطة بحصنه فكان يقدم للاقنان بعض الخدمات ويمنحهم حمايته حين الخطر ، وكان الاقنان يقدمون لقاء ذلك جزءاً من محاصيلهم ، كان الاقنان مرتبطين بالارض وما كان يحق لهم مبارحتها ولا الزواج خارجها ، وانما كان العرف يخولهم حق الاحتفاظ بها ، وتوريث هذا الحق من بعدهم ، ولقاء ذلك يدفعون اتاوات عينية جزءاً من محاصيلهم ، ويقومون باعمال السخرة على الارض الخاصة بالسيد والمفرزة من اصل الاقطاع ، وكانت السخرة ثقيلة في اول الامر تبلغ في بعض المناطق ثلاثة ايام في الاسبوع وبفضلها يستثمر السيد ارضه الخاصة ويتاح القيام بكل مايحتاجه سكان الاقطاع من اعمال النسيج والنجارة والحدادة وغير ذلك من الصناعات والخدمات. ولكن لم يكن بين الفريقين مبادلة حرة ولم يكن مساواة بين ما يعطى السيد وبين ما يقدم الاقنان ، فصلات الفريقين كانت سياسية اكثر منها اقتصادية ، لذا لم يكن في اوائل القرون الوسطى حياة اقتصادية حقيقية .

بقيت بلاد اوربا عدا المدن الايتالية وبيزنطية طيلة هذا العهد ، منعزلة عن المدنية ، وبعيدة عن الطرق التجارية والحياه الاقتصادية العالمية ، ولقد درس مؤرخ

القرون الوسطى الاقتصادي « بيرين » هذه الفترة من التاريخ فذهب الى تأييد هذه الفكرة واتى على ذلك بأدلة كثيرة ووثائق رسمية فقد ثبت لديه ان عطور الشرق وبهاراته وزيوته وحيواناته ومنسوجاته وخمر غزة وبابيروس مصر لم يعد لها ذكر في سجلات المكوس الفرنجية ولا في السجلات العسكرية منذ سنة ٧١٦ فأصبت نادرة تهدى الى البطاركة ولم تظهر من جديد في هذه السجلات الا في القرن الثاني عشر حين قيام الحروب الصليبية وكذلك قل الذهب فكان يضرب في فرنسا ممزوجاً بمقادير كبيرة من الفضة ، بل ان المؤرخ الاقتصادي الانكليزي « انجل » يحدثنا في كتابه قصة النقد « Story of money » انه كان في الاديرة والقصور البريطانية في القرن التاسع اشخاص لم يروا في حياتهم قطعة من النقد . ولكن اوربا النائمة ، استيقظت على صوت دعاة الحروب الصليبية ، فتبعتهم في مغامرتهم ، وكانت هذه الحرب مقدمة لتطور اجتماعي واقتصادي مهد السبيل الى المدنية الحديثة .

اواخر القرون الوسطى (القرن الحادي عشر حتى السادس عشر) : حدث في الشطر الثاني من القرون الوسطى حوادث عظيمة قلبت وجه تاريخ اوربا ، اذ بدأت الحروب الصليبية وسارت جماهير الصليبيين نحو بلاد الشرق وفيها رجال الطبقات السفلى الذين يرغبون في الخلاص من حالتهم الاجتماعية البائسة ، وفيها التجار والبورجوازيون يحدوهم حب المال ، وفيها الامراء المغامرون يحلمون بملك في العالم الفاني وفيها المثاليون يتمنون ملك العالم الثاني فنشأ عن هذه الحوادث انقلاب في حياة اوربا الداخلية وفي صلاتها الخارجية .

نظام الملكية العقارية : أما من الوجهة الداخلية فقد بدأ انهيار الاقطاعية ، اذ تجزأ الملك الخاص بالسيد الاقطاعي إما لأنه افتقر وباعه محافظة على مستوى معيشته ، واما لأنه وزع الارض على اتباعه الكثر ، واما لانه أحب الاستمساك بالفلاح على الارض فقدم له المزايا المادية . وكذلك تغير وضع الفلاحين اذ بدأت القنانة تضمحل ، والسخرة تخف بحيث هبطت في بعض المناطق من ١٥٦ يوماً في السنة

في عهد شارلمان الى عشرة أيام في القرن الثالث عشر وذلك بسبب ضيق رقعة الملك الخاص فلم يبق للسيد مورد للدخل غير أجور الأراضي الاقطاعية غير المأجورة ، وكذلك بدأت الأعمال الصناعية تزول من الملك الخاص وأصبحت المنتجات تباع في المدينة المجاورة .

نظام المدن : والى جانب هذا الانقلاب في نظام الملكية العقارية حدث انقلاب آخر في النطاق التجاري فقد نمت الحركة التجارية والصناعية واتصلت الاوطان الاوربية بعضها ببعض وسارت التجارات خلف الحجاج والمحاربين ، وأدى ذلك كله الى حدوث حادث رئيسي في التاريخ الاقتصادي هو يقظة المدن ، فقد كانت المدينة مجرد مكان حصين للدفاع يلجأ اليه السكان حين الخطر ، فلما وقعت الحروب الصليبية اتسعت المدن وكثر سكانها ولم تعد تكفي لتغذية ابنائها فظهر الاختصاص المهني ، وبينما بقي سكان الريف يتعاطون الزراعة ، بدأ سكان المدينة يختصون بالصناعة لتحويل المنتجات الزراعية وبالمبادلة التي هي اصل التجارة ، فأصبحت المدينة مكان السوق ، واعتاد سكان الريف ان يحملوا للمدينة المنتجات الغذائية ويشتروا منها الأدوات الزراعية والمنتجات الصناعية ، هذه المبادلة بين الريف والمدينة اقتصادية في الصميم ، وهي لم تعد صلة منزلية او سياسية ، بل صلة حرة بين متعاقدين مخيرين .

فالحروب الصليبية اتاحت لكثير من بلديي المدن والفلاحين ان يتحرروا والتخلي السادة الاقطاعيين عند سفرهم الى الشرق عن حقوقهم وامتيازاتهم ولاسيما حين اثري البلديون بسبب هذه الحروب فاشتروا من الاقطاعيين صكوك تحرر المدن ، وكذلك استفاد البلديون Bourgeois من تنافس الامراء والملوك فتحالفوا مع هؤلاء للقضاء على السلطان الاقطاعي ، ونعمت المدن بحماية الملك في تعزيز مقامها وباعترافه بامتيازاتها وحرياتها ولجأ تجارها لتأسيس جمعيات كانت دفاعية في اول الامر ولكنها صارت فيما بعد اساسية في كيان المجتمع وهي الاصناف corpoation وانتشرت في اوربا باسمائها المختلفة من اخويات وزمالات و «هانس» وصار لاصحابها

قوة مبنية على الثروة المنقولة توازن السلطة الاقطاعية المبنية على الثروة العقارية .

وهكذا تطورت المدن من قرية مبنية حول حصن السيد وفي حمايته وكنفه الى « جامعة تجار وصناع يؤلفون رابطات خاصة . ويستولون على السلطة البلدية ، ويضربون النقد ، ويجيشون الجيوش والاساطيل ، ويعمرون الدور والكنائس ، ويسنون قوانينهم في مجالس الشورى » على ان هذه ليست شيئاً امام المدن الحديثة فقد كانت لندن اهم مدن انكلترا ومع ذلك فلم يكن عدد سكانها يتجاوز الثمانية الآلاف . هذا وقد اصبحت المدن مركز وحدة اقتصادية ، واقام فيها صغار الصناع الذين يشتغلون بالتوصية وصغار التجار الذين يبيعون بالمفرق المستودعات التي جمعوها طيلة الاسبوع بين سوقين اسبوعيتين ، ثم اصبحت الاسواق تعقد بين عدة اقاليم بعد ان كانت اقليمية فأصبحت وطنية .

الحرف والاصناف :

كان تعاطي الحرف خاضعاً في كثير من المناطق الى منظمات مهنية تدعى الاصناف corporations وهي جمعيات مهنية تضم من يتعاطون كل مهنة من المهن وتتولى امر تنظيم المهنة ، ومراقبة انتاجها ، وتحديد أسعارها ، والطرائق الفنية المتبعة في صنعها ، وكل مايتعلق بتعاطيها ، وهي مؤلفة على قاعدة التدرج وتسلسل المراتب ، فيدخل المرء الحرفة اجيراً متمرناً Apprenti فاذا قضى زمناً معيناً اجتاز فحصاً اثبت فيه كفاءته فصار صاحباً Compagnon فاذا قضى في عمله هذا مدة معينة اجتاز فحصاً مسلكياً ، وقدم طرفة صنعها بنفسه يثبت فيها حذقه ، فيقرر رئيس الصنف جعله استاذاً Maître ، على ان هذه الجمعيات لم تكن عامة في القرون الوسطى كما يتوهم ذلك البعض ، فلم تكن توجد في الأرياف ، ولا في القرى التي ليس فيها بلديات وانما وجدت في الاملاك الخاصة للملوك مباشرة وقد ساعدت الكنيسة والملوك على تأليف الاصناف رامية من ذلك الى تجزئة سلطة الاسياد والى اخراج المدن التي تنظمها الاصناف من سيادة الزعيم الاقطاعي . والواقع ان وجود هذا النظام كان يأتلف ووضع السوق الداخلية في القرون الوسطى وهذه السوق

كانت ضيقة لاتحمل الرساميل الكبيرة لأن هذه السوق عبارة عن سوق المدينة التي يشتغل من اجلها الصانع بناء على توصية المستهلك ، وما كان يحتاج الصانع مالاً كبيراً اذ لم يكن يستطيع توسع مشروعه ولذا لم يكن يستعمل الاستقراض بفائدة في سبيل الانتاج .

كان الصنف ينظم الحرفة على اساس حصر تعاطيها بالاساتذة الذين يتدرجون لعملهم من طبقة المتمرنين فالاصحاب ، فلا يباح تعاطيها لغيرهم ، وكان العرف يحدد اجور الاصحاب ويجعل صلة وثقى بين الاساتذة والاصحاب والمتمرنين ويزيل فكرة التخاصم بين الطبقات الثلاث لان بامكان كل متمرن ان يصبح يوماً من الايام استاذاً .

أما من الوجهة الخارجية : اي من حيث علاقات اوربا بالشرق ، فقد كانت الحروب الصليبية خصبة النتائج على الغرب ، اذ ارتقى فن الملاحة واستعملت البوصله وكثرت الاساطيل الغربية حتى سادت أوربا البحار وتهيأت للاكتشافات الجديدة في اقاصي العالم ، وكثرت المبادلات التجارية والثقافية فأصبحت التجارة عالميـة اذ عقدت بين العالمين الغربي والشرقي الصلات التي انفصمت منذ الهجمة الغربية في اوائل القرون الوسطى . ورغماً عن ان مملكة القدس كانت بحال حرب مستمرة مع الاسلام ، وكانت تسيطر على طريق القوافل التي تنقل التجارة بين الشام ومصـر ، فقد كانت تعقد الاتفاقات الجمركية مع هـذين البلدين لتنظيم مرور القوافل ، وتعين الرسوم التي تدفـع عن البضائع التي تمر بين مصر والشام ، فعلاقات مملكة القدس مـع البلدين كانت علاقـة تزانزيت في سبيل ربح المكوس .

كانت بلاد الشرق في العهد الصليبي بلاداً زاهرة متمدنة ، وكانت تصدر الى الغرب صناعاتها وثمارها وخمورها وزيتها وسمسمها وقصب السكر والقطن والحرير والزجاج والآنية والأصبغة والأقمشة ، ثم تعلم الغرب صنع هذه الأشياء ، وحمل أسرارها فيما حمله من كنوز الشرق وثرواته .

والخلاصة إن الحياة الاقتصادية كانت كثيفة في نهاية القرون الوسطى كما كانت في نهاية اليونان القديمة ومع ذلك لم يكن فيها فكر اقتصادي حقيقي، ويعلل ذلك بأسباب تتعلق بالتوجيه الفكري .

البحث الثاني

الأفكار الاقتصادية

كان قادة الفكر في الغرب في القرون الوسطى هم رجال الدين المسيحي أمثال القديسين باسيل وجيروم وكرز وستوم وتوماس الاكويني ، وكانوا يبحثون في الشؤون المتواصلة بالحياة الدنيوية على ضوء مبادىء المسيحية وتعاليمها ، فكانت الافكار الاقتصادية التي قالوا بها أقرب الى ان تكون مبادىء دينية اخلاقية منها الى ان تكون نظريات علمية . كانت هذه الأفكار كأفكار فلاسفة اليونان ، تعتبر الثروة ابنة الخطيئة وتشجب الثروة والمثرين ، وتحترم العمل وثمراته ، وقد هاجم رجال الدين في اول الأمر التجارة والتجار ، وحرموا الاقراض بفائدة ، ثم نمت الحياة الاقتصادية وجاء القديس توماس (١٢٢٦ - ١٢٧٤) ومن بعده بنظريات معتدلة ، رأت ان الانسان يجب ان يشتغل ليعيش ، ولكن يجب أن لايستولي عليه حب الربح لأن الاكتناز عمل غير صالح . من هذه الأفكار العامة استنتج العلماء الآراء التالية التي تصور نظرة المسيحية الى الشؤون الاقتصادية :

١ . — حق الملك : كان القديس توماس يسلم بحق الملك لا لأنه نتيجة حق طبيعي ولكن لأن حق الملك الخاص اكثر ملاءمة للطبيعة البشرية . فالله خلق الرزق الأرضي من أجل النوع البشري لا من أجل شخص معين ، ولكن طبيعة

الانسان ونفسيته تجعل من الافضل التملك الخاص ، ولا ننس ان القديس توماس كان يبحث في جو لم يكن فيه تمركز آلات ، وانه كان يقصد أدوات الاستهلاك على ان حق التملك المذكور ، يختلف كل الاختلاف عن حق التملك الروماني المطلق الاناني .لان الانسان في النظرية الجديدة إنما يدير هذه الأرزاق لحساب المجموع فهو « موزع مال الفقراء » ، والمالك ليس كما فهمه الرومان،صاحب حق « تصرف واستثمار واستعمال وإساءة استعمال » ولكنه صاحب حق شخصي بالتصرف ، وعليه أن يعنى بالشيء وأن يديره وأن يوزع ثمراته .

٢ . — الفائدة العادلة : Le juste intérêt أجمع رجال الدين منذ عهود المسيحية الأولى على تحريم الاقراض بفائدة ، فيما يتعلق برجال الدين أولاً ، ثم فيما يتعلق بالعلمانيين ، وسار الشريع المدني على أثرهم ، فمنذ القرن الثامن للميلاد صدر مرسوم ملكي عام ٧٨٩ يمنع الفائدة في فرنسا واستمر العمل به ألف سنة إذ الغي عام ١٧٨٩ . أما حجة القائلين بالتحريم فهي ان المال لا يعطي الثمرات بنفسه ، ولا يمكن ان يلد مالاً ، وان الوقت عطية الله للناس جميعاً وحرام ان يتقاضى الانسان ثمنه .

ولنذكر أن المجتمع القروسطي لم يكن فيه آلات وأدوات كبيرة ، لذلك لم يكن الاقراض قرض انتاج ولكنه دائماً قرض استهلاك ، ولا يستطيع المستقرض دفع الفائدة إلا اذا اقتطعها من ثروته الخاصة ، فيفتقر حتماً .

على أن هذه القاعدة لم تكن تشمل إلا النقد ، فيجوز ايجار الدار ، ويجوز عقد الشراكة واقتسام الارباح والخسائر ، ومع ذلك ففي أواخر القرون الوسطى نجد جماعات تعاطت الاقراض بفائدة هي اليهود ، واللومبارديون ، والكاوريون ، وكهان المعبد ، ولكنهم كانوا معرضين دوماً للمصادرة ، ولذلك كانوا ينزعون لرفع معدل الفائدة ، فظهرت قاعدة جديدة هي « الفائدة العادلة » . ففي الحياة الحديثة نجد المستقرضين بين الصناعيين والتجار ، أما في القرون الوسطى فهم من أبناء العائلات الذين يحتاجون الى المال ، لا لاستعماله في الانتاج بل لاستهلاكه فوراً ، أما

المقرضون فهم المرابون المتعطشون للربح ، وحرية الاقراض تعني استثمار المقرضين فجاءت نظرية « الفائدة العادلة » التي تحدد مقدار الفائدة لمنع المقرض من استثمار المستقرض وهذه النظرية لم تبق في نطاق الاوامر الدينية وإنما دخلت في طائفة من الانظمة التي وضعتها الاصناف وحكومات المدن والاقاليم .

٣ . — السعر العادل Le juste prix : لم يكن في القرون الوسطى مساواة بين البائعين والشارين ، كما لم يكن مساواة بين المقرضين والمستقرضين ، فكان البائعون تجاراً حاذقين ، وكانوا متفقين فيما بينهم على الاسعار والانتاج بفضل تنظيم الاصناف بينما كان المشترون قليلي الخبرة يسهل غشهم ، ومحرومين من وسائل المعرفة التي صارت تتوفر للشارين الحديثين فاذا أخذ بمبدأ الحرية التعاقدية استثمر البائعون الشارين فجاءت نظرية السعر العادل لنجدة الشارين إذ اجبرت البائعين على تحديد اسعارهم وارباحهم ، وتأيدت هذه النظرية الاخلاقية في أنظمة الاصناف نفسها وبمقررات اتخذتها بعض حكومات المقاطعات أما حد السعر العادل فهو الذي يتيح للمنتج ان يعيش بصورة محترمة بشرط ان لا يستثمر المستهلك ولو أتاحت له الظروف ذلك .

ومثل « السعر العادل » و « الفائدة العادلة » « الاجر العادل » فمن الواجب أن لا يترك الاجراء بين ايدي المعلمين يحددون أجورهم كما يشاؤون وانما يجب أن يكون للعمل « أجر عادل Juste salaire » ، هو الذي يتيح للعامل أن يعيش ويعيل أسرته بصورة مرضية بحسب عادات المجتمع .

إن هذه النظرات الاخلاقية لم تضع الناس في طريق البحث العلمي ، ولم تحملهم على دراسة الحوادث الاقتصادية دراسة علمية إذ اعتبرت قضايا التجارة والاسعار والفائدة مسائل يجب وضع احكام لها او عاهات يجب شفاؤها ، لا حادثات يجب تعليلها ، لذلك بقيت دراساتهم سطحية ، ولم يكن ممكناً نشوء علم اقتصادي في هذا الجو ، وإنما ظهر العلم بعد ان انقلب هذا الجو انقلاباً تاماً ، وتكونت عوامله وعناصره .

الباب الثاني

الثورة النقدية والسياسة المركانتيلية

يعتبر القرن السادس عشر من اغنى العهود التاريخية بالانقلابات الاساسية في كيان المجتمع الاقتصادي والسياسي والفكري والاجتماعي والتي استمرت خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر . وقد دعا المؤرخون هذا العهد بالعصر القديم « Ancien Regime » ويمتاز هـذا العهد من الناحية الفكرية بظهور حركتي البعث Renaissance والاصلاح الديني Réforme ، ومن الوجهة السياسية بظهور الدول المركزية وضعف الزعامات الاقطاعية ، ومن الناحية الجغرافية باكتشاف قارات جديدة وطرق للمواصلات جديدة ، ومن الوجهة الاقتصادية بتكون رأسمالية تجارية نامية وبكثرة النقد وتكون الرساميل واتساع الأسواق ، ومن ناحيـة السياسة الاقتصادية بظهور النظم والمبادىء المركانتيلية .

الفصل الأول

الثورة النقدية في القرن السادس عشر

البحث الأوّل

مظاهر التطور في القرن السادس عشر

وقعت في القرن السادس عشر احداث اذت الى تغيرات عميقة في بيئة العالم الاوربي وكانت سبباً في ظهور الخطوط الاولى لعلم الاقتصاد :

١ . — فمن الناحية الفكرية حدثت حركتان فكريتان هامتان هما البعث والاصلاح ، فقد كانت حركة البعث عبارة عن حركة تقصد الى تغيير أهداف المجتمع ، فبعد ان كانت الغايات الدينية والشؤون الدينية موضوع الدرس والبحث الفكري ، اصبحت الشؤون الدنيوية والمصالح المادية هي الهدف والموضوع . وبعد ان كان الفرد موضوعاً للبحث على أنه مظهر لقيمة علوية وفي سبيل حياة اخروية صار ينظر اليه كعضو في دولة علمانية وكمواطن وانسان . واذا كان لوثر لم يخرج على نظرة الكنيسة القروسطية الى الشؤون الدينية والى حب الاعتدال والتقشف فان الكالفانية ولا سيما الطريقة البوريتانية الانغلوسكسونية خرجت على هذه النظرة واقرت الاثراء وظهر كثير من رجالها في طليعة الرأسمالية الناشئة .

وقد نشأ من الفكرتين مبدأ حرية العمل وحرية الفكر ، وحلت فكرة التطور محل فكرة التقاليد ، وعارضت فكرة التقدم فكرة قدسية الماضي .

٢ ـــ ثم ان الدولة الحديثة ظهرت في القرن السادس عشر ، ونعني بذلك حلول الدول الكبرى المركزية مكان الجماعات الاقطاعية المتحاربة ، وحلول الاقتصاد القومي محل الاقتصادات المحلية المتعارضة . ولم يكن ذلك مجرد مصادفة فالمستعمرات أغنت اسبانيا والبورتغال وجعلت منها امبراطوريتين مرهوبتي الجانب مما اضطر الدول الاخرى الى تقوية نفسها لتستطيع مقاومة امبراطورية شارل كنت وكانت الارستقراطية الاقطاعية في إبان أزمتها مما جعلها تلجأ الى الملك وتعيش من مساعداته ، فانفرد الملوك بالسلطة الواسعة ، وظهرت أسر ملكية وحدت بلادها مثل : أسرة تودور في انكلترا ، وفرديناند وأليصابات في اسبانيا وشارل السابع في فرنسا . وأتاح ذلك للسلطة الملكية ان تستولي على مقاليد الاجهزة السياسية والاقتصادية في الدولة من بلديات وزعامات اقطاعية واصناف مهنية فتنظم الحياة الاقتصادية وتشعر الامم بوحدتها ومصالحها ، فتقوى الفكرة الوطنية وتدرك الدول الجديدة حاجتها الى المال للانفاق على جيوشها الدائمة وحكوماتها ، فتفرض الضرائب وتستقرض وتبحث عن وسائل تدارك نفقاتها .

٣ ـــ ثم ان الاكتشافات الجغرافية وسعت حدود العالم وساعد على الاكتشافات استعمال البوصلة من قبل المكتشفين الذين أخذوها عن العرب ، مما أتاح لهم الابتعاد عن الشواطىء والعثور على بلاد جديدة .

فمنذ ١٤٢٦ فكر الامير البرتغالي « هنري الملاح » برسم طريق جديدة للهند وأخذ يجمع المعلومات عنها فوضع الخطط اللازمة لعمله واستقدم اليه الملاحين والخبراء في الرياح والأنواء والتيارات وصخور البحر ووضع الأساس العلمي للجغرافية البحرية . بدأ البرتغاليون يغيرون على اطراف البحر ويدرسون الشاطىء الافريقي ويحاولون محاولتهم الكبرى مدة سبعين سنة ، وأخيراً استطاع فاسكو دوغاما الوصول الى رأس الرجاء الصالح ثم انعطف عنه الى الجهة الثانية من افريقية وصعد الشاطىء الافريقي الى مومباسا وعلى دفته الملاح العربي ابن ماجد المشهور بأسد البحر فوصل الى كلكوتا عام ١٤٨٩ ودهش إذ وجد فيها عرباً وصينيين

ويهوداً ويعود من الهند ومعه شاهدان يهوديان مع حمولة من الحرير والقاشاني والمخمل والمجوهرات والبهار يبيعها بنصف الاسعار المعروفة في اوربا ومع ذلك يربح ما فيض عشرات المرات عن مصاريفه ،واستمرت الرحلات بسرعة بعد ذلك.

وا كتشف كريستوف كولومب امريكا اثناء بحثه عن الهند وعلى دفته البحار العربي الرياش الذي وصفها واسماها الهند الغربية وا كتشف سباستيان كابو وفسبوز كندا والبرازيل اثناء محاولتها معرفة حدود المحيط الاطلسي ، وا كتشف جون كابو امريكا وهو يحسب انه بلغ بلاد التاتار ، وطاف دراك الانكليزي حول العالم بينما كان يتعقب السفن الاسبانية لسلبها والايقاع بها ، واراد هدسن فتح طرق مستقيمة نحو الهند فا كتشف النهر الذي اسمي باسمه .

نتج عن هذه الا كتشافات القارية انتقال التجارة الى شواطىء الاتلانتيك مثل البورتغال واسبانيا ثم الى هولندة وفرنسا وانكلترا. وهذا أدى الى الا كثار من جلب البضائع الشرقية ولكن لا ينبغي ان نبالغ في ضخامة المقادير التي كان يمكن نقلها . وماذا تستطيع مراكب صغيرة شراعية حمولتها مائة من الاطنان ، تجري سفرة واحدة في السنة ، ان تنقل من البضائع ؟ ليس من شأن هذه الكميات ولاشك اجراء انقلاب عظيم من شأنه خلق مدنية جديدة . أما الذي أجرى الانقلاب ، وأشعل النار ، فهو ذهب امريكا الذي عثر عليه المنقبون الاسبانيون فسال من العالم الجديد الى اسبانيا وبعث في العالم الاوربي روح العمل وخلق حركة اقتصادية ساعدتها الظروف الاجتماعية على النمو المطرد ، ولذلك وصف المؤلفون هذا الحادث بالثورة وأسموه « الثورة النقدية » .

البحث الثاني

الثورة النقدية La révolution monétaire

اكتشاف امريكا ونتائجه

في السنة التي استسلمت فيها غرناطة للاسبانيين المتحالفين ، استجابت الملكة ايزابيل والملك فرديناند لدعوة الملاح المغامر كولومب (كريستوفور وكولومبو) الجنوي ، فعقدا واياه عقداً (١٧ نيسان ١٤٩٢) يمنحه وذريته لقب اميرال ونائب الملك على جميع البحار والاراضي والجزر التي يكتشفها ، ويجعل من حقه أخذ عشر ما يغنمه أو يجده أو يشتريه من الجواهر والذهب والفضة والحجارة الكريمة والسلع بوصفه اميرالاً على أن يساهم بثمن النفقات بعد أن تقتطع النفقات من أصل الأرباح . فكان هذا العقد صفقة تجارية بين رجل أعمال وبين ملكين يحبان الربح وقد اخذت نفقاته من اسرائيليين هما ابرا فابل وسنتا نجل ، وسيبقى الاميركيون يذكرون ان بلدهم اذا كان أعظم بلد تاجر في العالم فانه وليد عقد تجاري .

١ـ أثر اكتشاف امريكا في التجارة العالمية : ظهور الامبراطوريات الاستعمارية

عندما اكتشف الاسبانيون امريكا ساقوا منها الى أوربا انهار الذهب والفضة وهذا أدى الى زيادة المعادن الكريمة التي أصبحت تتمتع بها بلاد اوربا الغنية ، فمنذ الربع الاول من القرن السادس عشر بدأت المعادن الثمينة تأتي من المكسيك الى اوروبا حتى قدر ما دخلها من الذهب بين عام ١٥٢٠ — ١٦٠٠ بخمسة مليارات

فرنك و كذلك كان انتاج الفضة عظيماً فقد كان يعادل ٥٤ مليون دولار سنة ١٥٢٠ فصار يعادل ٥٨٠ مليوناً سنة ١٧٢٠ ، ولو قارنا بين كمية الذهب والفضة التي كانت موجودة في اوربا حتى القرن السادس عشر مع ما دخلها بعد ذلك لرأينا ان المعادن الكريمة ازدادت في المائة السنة التي تلت اكتشاف امريكا بمقدار عشرة امثالها ، ومنذ سنة ١٧٥٩ صار الانتاج بطيئاً الى ان اكتشفت مناجم الولايات المتحدة وافريقيا فسببت في العالم حركة اقتصاديه عنيفة . ان اكتشاف امريكا واستثمار الاسبانيين مناجم البيرو والمكسيك أتاح لأوربا ان تتمون بالمعادن الثمينة التي لم تكن تقدر بدونها أن توسع تجارتها مع الهند والشرق الاقصى وان تحول طريق التجارة البحرية عن مرافيء البحر المتوسط الى المحيط الاطلنطيكي أما قبل ذلك فقد كانت بضائع الشرق الثمينة وقفاً على الطبقة العليا في البلاد وحراماً على الطبقة العامة لفقدان النقد الكافي لدفع أثمانها في أماكن انتاجها فلما عثر الاسبانيون على كنوز امريكا أتيح لتجارة المحاصيل الشرقية ان تتسع وتنمو ووجد الناس مادة للتعامل واسعة وأضاف الأوربيون الى الحاصلات القديمة حاصلات جديدة منها ما وجدوه في امريكا ومنها ما زرعوه فيها كالقطن والأرز والسكر والقهوة والمواد الصباغية وهذه كلها مواد تشبه المعادن الكريمة من حيث انها عامة الحاجة عامة الاستعمال سهلة الادخار والمبادلة والشحن فوجود هذه الثروات التي تشبه النقد ، الى جانب المعادن الثمينة ، وإدخال كل ذلك في الحياة الاقتصادية من شأنه أن يؤدي الى انقلابات كبرى .

١ . — **في اسبانيا والبورتغال :** كانت اسبانيا الموحدة في ظل الفونس وزوجه أليصابات تتوفر فيها كل عناصر العظمة والثروة فقد ورثت عن العرب تركة غنية حافلة بوسائل الانتاج الصناعي والزراعي ، ولكن طغت فيها موجة التعصب العمياء يحالفها استبداد الملوك ، فنمت بذور الانحطاط في عهد البسطة والسمو وسارت هذه الدولة العظيمة نحو المصير المحتوم فأخرج الاسبان اليهود من البلاد ثم أخرجوا العرب فتركها مليونان من سكانها الأغنياء العاملين يحملون

ثرواتهم وذكاءهم على الرغم من احتجاج الكثيرين من نبلاء الاسبانيين ممن كانوا يقولون بأن خروج المدجنين (المسلمين من السكان) من البلاد سيجعلها خراباً(١). ولقد صدق الواقع هذا القول فبارت التجارة فيما بعد وماتت الصناعة والزراعة وتطلع الاسبانيون العاطفيون الى الملاحة والمغامرة علهم يجدون ثروة سهلة تكفيهم عناء العمل فوجدوها في امريكا .

ولقد اثرى الاسبانيون بسرعة ، ولكن كان ثراء المبذر الرابح فى اليانصيب ، الذي يتخذ الثروة وسيلة المتعة العارضة والتبذير الجنوني فأنفقت اسبانيا كثيراً وعنيت بتوسيع نطاقها التجاري وأثارت حروباً بعيدة لتزيد في نفوذها وحرصت على حوز التفوق الاستعماري والتجاري فاحتلت القسم الاكبر من العالم الجديد وجزراً كثيرة في البحر الهادي ولم يكن لها منافس غير جارتها البرتغال ولكن البابا قسم العالم بينهما قسمين: فكان للبرتغال آسيا وافريقيا ولاسبانيا امريكا عدا البرازيل ولكن هذه المنافسة كانت قصيرة الأجل فقد عني البوكرك بحفظ تراث فاسكو دوغاما ، فأسس المراكز التجارية على طول السواحل من افريقية الى الهند وحماها بحصون تراقب الساحل والداخل ووضع برنامجاً استعمارياً واسعاً ولاشك ان عمل البرتغال كان مدهشاً في ذاك العصر لانها استطاعت ان تبسط نفوذها على مناطق بعيدة وتنتزع بحر الهند من الدول الاسلامية ، فقد ظفر البوكرك بالاسطول المصري البندقي الذي تعاونت به البندقية مع السلطان الغوري للقضاء على طريق الهند الجديد ، ثم دخل البحر الاحمر حتى جدة مع ان سكان البرتغال ما كانوا يزيدون على الثلاثة الملايين وجندها على اربعين ألفاً ، وعندما ارتبط مصير البرتغال باسبانيا وقعت مستعمراتها بأيدي اعداء اسبانيا . على ان المؤسسات التجارية

---

(١) كان في اشبيليه سنة ١٥١٥ ستة عشر الف نول يعمل فيها ١٣٠ ألفاً من العملة فأصبح عددها سنه ١٦٧٣ أربعمائة نول فقط .

التي أنشأها البوكرك لم يسكنها إلا الأجانب أما البرتغاليون ففضلوا ان يكونوا موظفين في بلادهم وكان شأنهم بعد ذلك شأن الاسبانيين وأصابهم من الانحطاط قبل ان يخسروا مستعمراتهم ما أصاب أولئك فقد عزف الاسبانيون عن العمل المنتج والجهد المبدع واهتم ملوكهم بالفتح والتبسط واضطهاد المسلمين واليهود وعنى الشعب بتبذير ماله في شراء ما يحتاج إليه من بضائع فوجدها خارج اسبانيا فاستوردها واصبح الشعب الاسباني يشتري منتجات الهندين الشرقية والغربية، لقاء ما يملك من ذهب وفضة لالقاء منتجاته هو، فماتت صناعة اسبانيا وضعفت زراعتها، ونمت الصناعة والتجارة والملاحة الهولندية والانكليزية واصبحت منافسة خطيره لاسبانيا حتى تهدم اسطولها وذهبت مصادر ثروتها واصبحت اسبانيا محرومة من الصناعة والزراعة، مفقودة فيها روح الابتكار والابداء وحب العمل، وهي صفات لا تعيش إلا في جو الحرية، فخبا نجمها وأصبحت من الأمم المهملة في العالم.

٢ — الامبراطورية الهولندية

كان الهولنديون أسبق الشعوب الى عمارة السفن ووسق القوافل التجارية البعيدة حتى كان لديهم عشرون ألف مركب وحتى كان سكان ولايتين من هولندة يعادلون نصف سكان انكلترا، وحملت أمستردام صولجان البحر، واصبحت عاصمة التجار والصرافين ومعمري السفن، وكانت تستمد ربحها من نقل البضائع وتتوسل لذلك بشركات السهام وغزارة رؤوس المال ورخصها. فأسست شركتين استعماريتين: شركة الهند الشرقية التي كانت غايتها تعطيل الملاحة الاسبانية، والعدوان على ما يملك ملوك اسبانيا ورعاياهم من سفن وأرزاق. وشركة الهند الغربية وغايتها تجارية محضة إذ أسست مراكز وأسواقاً تجارية ونزلت في جاوا من جزر ماليزيا منذ أوائل القرن السابع عشر، بلد الأفاويه والتحف التي كانت طلبة الأوربيين والتي كان البرتغاليون ينفردون بتقديمها لهم.

وأخيراً تم التنظيم المالي بتأسيس مصرف أمستردام سنة ١٦٠٨.

ولكن هولندة كانت مملكة في الماء يعوزها مستقر بري ، فعجزت الثروة والعزيمة والبراعة البحرية عن مقاومة جيوش لويس الرابع عشر فألقت بنفسها بين يدي انكلترا وذهب ملكها لاجئاً الى لندن ليسلم الانكليز صولجان البحر الذي حملته هولندة اكثر من عصر ، فتسلمته انكلترا وأخذت معه لندن من أمستردام العجل الذهبي حين أسست مصرف انكلترا سنة ١٦٩٤ ورضيت هولندة بعد ذلك بالمقام الثاني وأن تكون زورقاً يسير خلف السفينة البريطانية .

٣.— الامبراطورية البريطانية

بينما كان الاسبانيون والبرتغاليون والفرنسيون يرودون امريكا وسواحل افريقيا والهند وبينما كان الهولنديون يعمرون السفن وينشئون المصارف والاسواق كان الانكليز متكمشين في جزيرتهم يعيشون من الزراعة ومن الغنم وكان الملاح الانكليزي حتى عهد اليصابات حذراً وجلاً لايكاد يغامر الى مابعد البحر المتوسط وكان الجوخ الانكليزي يشبه « حصر القصب » وكان سكان الانكليز أقل من ثلث سكان فرنسا (في آخر القرن السابع عشر) . تأخر الانكليز في نومهم ولكن يقظتهم كانت سريعة واعية ، وما مضى عهد إلا وبذوا العالم في السباق نحو الثروه والعظمة . ففي القرن السادس عشر الذي يمكن ان يدعى « بعصر الصوف » عنيت انكلترا بصناعة الجوخ ، واخذت تنتج الصوف من مراعيها وتستورد القمح من بلاد العالم وتبيعه جوخها ، ثم فتحت صدرها للصناع الافرنسيين الفارين من الاضطهاد من صناع بلور وسيوف ومعادن ولا سيما النساجين الذين بدأوا يصنعون الأجواخ والتفتا ، ثم جاءها البروتستانت الفارون من فرنسا وصنعوا الحرير والمجوهرت والورق . وفي النصف الثاني من القرن السادس عشر امتدت شركات التصدير الانكليزية حتى بلاد « المسكوب » والهند وأفريقية وحلت محل البورتغاليين والجنويين ، ولكي يستطيع الانكليز شحن بضائعهم وحمايتها كان ضرورياً لهم صنع مراكب كثيرة ، فصنعوها ،

وأوحت اليهم اليصابات روح المغامرة فانتقل قرصانها من الحياء الى الجرأة وجابوا أطراف البحار يكتشفون ويؤسسون ، وحاولت اسبانيا ان توقفهم وأن تجرب حظها معهم فتحطمت عمارتها التي كانت سيدة البحار ، وأصبحت لندن أعلى منارات الأتلنتيك وتتلمذت لندن على امستردام حتى ورثت مستعمرات البورتغال وذهب البرازيل (معاهدة متوين ١٧٠٣) وجزءاً من مستعمرات اسبانيا (١٧١٣) فبذ التلميذ استاذه في الميدان المالي .

ولقد كانت « ملكة النحل ، اليصابات » تراقب العالم من خليتها ، فتؤسس البورصة وتصلح المالية وتنظم الشركات والملاحة والصيد ويضع ملاحوها اسس السلطان البحري البريطاني وعندئذ يقوى الاندفاع البريطاني في النصف الثاني من القرن الثامن عشر فيفوز كلايف باقصاء دوبلكس الافرنسي عن الهند ويحتل كالكوتا ويسلم الهند لبريطانيا . ويفوز وولف بابعاد مونتكالم عن كندا باحتلال كوبك سنة ١٧٥٩ ويقدمها هدية للتاج البريطاني . ولقد لخص المؤلف كونتغهام اسباب النجاح البريطاني فقال :

« ان نجاح انكلترا لايدعو لكثير من الدهشة اذا لاحظنا ان الانكليز لحقوا وسبقوا منافسيهم ، لالاستعدادهم الطبيعي ولا لان الحظ واتاهم ، بل لانهم بقوا مخلصين لسجاياهم وتقاليدهم حريصين على ان يتعلموا من تجارب الآخرين وان ينسجوا على منوال الناجحين وان يعتبروا بفشل الفاشلين . ولقد استوت انكلترا على امبراطورية شرقية ، كما فعل البوكرك باسم البرتغال ، ولكن تجارتها الخارجية أثرت في نموها الداخلي فنشطت الرقي الزراعي والصناعة التحويلية لمنتجات الأرض فبهذا الروح العملي وبهذه الحكمة يمازجها حس سليم في السياسة الاقتصادية اصبحت انكلترا في طليعة الامم الغربية . »

٤ — الامبراطورية الافرنسية

في هذا المعترك المضطرم لم تعرف فرنسا النصر المبين الدائم ولا الهزيمة الذليلة ،

فلم تضاه انكلترا ، ولم تسف حتى اسبانيا وانما بقيت وسطاً بين ذلك ، كان القسم الاكبر من القرن السادس عشر عهد ازدهار وتوسع اقتصادي واستعماري نشط فيه الفرنسيون للمغامرة وتأسيس الاسواق والمتاجر مثل الهولنديين فتأسست اثنتان وعشرون شركة تعمل في كندا والهند الشرقية وشاطىء افريقيا الشرقي وماليزيا (قبل ان يأتي كولبر فيؤسس شركتي الهند سنة ١٦٦٧) وقد لجأت الى فرنسا صناعات كثيرة من هولندا ومن ايتاليا وازدهرت فكانت معامل الحرير في تور تستخدم اربعين الف عامل (١٥٤٦) وكان في ليون معمل للنسيج يستخدم عشرين الف عامل وخلفت ليون فلورنسا على عرش الصناعة والصرافة والتجارة « اذ ليس اسهل من انتقال سوق صرافة . فالمدينة كلها بحرايرها ونقودها انتقلت الى ليون وقد ترجمت حفلة قران شهيرة معنى هذه الموجة التوسكانية : حين اصبحت كاترين دومدسيس ملكة لفرنسا » .

وقامت مرسيليا منارة عالية على طرق الملاحة البعيدة . ثم حرصت فرنسا على ان تجتذب اليها الذهب الاسباني بمختلف الطرق فأسست المصارف ، وأنمت الثروة المنقولة باشكالها التجارية والصناعية والمالية واتبعت سياسة جمركية واقتصادية تنشط الانتاج والاصدار وتثبط عزائم مستوردي المواد المصنوعة . وقد شجع كولبر هذا التوسع التجاري بتأسيسه شركتين استعماريتين على غرار الشركات الهولندية التي شاهدناها ، ولكن ما نزل بفرنسا من حروب منهكة للقوى ، مميتة للثروات جعل نشاطها الاقتصادي محدوداً اذ كانت القوة التجارية مرتبطة بالتوسع الاستعماري ولكن الظروف جعلت سياسة فرنسا اوربية في الصميم مستنفدة كل قواها اذ ان فرنسا لم تستطع مقارعة انكلترا الا بيد واحدة لانشغالها في الحروب الاوربية طيلة القرن الثامن عشر فانتقلت السيادة التجارية والبحرية الى انكلترا .

٢ — اثر اكتشاف امريكا في الحياة الاوربية

ارتفاع الاسعار : لاحظ المعاصرون ارتفاعاً في الاسعار لم يسبق له مثيل في فرنسا وانكلترا والفلاندر وهولندا وجنوبي المانيا ادى الى نتائج اجتماعية هي نتائج كل تضخم نقدي Inflation .

ولكن هذا الارتفاع في الاسعار لم يكن متناسباً مع زيادة مقدار النقد فالنقد قد بلغ عشرة امثاله بينما لم ترتفع الاسعار الى اكثر من اربعة امثالها وذلك لان التجارة والصناعة والزراعة قد نمت لكثرة الطلب على منتجاتها ولارتفاع اسعارها ووفرة ارباحها فاستغرقت جزءاً كبيراً من فيض النقد المتداول .

الاسباب النقدية لارتفاع الاسعار :

ادى اكتشاف امريكا الى ورود سيل من الذهب والفضة المكتشفين في العالم الجديد الى العالم القديم ، وكان المخزون العالمي المعدني في الغرب يعادل مايار فرنك في عام ١٤٩٢ فاصبح ٨ مليارات بعد مائة سنة من اكتشافها .

وحصل في الوقت نفسه ارتفاع عام للاسعار في اوربا ادى الى ايقاع الاضطراب في الحياة الاقتصادية وقد استفاد البعض من الوضع المذكور ، وتضرر آخرون . وكان العمال هم المتضررون اذ كانت لاتزال قاعدة الاجر العادل باقية منذ القرون الوسطى وكانت تقتضي تجميد معدل الاجور عند حد معين .

لم يكن في ذلك محذور لو بقيت شرائط الحياة الاخرى متجمدة لان الاجرة المحدودة كانت تكون ذات قوة شرائية ثابتة ، ولكن عندما ارتفعت الاسعار اعلن العمال ان ابقاء اجورهم في حد ثابت لايتيح لهم ان يحوزوا الضروري لعيشهم ، وحصلت اضطرابات وفتن وتأثر الرأي العام فقررت الحكومة الفرنسية اجراء تحقيق في الامر انبثق عنه رأيان :

الرأي الاول ، ابداه احد كبار موظفي المالية الفرنسية ، المدعو « مالتروا »

في رسالة نشرها عام ١٥٦٦ واسماها « مفارقات النقد » ويتلخص رأيه في ان ارتفاع لاسعار انما هو ارتفاع ظاهري ، وان الاشياء انما بقيت في الواقع محافظة على قيمتها الاصلية ، واذا كانت تراءت مرتفعة القيمة فسبب ذلك ان بعض الملوك قاموا بانقاص عيار العملة ، اي انقصوا كمية الذهب الصافي الذي تتضمنه كل قطعة من العملة ، وذلك حباً في استدرار الارباح .

والرأي الثاني : ويناقض هذا الرأي ، ابداه كاتب سياسي مشهور يدعى « جان بودان » في رسالة نشرها عام ١٥٦٨ واسماها « جواب على مفارقات السيد ما لتروا » ويتلخص رأيه في ان ارتفاع الاسعار كان عاماً وشديداً بحيث تتجاوز نسبته نسبة نقصان عيار العملة ، لذلك كان نقصان العيار وحده لا يعلل سبب ارتفاع الاسعار . اما السبب الحقيقي لارتفاع الاسعار فقد وجده بودان في زيادة الاحتياطي النقدي في اوربا الغربية زيادة فاحشة حدت به الى ان يجد صلة وثقى بين زيادة الاحتياطي النقدي الوارد من امريكا وبين ارتفاع الاسعار ارتفاعاً عاماً .

وهكذا ظهرت في القرن السادس عشر مناقشة علمية في شؤون اقتصادية صرفة ، وهذه المناقشة لا تدور حول تحبيذ مؤسسة اقتصادية او شجبها ، بل حول تعليل امر واقعي ، لا في نطاق الاخلاق بل في نطاق العلم .

ولقد ادى استمرار الارتفاع الى حصول تغيرات اجتماعية ادت الى تغيير في طبقات المجتمع والى نتائج مختلفة باختلاف انواع الاعمال التي لم تكن تتبع حركة ارتفاع الاسعار .

الزراعة :

ان الارتفاع المستمر لاسعار سائر المنتجات الزراعية كان يزيد في رأس المال النقدي للمزارع من غير جهد منه بينما كان يدفع اجرة الارض بالمعدل القديم من النقد فأثرى على حساب اجرائه وزعمائه . ومن جهة اخرى كانت اتاوات الاراضي Redevances او اجورها تدفع للزعماء الاقطاعيين معينة بالنقد لمدة طويلة قد

تبلغ تسعاً وتسعين سنة ، وكان الزعماء يطلبون النقد لقاء الاجرة فلما هبطت قوة النقد الشرائية واصبح نفس المقدار من النقد يشترى اقل مما كان يشترى من البضائع فيما قبل ، هبط مستوى حياة المالكين والزعماء الاقطاعيين وجميع طبقة النبلاء الذين يعيشون على هذه الاجور ولم يعودوا قادرين على شراء ما يحتاجون اليه ، بينما حسنت حال المستأجر tenancier واستطاع ان يشتري الاراضي او حقوق الارتفاق من النبلاء المملقين فقامت حركة عامة لتحرير المستغلات الزراعية وتألفت من ذلك طبقة جديدة زراعية مالكة صار على يدها نهاية نظام القرون الوسطى الاقتصادي والسياسي . فزاد طلب المنتجات لكثرة المستهلكين الذين تركوا الزراعة واشتغلو بالتجارة والصناعة وادى هذا لارتفاع الاسعار فلزيادة الانتاج ، وكثرة التبادل بين الامم منتجة الزراعة ومنتجة الصناعة وصاحبة النقد لان ازدياد الانتاج كان دليلا على كثرة المستهلكين .

ب — التجارة : كانت التجارة في ذلك الوقت هي الموصلة الى الثروة ، على ان العالم قد عرف في القرون الوسطى مدناً تعاطت التجارة بمقياس واسع ، لكنها بقيت محدودة النشاط ، كما ان القوى الاجتماعية كانت مرتبطة حينئذ بالارض ولها صفة اقطاعية ودينية وحربية . اما في هذا العهد فمصادر الثروة الكبرى اصبحت في التجارة البعيدة وفي اسواق واسعة وبمنتجات كثيرة تصلح للتجارة البعيدة ، وان كانت هذه التجارات تحتاج سلفاً نقدية كبرى فالنقد الكثير الجديد اصبح يكفيها ويزيد عليها . ثم ان ارتفاع الاسعار المستمر لا يعيق التجارة بل ينشطها لان التاجر يشتري بسعر أدنى ويبيع بسعر اعلى فيربح الفرق . ثم ان هذه التجارة الخارجية جعلت الحاجة شديدة للسلف النقدية والقرض وبالتالي الى زيادة عمل مؤسسات الاعتماد واتساع المصارف ، لان امكان الحصول على النقد والنسيئة شيء هام في تحقيق هذا الاتساع . كل هذا ادى لتغير نسب الارباح وتوزيع الثروات بين الفعاليات التي كانت تستفيد من الاوضاع المناسبة للتجارة ، وبين القوى العقارية الاقطاعية الاصل وبين الثروات الجديدة لا سيما المنقولة التي اخذت توازي

السلطة الارضية او تفوقها بينما بدأت تلك تنحط .

وكذلك نمت الفاعليات التجارية والمصرفية حتى نشأت عن ذلك زيادة في طبقات السكان التي تشتري مستهلكاتها بسعة وهـذا ايضاً من شأنه ان يحفز على الانتاج الزراعي وغيره . على أن ذلك ينبغي ان لا ينسينا أن القسم الاكبر من التجارة كان لا يزال مؤلفاً من صغار التجار اي أن التجارة لم تكن بلغت مرحلة الرأسمالية ، وكذلك فالنشاط البحري والاستعماري كان نشاطاً حكومياً وكانت تجارة اسبانيا والبورتغال مـع المستعمرات انحصاراً حكومياً ، وعندما تكون الشركة خاصة فتساعدها السلطة بمختلف الطرق كما ساهمت الملـكة اليصابات في الشركات الاستعمارية .

ج — الصناعة . اذا كانت اسعار السلع الزراعية قد ارتفعت ، فـلم ترتفع تكاليف الانتاج ولاسيما اجور العمال بنفس نسبة ارتفاعها (لم ترتفع اجور العمال الا بنسبة الثلثين بينما ارتفعت الاسعار بنسبة اربعة امثالها) مما زاد في ارباح رجال الصناعة ونشط اعمالهم ، وفي الوقت نفسه عنيت الصناعة بكثرة الانتاج ، ممـا استدعى كثرة الطلب على المواد الاولية الزراعية ، وعلى اليد العاملة ، واتساع المشاريع ، فقد اتسعت المصانع واصبحت تدعى المصانع اليدوية Manufactures وهذه المصانع لم تكن تتميز عن مصانع نقابات الحرف القديمة الا من حيث انهـا تشغل عدداً كبيراً من العمال في آن واحد وبرأسمال واحد اي ان المصنع الصغير قد اتسع وكبر وكثر فيه عدد الاجراء المتمرنين والصناع . وقد اطلق ماركس على هذا العهد الذي نتكلم عنه بالعهد المانيفـاتوري ويعنى به الدور الذي نمت به الصناعة في هذه المشاغل ، التي كان بعضها يحتوي الف عامل او اكثر يعملون بايديهم .

ويجب ان لانسى ان الصناعة بقيت خاضعة لتنظيم الاصناف بسبب مصلحة الاساتذة الذين يحرصون على الاستفادة من الانحصار ، وبسبب تأييد الملوك لاسباب سياسية وضرائبية ، فصدرت مراسيم كثيرة تجعل انخراط الصناع في الاصنـاف

اجباريا مما أدى لجمود الصناعة ، وعدم تطور الحرف والى بقائها موروثة وجعل من الصعب الارتقاء فيها لارتفاع الرسوم المطلوبة حين الارتقاء .

فتحت المانيفاتورات ميادين عمل جديدة للفلاحين الذين طردهم انحطاط الاقطاعية عن اراضيهم فالمواد الاولية التي كان يستعملها صغار الصناع في الريف لاستهلاكها ، تحولت الى مواد مصنوعة في المشاغل واصبح الريف سوقاً لها ، وهكذا رافق نزوح القرويين وفصلهم عن وسائلهم الانتاجية موت صناعة الارياف ، وموت صناعة الريف العائلية وحده هو الذي يستطيع ان يعطي السوق الداخلية الاتساع والتماسك القوي الذي تحتاجه طريقة الانتاج الرأسمالية ، وهو الذي هيأ للثورة الصناعية التي ستأتي عناصر الظهور والقوة .

❀ ❀ ❀

الفصل الثاني

المبادىء والسياسات التجارية

إن هذا الانقلاب في البيئة الفكرية والجغرافية والسياسية اوجد نطاقاً جديداً لنشاط الناس واتجاهاً جديداً لتفكيرهم ، ففي ميدان الفكر ادى الى نقاش حول اهمية النقد ، ثم الى اقرار مبادىء عامة للسياسة الاقتصادية هي السياسة التجارية .

البحث الأوّل

اسس المذهب المركانتيلي

كان المؤلفون الذين يعنون بالشؤون الاقتصادية في القرون الوسطى من رجال الدين الذين يهمهم أن يشيروا الى نتائج الأوامر والنواهي الدينية في كل نواحي الحياة ، وعندما وضع القديس توماس نظريته في حق الملك ، فانما كان يقصد تعريف خطيئة السرقة ، وقد انقلب الامر بعد القرن الخامس عشر ، فتغيرت أهداف الفكر ، وحلت العوامل الدنيوية محل العوامل الدينية واصبحت الابحاث الاقتصادية تصدر عن رجال الاعمال والادارة ، وكانت تهدف الى تعريف أبناء الوطن كيف يصلون الى الثروة .

يقوم المذهب المركانتيلي ، على مبدأ صريح واضح هو الاعتقاد بان الذهب والفضة هما الثروة الرئيسية المرغوبة . ولا غرابة في هذا الاعتقاد مادام المشاهد ان الانسان ينال بالنقد الذهبي والفضي كل ما يحتاج اليه ، وقد اعرب احد المركانتيليين عن ذلك اذ قال « ان النقد ما رد في طاقته ان يظهر في كل مظهر : فهو الخبز ، والخمر ، وهو الجوخ والجواد ، وهو الدار والمزرعة والمدينة والمقاطعة ».

ولقد ذهب المركانتيليون هذا المذهب لاعتقادهم ان ماهو صحيح بالنسبة للفرد صحيح أيضاً بالنسبة للدولة . فرأوا أن النقد ، بنظر الفرد ، مستودع قيمة ، يتيح حوز أي شيء في الوقت المناسب ، وان الامر لا يتغير بالنسبة للوطن بمجموعه ، فالمستودع الذهبي الذي يملكه الوطن يتيح له ان يشري مايحتاج اليه من خارج البلاد.

والواقع أن النقد ، بالنسبة للوطن ، ليس مستودع قيمه وحسب ، وانما هو وسيلة لتسهيل المبادلات ، ولو كان النقد غير موجود ، لوقع الناس في صعوبات جسيمة حين رغبتهم في حوز الارزاق التي يحتاجون اليها فكان على من يصنع الجوح ويرغب في حوز الخبز ان يجد شخصاً يملك الخبز ويحتاج الى الجوخ ، وبفضل النقد يتخلى مالك الجوخ عن بضاعته لمن يحتاج اليها وينال بالنقد الخبز لدى شخص آخر فالنقد اذن مستودع قيمة وأداة مبادلة ، في آن واحد ، وكثرته في الاعتبار الاول عنصر خير وبركة على الوطن ، ولكنها في الاعتبار الثاني تنطوي على كبير خطر : لان كمية النقد ان تجاوزت حاجات التداول — كما رأينا في القرن السادس عشر — ارتفعت الاسعار ، مما يؤدي الى نتائج وخيمة .

فالمذهب المركانتيلي اذن ، اذ جعل الفرد بمنزلة الأمة ، تمسك بالفكرة القائلة بأن النقد مستودع قيمة ، واطرح الثانية . وفي القرن التاسع عشر ، ارتكب رجال المذهب خطأ مقابلاً ، اذ ذهبوا الى ان النقد اداة مبادلة ، واستصغروا وظيفته كمستودع قيمة .

ثم ان المركانتيليين ، وقد استقر لديهم ان المعادن الثمينة ثروة بذاتها ، وأن النشاط الاقتصادي بمجموعه يجب ان يبتغي حوزها ، اخذوا برأيين يتصلان بهذا المبدأ:

١ . — ان الامم متعارضة بعضها مع الآخر ، من غير هوادة ، اذ لما كان هدف النشاط الاقتصادي — حسب المركانتيليين — هو حوز فضل من النقد في المبادلة فان ما يربحه احد المتبادلين ، انما يخسره ، وفي هذه الناحية يختلفون عن رجال المذهب الحر الذين جاؤا فيما بعد ، والذين يعتقدون ان التجارة انما تهدف الى زيادة منفعة الارزاق بايصالها الى شديدي الحاجة اليها ، مما يؤدي لفائدة الطرفين من المبادلة . فالفلاح الذي يبيع الحنطه الى خياط لقاء كساء ، انما ينال سلعه اكثر نفعاً له من التي يخلى عنها ، ومثل ذلك شأن الخياط . فيتبين من ذلك البون الشاسع الذي يفصل المركانيتليين عن رجال المذهب الحر . ومرد هذه النزعة التي رأيناها لدي المركانتيليين ، الى انهم عاشوا في عصر تكونت فيه الامبراطوريات ، وبنيت على اختلاف المصالح فيما بينها . فاعتقدوا ان « لا سبيل لغنى الوطن الا على حساب الاضرار بالاوطان الاخرى » .

٢ . — لما كانت مصالح الامم متعارضة فيجب ان تتدخل السلطات العامة في توجيه النشاط القومي . وليس يعني هذا ان المركانتيليين خصوم للمساعي الفردية ، فهم لا يناهضون حق الملك الفردي . ولا ينكرون نفع النقد ، وإنما يعتقدون ان ليس من المعقول ان تؤول مساع فردية متفرقة الى تأمين المصلحة الوطنية ، وان « العقل والتجربة يعلمان ان الحرية تؤول دوما الى الاضرار بالوطن » .

يتلخص من ذلك ان للمذهب المركانتيلي ثلاث صفات رئيسية :

آ . — فهو مذهب نقدي ، يعلن ان الذهب والفضة ثروة بنفسها ، وان النشاط الاقتصادي يجب أن يهدف الى حوزها .

ب . — وهو مذهب وطني ، يعني بمصلحه الوطن قبل مصلحة الافراد بالذات ، ويؤمن بتناكر مصالح الاوطان فيما بينها .

ج — وهو مذهب تدخلي ، اذ مادام الهدف تأمين المصلحة العامة ، فليس من الممكن الوثوق بالمساعي الفردية ، وانما ينبغي تدخل الدولة ، لتنسيق المصالح .

البحث الثاني

٢ . — نمو المذهب المركانتيلي

تجلى المذهب المركانتيلي بمظاهر ثلاثة ، في بلاد ثلاثة وفي عهود مختلفة . فقد كانت المشكلة في اسبانيا في القرن السادس عشر هي الاحتفاظ بذهب مناجم امريكا ، وظن ان من الممكن حلها عن طريق تنظيم النقد والسبائك بالقانون، وكانت في فرنسا وانكلترا اللتين لا تملكان معدن الذهب ، هي اجتذاب الذهب الاجنبي ، فاعتمد الفرنسيون في القرن السابع عشر على الصناعة والبريطانيون على التجارة ، وهكذا صار لدينا ثلاث صيغ للمركانتيلية : المعدنية في اسبانيا، والصناعية في فرنسا، والتجارية في انكلترا .

١ . — الصيغة الاسبانية : الصيغة المعدنية

ان الصيغة الاسبانية هي الصيغة الاولى والابتدائية للسياسة التجارية ، وقد اطلق عليها « اسم المعدنية Métallisme أو Bullionnisme » . وتتلخص في ان الغاية المثلى للبلاد لما كانت زيادة احتياطي المعادن الثمينة فالوسيلة المثلى هي اتخاذ التدابير لمنع خروج الذهب والفضة من البلاد ؛ وللعمل على ادخالها اليها ، مما يقتضي التأثير المباشر على حركة المعدن الثمين .

وقد اقترحت النظرية المعدنية طائفة من التدابير الآيلة الى ذلك : فأجبرت السفن التي تغادر اسبانيا وهي تحمل بضائع يراد تصديرها الى بلاد اجنبية ان تعيد الى اسبانيا من النقد مايعادل ثمن حمولتها .

وعلى العكس من ذلك ، تجبر السفن التي تحمل الى اسبانيا البضائع المستوردة من الخارج ، ان تحمل من البضائع ما يعادل جزءاً من قيمة حمولتها على الاقل ، وذلك لتحديد كمية المستوردات لأن الاستيراد يعني خروج كمية من الذهب .

هذان التدبيران يتخذان في وقت واحد ويؤولان ، في ذهن واضعيها ، الى زيادة الاحتياطي المعدني الاسباني بسبب تصدير البضائع ، والى عدم نقصانه نقصاً محسوساً بفعل الاستيراد ، وبالتالي الى زيادة ازدهار البلاد ورخائها .

اذا كانت السياسة المعدنية تبدو سهلة من الناحية النظرية ، فانها قد فشلت في التطبيق ، إذ يستحيل رقابة حركات المعادن الثمينة ، فهي صغيرة الحجم ، كبيرة القيمة ، ويسهل تهريبها ، وقد لاحظوا فرارها من اسبانيا رغم الرقابة الدقيقة في المرافىء وكذلك فان دعاة السياسة التجارية ، « أو المعدنية » نسوا امراً هاماً أوضحه « بودان » هو ان زيادة الذهب والفضة في شبه الجزيرة الايبرية كان لا بد أن يؤدي الى ارتفاع الأسعار وبالتالي الى إضعاف الصادرات الاسبانية ، وإذ تبين استحالة تدخل الدولة في رقابة كل عقد من عقود الاستيراد أو التصدير ، فكرت الدول بالبحث عن تدبير آخر ، غير هذا .

ب : الصيغة الفرنسية : السياسة الصناعية

لما تبين بالتجربة أن السياسة المعدنية كانت مستحيلة التطبيق ، ظهرت صيغة اخرى للمذهب المركانتيلي : هي الصيغة الفرنسية ، او المركانتيلية الصناعية ، واذا كان هدف هذه السياسة بقي ثابتاً ويتلخص في زيادة المخزون من المعادن الثمينة لزيادة رخاء الوطن ، فان الوسيلة لذلك لم تعد في التأثير المباشر على حركات المعدن الثمين بل عن طريق زيادة المستودع النقدي بواسطة نهضة الصناعة .

وقد استند دعاة هذه الفكرة على ان من واجب البلد أن يشتري أقل ما يمكن من الخارج وأن يبيعه اكثر ما يمكن ، أي ان يتلقى الذهب والفضة ثمناً للتصدير ، وذلك يكون بإنماء الصناعة الوطنية ولاسيما صناعة مواد الزينة والترف ، مما يؤدي الى اجتناب شراء المنتجات الغالية من الخارج والى بيع المنتجات الغالية .

والمركانتيليون أميل الى الصناعة منهم الى الزراعة ، وهم يأخذون على الزراعة انها تخضع لتقلبات المواسم وأهوائها ، فالمحصول السنوي لا يمكن ان يكون منتظماً ولا مضموناً ، والمنتجات الزراعية رخيصة الاسعار بالنسبة لوزنها ، فقيمة وزن معين من الحنطة أو القنب أقل من قيمة الوزن نفسه من المواد المصنوعة . واذا كان الهدف هو زيادة احتياطي المعادن الثمينة فيجب إنماء فروع الانتاج التي تتيح تصديراً اكيداً لبضائع كبيرة القيمة فكلما كثر التصدير ، وكانت البضائع المصدرة مرتفعة القيمة تكثر كمية المعادن الثمينة المدفوعة ثمناً لها والداخلة للبلاد .

ويمكن ان يطلق على هذه السياسة اسم « الفرنسية » لان اكثر الذين اقترحوها من القرنسيين ، ولأن الذي طبقها هو احد كبار رجال الدولة الفرنسية الوزير كولبر . ففي خلال وزارته التي دامت بين ١٦٦٠ — ١٦٨٣ اتخذ طائفة من التدابير التي طبق بها السياسة المركانتيلية الصناعية ، من انشاء صناعات حكومية ومن تنشيط للصناعات الخاصة ثم أخذ رجال الدولة في مختلف بلاد اوربا بالنظرية نفسها في سياساتهم الاقتصادية مثل كرومويل في انكلترا ، وفردريك الثاني في بروسيا ، وبطرس الكبير في روسيا .

ج — الصيغة البريطانية : السياسة التجارية :

ان المركانتيلية التجارية هي الصيغة الثالثة البريطانية ، للسياسة المركانتيلية ، وهي اذا كانت تحتفظ بهدفها الذي هو « زيادة المستودع المعدني » فانها تعتمد في ذلك على التجارة والملاحة ويقول دعاة هذه الصيغة ان التاريخ أثبت ان التجارة الخارجية تزيد في غنى الدول اكثر مما تزيده الصناعة ، ويضربون مثلاً على ذلك المدن القديمة الزاهرة مثل صيدا وصور وقرطاجنة والاسكندرية التي لم تكن مراكز صناعية بل مراكز تجارية ، وكذلك يستشهدون بهولندة المعاصرة التي لم تكن بلداً صناعياً بصورة خاصة ، بل كانت مركزاً هاماً للتجارة الدولية والتي خلفت اسبانيا بازدهارها وثروتها .

أما التدابير التي اقتضتها هذه الصيغة فهي الاهتمام بالصادرات التي تجعل الامة

دائمة اكثر من الاهتمام بالاستيراد (الذي يجعل الوطن مديناً) فتقوى الصلات الاقتصادية الدولية ، ولكن في سبيل الوصول الى ميزان تجاري راجح ، ترجح فيه الصادرات على المستوردات ويبقى منه رصيد ذهبي يدخل البلاد هو ربح الصفقات التجارية . فمنذ النصف الثاني من القرن السابع عشر ، تغلب الاسطول البريطاني التجاري على الهولندي في ميدان المزاحمة ، بفضل الحماية التي توفرت له ايام كرومويل وشارل الثاني ، وفي الوقت نفسه ، صير الى اتباع سياسة تسهيل المبادلة التجارية اذ تبين « ان الدولة التجارية البحرية الكبرى تختنق في عالم لايأخذ بالحرية التجارية » .

البحث الثالث

ما للمذهب المركانتيلي وما عليه

انتقد رجال المذهب الحر في القرن التاسع عشر المذهب المركانتيلي انتقاداً مراً ، بينما أعاد اليه المؤلفون المعاصرون اعتباره ، والحق ، إن مبادئه وإن كانت تنطوي على أخطاء نظرية ، الا انه كان مستجيباً لداعي الضرورة في زمانه .

ان المركانتيلية تتصف بصفات ثلاث ينبغي لنا ان نفصل في شأنها :

١ — فهي نقدية ، تؤكد ان الذهب والفضة ثروة بذاتها وان هدف الفاعلية الاقتصادية ينبغي ان يكون تضخيم المستودع المعدني .

أما من الوجهة النظرية فلا ينكر ان المركانتيليين حين يبرزون وظيفة النقد كمستودع للقيمة ويهملون وظيفته كأداة تبادل ، يخطئون كثيراً ، وأما من الوجهة العملية ، فان خطأهم هذا له ما يبرره ، ولم يحدث نتائج سيئة . فقد كان الوضع السياسي مضطرباً في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وكانت الدول الجديدة

التي تألفت في نهاية القرن الخامس عشر في حروب مستمرة فيما بينها ، فبقى الانتاج دون الحاجة وخيف من قلة الاغذية والمواد الاولية ، فأصبح تملك احتياطي ذهبي يتيح الشراء نقداً مزية كبرى سياسية واقتصادية . اما اقتصاديو القرن التاسع عشر الذين كانوا يعيشون في عالم غني يسوده السلم نسبياً ، فلم يفهموا ذلك ، ولكن اقتصاديي القرن العشرين ، وقد عرفوا الايام السوداء الصعبة فهموه على حقيقته واذا كانت فرنسا قد استطاعت شراء مقادير كبيرة من الولايات المتحدة بعد تحررها من الاحتلال الالماني ، فقد كان ذلك بفضل المستودع الذهبي المتراكم في مصرف فرنسا ، واذا كانت اليوم تتناول الاعانات الامريكية فلأن مستودعها قد نفد ، ولأن تصديرها صار ضعيفاً .

والمركانتيليون ، وقد عاشوا في زمن مضطرب مملق ، شاهدوا أهمية دور النقد كمستودع للقيمة . ولم يخطئوا في عدم اعتباره أداة مبادلة ، لأن النقد كان معدنياً يومئذ ، ولم يكن النقد المصرفي ولا النقد الخطي معروفين ، وكان التداول النقدي خاضعاً لمقدار انتاج مناجم المعادن الثمينة ، ولئن عرف القرن السادس عشر سيل الذهب الامريكي فقد كان ذلك حادثاً فريداً لم يتكرر . ولم يتغير الامر إلا في القرن الثامن عشر ، ولا سيما في فرنسا ، حين صار « لو » يصدر الورق النقدي بصورة فاحشة من غير أن يرافق زيادته زيادة في مقدار البضائع ، مما أدى الى ارتفاع الاسعار ، ولكن المذهب المركانتيلي كان وقتئذ قد بلغ ساعته الاخيرة .

٢ ـــ ان المركانتيلية وطنية ، وهذا ما أخذه عليها رجال المذهب الحر في القرن التاسع عشر ، حين اكدوا ان المسألة القومية امر سياسي يجب ان لا يعيره الاقتصاديون أي اهتمام ، وانما يجب ان يهتموا بالفرد ، وذهبوا الى ان التجارة العالمية التي تصل ما بين افراد ينتمون الى اوطان مختلفة ، انما هي شبيهة بالتجارة الداخلية التي تصل ما بين مواطني الدولة الواحدة .

ويمكن تبرير هذا الاعتقاد في مجتمع القرن التاسع عشر من حيث ان السلطات العامة كانت قليلة التدخل وكان الاتجاه نحو خفض الحواجز الجمركية

ونحو دعم حرية المبادلة اما في مجتمع القرن السادس عشر ، المؤلف من دول متعارضة متناكرة ، فان هذا الاعتقاد يتناقض والواقع ، اذ ان المركانتيليين حين يؤكدون ان الافراد أجزاء من وطن وان الصلات الخارجية انما تصل ، لا بين أفراد منعزلين ينتمون لاوطان مختلفة ، بل بين هذه الاوطان نفسها ، فانهم انما يعبرون عن الواقع ، ولا سيما عن واقع عصرهم .

وقد يأخذ البعض عليهم انهم لم يتنكروا لانفصال العالم الى وحدات قومية متعارضة وانهم ساهموا في تسعير نار الخلاف ، والواقع انهم لايستحقون هذه التهمة لان الدول نفسها كانت منقسمة داخلياً الى مناطق يفصل مابين اقتصادياتها من الحواجز مثل مابينها وبين الدول ولقد عني المركانتيليون بتذويب هذه الاقتصادات المحلية في بوتقة الاقتصادات الوطنية ، ولهم يعود الفضل في ازالة عدد كبير من الحواجز الجمركية الداخلية في انكلترا وفرنسا . كما أن الفضل يعود لكولبر الذي أصدر مرسوما جمع فيه طائفة من الولايات في خمس مقاطعات ، والف الوحدة الجمركية الاولى التي اصبحت التجارة الداخلية ضمنها مطلقة الحرية . فالمركانتيليون انما أحلوا اقتصاداً قومياً محل اقتصادات اقليمية فساقهم ذلك الى ان يعارضوا الاقتصادات القومية فيما بينها وهو رد فعل ضروري ولا بد منه ، وقد فهم ذلك بسمارك في القرن التاسع عشر عندما حقق الوحدة الاقتصادية والسياسية الالمانية فصح قول بروكار «ان المركانيلية كان لها الفضل الكبير في مساعدة مدينتنا على قطع مرحلة حاسمة : المرحلة التي نوصل من الاقتصاد المحلي الى الاقتصاد القومي . »

٣ — . والمركانتيلية مذهب تدخلي ، وهذا ماأخذه عليها خصومها أيضاً في القرن التاسع عشر . والحق ان المركانتيليين على اختلاف جنسياتهم يشيدون بذكر فضائل المساعي الفردية ، والحرية والمزاحمة ، ولكنهم لايفهون الحرية بشكلها السلبي أي بفقدان كل تدخل للدولة ، وانما يرون أن هذه الحرية يمكن أن تعيش وتفيد في جو تعينه السلطات العامة .

ولكننا اذا انتقلنا من الاقوال الى الاعمال نصادف بعض الخيبة ، فالتدخل

انما ينجح ويعطى ثمرات يانعة حين يتولاه رجال عباقرة ، وقد رأينا السلطة المركزية تحطم الحواجز الجمركية العنيفة ، وتقضي على تعسف المقاطعات والبلديات والحرف ، وتعمم الطرائق الفنية الراقية ، وتزيل كل ماتركته العصور القديمة من عوائق وعقبات ولكن خطر التدخل انما يكون عندما يبتغي تثبيت الاوضاع القائمة ، اذ متى ذهبت طلائع التدخليين وقادتهم ، فان خلفاءهم ينزعون دوماً الى خلق أسواء جديدة اوالى الاحتفاظ ببقايا القديمة ، لذلك كان المؤرخون جميعاً يثنون على كولبر وكروموبل لتدخلهما بينما ينقدون جمود خلفائهما.

وأخيراً، عندما زال النظام المركانتيلي، كان قد فسد وكثرت تعقيداته وأصبح ضرره أكبر من نفعه ، ووجبت العودة الى الحرية ولو الى حين .

❀ ❀ ❀

الباب الرابع

الثورة الصناعية

La Révolution Industrielle

ان الانقلاب التجاري الذي حصل في أوربا في القرنين السادس عشر والسابع عشر والذي اسميناه « بالثورة النقدية » او بثورة الاسعار كان مقدمة لانقلاب صناعي في القرن الثامن عشر يشمل طرائق الانتاج الفنية ويفتح الطريق أمام التقدم الاقتصادي واستعمال الآلات والقوى البخارية والكهربائيـــة في الصناعة عوضاً عن القوى الجسدية ، وهو الذي يسميه المؤلفون بالثورة الصناعية Révolution Industrielle .

ولقد رأي بعض المؤلفين ان الثورة الصناعية اذا كانت قد ظهرت في انكلترا وفي القرن الثامن عشر ولم تظهر في سواها أو لم تظهر في وقت آخر فمرجع ذلك الى الصدفة والى ان ثورة الآلة كانت نتيجة لسلسلة من الاختراعات الفردية وكان يمكن ان تظهر خارج انكلترا وفي أي وقت آخر ولكن المؤلفين اليوم يكادون يكونون مجمعين على أن الثورة كان لايمكن ان تظهر الا في انكلترا والا في القرن الثامن عشر لان كل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والفنية والفكرية قد تضافرت لخلق بيئة اقتصادية او لخلق حالة تجارية يصبح معها استعمال الآلة رابحاً

أو اقل مؤونة من أجر العامل ، وبتعبير آخر ، يصبح فيها الحصان البخاري أقل كلفة واجدى استعمالا من الحصان البشري أو الحيواني .

والواقع ان هذا الانقلاب لم يكن صناعياً فحسب بل صاحبه او نشأ عنه ازدهار في جميع فروع النشاط الاقتصادي ، من صناعة وتجارة ونقل للبضائع والاشخاص والافكار والى تجديد طرائق المعيشة بث الاخبار وانشاء المدن الواسعة وباقامة جهاز مالي مسيطر قوي وتأسيس دول مركزية وبما نشأ عن ذلك من نتائج اجتماعية ، ثم ان هذا الانقلاب كان ذا أثر فعال في تغيير الصيغ الحقوقية واتاح سيادة الحرية الاقتصادية والحرية التجارية في العالم وجعل منه سوقا تجارية واحدة . على ان محور البحث سيدور حول حقيقة مزدوجة هي ان الانقلاب الصناعي قد ظهر في انكلترا وفي القرن الثامن عشر .

ولكي نستطيع الالمام بهذا الموضوع ، سندرس في اول الامر مراحل هذا الانقلاب الصناعي ثم ندرس اسباب ظهوره في انكلترا قبل سواها ثم ندرس نتائجه الهامة وما أحدثه من انقلاب في نظم الحياة الاجتماعية وفي الشرائع الوضعية وما ادى اليه من وضع علم الاقتصاد وظهور قوانينه .

❀ ❀ ❀

الفصل الأول

١ – مراحل الانقلاب الصناعي

لم يظهر الانقلاب الصناعي طفرة ، ولم يعم كل نواحي الصناعات منذ اول عهده، وانما كان في بعضها اظهر منه في البعض الآخر والواقع يدلنا على انه ظهر اول ما ظهر في صناعات النسيج القطني اما المنسوجات الصوفية والحريرية فقد بقيت في اول امرها بعيدة عن استعمال الآلة ومحتفظة بتقاليدها الموروثة والمكتسبة ، فلم تستعمل فيها الآلة لانها كانت محدودة الاستهلاك ، ثم ظهرت هذه الثورة في صناعات التعدين والمناجم واخيراً في صناعات الآلات .

المنسوجات القطنية : ان وجود الصناعة القطنية في انكلترا منذ عام ١٧٦٠ صنعي غير طبيعي ومن العجيب ان ينجح البريطانيون بايجاد صناعة تحويلية تقوم على آلاف المراحل من مكان انتاج موادها الاولية ومن مكان تصريفها وقد استطاعت هذه الصناعة ان تتأسس بفضل الحماية اذ طالب صانعو الصوف بمنع المنسوجات القطنية التي تصنعها الهند من دخول انكلترا الأمر الذي اتاح للمعامل البريطانية ان تقف على قدميها ، وان تزاحم المصانع اليدوية الهندية وتقضي عليها فتصنع النسيج القطني المعروف بالهندي .

لم تكن هذه الصناعة الجديدة ذات ميزات فنية حديثة بل كانت تصنع في انكلترا بمعامل كبيرة وصغيرة ولكن القائمين عليها كانوا اشخاصاً حديثي العهد بالصناعات وبالتالي ما كانوا ذوي تقاليد صناعية يحرصون عليها كصاني الجوخ كما لم يكونوا

يتمتعون بحماية الدولة ولا يخضعون لنظام يقيد صناعتهم واساليبها ، لذلك شاهد العالم في نطاق هذه الصناعة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر انقلابات فنية متتالية نذكر هنا مراحلها الهامة :

ان صنع القماش القطني يقتضي عمليتين : الغزل والنسيج ، وكان من المصادفة ان تخترع آلة النسيج اولاً فاخترع بريطاني اسمه جون كاي (سنة ١٧٣٣) المكوك الطيار الذي يستعمل على النول اليدوي ويتيح النسج بسرعة ولكن النساجين لم يستطيعوا الاستفادة من هذا الاختراع في اول الأمر لأن الغزل بقي على حالته الاولى ولا يستطيع ان يسد حاجة آلات النسيج حتى اخترع العامل هارغريفس سنة ١٧٦٥ مغزلاً يعجل في الغزل ولكن هذه الآلات بقيت تسير بالقوة اليدوية. فصنع اركرايت المغزل الذي يسير بقوة الماء ، وجاء كرومبتون عام ١٧٧٩ فاتقن هذا الاختراع وصنع المغزل الحديث بينما صنع كارترايت المنسج الآلي الذي يسير بقوة البخار منذ عام ١٧٨٩ .

واذ تضاقرت الآلتان آلة الغزل وآلة النسيج على العمل لم يبق ما يمنع من الانتاج العظيم ، لذلك رأينا تمركزاً في المشاغل يعطل الانتاج الفردي الذي يقوم به الصانع المستحدث Artisan والعامل في داره على ان هذا التمركز حافظ في اول الامر على استعمال الآلات اليدوية ثم بدون ان تتغير القوى المحركة ثم نفذت اليه القوة المحركة المائية ثم البخارية واصبحت الآلات الجديدة غالية الثمن دقيقة الصنع لم تعد تأتلف مع الانتاج المنزلي ، فبدأت المركزية الاقتصادية والجغرافية تعمل عملها واصبح دور رأس المال هاماً بقدر تحسن الآلة .

ثم حصل نمو تجاري عظيم ناشيء عن كثرة الكميات المنتجة والمطلوبة واتساع الاسواق وادى الى تصدير كميات كبرى وتقدم اقتصادي لم يسبق له مثيل ففي سنة ١٧١٠ كانت انكلترا تصدر من المنسوجات القطنية ماقيمته خمسة آلاف جنيه فارتقى هذا المقدار الى ٤٥٠٠٠ سنة ١٧٥١ و ٣٥٠٠٠٠ سنة ١٧٨٠ والى ٥٤٠٦٠٠٠ سنة ١٨٠٠ أي بعد استعمال القوى المحركة البخارية في النسيج .

هذا التقدم جعل هذا النوع من الصناعة محط الآمال وعنواناً للصناعة الحديثة .

ب – صناعة الحديد والتعدين

كان في انكلترا في اوائل القرن الثامن عشر (١٧٢٠) ٦٠ فرناً تنتج جميعاً في السنة ١٧٠٠ طن من الصلب أي اقل مما ينتجه فرن واحد في ايامنا ، وسبب ذلك قلة المحروقات ، لأن اذابة الفلزات كانت تجري بوقود الحطب ، الأمر الذي يستحيل معه استثمار مناجم الحديد البعيدة عن الحراج ، والذي كان سيؤدي حتماً الى فناء الحراج البريطانية . ولقد كان في انكلترا كثير من الفحم الحجري ولكن لم يكن من الجنس الذي يصلح لمعالجة الفلزات ، اذ كان يشكل مركبات كبريتية اثناء احتراقه وكان الصلب الذي ينتج عن ذلك غير صاف وسريع الانقصاف ورديء الجنس ولقد شاء حسن الحظ ان يكافىء عائلة تحترف التعدين فيتوج تجاربها بالنجاح هي عائلة (دربي) اذ استطاعت سنة ١٧٣٥ ان تستعمل الفحم الحجري المتفحم او الكوك في تحويل الفلزات الى الصلب . هذا الاختراع كان سيكون عديم النفع لو عجز عن حل المشكلة الثانية مشكلة قلب الصلب حديداً لان الفحم الحطبي كان الوسيلة الوحيدة فيها فكانت الصناعة البريطانية عاجزة عن مزاحمة الصناعة الاسوجية التي كانت غنية بحراج لاتنفد ورخيصة الاسعار فانجاها اكتشاف هنري كورت عام ١٨٦٥ الذي استطاع استعمال الفحم الحجري في هذه الغاية بالطريقة المدعوة Pudlage . هذان الاختراعان اتاحا لصناعة التعدين البريطانية نمواً وازدهاراً فائقين لأن انكلترا كانت كما يقولون « كتلة من فحم فوق كتلة من حديد » ومن يملك النار والحديد لايصعب عليه ان يملك ناصية العالم . وقد استفادت الصناعات التحويلية من وفرة الحديد ورخصه فنشطت لاستعماله في صنع الآلات والادوات والاوعية المعدنية وزادت انتاجها ووسعت اسواقها من غير ان تغير اساليب الصناعة ولا اشكال المؤسسات وبقيت في حيز الصناعة الصغيرة .

في نطاق الصناعات المعدنية نجد انقلاباً فنياً عظيماً ولكن لم تدخله آلة جديدة بعد .

ج – الآلة البخارية

لقد استطاع العلم في الربع الثالث من القرن الثامن عشر ان يخلق الانقلاب الميكانيكي الذي استبدل المحرك البخاري بالقوى المحركة الاولى البشرية والحيوانية، بل والمائية والهوائية، واستعمال الآلة في هذا التاريخ قد سبقه كثير من المحاولات المخبرية والتجارب الصناعية، فملايين من البشر رأوا منذ عصور وعصور ان بخار الماء قادر على رفع غطاء القدر التي تحوي ماء يغلي على النار، وفي القرن الثالث للميلاد انشأ هيرون الاسكندري آلة بخارية تتألف من كرة معدنية عليها فتحتان متعاكستا الاتجاه. فالبخار الذي يتصاعد من فوهتي الكرة المسخنة بالنار كان يجعلها تدور على محور عمودي بضغط يشبه ضغط الماء على الرشاشات الدوارة التي يسقى بها عشب الحدائق، فالبشر منذ القديم عرف ان لبخار الماء قوة ضاغطة ولكنه لم يفكر باستعمال هذه القوة لان العقل البشري لم يكن مهيأ لذلك ولم تكن لدى الانسان فكرة واضحة عن تمدد الغازات وعن القوى الموجودة في الطبيعة غير الحية وهي نظريات تصادم كثيراً من المعتقدات والتجارب الراسخة في العقل البشري ولكن العلم بلغ في العصر الثامن عشر مرحلته الحديثة التجريبية وحاول كثير من العلماء استعمال قوة البخار مثل نيوكومن وسافيري على ان صاحب الجلالة الحصان البخاري لم يولد الا حوالي سنة ١٧٠٠ في قدر بابان Denis Papin ولقد كان حظ المركب البخاري الاول الذي عمره بابان ان حطمته الجماهير سنة ١٧٠٧ وجاء أخيراً جيمس ووت الرجل العالم فانشأ باختراعاته التي استمرت منذ ١٧٦٩ الى ١٧٧٤ آلته التي اسميت باسمه.

ولقد كان اكتشاف القوى البخارية عاملاً قوياً في نمو الانتاج اذ اصبح الانسان يتصرف بقوى محركة تبلغ اربعين مثلاً من الطاقة التي استمر على استخدامها ألوفاً من السنين، هذه القفزة المدهشة قلبت كل شيء لان الانتاج منذ ذاك الحين

سار الى القوى الطبيعية الاخرى يستخدمها ، فاستخدم البترول الذي قلب وسائل النقل بفضل المحرك الانفجاري وأوصلنا الى السيارة والطيارة، ثم اكتشف ديزل وسيلة لاستعمال المواد الزيتية العادية في المحركات كالزيوت النباتية والحيوانية والثقيلة وحل محركه هذا محل المضخات البخارية في المراكب وفي بعض المراكز الكهربائية . ومن ناحية ثانية جرت التجارب لنقل الكهرباء من مكان الى آخر منذ عام ١٨٨٩ .

والطاقة الكهربائية تتمتع بمزايا جسيمة فبينما يكلف نقل الفحم الاسود متاعب كثيرة من فتح آبار واستكثار من العمال ودفع نفقات ينبغي اطفاؤها بسرعة لان المنجم قد ينفد فان الكهرباء تتجدد كالمطر وبالتالي يمكن اطفاء نفقات انتاجها بمدة طويلة وتنتج الكهرباء بلا نفقة تقريباً متى اطفىء رأس المال وفيها يمكن الاستغناء عن عدد كبير من العمال .

وفي اثناء ذلك جاء غرام Gramme واخترع الدينامو فاصبح من الممكن ان تستخدم الآلة الواحدة كمولد للكهرباء وكمحرك وبذلك صار يمكن توليد الكهرباء من الفحم الحجري او من الماء .

فباستعمال البخار والكهرباء والمواد الملتهبة لتحريك الآلات ربح الانسان مصدراً من مصادر القوة يفوق قوته وقوة الحيوانات ، هذه القوة لا تمل ولا تتعب ولا تقف بل تعمل ليل نهار بلا شكوى وهي فوق ذلك ارخص ثمناً من قوته فربح بذلك طاقات اقتصادية لا يمكن تصورها فزاد القوة التي يتمتع بها الى عشرة ملايين امثالها ، وزاد في المنتجات فرفع مستوى المعيشة في العالم ، وجعل الناس ينعمون بخيرات الارض وثمرات العلم وبكل ما كان حاجة كمالية في الماضي فدفعهم ذلك الى التكاثر والتناسل . فبينما كانت المانيا (سنة ١٨٥٠) عاجزة عن اعالة ٣٠ مليوناً من سكانها اصبح سكانها بعد نصف قرن ٦٥ مليوناً ، وبينما كان سكان انكترا خمسة عشر مليوناً سنة ١٨٠٠ اصبح عددهم ٤٥ مليوناً يستهلك كل منهم ثلاثة امثال ما كان يستهلك جده .

الفصل الثاني

اسباب الانقلاب الصناعي

ان من مظاهر النهضة الصناعية تغير الفن الصناعي باستعمال الآلات ولا سيما البخارية وباتساع المؤسسات وتركزها وظهور المخترعات الحديثة . ولقد يتبادر الذهن ان هذا الانقلاب الفني هو الباعث على النهضة ومثيرها والحق أنه متأخر عنها واثر من آثارها .

فقد رأينا فيما تقدم كيف ان سيل الذهب الامريكي الذي تدفق على اوربا ساقها في حركة انتاجية عظيمة ضغطت على الزراعة اولاً ثم على الصناعة فنشطتهما بسبب ارتفاع الاسعار وكثرة الارباح . ولقد سارت الصناعة في أول الامر سيرها الوئيد في نطاقها المغلق القديم ثم ما عتمت ان كسرت هذا النطاق واتسعت المعامل ووقف اصحاب العمل امام ضرورات تجارية واقتصادية كانت السبب المباشر في استعمال الآلات والمخترعات وفي تغير الفن الصناعي . فالآلة اولا ، ثم الآلة البخارية لم تستعملا بسائق الصدفة ولا اجابة لداعي اللذة بل تبعاً لضرورة اقتصادية . اذ ما هي فائدة الآلة ؟ انها تستطيع ان تنتج كميات كبرى تفوق ما ينتجه جمهور من الافراد بنفقة أقل مما يتطلبون . على ان كثرة الانتاج لا تعد نتيجة اقتصادية قيمة الا إذا وجدت الكميات الزائدة من البضائع من يشتريها ، اي ان وجود سوق واسعة تباع بها المنتجات شرط في نجاح الآله . كما أن وجود الآلة لا يتم الا متى كان استعمالها يكلف من النفقة أقل مما تكلفه اجور العمال فهو اذن تابع لحد الاجرة

الادنى ، وكثير من الصناعات تأخرت كثيراً في استعمال الآلة لأن العمال كانوا يزاحمون الآلة برضائهم بالاجور الزهيدة .

وفضلاً عن ذلك فان استعمال الآلات في بعض الصناعات سابق لعهد الثورة الصناعية ففي صناعة التريكو استعملت الآله منذ القرن السابع عشر ، وكان يقدمها المستحدث للعامل ومع ذلك فلم تحدث الآلة تطوراً كبيراً في هذه الصناعة ، كما ان صناعة الحرير استعملت منذ القرن السادس عشر المحرك المائي ووصلت الى عصر الثورة الصناعية ولم تتسع كثيراً . وصناعة التعدين اهم شاهد على هذه الفكرة ، فان نموها واتساعها لم يكونا في الأول بفضل تغيير الآلات ولكن بفضل اختراع كيمياوي ، وهذا الاختراع اقتضته ضرورات تجارية واقتصادية محضة لان الحطب الذي كان يستعمل في الوقود اصبح قليل الكمية كثير الثمن فاضطر الصناعيون الانكليز للجوء الى (فحم الارض) وهو في انكلترا رخيص كرخص الحطب في اسوج وروسيا .

وقد رأينا في دور ثورة الاسعار كيف ان سيل الذهب المتدفق على اوربا من امريكا قد بعث فيها نشوة تجارية رفعت الاسعار ونشطت الانتاج واثرت في الزراعة والتجارة وغيرت التشكل الاجتماعي في اوربا الغربية ولكن ارتفاع الاسعار كان في القرن الثامن عشر اقل منه في القرن السادس عشر والسابع عشر والسبب في ذلك هو ان الذهب الذي كان يأتي من امريكا بدأ يقل منذ منتصف القرن السابع عشر حتى اواخر القرن الثامن عشر فنجم عن ذلك وقوف ارتفاع الاسعار ثم بدأ هبوط قليل في اسعار بعض المنتجات . وقد رأينا أيضاً ان زيادة الذهب في القرن السادس عشر واوائل السابع عشر كان من شأنها زيادة الطلب على الاشياء المصنوعة وبالتالي زيادة شراء وسائل الانتاج ولكن حركة ازدياد الذهب قد تغيرت في القرن السادس عشر والنصف الاول من السابع عشر كان الذهب يتضاعف مرة كل ثلاثين سنة ولكن لم يتضاعف بعد ذلك الا في غضون مائة سنة تقريباً . ثم ان قلة الذهب اوقعت البلاد جميعاً في أزمة قللت من النفقات الخاصة ، فالبلاد التي استفادت من الذهب مباشرة مثل اسبانيا

والبورتغال وأنفقت منه الكثير في القرن السادس عشر والسابع عشر قدقل نشاطها السياسي الخارجي كما قلت نفقاتها الداخلية الخاصة . وكذلك البلاد التي كانت تقدم لها المنتجات لقاء الذهب وتحسن وسائل انتاجها وتجددها وقعت في ضيق منذ نهاية القرن السابع عشر يتجلى بقلة الوسائل النقدية وشيء من هذه الازمة أدى لفضيحة لاو Law فى فرنسا .

فهذا الضيق في الميزانيات العامة والخاصة أدى الى عدم زيادة الطلب على المنتجات ولكن وسائل الانتاج والاعمال الانتاجية كانت كبيرة نامية من قبل وكانت تنزع الى الاستمرار واذ لم يمكنها الوصول لغايتها بزيادة الاسعار حصلت مزاحمة بين المنتجين في سبيل احتلال الاسواق والبيع بأسعار رخيصة ، وذلك بالاكثار من الانتاج مع اقلال نفقاته .

نشأ عن ذلك قلة في ارباح المزارعين وهبوط في اسعار المواد الزراعية لذلك كان هم الفيزيوقراطيين في فرنسا في ذلك العهد العمل على ايجاد سعر مناسب تباع فيه المواد الزراعية بأي سعر يترك ربحاً لكل من الزارع ومالك الارض .

اما الاجور فانها لم تتبع حركه الاسعار لا بسرعتها ولا بنسبتها في القرن السادس عشر ولكنها ارتفعت شيئاً ما مع ذلك وفي القرن السابع عشر بدأت المحاولات لتخفيضها بدليل اضطراب العمال والاعتصابات التي قمعت ولكنها تركت أثراً . ففي انكلترا مثلا وجدت الصناعة نفسها امام أجور مرتفعة فسعت في استعمال اليد العاملة بصورة اقتصادية وهـــذا أدى الى نمو توزيع العمل الذي بدأ آدم سميث يقدم عنه الامثلة البارعة في صناعة الدبابيس . ثم هذا يفسر حصول الاندفاع نحو استعمال الآلات عوضاً عن العامل الغالي الاجرة .

ودائرة المعارف الافرنسية الكبرى تظهر لنا ذلك منذ الربع الثالث من القرن الثامن عشر حيث تقول « حيث تكون اليد العاملة غالية يجب الاستعاضة عنها بالآلة وهذه هي الوسيلة التي تجعلنا نستطيع مزاحمة البلاد ذات الاجور الرخيصة

ومنذ زمن طويل لايزال الانكليز يعلمون ذلك اوربا » فهذا هو السبب في سرعة الانقلاب في انكلترا وفي الصناعة التي تعترضها هذه الصعوبة ، ودليل ذلك مانشاهده في صناعة المنسوجات الصوفية التي لم تتبع التطور الذي اتبعته المنسوجات القطنية . فقد جرى تحقيق في القرن التاسع عشر في هذا الشأن وتبين أن اليد العاملة المتخصصة لكيلا تخسر عملها ، قبلت أجوراً مخفضة حتى ساقها ذلك الى البؤس « الذي كان يتزايد بازدياد مزاحمة الآلة . ولكن تزايده كان يؤخر استعمال الآله الحديثة . فقد تزلت الاجور الى حد أصبح معه استخدام الرجال اربح من استعمال الآلة » . ثم ان الاقتصادي ستوارت ميل في « مباديء الاقتصاد السياسي » بحث هذه الناحية وقال ان رأس المال حين استعمل الآلات لم يكن يقصد استعمالها بالذات بل كان قصده إنقاص اسعار البضائع لزيادة ربح المستحدث.

وقد اشار روزيه الى هذه الناحية ايضاً في معرض حديثه عن صناعة الفحم الحجري فقال إنه اذا كانت الآلات الجارفة للفحم قد انتشرت في مناجم الولايات المتحدة فسبب ذلك سعر اليد العاملة المرتفع ، والربح الناشيء عن الاستعاضة عنها بعمل الآلات ، وعلى العكس من ذلك ، لم تنتشر هذه الآلات في اوربا انتشارها في امريكا لرخص اليد العاملة فيها .

ولا بأس من ايراد أمثلة اخرى للتدليل على ان السر في انتشار استعمال الآلة هو زيادة أجور العمال بالنسبة لتكاليفها هي . ففي منتصف القرن الثامن عشر قل عمل الاطفال بل زال في بعض فروع الصناعة الصوفية في انكلترا لان قانون العمل Factory act . جعل من الواجب إيجاد نسقين من الاطفال يعمل أحدهما ست ساعات والآخر أربعاً أو خمساً ولكن اهلهم طالبوا بنفس الاجرة التي تدفع في اليوم الكامل ، وهكذا حلت الآلة محل العمال الذين يعملون نصف الوقت .

وللسبب نفسه كانت هولندة في القرنين ١٦ و ١٧ هي التي استعملت آلات

مخترعة في المانيا ، كما أن اكثر من اختراع افرنسي في القرن الثامن عشر لم يستثمر إلا في انكلترا .

قبل منع عمل النساء والاطفال في المناجم كان يدعى رجال الصناعة ان استخدام النساء والبنات العازبات مع الرجال في المناجم والمفاحم في آن واحد يتلاءم مع الأخلاق ولا سيما مع حساب الصندوق ، لذلك لم يلجأ الى الآلات إلا بعد هذا المنع ، كما ان الانكليز لم يستعملوا الآلات التي اخترعها الاميركيون لكسر الحجارة ، لأن « التعيس » كما كان يدعى الفلاح الذي يقوم بهذا العمل قليل الاجرة ولأن استعمال الآلة كان يزيد تكاليف الانتاج .

هذه الامثلة ترينا الصلة بين نفقات الانتاج وبين استعمال الآلة ، فحيث لايمكن إنزال الاجور وحيث يريد المنتج ان يجعل نفقات الانتاج قليلة لضرورة المزاحمة فانه مدفوع لبعث الانقلاب الميكانيكي واستعمال وسائل تنقص نفقاته .

هذه الظروف جميعاً يمكن أن تعلل الفرق بين تأثر الصناعات المختلفة بهذه النهضة ، فصناعة الحرير التي كان فيها منذ القرن السادس عشر مركزية ومستحدثون أي كل مامن شأنه ان يؤدي الى نهوضها في هذا الدور ، لم تنهض نهضتها الكبرى لأنها كانت تستعمل مادة اولية غالية وتعدها لاشخاص محدودين لذلك لم يكن مايبعثها على النشاط ولكن لما اصبح الحرير « ديموقراطياً » وكثر استعماله في ايامنا أصبحنا نشاهد صناعته متمركزة وميكانيكية .

أما في صناعات المعادن فان صناعة الخرداوات الانكليزيه كانت بدأت تدخل في التمركز بدون تغيير حتى أيامنا ماعد بعضها (مثل سكاكين شيفلد) ، وسبب ذلك الصلة بالاسواق وأسعار المواد الأولية والمنتجات والمزاحمة . فازدهار صناعة السكاكين هذه في الوقت الحاضر دليل على وجود العلاقات التي فصلناها .

وفي صناعات النسيج ، نجد ان صناعة القطن هي التي برزت في هذا الانقلاب دون صناعة الصوف . ان صناعة الصوف قديمة في انكلترا و كانت تساعدها السلطات العامة بحمايتها وتنظيمها ، اما صناعة القطن فمادتها الاولية ترد من الخارج ويدفع الانكليزي ثمنها ولا يسيطر عليه ، كما ان منتجاتها تباع في اسواق بعيدة في خارج البلاد فليس له تأثير على كميات المنتجات واسعارها اذا جاءه منافسون . هذه الصناعة مجبرة على الجهد الاقتصادي ، لاسيما والقائمون بها جديدون ، وليس لها تقاليد وليست مرتبطة بالنول الذي نرى عمال الجوخ يرتبطون به بأجور بائسة ، فهي تدعو عمالا حديثين وتقدم لهم الأجور الحسنة ، ورؤساؤها الذين جاؤوا من كل مكان كانت غايتهم ان ينجحوا فهم يعلمون انهم لم يخسروا شيئاً ولكنهم يأملون بالربح فجاؤا بروح المغامرة وروح الاقتصاد وهما أساس المؤسسة الحديثة ، وأهم مايقوي هذه الصناعة الاقتصاد والمزاحمة الخارجية وإنقاص نفقات الانتاج وإدخال الآلة ولقد عمل الانكليز على استكمال هذه العوامل الهامة في صناعتهم ، فبلغت من النتائج مايفوق التصور حتى صارت هذه الصناعة نموذجاً للتقدم الاقتصادي .

أما الفرق في التطور بين فرنسا وبريطانيا العظمى وسبق بريطانيا لفرنسا بعصر تقريباً فكيف يمكن تفسيره ؟ كانت الممكنات الفنية واحدة تقريبا واذا كان الفحم أقل وجوداً في فرنسا منه في انكلترا فان هناك محروقات اخرى تستعمل اليوم في صناعة التعدين لايستهان بها وهي خير منه ، ولكن فرنسا كانت في ذلك الدور مرتبطة بأنظمة الانتاج القديمة ، وبقيود العمل وبأحكام الاصناف والنقابات ، وكانت أقل من انكلترا تعرضاً للمزاحمة الخارجية لأنها كانت تنتج للداخل كما وكانت تقاوم نتائج المزاحمة برغبتها بالانتاج الحسن والمضمون . ودليل ذلك ما جاء في تقرير قدمه صناع ليون في ذاك العهد « اذا شئنا الدخول في التنافس على الأسعار خسرنا الكمال . إن ثمن قماش

فرنسا يزيد على قماش الهند ٢٥ في المائة فيجب حماية العمل الوطني » ، وعلى ذلك بدأت الصناعة تدافع عن نفسها برسوم الحماية وبدىء بمنع دخول المنتجات الاجنبية وهنا نجد أن نفقة اليد العاملة بالنسبة للنفقة التي يتيحها استعمال الآلة والفحم هي التي تؤثر على الفرق بين البلدين ، يقول شابتال « اذا لم نكن في أوائل القرن التاسع عشر قد استعملنا الآلة بتوسع كما استعملها الانكليز فذلك لأن أجرة العامل لدينا أقل منها لديهم وان رخص اسعار المحروقات في انكلترا يتيح استعمال الآلات البخارية في كل مكان » .

❀❀❀

الباب الرابع

الثورة الفردية

ان الثورة الصناعية لم تحصل في جو من الحرية الاقتصادية بل في نطاق تملؤه القيود والامتيازات والتنظيمات التي كانت تقيد حرية المستهلكين والمنتجين ويخضع لها الانتاج الصناعي والزراعي حتى اواخر القرن الثامن عشر والتي كانت في الوقت نفسه عاملاً من عوامل الازدهار .

ولكن رجال القرن الثامن عشر رأوا ان الحواجز الجمركية والداخلية والخارجية التي تعيق سير البضائع والأشخاص مابين المناطق والأوطان والأنظمة المفروضة على الزراعة والتجارة والصناعة والتي تقيد الانتاج وتحدد نوعه وسعره ومقداره ، وتقاليد الحرف والاصناف في الصناعات والمتاجر الصغيرة ، وكل ما تقتضيه السياسة التجارية المركانتيلية ، رأوا ان ذلك كله اذا كان مفيداً في دور تأسيس الصناعات لحمايتها وتنشيطها وانمائها — كفائدة سياسة التسلط والسيطرة في بدء تأسيس الدول — فانه يصبح ضاراً متى قامت هذه الصناعات على قدميها وأصبح أمامها اسواق واسعة تقتضي الانطلاق الحر والتزاحم بالمناكب ، وكثرة الانتاج والسباق نحو الاسواق البعيدة في افريقيا وآسيا والامريكتين ، مشترية الانتاج الصناعي الأوربي ، فطالب العلماء والتجار والصناع بالحرية الاقتصادية منذ القرن الثامن عشر وكانت مصلحة الفريقين واحدة وكان خصمها واحداً هو

الدولة المتسلطة التي تتجاهل الفرد الاقتصادي والفرد الحقوقي السياسي بينما كان يطالب الفلاسفة الاحرار بالحريات السياسية .

وتتلخص الدعوة الى الحرية الاقتصادية بكلمتين مشهورتين أصبحتا رمزاً لها هما « ذرونا نعمل ذرونا نسير » . ولقد حسب البعض انهما نتيجة تفكير فيلسوف او حكمة عاقل ، ولكن الواقع انهما قيلتا في مناسبتين وعلى دفعتين . قال الجملة الاولى لكولبر في القرن السابع عشر تاجر يدعى « لوجندر » اذ بينما كان كولبر يتفقد المناطق الصناعية الافرنسية في احدى جولاته ، سأل صناعيي ليون عما ينبغي فعله في سبيلهم فاجابه لوجندر « ذرونا نعمل » ومهما كانت صحة هذه الحادثة فان كولبر اشاد بهذه الجملة حين قال قبل الفيزيوقراطيين : « ان امتيازات المعامل المؤسسة في المملكة تقيد التجارة والحرية العامة فيجب ان ندع الناس يعملون فيعنون من دون معلم بالاصلح والاكثر ربحاً » .

وجاءت الجملة الثانية على لسان افرنسي مشهور وهو « غورنه ي » اذ قال في تقرير له رفعه الى كولبر حين كان ناظراً للتجارة « دعوا الحبوب والبضائع تمر من ولاية الى اخرى ، حرروا التجارة والصناعة من هذا التنظيم الذي يخنقهما والذي يتعارض والتقدم » .

والجملتان تفيدان الحكمة التي كانت دستوراً لهولندة الغنية النشيطة في ذاك العصر « عيشوا ودعوا الآخرين يعيشوا » .

لقد كانت الدعوة الى الحرية الاقتصادية ، ولا سيما لحرية التجارة الخارجية قوية وصريحة في انكلترا على لسان كثير من العلماء وبينهم بعض المركانتيليين لذلك لم يجد آدم سميث صعوبة في المناداة بالحرية الاقتصادية ، وكذلك الامر في فرنسا فكثير من العلماء منذ اواخر القرن السابع عشر مثل ميرابو الاب ، وبواغيابر ومونتسكريتيان تكلموا على حرية التجارة ، لذلك لم يتلق الناس بالاستغراب دعوة الفيزيوقراطيين في فرنسا الى الحرية الاقتصادية المطلقة ، بينما كان ينادي بها سميث في انكلترا ، فهيأ الجو للانقلاب الحقوقي ، الذي عم بلاد العالم منذ القرن التاسع عشر ،

الفصل الأول

مؤسسو الاقتصاد السياسي

البحث الأوّل

الفيزيوقراطيون Les physiocrates

تعني كلمة الفيزيوقراطيين « انصار حكومة الطبيعة » وتطلق على طائفة من الفلاسفة الاقتصاديين الذين اجتمعوا حول الدكتور كه‌ني (١٦٩٤ — ١٧٧٤) طبيب لويس الخامس عشر ومدام بومبادور ورئيس المذهب الطبيعي او الفيزيوقراطي وهو لم يكتب نظريات المذهب بصورة كاملة ونهائية ، وانما نجدها مبعثرة في مقالاته وفي المؤلفات التي وضعها تلاميذه بين عام ١٧١٥ — ١٧٨٩ ، امثال الاب بودو ، ودبون دونومورو وميرابو (اب خطيب الثورة) وتورغو ويمكن ايجاز المذهب الفيزيوقراطي في ثلاثة مبادىء :

المبدأ الأول : ان في الحياة « نظاماً طبيعياً للأشياء » اي ان الناس لا يتدخلون في سير الحادثات الاقتصادية عن طريق النصوص التشريعية ، واذا تركوا الامور تسير من نفسها ، تسلسلت وفق نظام معين ، واكتشاف هذا النظام ، الطبيعي العفوي ، هو هدف علم الاقتصاد .

وقد وصف « كه‌ني » هذا النظام الطبيعي في « اللوحات الاقتصادية » التي قال عنها ميرابو ان اختراعها يشبه من حيث اهميته لتاريخ الانسانية اختراع الكتابة

والنقد ، قارن كه نه ي بـين سير الثروة في الجسم الاجتماعي وبين سير الدم في الجسم الانساني ورأى ان المجتمع يتألف من ثلاث طبقات تدور الثروة فيما بينهـا : اولهـا الطبقة الزراعية ويعني بها « كه نه ي » طبقة مستثمري الارض ، ويدعوها أيضاً « الطبقة المنتجة » وهي تقوم في جسم المجتمع بالدور الذي يقوم به القلب في الجسم البشري فمنها يصدر معين الثروة بالف قناة الى طبقة الملاكين العقاريين أي الى الطبقة العقيمة « Stérile » وهذه الطبقة العقيمة تتضمن الصناعة والتجـارة بكاملها ، واذا كان الفيزيوقراطيون يعتبرون التجار والصنـاعيين طبقة عقيمة ، فليس ذلك استصغاراً لشأن الزراعة والتجارة والصناعة ، او اعتقاداً منهم بعدم ضرورتها ، بل لانها لا تخلقان ثروة وانما ينحصر اثرهما في تحويل الثروات الموجودة .

وهنا ينقض كه نه ي المذهب المركانيتلي القائل بان المعادن الثمينة هي الثروة ، فيقول . « ان النقد ثروة عقيمة ، لا تنتج شيئاً وليس يمكن ان تنتج دخلاً الا بحوز مال آخر ينتج هذا الدخل . انما النقد واسطة . ان الثروة الحقيقية هي مال قابل للاستهلاك من غير ان يفقر ، هي « الريع الصافي او الغلة الصافية Produitnet » أي الحصة التي تزيد عن النفقات المبذولة لحوزها » .

ولكن هذا الريع الصافي لا يمكن ان يظهر الا في الزراعة ، لا في التجارة ولا في الصناعة .

ففي الزراعة يعمل الانسان بمعاونة الطبيعة التي تتجلى بعناصر إخصاب الارض ، واثر الشمس ، والمطر وغير ذلك ، فاذا نضج الزرع يأخذ الفلاح من الارض اكثر مما يعطيها ، فهو يأخذ المحصول الذي يتألف من جهده ومن الطبيعـة ويزيد على البـذار وعلى غـذائه هو ، وزيادة محصول الارض على ما انفق في سبيله هي ما يدعوه الفيزيوقراطيون « الغلة الصافية produit net » وليس من ذلك شيء في الصناعة ، حيث لا تشارك الطبيعة في الانتاج وبالتالي لا تخلق ثروة ، ولا يتكون فيها غلة صافية وانما يقتصر الامر على تحويل ثروات موجودة من قبـل ، والمواد

المصنوعة انما يعادل قيمة المادة الاولية والمؤن التي استهلكها الصناعيون والتجار وعمالهم أثناء عمليات الانتاج .

وهذه النظرية عجيبة ولا شك ، فاذا راقبنا الامر من ناحيته المادية فلا شك أن محصول الحنطة يمثل فقط مواد أولية مأخوذة من الارض والجو وقامت الطبيعة بتحويلها . فان عمل الزارع انما يشبه من هـذه الناحية عمل الصناعي ، فالصناعي يستخرج الحديد من المنجم ، والفلاح يستخرج الحنطة من العناصر الطبيعية ، وكأن هذا مصداق القول لا فوازيه « في العالم الطبيعي والكيموي لا شيء يخلق من نفسه ولا يفنى . اما اذا لاحظنا الامر من حيث القيمة فيبقى علينا أن نعلم لمـاذا يتجاوز سعر الحنطة سعر البذار وغذاء الفلاح بينما يبقى سعر الحديد مساوياً لسعر المعدن وغذاء العامل .

ولكن كيف يمكننا اكتشاف هذا النظام الطبيعي الذي يعرفنا به علم الاقتصاد؟ يرى الفيزيوقراطيون ان ذلك لا يكون عن طريق المشاهدة والبحث في الحال الراهنة لان الامر الواقع هو وجود التنظيمات والقيود الناشئة عن المركانتيليـة وتدخل السلطات العامة لتنظيم الحياة الاقتصادية . فالمشاهدة لا ترينا النظام الطبيعي للأشياء لانه غير موجود في الواقع ، وانما ترينا التدخل الحكومي ، ولذلك يحلون الفكر مكان المشاهدة وهم في موقفهم هذا ينسجمون مع عصرهم ، اذ كان العصر الثامن عشر عصر انتشار الفكرة العقلانية والآثار الفكرية الفلسفية كانت آثاراً استدلالية ، فبالاستدلال بنى الفيزيوقراطيون « اللوحة الاقتصادية » التي وصفوا فيها الحياة الاقتصادية الحرة العفوية ، التي يمكن أن تكون موجودة بدون تدخل الدولة ، وحاولوا اكتشاف قوانين النظام الطبيعي .

المبدأ الثاني : ان هذا النظام الطبيعي افضل نظام للنوع البشري ، لانه نظـام اراده الله ، في سبيل سعادة الانسان . ولذلك كان النظام الطبيعي اقرب الى المصلحة العامة من أي محاولة بشرية صنعية مهما كان شأنها . وهذا ما يقصده كينه حين

يقول : « يجب على كل الأفراد وعلى السلطات البشرية ان يخضعوا لهذه القوانين التي وضعها الله : هي خالدة ، ازلية ، وهي خير القوانين الممكنة » ويعلل ذلك بانها تفترض الحرية لان الحرية اذ تسهل مبالة المنتجات ، تؤول الى ربح الزراع ، مما يشجعهم على تحسين الزراعة وتوسيعها ، وعلى زيادة الريع الصافي ، فيزدهر المجتمع بكامله .

المبدأ الثالث : وهنا نبلغ نهاية الاستدلال الفيزيوقراطي ، فبما أنه يوجد نظام طبيعي ، وبما أن هذا النظام الطبيعي خير نظام ممكن فيجب على الانسان أن يجتنب التدخل في سير الحياة الاقتصادية وأن يدع الامور تسير من نفسها وتنتظم بصورة عفوية . فبهذا المبدأ الثالث يتخذ الفيزيوقراطيون موقفاً مناهضاً للمركانتيلية ، لأن المركانتيلية تقوم على أن السلطات العامة تخون رسالتها اذا وقفت موقف المتفرج أمام تطور الحوادث الاقتصادية لأن من واجبها التأثير على كمية المعادن الثمينة بصورة مباشرة او غير مباشرة لتبلغ بالوطن ذروة القوة ، فيقوم الفيزيوقراطيون بوجه هذه النظرية ويذهبون الى ان جميع التنظيمات البشرية لا تداني في قيمتها النظام الطبيعي ويوجزون ذلك بصيغة مشهورة أصبحت فيما بعد شعار المذهب الاقتصادي الحر هي « اطلقوا حرية العمل والمرور laissez faire, laissez passer » .

الدولة في المذهب الفيزيوقراطي :

ان الفيزيوقراطيين يعتبرون الدولة حارسة للنظام الطبيعي ، ولا يرون في المليك آمراً يحكم بحسب شهوته ، او بحسب ما يعتقده في مصلحة الدولة وانما يترك النظام الطبيعي يتوطد من نفسه ، لان القوانين التي يضعها البشر لا تخلق الحقوق ، وانما تعلن الحقوق الموجودة ، ولأن السلطة لم تخلق لتضع القوانين ولكن الذي يخلق القوانين هو الذي خلق الحقوق والواجبات ، وعلى هذا فالسلطة التشريعية التي تعلن القوانين حق من حقوق الملك فهو اذن ذو دور سلبي ، وهو الواسطة

بين الله والناس ، ولذلك يبقى ملكاً مطلقاً قوياً بنظر رعيته ولكن يخضع للنظام الطبيعي الآلهي : هو « المستبد الملهم » .

ولكن من يراقب كون القوانين منطبقة على النظام الطبيعي ؟ ان الرأي العام المستنير هو الذي يراقب ذلك . ولهذا السبب نجد الفيزيوقراطيين يعتمدون كثيراً على التعليم في تكوين النخبة المستنيرة التي تفرض رأيها على الجمهور وتجعله رأياً عاماً فيقول الأب بيدو : « الا ترون في التعليم العام قوة مقاومة طبيعية تقف بوجه الرغبات المعتدية ، قوة تزداد عنفاً كلما كان الايمان أعمق ، والنور اوضح ، والعاطفة مستحكمة » واذا كان شكل الحكم الذي يرغبه الفيزيوقراطيون هو الملكية المطلقة ، فلا يفهمن من ذلك انهم يقرون الدولة بحق التدخل في شؤون الناس وانما يرون ان على الدولة ان تسهر على استقرار ثلاثة امور : الملكية ، والحرية ، والأمن ، أما ضمانة استقرار النظام الطبيعي فهي الجيش والشرطة والقضاء ، ولكن خير الضمانات هو العمل الطوعي الذي يقوم به المواطن ، المستنير بالعلم ، فكلما نمت هذه الضمانة ، تضاءلت الضمانة الاولى حتى لا يعود العالم بحاجة لشرطة ولا لجيش .

أما في النطاق الاقتصادي فانهم يعهدون للدولة بوظيفة لا تتفق مع مبادئهم : انشاء مشاريع المنفعة العامة ، وقد يخيل ان الفيزيوقراطيين ذهبوا هذا المذهب تحت وحي البيئة التي يعيشون فيها ، اذ شاهدوا حولهم ملوكاً يعيشون على اراضيهم ويبنون عليها الجسور والطرقات والأقنية والأبنية العامة ليستعملها رعاياهم واقنانهم المقيمون على املاكهم التي هي أرض الوطن كلها ، ولكن الحقيقة ان الدكتور كه ناي طبيب الملك لويس الخامس عشر وزعيم الفيزيوقراطيين يورد اسباباً أخرى اذ يقول « ان هذه الأشغال تبتغي تسهيل نقل البضائع ، وانقاص نفقات التجارة وبالتالي زيادة الريع الصافي » ، بل ذهب كوناي ابعد من ذلك اذ طلب الى الدولة ان تنفق الاموال الغزيرة في سبيل استثمار الاراضي الزراعية فقال : « يجب على الحكومة ان تعنى بالانفاق على الاعمال الضرورية لاراضي المملكة ، اكثر من عنايتها

بالادخار ، اذ من النفقات الكبيرة مالا يعد تبذيراً واسرافاً انذهب في سبيل زيادة الثروة ولكن لا يحوز المزج بين التبذير وبين الانفاق ، لأن التبذير يبتلع كل ثروة الوطن والملك » .

البحث الثاني

آدم سميث Adam Smith

ان آدم سميث فيلسوف واقتصادي بريطاني ، ولد في قرية صغيرة في ايقوسيا عام ١٧٢٣ ، وصار استاذاً للفلسفة في جامعة غلاسكو ، والى جانب ابحاثه الفلسفية اهتم بالدراسات الاقتصادية وافتتح منذ عام ١٧٦٣ درساً في الاقتصاد السياسي ، ثم رحل الى اوربا رحلة استمرت سنتين اجتمع فيها الى الفيزيوقراطيين ولا سيما تورغو وغيره من رجال الفكر وبعد عشر سنين من عودته الى ايقوسيا نشر كتابه العظيم « دراسات في طبيعة ثروة الامم واسبابها ، عام ١٧٧٦ فلاقى كتابه نجاحاً كبيراً وترجم الى اهم لغات العالم ، وهو الذي وضع السطور الاولى ، للاقتصاد السياسي ، كعلم مستقل .

انا نجد بين نظريات آدم سميث وبين آراء الفيزيوقراطيين كثيراً من الانفاق والتشابه فهو مثلهم يؤمن بوجود قوانين طبيعية ، وبان غاية الاقتصاد السياسي اكتشاف هذه القوانين ، وهو مثلهم من دعاة « حرية العمل وحرية المرور » وهو احد مؤسسي نظرية الحرية الاقتصادية وخصم الطريقة التنظيمية او المركانتيلية .

على ان بينه وبينهم كثيراً من وجوه الخلاف ، تجعل آراءه اكثر تقدمية من آرائهم :

١ — من حيث اساس النظام الطبيعي : ان الفيزيوقراطيين يبحثون عن النظام الطبيعي فيما وراء الطبيعة ، فهو علوي والهي ، اما آدم سميث ، فمع انه كان روحانياً ، فلم يذهب مذهبهم وانما أقام النظام الطبيعي على اساس نفساني ، فذهب الى ان الناس مدفوعون بغريزة المصلحة الشخصية ، ومع ان كلا منهم يتبع هدفاً خاصاً فان هذه المصالح الخاصة تنسجم فيما بينها وتبلغ هدف المصلحة العامة ولذلك كان ترك الاعمال الفردية حرة يجعلها تحقق بصورة عفويه انسجام العرض مع الطلب وانسجام الانتاج مع الحاجات .

٢ — من حيث الطريقة : ان الفيزيوقراطيين يفضلون الاستدلال والمحاكمة ، بينما يفضل آدم سميث مشاهدة الوقائع ، لذلك كان كتابه « الدراسات » يتضمن طائفة كبيرة من الوقائع الماضية والمعاصرة .

٣ — من حيث النتائج : ان آدم سميث اكثر مرونة من الفيزيوقراطيين ، لان المشاهدة اكثر مرونة من الاستنتاج ، والرجل الذي ينشيء نظرية مستندة الى الوقائع ، مسوق الى ان يجد فروقاً في الازمنة والامكنة ، والى ان يؤمن ان الاوضاع المختلفة في الزمان والمكان لا تحمل حلولاً ثابتة متماثلة ، بل تتطلب حلول مختلفة ، ولذلك كان واقعياً عملياً ، وكانت حلوله معتدلة نسبية ، فنجده يخالف منطق مبادئه ، ويفتح في جدار « حرية العمل وحرية المرور » التي ينادي بها ثغرات كبيرة :

١ — فنراه يقر قانون الملاحة الذي اصدره كرومويل والذي يجعل الملاحة منحصرة بالسفن البريطانية وذلك في سبيل الدفاع الوطني .

٢ — ونراه يقر فرض رسوم جمركية على البضائع المستوردة التي تزاحم البضائع الوطنية ولكنه يعلن ان هذه الرسوم يجب ان تكون معادلة للضرائب التي تخضع لها المنتجات البريطانية ، والواقع ان « الرسوم التعويضية » كلمة مرنة ، اذ قد تشمل كل مزية تتمتع بها البضاعة الاجنبية ، مما يقود الى منع دخول البضائع .

٣ — ونراه يقر فرض الرسوم الجمركية التي يقصد منها المقابلة بالمثل ، وهو آسف لذلك كل الاسف « لان مقابلة الشر الذي يصيب بعض الطبقات بشر يصيبنا ويصيب جميع الطبقات دليل على الخرق وسوء التدبير » .

٤ — وهو ينصح بعدم الغاء الرسوم الجمركية فجأة لان ذلك من شأنه الاضرار بالصناعة الوطنية ، ولذلك نراه يفضل ان تستوفي الدولة رسوماً تعوض الخسائر التي تصيب الخزينة من جراء الحرية التجارية .

٥ — ونراه يجيز منح بعض الشركات الاستعمارية حق انحصار موقت ، تشجيعاً للمشاريع التي تتطلب المخاطرة والمغامرة ، وان كان في الاصل يناهض كل احتكار وانحصار اذ يقول : « يندر ان يجتمع اشخاص ينتمون الى حرفة واحدة من غير ان ينتج عن اجتماعهم مؤامرة على الجمهور أو اتفاق على رفع الاسعار » .

٦ — ونراه يجيز تسعير الحاجات الضرورية الخاضعة للانحصار ، وذلك لان المزاحمة مفقودة من حيث الاساس ، فيجوز للدولة حماية المستهلكين .

٧ — ونراه يجيز تعيين حد أعلى للفائدة ، رغماً عن ان الفائدة سعر كسائر الاسعار التي يجب ان تتعين بحرية وفقاً لقانون العرض والطلب ، ولكن سميث كان يقصد من ذلك مكافحة الربا والمرابين الذين يقرضون السفهاء والمبذرين والقاصرين باعتبار انهم وحدهم يقرضون لقاء فائدة كبيرة .

ومهما يكن من امر فالنظريات الفيزيوقراطية والمركانتيلية متفقة فيما بينها في سطورها الكبرى ، فكل منها مدينة بنجاحها وسرعة انتشارها لملاءمتها لحاجات عصرها . ان الفيزيوقراطيين مالوا نحو الزراعة واعتبروها الحرفة المنتجة الوحيدة لانهم شاهدوا بؤس الزراعة المنهكة بالضرائب الممنوعة من نقل حاصلاتها بين مختلف المناطق الفرنسية فطلبوا اطلاق الحرية للزراع ليزرعوا ما يشاؤون أو يبيعوا حاصلاتهم متى وحيث شاؤوا ، ومتى صلحت الزراعة صلحت سائر نواحي الحياة الاقتصادية .

وكذلك فان النتائج التي وصل اليها آدم سميث والفيزيوقراطيون هي الايمان بالحرية الاقتصادية ، وعدم جدوى التنظيم ، والواقع ان جميع فروع الانتاج ، من صناعة وزراعة وتجارة كانت في القرن الثامن عشر بحاجة الى حرية لانها كانت مختنقة في نطاق التنظيمات والاصناف . ولذلك انهارت أمام حملات الفيزيوقراطيين وتلامذة سميث . وحل محلها نظام جديد وجو جديد اكثر ملاءمة للحاجات الجديدة للحياة الاقتصادية في ذلك الحين .

❀ ❀ ❀

الفصل الثاني

المذهب المدرسي L'école classique

يقصد بالمذهب المدرسي طائفة من الاقتصاديين الذين أقاموا مبادىء علم الاقتصاد ومذهب الحرية الاقتصادية على الاسس التي وضعها الفيزيوقراطيون وآدم سميث ، وهذا يعني ان المذهب المدرسي لايشمل الاقتصاد السياسي بكامله ، وانما نجد الى جانبه طائفة من المذاهب حاولت بناء العلم على اسس مختلفة ، او اشادة مذهب اجتماعي .

يقسم المذهب المدرسي الى اتجاهين : احدهما انكليزي متشائم والثاني فرنسي متفائل ، والى جانب ذلك ، نجد مؤلفاً استطاع ان يمثل في شخصه اتجاهات المذهب المدرسي المكتمل .

البحث الأوّل

الاتجاه الانكليزي المتشائم

يدخل تحت هذا الوصف مؤلفان كبيران : وضعا نظريات تجمع بين النظريات الاقتصادية المتشائمة وبين النتائج العملية الحرة هما مالتوس وريكاردو .

أ — الاتجاه التشاؤمي :

١ً — مالتوس ونظرية السكان: ان مالتوس، راهب بروتستانتي (١٧٦٦-١٨٣٤)

شاهد ماسببته الصناعة الجديدة من بؤس في صفوف العمال وبحث عن اسباب فقرهم فوضع في عام ١٧٩٨ رسالة اسماهـا « رسالة في مبدأ السكان » اتهم فيهـا الفقراء والعمال بانهم هم مسببو شقائهم وان النظام الطبيعي هو الذي يقودهم نحو هذا المصير القاتم . تقوم نظرية مالتوس على أساسين : أولهـا ان عدد السكان ينزع بصورة طبيعية نحو الزيادة بسرعة تفوق زيادة الارزاق ، ويمثل لهذه الزيادة بالارقام فيقول ان عدد السكان يزداد وفق نسبة هندسية بينما تزداد الارزاق بنسبة عددية ، فاذا استمر الامر بضع سنين اختل التوازن بين عدد السكان وبين وسائل معيشتهم ، واصبحت الارزاق غير كافية لاعالتهم . اما العودة الى التوازن فتتم بوسيلتين : احداهما قسرية ، تؤدي لزيادة الوفيات مثل الحروب والاوبئة والمجاعات ، والثانية وقائية هي تحديد النسل تحديداً طوعياً .

هذه النظريه تعني انه سيأتي على الناس يوم لن يجدوا فيه الموارد الضرورية لسد حاجاتهم ، اي انها تؤمن ببخل الطبيعة على البشر .

٢ — ريكاردو ونظرية الريع العقاري : كان ريكاردو (١٧٧٢ — ١٨٣٥) من ابرز صيارفة لندن ، وقد شاهد الازمة الاقتصادية التي وقعت بها انكلترا عقب حصار نابليون البحري وكيف خسرت اسواقها الخارجية كما شاهد ارتفاع سعر الحنطة وارباح المالكين والتعامل الاجباري بالجنيه وهبوط قيمته ، فرأى انه لن يتيسر لها استعادة اسواقها الا اذا اخذت بحرية التجارة الخارجية ، وقد ترك ريكاردو في كتابه عن « مبادىء الاقتصاد السياسي » كثيراً من النظريات ولا سيما نظرية الريع العقاري ، وهي نظرية تقوده الى نتائج تشبه النتائج التي تقود اليها نظرية مالتوس .

يمكن تلخيص هذه النظرية على الوجه التالي :

كلما ازداد عدد الناس ، وتنوعت حاجاتهم وكثرت بنمو المدنية ، يزداد الطلب على المنتجات الزراعية ولا سيما على الحنطة فيجب على منتجي الحنطة الاهتمام بكفاية الطلب المتزايد . ولا يجد ريكاردو غير وسيلتين لبلوغ هذه الغاية :

١ — اما ان يختاروا الاستمرار على زراعة اراضيهم نفسها وتكثيف الانتاج باستعمال كميات اكبر من اليد العاملة ومن الاسمدة ، مما يتيح لهم زيادة الانتاج . ولكنهم سيصلون بعد قليل الى وضع يصبح فيه المردود الانتاجي غير متناسب مع النفقة ، اي يصلون الى وقت لايتضاعف فيه الانتاج اذا ضوعفت النفقة بل تبقى الزيادة دون الضعف فاذا صعدت النفقة من ١٠٠ الى ٢٠٠ يرتفع الانتاج من ١٠٠ الى ١٨٠ ، وعندئذ تكون كلفة كل كنتال اضافي من الحنطة اعلى من كلفة الكنتال السابق

٢ — واما ان يفكروا بوسيلة ثانية ، وهي زراعة الاراضي التي لم تستعمل بعد لانها أقل خصباً من الاولى ، ولكن اذا كانت هذه الاراضي أقل خصباً وكان ينبغي لحوز المائة كنتال من الحنطة بذل مقدار اكبر من الاسمدة واليد العاملة والنفقة فيكونون في مثل الحالة الاولى . وكل كنتال جديد من الحنطة يكون ذا كلفة اعلى من كلفة الكنتالات المنتجة سابقاً . ويترتب على ذلك ان سوق الحنطة قد تموّن بصورة كافية ولكن بمقادير من الحنطة ذات نفقات مختلفة فمنها ما كلف كنتاله ٨ ومنها ما كلف ١٠ او ١٢ . اما سعر الحنطة في السوق فلا يمكن ان يكون ادنى من ١٢ لان سعره ان كان ادنى من ذلك فالمنتجون الذين تبلغ كلفتهم ١٢ تثبط عزائمهم ويعدلون عن الانتاج . وبما ان السكان بحاجة الى الحنطة بكاملها فيجب ان يكون ثمنها بحيث لايثبط عزائم المنتجين ، اي ان لايقل عن ١٢ . وبما انه لايمكن ان يكون في السوق الواحد غير سعر واحد في الزمن الواحد لكمية معينة من الحنطة فان مجموع الحنطة المعروضة في السوق يباع بسعر ١٢ . وهذا السعر الموحد يترك للمنتجين الذين كلفت حنطتهما ٨ او ١٠ ربحاً قدره ٤ او ٢ اي دخلا او ربحاً لايتناسب مع النفقة او الجهد .

من يستفيد من هذا الريع Rente ؟ ليس الزراع هم الذين يستفيدون منه ، فهم يتلقونه من مشتري الحنطة ، ولا يحتفظون به وانما المالكون العقاريون هم الذين يستفيدون منه ، وبما أن عدد السكان اذا استمر في الزيادة تزداد حاجاتهم ، ويستوجب ذلك اما زراعة اراض جديدة او تكثيف زراعة الاراضي الموجودة

فان ريع الأرض يتجه دائما نحو الزيادة ، بصورة متوازية مع الزيادة التدريجية لسعر الحنطة .

وقد يخيل للوهلة الاولى ان نظرية ريكاردو عن الريع العقاري تشبه النظرية الفيزيوقراطية عن الريع الصافي ، والواقع أن بينهما فرقاً أساسياً ، فالفيزيوقراطيون يجدون الريع الصافي نتيجة لمعونة مجانية الهية او لمعونة طبيعية ، فهو ناشيء عن كرم الطبيعة ، اوهو منحة الهية ، اما ريكاردو فيرى ان الريع لم ينشأ عن خصب الأرض وكرمها ، وانما ظهر منذ رأى الانسان نفسه مضطراً لاستثمار اراض اقل خصباً ، فسببه ندرة الاراضي الخصبة ، وهو ناشيء عن بخل الطبيعة وبهذا تتصل نظرية ريكاردو بنظرية مالتوس وتقويها .

ب — فكرة الحرية : على ان تشاؤم مالتوس وريكاردو لم يمنعهما من ان يبقيا من دعاة الحرية الاقتصادية ، فقد قررا ان في الكون بؤساً وفقراً وتفاوتاً بين الناس ورأيا ذلك امراً لابد منه ، وليس في الامكان دفعه او التخفيف منه عن طريق تنظيم الصلات الاقتصادية ، واذا كان عدم التوازن بين الموارد الطبيعية وبين عدد السكان سبباً للفقر ، فلا يمكن معالجة هذا الداء بفعل السلطات العامة لانه قدر مقدور .

ولا بد لنا من ايراد مثالين يصوران ارتباط التشاؤم بالحرية لدى المدرسيين الانكليز : درس مالتوس قانون مساعدة الفقراء الذي كان معمولا به في انكلترا في عهده والذي كان يجعل عبء المساعدة على عاتق الهيئات البلدية ، واعلن انه خصم لكل قانون اسعاف ، لان هذه القوانين مهما كانت متقنة ، تعجز عن انبات سنبلتين من الحنطة حيث لا يمكن ان تنبت الا سنبلة واحدة . فالقوانين تعجز عن القضاء على الفقر والبؤس ، ولكن مكافحتها تكون ، في رأي مالتوس ، بوسيلة واحدة : الاقلال من نسل الفقراء . واذا كان الفقراء كثيري الاولاد فلأنهم قليلوا البصيرة ، ولذا يجب اعتبارهم مسؤولين عن فقرهم وآلامهم .

ولم يذهب ريكاردو بعيداً عن هذا الهدف ، فان نظريته — اذا سلمنا بصحتها —

تقول بان الطبقة المالكة هي التي تستفيد من التطور الاجتماعي على حساب سائر طبقات المجتمع، فكلما نمت المدنية، ارتفع سعر الحنطة، وتألم السكان جميعاً، ماعدا المالكين العقاريين لأن ارتفاع السعر يزيد في الريع وقد يخيل الينا ان ريكاردو سيهاجم المالكين العقاريين، ولكن ريكاردو يكتفي بان يشهد انهم « ممتازون بريئون » يستفيدون من وضع لم يخلقوه، فلا تثريب عليهم، اما مكافحة هذا الريع فلا تكون الا « باطلاق حرية دخول الحنطة الاجنبية الى بريطانيا، لأن حنطة البلاد الجديدة ذات النفقة الرخيصة يمكن ان تباع بسعر منخفض » وهكذا يقودنا التشاؤم الى الحريه، ويصل مالتوس وريكاردو الى المبدأ الذي وصل اليه الفيزيوقراطيون وسميث، مبدأ « حرية العمل وحرية المرور ».

البحث الثاني

الاتجاه الفرنسي المتفائل

يمتاز الاتجاه الفرنسي المتفائل بمؤلفين يفصل ما بينهما نصف قرن هما جان باتيست ساي وباستيا.

١ — جان باتيست ساي: اشتهر ساي بكتابه في «الاقتصاد السياسي» الذي نشره عام ١٨٠٧ والذي يعتبر اول كتاب مستقل في الاقتصاد السياسي، وبسط فيه آراء سميث ونظرياته، وقد كان الاعتقاد انه لم يكن يعدو ان يكون مترجماً لسميث وناشراً لمذهبه في فرنسا، والواقع ان بينه وبين سميث وريكاردو ومالتوس فروقاً محسوسة، ولكي نعلل هذه الفروق ينبغي ان نعلم ان ساي عاش بين اواخر القرن الثامن عشر واوائل التاسع عشر، وشاهد نهضة الصناعة في رحلة قام بها الى انكلترا في نهاية القرن الثامن عشر، ثم عمل مديراً لمعمل غزل في شمالي فرنسا

خلال عشر سنين (١٨٠٣ - ١٨١٣) وتأثر بالتطور الاقتصادي الذي شاهده ، ولكن لم يجد فيما شاهده سبباً للتشاؤم والشك بصلاح الحرية، بل وجد فيه مصدراً لحجج جديدة في جانب « حرية العمل وحرية المرور » . فنادى بالصناعة وخيراتها واعتبر المستحدث المنفذ للتوازن العفوي .

وقد حرص ساي في «نظرية المنافذ» على تبديد المخاوف التي ساورت المعاصرين من أزمات تنشأ عن فيض الانتاج فقرران الازمات الاقتصادية الداخلية والخارجية غير ممكنة الحصول في نظام الحرية الاقتصادية لان كل بائع هو مشتر في الوقت نفسه ولأن البضائع تبادل ببضائع، ثم درس أثر الآلة على العمال، وقال إن ادخال آلة جديدة الى المشروع يؤول الى القاء بعض العمال الى العطالة لأن كلفة الآلة اقل من كلفة اليد العاملة ، وهي بالتالي تتيح بيع مقادير كبيرة باسعار رخيصة . لكن ذلك يستلزم توسيع المشاريع ، فالعمال الذين كانت طردتهم الآلة من المعمل ، يعودون اليه من جديد.

يتبين من ذلك ان ساي كان متفائلا بقدر ما كان مالتوس وريكاردو متشائمين ولكن التفاؤل والحرية لديه متصلان منسجمان ، و«يجب ترك الامور تسير كما هي ، لانها حسنة كما هي » .

٢ — فردريك باستيا: هو الممثل الثاني للاتجاه الفرنسي المتفائل، ويعتبر من اظهر دعاة مذهب الحرية في فرنسا ، وقد شرح افكاره في كتاب وضع حوالي منتصف القرن التاسع واسماه « انسجامات اقتصادية » ، وفي طائفة من المقالات والرسائل المملوءة حماساً وايماناً بفضيلة الحرية الاقتصادية .

ان اعجب نظرياته هي التي تعلل قيمة الاشياء . فتقول إن الذي يجعل للشيء قيمة في المبادلة هو اهمية الخدمة التي يقدمها المنتج للمستهلك ، واذا كانت قيمة الشيء مرتفعة فلأنها تمثل خدمة كبيرة ، فالماس اغلى من الخبز ، مع انه اقل نفعاً منه ، لان حوزه اصعب من حوز الخبز ، وبالتالي يقدم منتجه لراغبه خدمة كبرى فاذا سلمنا بصحة هذه النظرية ترتب عليها ان ثروة الانسان انما تمثل الخدمات التي قدمها هو او سلفه للمجتمع وان التفاوت بالثروة ليس امراً ظالماً .

ويرى انه ينبغي ان نميز في الاقتصاد « بين ما يرى وما لا يرى » فاذا انتقدنا المؤسسات الاقتصادية القائمة ، فلأنا شغلنا بمظاهرها ، اما اذا نفذنا الى حقائقها واكتشفنا اسرارها وقارنا بين محاسنها ومساوئها ، رجحنا خيرها على شرها .

فيتبين من ذلك كله ان باستيا متفائل في نظرته ، فهو يرى ان القوانين الطبيعية قوانين فضلى ، وان البؤس الذي نراه في الظاهر ونحسبه اضطرارياً في المجتمع انما يخفي في حقيقته انسجام المصالح ، وان الشر يلد الخير من نفسه ، ما في ذلك شك .

ثم ان باستيا حارب الاشتراكية والحماية اللتين ظهرتا في زمانه حرباً لا هوادة فيها . كانت الاشتراكية تقول إن النظام الطبيعي فاسد ويجب اصلاحه فقال باستيا ان النظام الطبيعي صالح مليء بالخيرات ونشر الكتب والمقالات على ذلك . وكانت الحماية تقول بوجوب وضع الرسوم الجمركية على المنتجات الاجنبية لحماية الانتاج الوطني فأسس باستيا جمعية حرية المبادلة عام ١٨٤٦ واظهر تناقض الذين يحفرون الانفاق ليصلوا ما بين البلاد ثم يبنون الحواجز الجمركية فيما بينها .

البحث الثالث

ستوارت ميل

يمثل ستوارت ميل المرحلة الاخيرة للمذهب المدرسي ، وقد ظهر كتابه « مبادىء الاقتصاد السياسي » عام ١٨٤٨ ويعتبر من رجال المذهب المدرسي من حيث انه يؤمن بنظريات سميث ومالتوس وريكاردو ، وهو مثلهم يصل الى الاستنتاجات الفردية والحرة ، ولكنه مع ذلك يشعر بحس رفيع من العدالة الاجتماعية فلا يستسلم كما استسلم مالتوس وريكاردو الى واقع البؤس والظلم وانما يحاول وضع برنامج اصلاح اجتماعي متفق مع النظريات المدرسية والنظريات الفردية ، وهي محاولة على غاية من الصعوبة .

ومثال واحد يجعلنا ندرك موقف ستوارت ميل من المشكلة الاجتماعية : يتساءل ميل عما اذا كان يحسن الابقاء على حق المرء بتوريث املاكه او الغاء هذا الحق ، فهو كفردي يقر حق الارث لانه يدرك ان حق الملك هو احد خصائص شخصية الانسان ، وان سلبه حق التصرف باموالة يعتبر تشويهاً لشخصيته ، كما ان المرء يشتغل غالباً من اجل ابنائه اكثر مما يشتغل من اجل نفسه . ومع ذلك فان حق الارث في نظر ستوارت ميل ينطوي على شيء من الظلم ، إذ يؤول الى ان يتلقى المرء اموالا من غير ان يقدم عملا ، ومن غير ان يقدم للمجتمع لقاءها وكذلك يرى ان الارث يفسد شرائط النضال من اجل الحياة اذ يلغى المساواة في الظروف ويتيح ظفر من ميزهم الحظ دون اصطفاء الجديرين . امام هذين النوعين من الاعتبارات اراد ستوارت ميل ان يأخذ بحل وسط ، فاقر حق الايصاء بلا قيد ولا شرط، ولكنه حدد حق تلقي الارث ، فلو ترك فرد عشرة ملايين ، يمكنه ان يوصي بكاملها ولكن عليه ان يقسمها اجزاء متعددة بحيث لا يصيب الوارث منها الا جزء يعين القانون حده الاقصى . فابقائه على حق التوريث والايصاء ، يرضى الشخصية البشرية، وتحديد الحصص الارثية يقلل من محذور عدم التساوي في الفرص .

ولقد خصص ستوارت ميل في مؤلفه «مبادىء الاقتصاد السياسي» قسماً خاصاً « لعمل الحكومة » وذهب الى ان للحكومة نوعين من الوظائف : الوظائف الاجبارية والوظائف الاختيارية .

أما الوظائف الاجبارية فتمارسها الدولة باعتبارها متصلة بفكرة الحكم ولا يجادل احد فيها ، هذه الوظائف الضرورية كثيرة نجملها في عناوين ثلاثة :

١ — الوسائل التي تتبعها الحكومات في سبيل جباية الضرائب الضرورية لحياتها.

٢ — القوانين المتعلقة بالملكية والعقود ، والتي من شأنها حماية حريتها .

٣ — الوسائل التي تضمن بها الدولة تنفيذ قوانينها ، وهي الشرطة والقضاء .

وبعد ان بين المخاطر التي تنشأ عن اساءة الدولة القيام بوظائفها هـذه ، كاكثارها من الضرائب ، او سوء وضع القوانين وادارة القضاء ، يبحث في وظائف الدولة الاختيارية والوظائف الاختيارية كثيرة جداً ولكن يمكن ايجازها في البنود الآتية :

١ — التربية والتعليم ، لجعل النشء فاهماً معنى الحرية ومقدراً لها ، ولكنه يحارب انصار التعليم .

٢ — حماية الاطفال والمراهقين بتحديد ساعات العمل .

٣ — مراقبة الشركات ذوات الامتياز .

٤ — الاحسان ، وفي هذا الصدد يوصي ستوارت ميل ان لايؤول الاحسان الى اعتماد المرء عليه في حياته ، لان فرط الاحسان وعـدم الاحسان يؤولان الى اضعاف نشاط المرء وثقته بنفسه .

٥ — الاستعمار ، لان تدخل الدولة في هـذا المضمار يهم المصالح الابدية للمدنية فلا يمكن ان يجري الاستعمار الا من قبل الدولة او من قبل جماعات متفقة معها .

٦ — وأخيراً يضع « ميل » مبدءاً عاماً للتدخل ، هو انه نافع حـين يتوانى الافراد عن القيام بالشؤون الضرورية مثل انشاء الطرق والمرافيء والمستشفيات والترع والمدارس وتنظيم الثقافة الفكرية ، وبما ان الافراد لا يستطيعون القيام بهذه الاعمال لقلة أموالهم فيجوز للدولة ان تقوم عنهم بهذا الامر ، وان كان يفضل ان يقوم الأفراد بهـذه الاعمال على ان تنشطهم الدولة في ذلك وتشد ازرهم ،

ثم ان ميل ، بعد ان يعدد واجبات الدولة الضرورية والاختيارية يدلي بحججه ليثبت اضرار تدخل الدولة فيقول :

١ — ان حول كل انسان دائرة لاينبغي لأي حكومة ان تتعداها .. كل انسان يضمر احتراماً مهما كان قليلا للحرية او الكرامة الانسانية يعترف انه يوجد

وينبغي أن يوجد في حياتنا فضاء مسور بنجوة عن كل تدخل للسلطة . هذه الدائرة يجب أن تحتوي كل ما يتعلق بحياة الفرد ، وكل مالا يؤثر على حياة الآخرين اما التدخل والاكراه فهو سيء العاقبة ، ويضعف جزءاً من القوى العاطفية أو الفاعلية للروح أو الجسد وينطوي على شيء من الذلة كالعبودية .

٢ — ان الافراد يحسنون فهم مصالحهم اكثر مما يحسنه الموظفون . ويرى ميل أنه صحيح ان الحكومة لا تحوي كل الاكفاء في التجارة والصناعة والعلماء بل يبقى كثير من هؤلاء خارجها ويستطيعون مزاحمتها « وواضح ان الحكومة بقيامها محل الافراد ، تجعل مكان الناس الصالحين ، اناساً أقل مقدرة وتجعل طريقتها الواحدة في العمل مكان كثير من الطرائق التي كان سيجرب بها كثير من الاشخاص القادرين والآيلة الى غاية واحدة : مزاحمة موافقة كل الموافقة للتقدم اكثر من أي طريقة متجانسة موحدة » .

٣ — ان من الشر زيادة قوة الحكومة بدون ضرورة ومن الخطر جمع كل ذكاء البلاد في الدواوين ، اذ لا يعود ممكناً اجراء اي اصلاح يخالف مصالح الديوانيين . وان القيصر « باستطاعته نفي اعضاء دوائره الى سبيريا ولكنه لا يستطيع ان يحكم بدونهم ولا ضد ارادتهم » .

وليس الامر كذلك لدى شعب اعتاد القيام بنفسه بالاعمال . « خذوا من الامريكيين حكومتهم ، تجدوا كل فريق فيهم قادراً على تنظيم حكومة فوراً ، هكذا ينبغي ان يكون كل شعب حر ، وكل شعب قادر على ذلك ، فهو حر بلا شك » .

« ان قيمة الدولة هي قيمة الافراد الذين تتألف منهم ، والدولة التي تفضل ظواهر الحذق الادراي على توسع ورقي فكر الافراد ، والدولة التي تذل الرجال ليكونوا بين يديها آلات مطيعة لمشاريعها — ولو كانت مباركة — لن يتسنى لها القيام باعمال كبيرة برجال صغار وان كمال حركة الدولة ، الذي ضحى كل شيء من أجله لن ينفعها شيئاً لفقدان القوة الحيوية التي اضطهدتها تسهيلا لحركتها » .

وهو قد نقد كثيراً من التدخلات مثل الانحصار لانه « طريقة اعتياديه لانتاج الغلاء الطبيعي ، والمحتكر يستوفي ربحها من المستهلك » ولانه لايهتم للتقدم الذي تتطلبه المصلحة ، ويفضل بقاءه في جموده على الاستفادة من التقدم ، ومثل قوانين منع تجمع العمال لانها تخفض الاجور وتسبب بؤس العمال ومثل محاولات تسعير البضائع لان تدابير تهبيط الاسعار تؤدي لرفعها لان المقرضين يقللون عرض نقودهم والمستقرضون المضطرون يستقرضون خفية بسعر أعلى .

البحث الرابع

المذهب المدرسي في العصر الحديث

حاذرت الدولة طيلة القرن التاسع عشر التدخل في شؤون الافراد اكثر من المقدار الذي كان يسمح به مبدأ الحرية الاقتصادية ، ولكن القرن العشرين جاء في موكب كبير من تدخل الدولة في شتى نواحي الحياة ، وكان تدخل الدولة مضطرباً متقطعاً لا يربطه نظام ، تضغط عليه المصالح الخاصة القوية : فحطمت فكرة العقد ، إذ سمحت لنفسها بتغيير نتائج العقود رغماً عن المتعاقدين ، وبعد أن كان العقد قانون المتعاقدين ، اصبح عبارة عن خضوع الطرفين لقواعد قانونية اجبارية ، وتدخلت بين صاحب العمل وعماله ، وعطلت حركة الاسعار بتحديدها ومراقبتها ، ودفعت بالشعوب الى الاكتفائية والانحصار ، والخلاصة ان الدولة قامت بأعمال لا يقرها عليها الفرديون المدرسيون .

أما الفرديون المعاصرون ، فيقرون الدولة بالوظائف الآتية :

١ — ضمانة الحرية الاقتصادية وذلك يكون بحماية الأموال والأشخاص واحترام العقود ومحاربة مؤسسات الاحتكار .

٢ — حماية مصالح الوطن الدائمة ، لأن الدولة تمثل الديمومة والاستقرار ، ولأن النفع الشخصي الآني لا ينبغي ان ينسينا الأجيال القادمة ، فعلى الدولة ان تعني بعدم زوال الحراج والمواشي وبعدم قلة النسل .

٣ — القيام بالأعمال الضرورية التي يكسل عنها الافراد .

٤ — الحث على التقدم والرقي عن طريق التعليم والمكافأه .

٥ — العناية ببعض الصناعات الضرورية للحرب (كالمواد الكيموية والاسلحة).

إن الفرديين المعاصرين يستنجدون بالدولة في سبيل بعث الحرية الاقتصادية الصحيحة ، أي في سبيل مايدعى بالحرية المنشئة (Libéralisme constructeur) هذا النظام الفردي الجديد (néo-libéralisme) كما يقول احد دعاته (Rougier) « يقر تدخل الدولة لحماية المزاحمة الحرة التي تتيح وحدها اصطفاء القيم ، ولاعادة التوازن الطبيعي الذى عطله تحالف المصالح الخاصة والامتيازات ، والتي تستطيع وحدها ان توفق بين الشرائط الانسانية وبين الامكانيات الجديدة التي يخلقها الفن الحديث ، ولزيادة الثروات الطبيعية والمواهب الفردية التي ترفع مستوى الشعوب . ان الحرية المنشئة لا ترضى ان تستعمل الحرية في سبيل قتل الحرية » .

ليس المذهب الفردي في حال جمود او ضعف ، وانما هو على العكس من ذلك ، في طريق التجديد ، ولا يزال يحتفظ بمواقع هامة في أكثر بلاد العالم المتمدن . وقد عقد مؤتمر في باريز عام ١٩٣٣ ضم « الاقتصاديين المتكلمين باللغة الافرنسية » وبحث في قضية الحرية الاقتصادية ، والاقتصاد الموجه ، فتكلم الاستاذ ليزا استاذ الاقتصاد السياسي في جامعة بروكسل عن المبدأ الفردي فقال : « لم يمت مبدأ الحرية الاقتصادية ولم يقعد عن القيام برسالته ، فهو اذا كان لم يثمر كل الثمرات المرجوة منه ، فلأن الدولة تدخلت في الحياة الاقتصادية في سبيل منع الحركة العفوية من بلوغ مداها لأن هذه الحركة من شأنها الاضرار ببعض المصالح الخاصة . ان الحرية الاقتصادية ستنجح في المستقبل اكثر مما نجحت في الماضي بشرط ان يشتغل الناس ، مؤمنين بالحرية ، شاعرين بالمسؤولية الفردية » .

الفصل الثالث

مبدأ الحرية الاقتصادية

Le libéralisme économique

ان مبدأ الحرية الاقتصادية يعلن « ان النظام السوي والأكثر ملاءمة لتقدم الشعوب المتمدنة ، هو حيث يتمتع الفرد بحرية الشغل والانتاج والتبادل والاستهلاك والادخار بقدر استطاعته ، وحسب مصلحته التي يقدر حدودها هو ولكن ضمن حدود النظام العام والسلامة الخارجية » .

ان المذهب الفردي الاقتصادي ، يتجلى بفكرتين أساسيتين : الفكرة الأولى فكرة التوازن العفوي الآلي ، وتعني ان الحياة الاقتصادية تسير من نفسها بمجرد حرية المزاحمة ومتابعة المصلحة الفردية ، والفكرة الثانية : هي ان جهود الناس الفردية ، واتباع كل منهم مصلحته الشخصية كل ذلك يؤول من نفسه الى تأمين المصلحة العامة ، ولو لم يكن احد منهم يفكر بها .

١ ــ التوازن الآلي او العفوي Equilibre automatique ou spontané

كيف تجه الفاعليات الفردية نحو انتاج عام يسد حاجات المجتمع ، وكيف يتسنى لكل منتج تصريف منتجاته؟ وكيف تسير الحركة الآلية لهـذا الانتاج من غير أن ينظمها اتفاق بين ارادة الافراد ؟

ان في الحياة واقعاً هاماً يدعى بتوزيع العمل ، فكل فرد منا ينتج شيئاً أو أشياء معينة أو خدمة معينة ، وعلينا ان نقدم ماننتجه لسوانا لقاء مانحن بحاجة الى

استهلاكه ، وهذه السلسلة من المبادلات التي هي جوهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية تنمو على اساس الاسعار المبنية على قانون العرض والطلب ، فالسعر هو مقياس المبادلة وهو في عرف الفرديين ضابط الحياة الاقتصادية كلها . ان السعر يعين كمية كل شي يراد استهلاكه كما يعين كمية كل مايجب انتاجه ، ويعين عدد المنتجين ، فالانسان الذي يمارس مهنة انما يبتغي الكسب ، وقد يختارها مدفوعاً بعوامل مختلفة : كالذوق والاستعداد واللياقة والتقاليد واثر المحيط والوهم او التخيل ، ولكن الافراد الذين لايهتمون بالارباح نادرون .

فاختيار الحرفة يستند في اكثر الاحوال الى كونها تنتج ثمناً قليلا او كثيراً لقاء الجهد . واذا تجاوز محترفو مهنة ما الحد ، هبطت اسعار خدماتها (الارباح والاجور ، والرواتب والمكافات) وضعف الامل بازدهارها فيقل عدد المقبلين عليها ويحدث التوازن ، ولكن الارباح تكثر في الحرفة التي يبقى فيها مجال للمتزاحمين وتكون فيها الارباح مرتفعة .

وعدا ذلك ، فالفاعلية الانتاجية لكل فرد في كل فرع اقتصادي تتطابق مع تقلبات الاسعار . فهبوط الاسعار الذي يدل على زيادة في الانتاج وصعودها الذي يدل على قلة الانتاج هو الذي يأمر الناس بالانتاج كثيراً او قليلا حسب سهولة البيع او صعوبته .

ان التوازن يستند الى حركة أسعار ، والازمة تدل على حصول اختلال في التوازن بين مختلف فروع الانتاج وعلى سوء توزيع في القوى الاقتصادية وعلى ان المنتجين لم يستمعوا الى انذار الاسعار فقد يؤدي فرط الانتاج في بعض فروعه الى هبوط عام في الاسعار بحيث لايجد المنتجون في سعر المبيع مايعادل تكاليف الانتاج ، واذا امتد هذا الامر الى فروع عديدة وهامة فخسار الافراد الذين يتعاطون المنتجات الزائدة يؤدي الى حرمان الفروع الاخرى من زبائنها ، الامر الذي يسوق الى الازمة العامة .

هل هذا يعني ان قانون التوازن الآلي قد اصبح عاطلاً ؟ كلا لان هذا الامر

عبارة عن حادث ، او بلاء لابد منه ، اما الدواء فلا حاجة للتفتيش عنه ، فهو في هبوط الاسعار فيقللون نشاطهم وانتاجهم ومتى بدأ الانتاج يقل ، يبدأ ارتفاع السعر ، مما يزيد في الربح ويستحث على الانتاج وعلى زيادته ، فتحصل الحركة العفوية وتؤدي زيادة الانتاج الى رخص الاسعار . ولا يستطيع احد ان يمنع السعر من ان ينتج من النسبة الموجودة في وقت ما بين العرض والطلب ، الا اذا افترض ان الافراد ذوي الذوق السليم يضيعون شعورهم بمصلحتهم بحيث يرضون بدفع ثمن مايستهلكونه بمعدل اعلى من السعر العادي ليحولوا دون خراب المنتجين غير النافعين ، لان كل منتج يشتغل في فرع زائد بتكاليف استحصال اعلى من سعر المبيع هو منتج غير نافع ، ولا حاجة للمجتمع بعمله .

ثم ان حركة التوازن الآلي هذه ، لاتطبق على حركة اسعار البضائع فحسب ، بل وعلى اسعار الخدمات ولاسيما العمل . فعندما يتوازن العرض والطلب — عرض البضائع وطلبها — يمكن ان تجد اليد العاملة من يستخدمها ، ولا يكون بطالة شديدة في بلد تنشط فيه روح التشبث ، ورؤوس الاموال كافية ، والاعتماد يدعم الاعمال ونمو الصناعة يرافق نمو السكان .

هذه الحركة آلية ، لان النظام الاقتصادي وقد ازيل عن مكانه الاول بضغط المنتجين المخطئين يعود اليه بعامل قوة معوضة : هي هبوط اسعار البضائع واسعار العمل اي الاجرة .

٢ — الانسجام العفوي للمصلحة الفردية مع المصلحة العامة

يقول آدم سميث :

« كل فرد يضع بدون انقطاع كل جهوده في سبيل البحث عن اوفق مكان يستثمر فيه ماله ، ولا شك انه انما يرمي لحوز ربحه الخاص لا ربح المجتمع ، ولكن اهتمامه بمصلحته الشخصية يقوده طبعاً او بالضرورة لاختيار نوع الاستعمال الافضل للمجتمع : اولا ، يسعى كل فرد لاستعمال رأسماله في أقرب مكان منه وبالتالي

يدعم بذلك الصناعة الوطنية . ثانياً ، كل فرد يجتهد حتماً لتسيير هـذه الصناعة بحيث يبلغ منتوجه اكبر قيمة ممكنة . ولكن الدخل القومي لـكل مجتمع يعادل القيمة التبادلية لـكل منتوج سنوي لصناعته أو هو نفس هذه القيمة التبادلية . وعليه ، فبما ان كل فرد يبذل جهده لاستعمال رأسماله لشد ازر الصناعه الوطنية وتسيير هذه الصناعة بحيث تنتج اكبر قيمة ممكنة ، فكل فرد يعمل بالضرورة لجعل دخل المجتمع اكبر ما يمكن . والحق ان نيته ليست في الاصل خدمة المجتمع بل انه لا يدري كيف يخدمه » .

« فهو بتفضيله تأييد الصناعة الوطنية لا الاجنبية ، انما يبحث عن سلامة نفسه ، وهو بتسييره هذه الصناعة بحيث يكون دخلها اكثر مايمكن ، انما يبحث عن ربحه هو . فهو في ذلك مقود بيد غير مرئية للقيام بغاية لم تكن في نيته . وبمتابعة مصلحته الخاصة يخدم غالباً مصلحة المجتمع وكأنه انما كان يبغي خدمته . والحق ان هذه الرغبة ليست عامة بين جميع التجار » .

ان دعاة الحرية الاقتصادية يؤمنون بان حافز المصلحة الشخصية عامل تقـدم اقتصادي : ويعنون بالتقدم الاقتصادي كل خطوة يقطعها البشر في طريق الاقتصاد بالجهود ، اي اقلال الجهد المبذول في سبيل بلوغ نتيجة اكبر ، وهو يقتضي عملياً انقاص نفقات الانتاج ، فكل فرد يتوخى اقلال نفقات الانتاج في سبيل مصلحته الشخصيه ، ليزداد ربحه ، وليستطيع ان يبذ مزاحميه ومنافسيه ، وعندما يتنافس المنتجون تقل ارباحهم حتى تكاد تصبح صفراً ، وحتى يكاد السعر يساوي نفقات الانتـاج ، وعندئذ يعمل المستحدثون الفكر في اختراع طرائق تقلل النفقات وبالتالي تترك لهم بعض الربح ؛ فتنشط الاختراعات ، ويتقن التنظيم الصناعي والاداري ، وبديهي ان نفع ذلك يعود في النتيجة على المجتمع كله بالنفع العميم ، لان الذي يظفر بانقاص تكاليف انتاجه يكتفي بربح قليل ويرخص اسعار مبيعه ، فيقبل عليه الناس ، ويستفيد المستهلكون من رخص السعر ، ويستفيد هـو من

الكميات الكبيرة التي يبيعها، وعندئذ يضطر منافسوه الى انقاص السعر والى التنظيم والى استعمال المخترعات .

ويتلخص من ذلك كله ان المبدأ الاقتصادي، مبدأ اقتصاد الجهد يتأمن بصورة اجتماعية تحت تأثير المصلحة الشخصية والمزاحمة اي تحت تأثير المصالح الشخصية المتزاحمة في سبيل تأمين الحاجات الاجتماعية ، وفي سبيل حوز اكثر ما يمكن عن طرق المبادلة وبينما تكون غاية الفرد ان يستفيد وحده من الاتقان الذي يصنعه ، فان المجتمع كله يستفيد منه ولقد اوجز الاقتصادي « باستيا » هذه الافكار كلها في قوله : « وهكذا فان المصلحة الشخصية هي هذه القوة الفردية التي لا تقاوم ، والتي تسوقنا نحو البحث عن التقدم ونحو اكتشافه ، والتي تدفعنا نحوه دفعاً ، وهي المهماز الذي يحفزنا نحو احتكار التقدم، ان المزاحمة هي هذه القوة الانسانية التي لا تقاوم ايضاً ، والتي تختطف التقدم من يد الفرد لتجعل منه تراثاً مشتركاً بين جميع الاسرة الانسانية: هاتان القوتان اللتان يستطيع الناس انتقادهما منفردتين ، تؤولان سوية الى الانسجام الاجتماعي ».

* * *

الفصل الرابع

نقد مذهب الحرية الاقتصادية

لم يلق مذهب من المذاهب من الحملات العنيفة ما لاقاه مذهب الحرية الاقتصادية في العصر الحديث، ومع ذلك فقد بقي في العلماء الاقتصاديين كثير من المؤمنين به، والداعين اليه، والمنافحين عنه، وكما اوجزنا مآل هذا المذهب نريد أن نرسم صورة مصغرة للجدل النظري القائم بشأنه بين دعاته وخصومه.

الانتقادات الموجهة لنظرية الحرية نوعان: منها ما يتعلق بالانتاج ومنها مايتعلق بالتوزيع والعدالة الاجتماعية.

اولاً: نقد المذهب الفردي من حيث الانتاج.

يمكن تصنيف الانتقادات الواردة بصدد الانتاج في ثلاث فقرات: الاولى تبحث في بعض الصعوبات الطبيعية التي تعرقل انسجام الانتاج الفردي مع تبدل الحاجات الاجتماعيه، والثانية تبحث في كيف تؤول المزاحمة الى الانحصار، والثالثة تبحث في صلة المذهب الفردي بالتجارة العالمية.

١ — الصعوبات الطبيعية التي تعرقل انسجام الانتاج الفردي مع تبدل الحاجات الاجتماعية.

أ — صعوبة معرفة مقدار الاحتياج العام: يقول خصوم الفردية ان الاسواق اذا اتسعت، وكثرت المنتجات والصفقات يصبح من العسير جداً معرفة حاجة السوق الحقيقية، وعندئذ يصعب اتساق الانتاج مع الاستهلاك وفضلاً عن ذلك

فاذا استطاع بعض المنتجين معرفة مقدار حاجات المجتمع فينتج عن ذلك تمتعهم بفوائد كبيرة وبقاؤهم مدة طويلة في نجوة من المزاحمة ووقوع الآخرين الذين لم يعرفوا مقدار الاحتياج في الازمة والضيق .

ويجيب الفرديون على ذلك أنه لا جدال في ان جهالة مقدار الاحتياج العام هي مصدر فوائد موقتة للأشخاص الخبيرين والمطلعين ، ولكن هذا ليس مما يؤسف له بل هو مكافأة للبراعة ، وحافز على النشاط . وفضلاً عن ذلك كان اتساع الاسواق يزيد في صعوبة معرفة احتياجها ، فان الاختراعات الحديثة تسهل للناس التغلب على هذه الصعوبة ، فالمصافق والبرق والهاتف والصحافة وشركات الاستعلامات والنقابات والغرف الحرفية ، كل ذلك يسهل على الناس معرفة حال الاسواق ويتيح انسجام الانتاج مع الاستهلاك .

ب — صعوبة تغيير مكان العمل ونوعه : فالنظرية الفردية تفترض سهولة تنقل العمال من مكان فيه اجورهم رخيصه الى مكان آخر الحاجة اليهم فيه كبيرة ويقصد بتنقل العمل امران : الاول تنقل الانسان وهو العامل اليدوي من بلد الى آخر وهذا ليس سهلاً كل السهولة فللانسان عاداته وعواطفه التي تربطه بأرض ما ، وتمنعه عن السفر الى مكان ما لعمله فيه قيمة اكبر ونفع اجزل ولذلك قال آدم سميث منذ القديم « ان الانسان ، هو اصعب الأشياء تنقلاً » . ويقول الفرديون إن هذه الصعوبة بدأت تتذلل أمام رقي المواصلات ووسائطها من قطار وطيران وسفن وهاتف وراديو ، وهي وسائل تسهل التنقل « وبالتالي تسهل انسجام الانتاج مع الاستهلاك » ولذلك كانت الاحصاءات دليلاً على كثرة التنقلات في هذا العصر . والامر الثاني ، هو تنقل العامل بين حرفة كاسدة ، منخفضة الاجور الى حرفة رائجة ، وهو ايضاً استطاعة المرء ان يجد عملاً بعد ان استغنت عنه حرفته . وقد درس الفرديون هذه الناحية ، ورأوا أنها لا تقتصر على النظام الفردي بل هي عامة لانها في طبيعة الاشياء . ثم اضافوا الى ذلك ان توزيع العمل الذي بلغ الغاية في هذا العصر يخفف من هذه الصعوبة في الصناعة ، حيث صارت حركات

العامل بسيطة ، والآلات متشابهة بحيث يستطيع العامل ان ينتقل من معمل الى آخر من غير ان يمر بدور مران وتهيئة .

ج — صعوبة تغيير مكان المال : ورؤوس المال ليست سواء من هذه الناحية ، فمنها مايسهل نقله كالنقد والمواد الاولية ، ومنها مايستحيل الا بجهد كبير كالاراضي والآلات فينتج عن ذلك ان بعض المستحدثين يربحون الارباح الطائلة لانصرافهم الى حرفة بدأت تروج او لاستعمالهم طريقة جديدة او آلة جديدة للصناعة بينما يصعب على رؤوس الاموال الاخرى ان تسرع لمزاحمتهم اذ ليست تصفية المشروع الاول سهلة ، كما انه يصعب انسجام الانتاج مع الاستهلاك من هذه الناحية ايضاً . يعترف الفرديون بصحة هذه الاعتراضات ، ولكنهم يقولون ان صعوبة انسجام الانتاج مع الاستهلاك من هذه الناحية قائمة في طبيعة الاشياء ، ويمكن ان تكون في النظام الفردي ، وفي اي نظام اقتصادي آخر ، ومن جهة اخرى فان كثرة ارباح البعض وخسائر البعض الآخر ، نتيجة منطقية لمبدأ المسؤولية الفردية الاقتصادية وهو روح النظام الفردي ، فاذا الغينا مبدأ المسؤولية ، الغينا الحافز الوحيد الذي يحفز الناس للسعي ، ولمراقبة حال احتياج المجتمع وحركاته ، والغينا مبدأ انسجام الانتاج الفردي مع الاحتياج العام ، ويعني هذا دخولنا في المجتمع الاشتراكي ففي المجتمع الاشتراكي ليس من ارباح مفرطة ، بل ليس من ارباح البتة ، ولكن يوجد خسائر تنشأ عن صعوبة تحويل رؤوس المال ويحملها المجتمع كله بينما يحملها الرأسمالي وحده في النظام الفردي .

٢ — انقلاب المزاحمة الى الانحصار .

ان مذهب الحرية الاقتصادية يعتمد على مبدأ حرية المزاحمة في تأمين رفاهية المجتمع ولكن المزاحمة بين المنتجين عبارة عن حرب بينهم يقضي فيها الاقوى والاحذق على الضعيف العاجز ، وهذا ينطبق على المصلحة العامة لانه عبارة عن مكافأة الجديرين ولكن المزاحمة لاتنتهي حين يموت الضعفاء وانما تستمر بين

الاقوياء انفسهم ، حتى يقضي بعضهم على بعض ، ويبقى في السوق فرد واحد ، او — كما قال برودون — « ان المزاحمة تقتل المزاحمة» وهذا نادر في العصر الحديث الذي اتسعت فيه الاسواق وكبرت المشاريع ، او يبقى في السوق افراد اقوياء يعقدون فيما بينهم اتفاقات ورابطات ، ترمي الى انهاء المزاحمة ودخول السوق بشرائط متفق عليها هذه الاتفاقات تتجلى بصيغ حقوقية كثيرة اهمها التروست وهو مسعى مالي وصناعي يرمي الى مزج المشاريع المستقلة من قبل ليجعل منها جزءاً من كل يخضع لادارة فنية وتجارية واحدة ، والكارتل وهو مسعى تجاري أقل شدة من التروست ، يترك المشاريع المستقلة ادارتها المالية والفنية الخاصة ، وانما يربطها فيما يتعلق باسعار المبيع والكميات المنتجة ومناطق البيع ، فعندما تؤلف هذه الرابطات تبتغي قبل كل شيء فرض الاسعار التي تريدها على المستهلك والسيطرة على السوق ، وهكذا تنهار المزاحمة في جو الحرية الاقتصادية مع انها روح هذه الحرية ، وتخلق الانحصار والاحتكار ، ويصدق قول برودون « ان المزاحمة تقتل المزاحمة » .

لاينكر الفرديون شيئاً مما ذكرناه وانما يقولون ان الحركة كما تؤول الى موت المزاحمة فان فيها قوى كامنة تؤول فيما بعد الى موت الانحصار الاحتكاري وبعث المزاحمة من جديد وهذه القوى ثلاثة انواع :

١ — ان الاسعار المرتفعة تشجع رؤوس المال والمستحدثين على الاقبال على انتاج السلعة التي تعطيهم الربح الفاحش ، فيقبلون على الانتاج ، وعندئذ يكثر الانتاج ، وتكثر نفقاته ، وتكثر رؤوس المال المستثمرة ، ويجب تصريف البضائع على كل حال ، فيعمد الانحصار من نفسه الى تخفيض الاسعار .

٢ — ان الاسعار المرتفعة تؤول الى الاقلال من الاستهلاك .

٣ — ان الاسعار المرتفعة تسوق الناس الى الاستعاضة عن المنتجات الغالية

بمنتجات اخرى تقوم مقامها ، وان الرقي العلمي والكيمياوي من العوامل الفعالة في هذه الاستعاضة ، وعندئذ يضطر الحاصرون الى تخفيض اسعارهم ليتسنى لهم اجتذاب المستهلكين من جديد .

على ان هناك شرطاً هاما ليمكن كسر الانحصار بواسطة احدى هذه الوسائل الثلاث هو جو الحرية الاقتصادية ، واذا كانت الاسعار المرتفعة تخلق مزاحمين جديدين فيجب الا يعرقل الشارع مساعي هذه المزاحمة الجديدة ، كما يصنع ذلك فيما يتعلق بالمصنوعات الاجنبية اذ يصدر تشريعاً جمركياً حامياً ، واذا كان ارتفاع الاسعار يدفع نحو الاستعاضة فيجب ان لا يمنع التشريع الجمركي الحامي هذه الاستعاضة بعرقلة دخول البضائع المستعاض بها ، والواقع انا نشاهد كثيراً من الاتفاقات تتخطى الحدود وتصبح عالمية ولكن الواقع ايضاً ان جو الحرية اقل ملاءمة لها من جو الحماية .

٣ — الفردية الاقتصادية والتجارة الدولية

ان جميع الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم متفقون على ان التجارة الدولية مفيدة لجميع البلاد لان مصلحة كل بلد ان يكون له سوق واسعة يصرف فيها جزءاً من انتاجه ، ويستورد منها مواده الاولية وبعض السلع التي لا يتسنى له انتاجها ولكنهم يختلفون في السياسة التي ينبغي اتباعها حيال المزاحمة الاجنبية ، فالفرديون يدينون بمبدأ الحرية ، سواء أكان ذلك في التجارة الخارجية أم في التجارة الداخلية ويعتبرون ان المصلحة الاجتماعية ، المبنية على المصلحة الفردية هي في الوقت نفسه مصلحة وطنية مستقلة ولكنهم لا يرون في ذلك ما يبرر التفريق بين المبادلة التي تجري ضمن حدود الوطن او بين الاوطان ، فالمبادلات التي تجري بين رجال يقطنون اوطانا مختلفة انما تخضع لدافع المصلحة الشخصية ، الموافقة للمصلحة الاجتماعية ، ومن مصلحة الوطن ان تنمو الثروة فيه وان تحقق الرقي الاجتماعي ، وانما عماد الرقي الاجتماعي ، الحرية والمزاحمة فكلما اتسع السوق ، وامتد نطاق التجارة امام

رعايا كل من البلاد ، فان ذلك من شأنه ان يزيد في الثروة الخاصة الوطنية ، بفضل ماينتج عن تقسيم العمل الاقليمي من اقتصاد بالجهود ، ودليل ذلك ان جميع الامم تعني بالمواصلات فتفتح الطرق الدولية من بحرية وبرية ، وتحفر الانفاق والترع في سبيل التجارة العالمية .

اما خصوم الفرديه فاذا كانوا يوافقون الفرديين على نعم التجارة الدولية فانهم يختلفون معهم في تقدير اثر المزاحمة الاجنبية ، فالفرديون يرون فيها عامل رقي وبركة في التجارة الخارجية كما في التجارة الداخلية ، بينما يرى خصومهم في الحماية خطراً مزدوجا : فهي تؤول الى انقاص الانتاج الوطني من جهة ، وتجبر البلد الذي تغزوه السلع الاجنبية على تغيير انتاجه واستعمال رأسماله .

أ — هل تؤول حرية المبادلة المطلقة الى انقاص الانتاج الوطني ؟

يقول خصوم الحرية الاقتصادية : ان حرية التجارة الخارجية من شأنها ان طبقت على استيراد البضائع الاجنبية ان تؤدي الى انقاص الانتاج الوطني واضعافه فاذا توفرت بعض الشرائط المناسبة في بعض الصناعات استطاعت ان تظفر في ميدان المزاحمة بالصناعات التي تزاحمها وان تقضي عليها ، فاذا جرى ذلك في نطاق الوطن الواحد ، فان السوق تنتقل من مشروع وطني الى مشروع وطني ، ويستفيد المستهلكون الوطنيون من ذلك من غير نقصان في الانتاج القومي ، ولكن اذا حصل بفعل مزاحمة صناعة اجنبية فان الذي يستفيد منه هو المشاريع الاجنبية وينقص الانتاج القومي وان البلاد لاتستطيع ان تستفيد من ذلك بصورة دائمة لان قوتها الشرائية تقاس بانتاجها الذي صار ناقصاً بفعل المزاحمة الاجنبية .

ولكن دعاة الحرية لايؤمنون بنقصان الانتاج ، أي نقصان كمية العمل الوطني وانما يقولون ان الصناعة الاجنبية اذا ظفرت بالصناعة الوطنية ، فان يؤول ذلك الى قلة الاستهلاك ، لان الناس يثابرون عليه مستعيضين بالسلع الأجنبية عن الوطنية . والبلاد الاجنبية لاترسل الينا مصنوعاتها هدية منها ، وانما تتقاضانا ثمنها فاذا دفعنا فمعنى ذلك أنا قادرون على الدفع ولا تقدر على الدفع الا اذا كنا ننتج

القيم الضروية لذلك ، فنثابر على الانتاج حينئذ ولكننا ننتج اشياء غير المنتجات القديمة ، فنصدرها وندفع بها ثمن ما نستورد . والواقع يثبت ان البلد الذي يستورد ما كان ينتجه من قبل لا يقع في الافلاس بدليل أن انكلترا كانت منتجة للحاصلات الزراعية ثم صارت مستوردة لها .

إن تحويل الصناعة الذي قد ينتج عن الحرية التجارية لا يؤولى حتماً الى نقصان الانتاج في البلد الذي زالت فيه بعض الصناعات بفعل المزاحمة الأجنبية ، بل يؤول غالباً الى تغيير استعمال العمل أو رأس المال اللذين كانا ينفقان في انتاج كثير النفقات ، والى تنظيم الانتاج بشكل اكثر انطباقاً على مبادىء توزيع العمل واقتصاد الجهد وتستطيع البلاد أن تستفيد منه ما تبادل به منتجات تكلفها أقل مما كانت تكلفها حين كان إنتاجها وطنياً . لذلك فان الحرية التجارية تقدم عملاً وطنياً ومدى واسعاً له ، وتنشط الادخار والاكتناز وهما مقياس إمكان نمو الانتاج .

أما الحماية فانها تنتج عكس ذلك ، إذ ينشأ عنها انتاج غال ، أي يكلف نفقات باهظة وبالتالي يعطل من الثروة مقداراً كان يستغنى عنه الانتاج ، ويستفاد منه في صناعة أخرى ، وينشأ عنها تقلص في الاستهلاك بسبب ارتفاع السعر ، ولذلك كان نقصان الانتاج نتيجة للحماية التجارية لا للحرية الاقتصادية .

ب — هل يمس تغيير استعمال رأس المال المصلحة الوطنية .

إذا كان لا ينتج من المزاحمة الأجنبية سوى تغيير في التوجيه الصناعي ، وانتقال رؤوس المال من الحرفة المغلوبة في ميدان المزاحمة الى حرفة اخرى اكثر مورداً ، واكثر انطباقاً على كفاءة البلاد واستعدادها الطبيعي والفني واذا كان هذا لا ينقص القوة الانتاجية في البلاد ، فهل يلائم المصالح الوطنية العليا ، وأليس يهم المصلحة الوطنية أن يكون في البلاد بعض الصناعات والمنتجات الضرورية للدفاع عنها ؟

إن دعاة حرية المبادلة جميعاً يقرون بوجوب استغناء الدولة عن سواها فيما يتعلق

بمثل هذه المنتجات لالأسباب اقتصادية ولكن لأسباب وطنيـة ، ولذلك رأينا آدم سميث يقر قانون الملاحة ، مع اعترافـه بضرورته للثروة البريطانية . أما دعاة الحماية فيطالبون باستغناء الدولة عما سواها في مثل هذا الصدد لأسباب اقتصادية محضة . ويقولون ان على كل شعب أن يسعى لانماء قواه الانتاجيـة ، والقوى الانتاجية تنمو كلها في آن واحد فالزراعة المزدهرة تتطلب مراكز استهلاك كبيرة هي المدن الصناعية ، وصناعة النسيج تتطلب مواد أوليـة تستمدها من الصناعات الاستخراجية ، فاذا سقطت احدى الصناعات أمام المزاحمة الاجنبية فان سقوطها يؤثر في سائر الصناعات ويؤكد دعاة الحرية ان ذلك ليس أكثر من تحول رأس المـال من عمل الى آخر والصناعات التي لا تخشى المزاحمـة الأجنبية تضاعف انتاجها ، فتكثر مبيعاتها واصداراتها ، وتستورد من البلاد الاجنبيـة ما لم يعد ينتج في البلاد ، ولكن دعاة الحماية يقولون إنا عندئذ نكون تحت رحمة البـلاد الاخرى ، فباستطاعتها أن تغلق حدودها بوجه منتجاتنا ، وباستطاعتها حين تقضي على إحدى صناعاتنا بفضل اسعارها الرخيصة ، ان ترفع اسعارها فيما بعد حين يتم لها الانحصار ، ولذلك ليس من سوق مضمونة مثل السوق الداخليـة ، ويجب اعتبارها السوق الطبيعية الاساسية للصناعة الوطنية .

عندما يقول انصار حرية المبادلة ان العمل الذي تطرده المزاحمة من حرفـة ما يمكن ان يتجه الى حرفة اخرى تستطيع ان تنمي انتاجها وبيعه في البلاد الاجنبية ينسون أن السوق الخارجية لاتستطيع ان تعادل قدرة السوق الوطنية على الاستهلاك ويجيب الأحرار على ذلك ان دعاة الحماية يبالغون في قولهم لأن مخاطر الحرية التجارية ليست كبيرة ، والمزاحمة لا تقضي إلا على عدد ضئيل من الصناعات التي يكلف انتاجها نفقات باهظة .

وأخيراً يستعمل خصوم الحرية التجارية حجة قوية سياسية : ان منع الحكومات الأجنبية إصدار بعض المنتجات يجعل الوطن المحروم منها تحت رحمة العدو ، والحكومات الأجنبية تلجأ لهذا المنع إما رغبة منها بمضايقة خصمها أو رغبة منها

بالاحتفاظ بانتاجها ولنفرض أن دولة كانت تستورد حديداً وفحماً من الخارج ، كان يمكن استخراجهما من ارضها لو حمت صناعتها الاستخراجية ثم اشتركت في حرب وحرمت من استيرادهما فانها تكون تحت رحمة خصمها ، ويجيب الأحرار على ذلك — أو كانوا يجيبون قبل الحرب الماضية — ان الدول لا يسهل عليها منع التصدير لأنها تعتمد عليه في إحياء بعض الصناعات وفضلاً عن ذلك فمن النادر أن لا تصنع السلعة الواحدة الا دولة واحدة ، ولذلك لكي تصدق هذه الملاحظة التي أوردها دعاة الحماية يجب ان تكون هناك حرب عامة ، ولكن الحرب العامة في نظر الأحرار حادث استثنائي ، ولو أريد التفكير بكل الحوادث التي قد تطرأ لما أمكن عمل شيء .

ج — أضرار الحماية .

الى جانب الملاحظات التي لخصناها والتي هي عبارة عن أجوبة على حجج دعاة الحماية يورد دعاة الحرية حججاً هجومية ضد الحماية :

١ — يلاحظ دعاة الحرية ان ضعف بعض الصناعات الوطنية ينشأ غالباً عن نظام الحماية نفسه ، لأن هذا النظام يجعل الصناعة المحمية في مأمن من المزاحمة وهذا يحملها على الكسل وعدم التطور ، ولو خشيت المزاحمة لسارت في طريق التقدم .

٢ — ان الرسوم الجمركية التي ترمي الى حماية بعض الصناعات تضر بالصناعات الاخرى إذ تجبرها على شراء المواد الأولية والآلات بثمن مرتفع .

٣ — إن من الحسن اجبار المستهلكين ان يدفعوا بصورة غير مباشرة ضريبة لرؤساء بعض الصناعات ، لأن هذا هو معنى الرسوم الجمركية التي ترمي الى الحماية . ان غاية الرسوم الحامية هي رفع اسعار المنتجات المحمية أو منع هبوطها ، واذا كان دعاة الحماية يقولون ان الضريبة تقع على عاتق المنتجين الاجانب ، فقد يكون هذا صحيحاً في بعض الأحوال ولكن الغالب ان الرسوم لا تفرض على

الأجانب بل غايتها أن تتيح للصناعة الوطنية أن تبيع منتجاتها بسعر أعلى مما لو كانت التجارة حرة ، وفي هذا من الضرر بالمستهلكين ما فيه .

إن كل ما تقدم يفسر لنا سبب التناقض الذي نراه في السياسة الاقتصادية لكثير من البلاد . واذا كان كل من الاحرار وخصومهم يحتفلون برقي وسائط المواصلات وينشطونها ، فان الاحرار يبقون منطقيين مع انفسهم لأنهم يدعون للاستفادة من وسائل المواصلات .

ثانياً : نقد المبدأ الفردي من حيث العدالة الاجتماعية

إن اكثر الانتقادات التي وجهت الى النظام الفردي مبنية على فكرة العدالة الاجتماعية . فيأخذ عليه خصومه انه يقول ان الثواب على قدر المشقة ، وأن نصيب الانسان من خيرات المجتمع ينبغي أن يساوي مقدار ما ينتجه من المنافع للمجتمع فالنظرية الفردية تؤول في الواقع الى عدم المساواة لأن المساواة الحقيقية انما تكون في تسليح الناس جميعاً بسلاح واحد ، ثم في تركهم يتنافسون في معركة الحياة ، ولكن الناس في المجتمع الفردي غير متساوين في الظروف ولا في الكفاآت الطبيعية ولا في القوة الاقتصادية ولا في انحصار الملك ، فمنهم من حبته الطبيعة بالذكاء او بالقوة الجسدية أو بالثروة الموروثة ، ومنهم من حرمته من كل ذلك ، فليس من العدل اذن ان نجعل نصيب كل من الناس بقدر جهوده في الحياة ، بل يجب ان يتدخل المجتمع لتلافي عدم المساواة الطبيعية ، التي لاينبغي ان يكون المرء مسؤولاً عنها .

لم تجاهل النظرية الفردية هذه الانتقادات ، بل دافعت عن نفسها ، ونود الآن ان نطلع على رأيها في النقطتين التاليتين في عدم المساواة في الكفاءة الشخصية ، وفي عدم المساواة في القوة الاقتصادية .

١ — اما من حيث عدم المساواة في الكفاءات الشخصية ، اي في المزايا الطبيعية والفكرية والاخلاقية . فان الفرديين يفرقون بين انواع هذه المزايا .

فالمزايا الأخلاقية كالاجتهاد والأمانة والنشاط والتبصر والعزيمة ، صفات يكتسبها المرء في الحياة ، وهي جديرة بتمييزه عن سواه في أي نظام اجتماعي ، ومن العدل أن يكافأ عليها لأنه لم ينلها عفواً من الطبيعة ، وأنما نالها بجهده وارادته وثباته .

على أن الأمر يختلف عن ذلك في المزايا الطبيعية والفكرية ، فالطبيعة هي التي تحبو الناس قواهم الجسمية أو الفكرية ، وهي التي تجعل أحد الناس قوياً أو ضعيفاً ، ذكياً أو غير ذكي ، ولكن ليس من مصلحة المجتمع إصلاح نقائص الطبيعة ، لأن ذلك معناه أن نأخذ ثمرات جهد الأكفاء لنعطيها لغير الأكفاء الأمر الذي يؤول الى تثبيط الهمم عن الاتقان . ويشرح الفرديون فكرتهم هذه فيقولون ان الانسان يختلف عن الحيوان في أنه يقوم في المجتمع بدور المنتج وبدور المبادل . فاذا شئنا أن نتيح للمنتج الكفء أن يعطي المجتمع كل نشاطه ، علينا أن نحفظ له ثمراته وهذا سيكون في مصلحة المجتمع ، لأن الكفء عندئذ يغامر ويخاطر ، ويجدد صناعته إن كان صناعياً ، أو يكثر من الانتاج إن كان عاملاً . أما ان نحرم المجتمع من نشاط الأكفاء في سبيل غير الأكفاء فأمر يؤخر المجتمع ، أو كما يقول باستيا — يعني انتحار المجتمع — ويضر بغير الأكفاء في آن واحد ، لأن الأكفاء هم الذين يتيحون لغير الأكفاء أن يجدوا المنتجات الغزيرة بالسعر الرخيص بفضل المزاحمة الحرة القائمة بين الأكفاء ولا ينكر الفرديون أنه سينتج عن ذلك آلام لغير الأكفاء من الصناع والتجار والعمال ، ولكن هذه الآلام في اعتقادهم شر لابد منه ، أو ثمن ضروري للتقدم والرقي .

ومثل ذلك شأن الانسان المبادل ، فمن مصلحة المبادل ان يكون مبادله ذا كفاءة وقوة ، لأن المنتجات انما تبادل بالمنتجات ، ومن مصلحة صاحب الحنطة الكثيرة ان يكون في السوق سكر كثير أنتجه الصناعي الكفء ، لأن هذا يتيح له أن ينال سكراً رخيصاً وكثيراً بحنطته الكثيرة والرخيصة ، أما اذا كان في

السوق منتج كفء للحنطة ، ومنتج غير كفء للسكر ، فهذا يضر بالكفء ، لأنه سينال سكراً قليلاً لقاء الحنطة الكثيرة ، ويضر بالمجتمع ايضاً لأنه يهيب بالكفء الى الاقلال من انتاجه ولكنه في الوقت نفسه ينفع غير الكفء لأنه ينال ثمرات كثيرة بجهد قليل .

ويضيف الفرديون الى ذلك أخيراً ان الفروق قليلة بين الناس من الوجهتين الطبيعية والفكرية وان الجبارة والأقزام شيء نادر في الحياة ، وان العبرة للمزايا الأخلاقية والتي هي شيء ارادي ، يكتسبها الانسان في الحياة بجهده الشخصي وبعزيمته في اصلاح نفسه ، ومن العدل ان يقتطف ثمرات هذه الجهود كلها .

٢ — وأما من حيث عدم المساواة في القوة الاقتصادية ، أي في الثروة المكتسبة أو الموروثة ، وفي وضع المرء كصاحب عمل أو كأجير ، وفي حصر الملكية العقارية ، فالفرديون يجتهدون كثيراً في الدفاع عن نظريتهم لأن هذه المواطن هي هدف الطاعنين بالفردية وهي التي تستثير خصومها . إن الانتاج في مجتمعنا الحاضر يقوم على رأس المال الذي يتصرف به المنتج وهو إما أن يكون مكتسباً أو موروثاً ، فاذا كان مكتسباً بجهد المرء واجتهاده و كفاءاته فمن مصلحة المجتمع ان يترك للأكفاء ثمرات اعمالهم تنشيطاً لهم على العمل وحفظاً لرؤوس الأموال المستعملة للانتاج ، أما اذا أراد المجتمع اصلاح أخطاء الطبيعة فأخذ من الأكفاء ليعطي للعاجزين فانه يثبط عزائم الأكفاء من جهة ويوجه الأموال المنتجة نحو الغايات الاستهلاكية ، أما اذا كان موروثاً فالأمر يحتمل شيئاً من الجدل .

إن الارث عامل من عوامل عدم المساواة ، في رأي خصوم الفردية ، وهو يختلف عن عدم المساواة في الكفاآت لأن هذا من عمل الطبيعة أما الارث فقانون إنساني يجعل حق الملك أبدياً ويورث مال المرء لوارثيه . ولكنه يضر بالمجتمع لانه يوزع الثروة التي هي عماد الانتاج ، وقد يلقيها في أيدي غير الأكفاء ولذلك يجب إلغاء الارث . ولكن الفرديين لم يدهشهم هذا الاعتراض ، بل أعلنوا أن الارث ضروري للمجتمع وضروري للوارثين ولغير الوارثين وأضافوا الى ذلك ان

طالبي الغاء الارث إنما هم كالأطفال لايفكرون إلا بحاضرهم وينسون ماضيهم ولا يفكرون بمستقبلهم ، فهم ينسون القوة التي تدفع الى خلق رؤوس المال ، وهي المصلحة الشخصية . ان مصلحة المرء الشخصية تجعله يرتبط بأبنائه ويعمل لأجلهم ، ولو ألغينا حق الارث ، لأضعفنا حافزاً اقتصادياً قوياً وعلى هذا فاذا فكرنا بتوزيع رؤوس المال الموروثة بين الناس جميعاً فانا لانجد رأس مال نوزعه . ورأس المال انما تكون لأن أجيالاً كثيرة اشتغلت وادخرت مؤملة بحق الارث . ولقد يكون من الممكن ان تقع الثروة في أيدي أناس غير اكفاء وهو أمر يأسف له الفرديون ، ولكنهم يرون ان المصلحة العليا للمجتمع تقضي مع ذلك بالاحتفاظ بالارث .

الفصل الخامس

الحياة الاقتصادية في القرن التاسع عشر

ان الحرية الاقتصادية ظفرت في معركتها في القرن التاسع عشر في انكلترا وفي فرنسا ، ومنها عمت العالم . أما في فرنسا فقد كان ظفرها صريحاً خلدته قوانين الثورة الافرنسية ، وأما في انكلترا فان الدعوة للحرية كانت على لسان العلماء واخذت بها المحاكم مبكرة جداً فمنذ اواخر القرون الوسطى كانت المحاكم تصدر قراراتها بانتقاص امتيازات الاصناف ونقابات الحرف لمنافاتها الحرية ، وتعمل على ان يسود قانون المزاحمة الحرة واحترام العقود ، ثم ان الحرية التجارية الخارجية كانت في فرنسا فرعا من الحرية الاقتصادية الاساسية ، وكانت مبدأ نظرياً وقتذاك أما في انكلترا فحرية التجارة الخارجية هي التي كانت عاملا في تعجيل فوز الحرية الاقتصادية نهائياً لان مذهب مانشستر الذي يمثل الحرية في انكلترا انما كان نضاله وهمه في اول الامر في سبيل حرية التجارة الخارجية .

ولكي نلم الماما بسيطة بما حققته الدعوة الى الحرية في الواقع الاقتصادي نود ان نستعرض مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ونشاهد التطور الذي اصابها :

١ — التجارة : كان الفيزيوقراطيون يجدون في حرية تجارة الحبوب ، تنفيذاً لمبدأ الحرية الاقتصادية ، وتأمينا لمصلحة الزراعة ، فتم لهم ذلك في فرنسا منذسنة ١٧٦٣ مع شيء من التردد واصبحت الحرية نهائية سنة ١٧٨٧ . وفي الوقت نفسه ،

عقد بين فرنسا وانكلترا عقب حروب استقلال الولايات المتحدة معاهدة تجارية عام ١٧٨٦ أعلنت حريه التجارة والملاحة بين البلدين وخفضت الرسوم الجمركية بينهما مما ادى الى استياء الصناعيين ، كما تقرر فتح المستعمرات الفرنسية امام التجار الاجانب منذ سنة ١٧٨٤ .

ثم جاءت الثورة الافرنسية لتكمل ماحققه القرن الثامن عشر فازالت الجمارك الداخلية ورسوم المرور ولكن الاستياء من معاهدة ١٧٨٦ كان كبيراً مما ادى الى رد فعل ضد حرية التجارة ، وجاءت حروب نابليون والحصار القاري فعزلت فرنسا عن انكلترا ، مزاحمتها الرئيسية .

اما انكلترا فقد كانت وحدتها الداخلية مكتملة تقريباً ولم يكن فيها في اواخر القرن الثامن عشر جمارك داخلية ، ولكنها مع ذلك اخذت بالحماية في المواد الزراعية وفرضت الرسوم الجمركية على الحنطة . ولم تأخذ بهذه السياسة حيال الصناعة ، لان انكلترا كانت وقتئذ متفوقة على العالم جميعاً في التصنيع مما يجعل صناعتها في نجوة من المزاحمة الخارجية ويوجهها نحو الحرية التجارية المفيدة لها والتي تؤمن للعمال سلعاً رخيصة الاسعار ، ولارباب العمل عمالا رخيصي الاجرة اذ تجيز استيراد المواد الغذائية الرخيصة معفاة من الرسوم الجمركية ، فترخص المعيشة ، ويقبل العمال العمل بالاجور الرخيصة .

فأدت جهود « كوبدن » وجهود « عصبة مانشستر » الى الغاء رسوم الحنطة في عام ١٨٤٦ .

اما في فرنسا فقد قام الاحرار الاقتصاديون بحملة عنيفة في سبيل الحرية ادت الى معاهدة عقدت عام ١٨٦٠ بين فرنسا وانكلترا بفضل جهود كوبدن الذي استطاع ان يسحر « صديقه نابليون الثالث » ، وقد قضت هذه المعاهدة بفرض تعريفات جمركية منخفضة على مبادلات البلدين ، وتلا هذه المعاهدة حتى عام ١٨٧٠ معاهدات اخرى مبنية على اساس الحرية ، ولكن هذه الحركة كانت عارضة ، وعاد العالم الى سياسة الحماية التجارية ، ما عدا انكلترا .

ومما زاد في الصفة العالميـة للتجارة نمو وسائل المواصلات وظهور السكك الحديدية والبرق والمراكب البخارية ، وظهور الولايات المتحـدة كمنتج ينمون انكلترا بالحبوب والمواد الاولية الزراعية ، وفضلاً عن ذلك فان اكتشاف ذهب كاليفورنيا (١٨٤٨) واوستراليا (١٨٥٠) ثم افريقيـا الجنوبيـة في أواخر القرن التاسع عشر ادى الى ظهور الازدهار واتاح تموين المشاريع الكبرى في العالم .

كانت التجارة رأسمالية في هذا العصر ، ولكن الرأسمالية الصناعية هي التي كانت تطبع العالم بطابعها في القرن التاسع عشر .

٢ — الصناعة : اما في الصناعة فقد كانت انظمة الاصناف والسياسة المركانتيلية في اواخر القرن الثامن عشر موضع كثير من الانتقاد ، وقد تجلى ذلك بشدة على منبر المجالس الثورية وعلى لسان المفتشين السابقين للمعامل الذين يذكرون ان هذا التنظيم كان يستهدف « طريقة تهيئة المادة الاولية ومكان بيعها وزمانه باليوم والساعة ولمن يجب بيعها ، ومن يستطيع شراءها ، وطبيعة وشكل وتهيئة الاقمشة ، والاصبغة ، والعلامات ، والكشوف . . . والبيع والشراء ، والارسال الخ . . . » كل ذلك كان يقصد به ايجاد او ابقاء المساواة بين المنتجين ، والمحافظة على مبادىء الصنعة وخصائصها .

ولكن هذه الاسباب زالت منذ اواخر القرن الثامن عشر ، فقامت حركة فكرية لدى الاقتصاديين وبين الفلاسفة تنقض تلك الادعاآت . وكانوا يحتجون خصوصاً بعدم فائدة كل هذه النظم نظراً لازدياد ونمو المؤسسات التي كانت تشذ عنها ، اذ كثرت المعامل والمصانع خارج المدن التابعة للرقابة وبدأ الناس لايحترمونها رغماً عن العقوبات التي كانت تنزل بهم .

ثم جاء التقدم الاقتصادي المتزايد للصناعات الجديدة المؤسسة خارج هذا النطاق الاقتصادي ، مثل تقدم صناعة القطن في انكلترا ، فقضى على المقاومة واثار الافكار وبدأ الناس يقارنون بين الصناعة الخاضعة للتنظيم وبين التي نمت في الحرية . وهناك

ما يقوله يونغ Young عن انكلترا « انكم تفتشون عبثاً في صناعة الصوف عن العبقرية الصناعية الانكليزية التي تتجلى في صناعة الحديد او القطن او البلور او البورسلين . هنا كل شيء نائم ، ناقد الحس ميت . تلك هي نتائج الانحصار المشؤومة ، اتريدون ان تعلقوا سحابة سوداء فوق ازدهار مانشستر ؟ اعطوها انحصار القطن . وهل يؤلمكم نمو برمنغهام المدهش ؟ ان الانحصار يستطيع ان يجعل طرقاتها قفراً كانه وباء » .

فلما ولي تورغوا الحكم في فرنسا وزيراً للويس السادس عشر عام ١٧٧٤ اصدر مرسوماً بالغاء نظام الاصناف او « الطوائف » ، ثم اعيدت بعد سقوط تورغو ، وجاءت الثورة الفرنسية فاتمت التطور والغت الطوائف وجمعيات ارباب العمل وجمعيات العمال ومفتشيات المعامل والامتيازات الصناعية ومنعت العمال من تأليف جمعيات عمالية تبتغي السعي لرفع الاجور .

وكذلك الامر في انكلترا ، فقد زالت بقايا مؤسسات الطوائف عام ١٨١٤ بالغاء نظام « المتدربين » الموضوع منذ عهد العصابات ، والغيت السلطة الممنوحة لحكام الصلح بتعيين اجور العمال في بعض الحرف .

يمتاز القرن التاسع عشر بنهضة صناعية عامة وهذه النهضة كانت قاصرة على القطاع الرأسمالي ، ومما سهل هذه النهضة صيغة الشركات المغفلة التي اتاحت جمع رؤوس مال كبيرة ، وامكان التنافس الحر . ولقد حافظت انكلترا على سبقها في ميدان الصناعة الرأسمالية ، وكانت فرنسا وبلاد اوروبا الغربية تتقدم في طريق التصنيع ولا سيما بفضل الحصار القاري الذي اجبرها على الاستغناء عن الانتاج البريطاني وانتاج المستعمرات .

على ان هذه النهضة لم تكن على مقياس واحد في العالم ، فرؤوس المال المدخرة في اوربا الغربية اتاحت استثمار البلاد الاخرى ، فبدأ نمو الولايات المتحدة بعد حروب الانفصال ، ونمو المانيا بعد حرب السبعين وبقيت بلاد افريقيا محرومة من رؤوس المال حتى الحرب العامة الاولى .

٣ ــ الزراعة : لم تكن الزراعة حرة في القرن الثامن عشر ، فقد كانت الاحكام القانونية والتعاملية تقيد حرية استثمار الاراضي اما لغاية غذائية (كشرطة الحبوب) واما لتعلقها بحقوق اقطاعية كالصيد مثلاً وكذلك كانت تقيد المستثمر الزراعي بمواعيد الزراعة والبذر والغرس والحصاد ، وبطرائقها ، فجاء التشريع الجديد يلغي هذه القيود جميعاً ويعلن الحرية المطلقة في اختيار الزمان والطرائق والنوع والكمية . اما من حيث الملكية فليست الثورة الفرنسية هي التي خلقت الملكية الصغيرة في الاراضي ، لان هذه الملكية كانت تشغل نصف الارض الفرنسية قبل ان تقوم الثورة ، وانما ادت الثورة الى جعلها حوالي الثلثين بفضل توزيع الاراضي المصادرة . فقد بدأت الجهود منذ اواخر القرن الثامن عشر لتخليص الارض من بقايا النظام الاقطاعي ، فألغى حق مرور الماشية على بعض الاراضي ، ولكن بقيت آثار من حق يدعى « vaine pature » أي حق رعي ماشية القرية في بعض الاراضي عقب الحصاد حتى يومنا هذا . ثم جاءت حكومة الكونفانسيون فأجازت اقتسام اراضي « المشاع ، اي الاراضي التي تملكها بلدية القرية .

وكذلك الأمر في انكلترا حيث كثر اقتسام الاراضي المشاع . ولئن أدى ذلك في فرنسا الى تقوية الملكية الصغيرة فانه أدى في انكلترا الى الملكية الواسعة لان ريفها كان يقفر بسرعة من اليد العاملة التي هجرته الى المدن الصناعية .

ثم انتشرت الحركة الى بقية بلاد اوربا الغربية بتأثير انتشار الفلسفة الفردية الحرة ، مع قانون نابليون المدني ، فتوطدت اركان حق الملك واصبح مطلقاً واضاع قيوده التعاملية .

٤ ــ الحريات الاساسية : جاء في بيان حقوق الانسان « ان الناس يولدون احراراً ومتساوين في الحقوق » ، هذا المبدأ يطبق في مواطن هامة من الحياة الاقتصادية :

أ ــ حرية الشخص البشري : هذا المبدأ لم يعد يسمح بالرق الشخصي ولا بالقنانة او الرق الارضي servage ولكنه يجيز ايجار العمل لذلك أزالت

الثورة بقايا التباعة الشخصية وبقايا الأقنان serfs اي الزراع المرتبطين بالأرض وجعلتهم احراراً يتصرفون بشخصهم كما يشاؤون فقال بيان حقوق الانسان « ان لكل انسان ان يتصرف بخدماته ووقته ، ولكنه لا يستطيع ان يبيع نفسه لأن شخصه ليس ملكاً يباع ويشرى » وقد تأيد هذا المبدأ بالمادة ١٧٨ من القانون المدني القائلة « لا يجوز للمرء ان يبيع خدماته إلا لزمن معين ولعمل معين » .

٢ — حرية الفرد بالتنقل والسكنى حيث يريد : وهي الحرية التي ألمع اليها دستور سنة ١٧٩١ والمعروفة بحرية الذهاب والبقاء والسفر وهذا شيء جديد بالنسبة لنظام القرون الوسطى الذي بقي حتى ذاك العهد ولا سيما في المدن التي تحظر الاقامة مدة طويلة فيها على السوقي forain والاجنبي وكل من لم يكن من اهاليها Bourgeois وقد كان هذا التجديد خليقاً ان يكون ذا اثر عظيم في الحياة الاقتصادية إذ اتاح تبادل الأيدي العاملة بين المناطق ومكن العمال من التنقل ، الأمر الذي سهل المزاحمة التي ما كان النظام القديم يتيحها .

٣ — حرية المرء بأن يعمل او أن لا يعمل ، وأن يعقد او ان لا يعقد : اصبحت (الحرية قدرة الفرد على عمل كل مالا يضر بسواه) دون نظر الى الصالح الاجتماعي العام . فقال بعض خطباء المجلس التأسيسي « ان حق العمل من أول حقوق الانسان فهو ملكه وهو — كما يقول الوزير الفيلسوف تورغو — حق الملك الاول والاقدس والاخلد » . بقيت هذه الحرية مبدأ اساسياً في المجتمع الحاضر خلا شواذ حديثة مثل التشريع الذي شرع قبل الحرب الاخيرة العمل الاجباري في كثير من بلاد اوربا وهو شديد الشبه بالخدمة العسكرية الاجبارية . والواقع ان حق المرء بالعمل او بعدم العمل إنما ينمو في بلاد يزداد فيها عدد السكان زيادة طبيعية ورؤوس الأموال موزعة توزيعاً من شأنه ان يتيح تشغيل كل العمال ويشعر فيها العمال والذين لا يقنعون بثروتهم وحالهم باستعداد للارتقاء نحو مستوى معيشة أعلى .

٤ — وأخيراً تأتي حرية اختيار الحرفة ، والحق ان العهود السابقة لم تكن تعرف هذا النوع من الحرية في قسم كبير من الحياة الاقتصادية والصناعية والتجارية والزراعية وانما عنيت المدن بوضع القيود والحدود لممارسة الحرف في داخل المدينة وأخذت الخارجين عنها بممارستها وتألفت (الاصناف او الطوائف Corporations) التي حرصت على الدفاع عن امتيازاتها لاسيما حين جاءت الحياة الاقتصادية الجديدة تهدد هذه الامتيازات .

ولما كان الملك في فرنسا يريد تأسيس بعض الصناعات وتنشيط بعضها الآخر كان هذا التنشيط يتجلى بالامتيازات التي كانت تعطى لها . ولكن الحركة الفكرية التي بعثها الفلاسفة والاقتصاديون والفيزيوقراطيون وآدم سميث كشفت القناع عن اضرار هذه الامتيازات وطالبت بازالة العقبات من طريق العمل ورؤوس المال والصناعة والتجارة بل كانت آراء الفيزيوقراطيين مصدراً يرجع اليه الخطباء في المجالس الثورية .

وقد تم تحقيق هذه الآمال على يد المجلس التأسيسي بقانون ٢ — ١٧ آذار ١٧٩١ الذي ألغى هيئات الحرف والاصناف . هذا القانون في جوهره قانون مالي ، اذ ان المجلس التأسيسي بعد أن فرض الضريبة المنقولة على الدخل الشخصي والضريبة العقارية على الانتاج الزراعي اراد فرض ضريبة الباتنتا — وتعرف في سوريا بالتمتع — على الانتاج الصناعي ، فقال مقرر القانون في لائحة الاسباب الموجبة : انه ينبغي ان يرافق هذه الضريبة نعمة كبرى على الصناعة والتجارة هي الغاء الاستذات maitrises والنقابات وعلى المجلس الغاؤها لانها نقض لحرية العمل .

ليس في حقوق الثورة الا استثناءات قليلة لهذه القاعدة العامة ، فهي تستثني الصيادلة في سبيل الصحة العامة ، والجوهريين من أجل رقابة المعادن الكريمة ، وأفران التعدين بسبب ضرورة منتجاتها للحرب وسلامة البلاد .

ثم اضيف الى هذه الحرف التي تخضع ممارستها لتنظيم حكومي ، الطب وبعض

المهن الحرة ولكن هذا التنظيم كان يقتصر على الاذن بحوز لقب معين ، اذ ان عدد الممارسين ما كان محدداً .

وجملة القول ان الشواذ قليله ولكنها تختلف باختلاف البلاد . ففي المانيا والنمسا قبل الحرب وبعدها نجد بعض الصناعات والتجارات في نطاق نقابي ذي قيود وحدود ولكن هذا كله لا يمس المبدأ الذي يبقى عاما شاملا اكثر بقاع العالم . اما الواقع الاقتصادي الحديث في البلاد الراقية — حتى الحرب الحاضرة — ففيه روح نقابية جديدة تحدد عمل الجديدين ، ولكن المبدأ الحقوقي بقي دائماً هو الحرية .

* * *

الباب الخامس

معارضة المذهب المدرسي

حدثت في البلاد السابقة الى الصناعة مثل انكلترا وفرنسا ، حوادث اجتماعية في النصف الاول من القرن التاسع عشر أثارت تفكير المعاصرين فقد بدأت الصناعة الميكانيكية الكبرى الناشئة تحشد حول مناجم الفحم جماهير عظيمة من العمال ، مغمورة في بؤس اسود ، فالحرية التي أطلقت يد المنتجين في الانتاج وتعيين الاسعار وجني الارباح تركت الطبقة العاملة بدون حماية فاضطربت النفوس الكريمة وطالت بتغيير الحال ، وتقرر إجراء تحقيق حول وضع العمال الاجتماعي ، فانتهى الامر في فرنسا الى وضع تقرير مشهور باسم واضعه « فيلرمه » تحت عنوان « حال العمال الطبيعية والمعنوية » أدى بعد مناقشته في البرلمان الفرنسي لصدور اول تشريع اجتماعي في فرنسا سنة ١٨٤١ عن شغل الاطفال . وجاء في التقرير ان المعدل الوسطي لساعات العمل اليومية في الصناعة كان ١٤ ساعة ، بل ان ساعات العمل تبلغ ١٦ ساعة في معامل نسيج « روان » وليس الرجال والنساء وحدهم هم الذين يشتغلون هذه المدة بل الاولاد والبنات والاطفال ، ويقص المحقق انه وجد في صناعات النسيج اطفالا عمرهم سبع او ست او خمس سنوات يشتغلون من ١٢ الى ١٥ ساعة وينامون بين ذلك قرب أنوالهم اوعليهم أن يمشوا الى دورهم ويعودوا منها ، وكانت السياط تعتبر من أدوات العمل في معامل الاطفال . أما

الاجور فقد هبطت الى أحط ما يمكن مؤدية الى بؤس عام في طبقات العمال . ويحدثنا « ساي » في صدد كلامه على انكلترا ان دخل العامل فيها ما كان يتجاوز نصف نفقاته أو ثلاثة ارباعها ، وإنما كان يستقرض الباقي الضروري ليعيش وأسرته أما شرائط السكن فكانت سيئة ، وكان العمال يسكنون في الأقبية ، وفي الأحياء المزدحمة بالسكان والمحرومة من وسائل العناية الصحية ، مما أدى الى أن يكون المعدل الوسطي لحياة العامل ٢٥ سنة في معامل ميلوز ، بينما هو ٣٦ سنة بالنسبة لباقي السكان .

هذا هو الوسط الجديد الذي الغيت فيه كل الحواجز والعقبات التجارية والحرفية التي كانت تعرقل حرية نشاط الأفراد ، ولم تتدخل الدولة في عقود العمل الا في سنة ١٨٤١ حين نظمت شغل الأطفال .

وفي الوقت نفسه بدأت تظهر حادثات اقتصادية ما كانت معروفة بشدتها وصورتها من قبل ، وتتجدد مرة كل عشر سنين : أعني أزمات فرط الانتاج التي ظهرت اعتباراً من عام ١٨١٥ والتي كان يعقبها هبوط سريع في الأسعار ، وكساد في الأسواق واغلاق للمعامل وعطالة عمال . وقد لاحظ بعض الاقتصاديين مرافقة النظام الفردي الحر الجديد المطابق للمذهب المدرسي لظهور هذه الحوادث ولاسيما الأزمات وبؤس العمال فدرسوا علاقة هذا النظام بنتائجه العملية ، وبدأت حملاتهم عليه منذ مطلع القرن التاسع عشر ، أي بعد تأسيس المذهب المدرسي . واشتدت الحملة في منتصف القرن ، وبلغت الذروة في الربع الثالث منه ، وقد بدأت هذه الحملات باشكال وصيغ مختلفة باختلاف اصحابها ونزعاتهم السياسية والفلسفية والاجتماعية ، وهي تتراوح بين التدخل الموقت والشيوعية المطلقة. على ان منهاما هو قاصر على طرائق البحث المدرسية ، وهو رأي المذهب التاريخي ومنها ما يبحث في حق الدولة في التدخل في الحياة الاقتصادية إما من اجل الطبقة العاملة ، وإما من اجل حماية الانتاج الوطني ، وهو رأي المذهب التدخلي ، ومنهاما يهتم بقلب المجتمع الاقتصادي والسياسي وهو مآل مذهب الاشتراكية المختلفة من خيالية أو علمية او ثورية نقابية وما هو في حكمها من المذاهب المختلفة الجماعية .

الفصل الأول

معارضة الطريقة المدرسية

المذهب التاريخي الألماني

مر المذهب التاريخي بمرحلتين : الاولى مرحلة المذهب التاريخي القديم وتقع بين عام ١٨٤٣ — ١٨٥٣ ويمثلها علماء ثلاثة : روشه ، وهيلد براند وكنايس، ثم نامت حركة المذهب حوالى عشرين سنة فلم ينشر اصحابه أي مؤلف حتى كان عام ١٨٧٠ فجاء شمولر وجمع آثار من سبقوه واضاف اليها وصححها وأسس ما دعي بالمذهب التاريخي الشاب ومن رجاله بوشر وسومبارت .

يمكن تقسيم آراء المذهب قسمين : قسماً انتقادياً ، وآخر انشائياً . ففي القسم الانتقادي يهاجم رجال المذهب التاريخي طريقة بحث المدرسيين واستنتاجاتهم وانهم جعلوا الاقتصاد السياسي علماً مجرداً قاصراً على عدد من القوانين والمقدمات تبحث في الاسعار والمبادلات وفصلوه عن الواقع المكاني والزماني، فالمذهب المدرسي الذي انشيء في انكلترا وفرنسا في عهد من العهود ، لم يعد يصلح لهما فيما بعد ، وكان أحرى ان لا يصلح لالمانيا لأن ظروفها تختلف عن ظروفهما . ولذلك تجلى رد الفعل فيها ويدور حول نقاط ثلاث :

١ — يأخذ التاريخيون على المدرسيين حرصهم على التعميم : اذ حسبوا القوانين الاقتصادية التي وضعوها صالحة لكل زمان ومكان ، ورأوها مطلقة دائمة

عامة ، ويقولون ان هذه النظرة خاطئة وان القوانين الاقتصادية موقتة وشرطية ، فهي موقتة بمعنى ان سير التاريخ حين تظهر وقائع جديدة يدفع الاقتصاديين لتغيير صيغهم ، وهي شرطية بمعنى ان القوانين الاقتصادية لا يؤيدها الواقع الا اذا لم تأت ظروف طارئة تعطلها .

٢ — يأخذ التاريخيون على المدرسيين عدم كفاية مفهومهم النفساني وضيقه: اذ اعتبروا الانسان مدفوعاً بغريزة النفع الشخصي وحده ، عاملاً في سبيل الربح، ويقولون ان النفع الشخصي ليس الدافع الوحيد للانسان حتى في النطاق الاقتصادي وانما يخضع الانسان لعواطف مختلفة : من حب المجد ، او الحسد ، او لذة العمل ، او الشعور بالواجب او الرحمة او العادة .

٣ — يأخذ التاريخيون على المدرسيين استعمال الطريقة القياسية والمجردة، اذ تصوروا الانسان باحثاً عن نفعه الشخصي دائماً وبصورة عقلانية ، ويقولون ان من الواجب استبدال الطريقة القياسية بطريقة الاستدلال المبني على المشاهدة فاذا كان ليس للانسان غير واقع واحد يمكن التوصل الى حدس تصرفاته عن طريق المحاكمة والافتراض ، اي يمكن تمثيل الواقع المفترض بصورة آلية ، اذ كل علة تنتج معلولات يسهل معرفتها ، اما اذا افترضناه يعمل بدوافع مختلفة — كما يقول التاريخيون — فالمشاهدة المتأنية المبنية على الوقائع المتعددة ، والمستعملة الاستدلال المتبصر ، يمكنها ان تبني نظرية اقتصادية تراعى الوقائع .

أما القسم الانشائي فيمكن ايجازه في فكرتين كانتا اساساً للانتقادات التي اوردناها :

١ — يرى التاريخيون انه يجب احلال المفهوم العضوي محل المفهوم الآلي في الحياة الاقتصادية فالمدرسيون يدرسون ، من بين الحادثات الاجتماعية ، الحادثات التي يمكن تعليلها بطريقة آلية . فيدرسون تطورات أسعار البضائع ، ومعدل الفائدة والاجور ، والعرض والطلب لأن الناس في هذه الامور يخضعون لدافع المصلحة الشخصية ، فيسيرون كأشخاص ميكانيكية ، ولذا يمكن صنع نماذج

ميكانيكية تمثل الواقع . ولكن هـذه النماذج لا تمثل الواقع كله ، فاذا كان المدرسيون يبحثون اسباب ارتفاع اجور العمال او انخفاضها فلا يذكرون طبقات العمال ، ولا مستوى معيشتهم ، ولا الظروف السياسية والاجتماعية المحيطة بهم والتي تؤثر في ذلك . فاذا اريد فهم مختلف مظاهر الحياة الاقتصادية والتأثير عليها يجب دراستها في صلاتها بالوسط الاجتماعي ، اذ ان « التعليل الآلي للحياة الاقتصـادية — كما يقول ريست — لا يكفي لبيان تعقدها ، وهو يضع يدنا على بعض الوقائع العامة ولكنه يترکنا عاجزين عن فهم صفاتها الخاصة والحسية » .

٢ — يؤكد التاريخيون ان البيئـة الاجتماعية ليست ثابتة بل تتغير وتتطور باستمرار ويجب تعليل كل مرحلة من مراحل التطور ، ولذلك كانت معرفة الأحوال الماضية التي مرت بها المجتمعات البشرية تفتح امامنا السبيل لمعرفة حالها الحاضر ، فالانسان ابن المدنية ، ومحصلة التاريخ ، وانما تختلف حاجاته وثقافته وصلاته بالناس جغرافياً ، وتتطور تاريخيا مع جميع ثقافة الجنس البشري لذلك كان يجب ان يجمع الى جانب النظريات ، كما فهمها المدرسيون ، طريقة أخرى اقرب الى « عـلم الحياة Biologie » ، تعنى بالوصف التفصيلي وبالتعليل التاريخي حين تبحث الحياة الاقتصادية لأي أمة من الامم .

ولكن التاريخيين اذا كانوا متفقين على هذين المبدئين فهم مختلفون في طريقة استعمال الوقائع التاريخية . هم جميعاً يرجعون الى التاريخ ، ولكنهم يطلبون منه أشياء مختلفة ، ويمكننا تصنيف اساليبهم ثلاثة أصناف :

الأول بحسب الترتيب التاريخي يمثله « روشه » وهو صنف التاريخ التمثيلي ، اي ان « روشه » يأخذ بالنظريات المدرسية وانما يدعمها بامثلة مستمدة من التاريخ ، وهو لايستعين بالتاريخ ليضع نظرية وانما يستعين به لاثبات النظرية . وهذا الصنف لايعتبر معارضة للمذهب المدرسي لانه يأخذ بمبادئه ويدعمها بالأمثلة التاريخية .

الثاني الذي يصادف بلوغ المذهب المدرسي قمة المجد هو صنف التاريخ التعليلي ويمثله هيلد براند ، فينكر النظريات المدرسية جميعاً ويعتبرها مغلوطة ويعلن ان

ليس في الاقتصاد السياسي قوانين طبيعية حسب المفهوم الفيزيوقراطي ، وانما هناك قوانين لتطور المجتمعات الاقتصادية .

الثالث صنف التاريخ الوصفي ورجاله لا يبحثون عن القوانين الطبيعية الساكنة التي يبحث عنها المدرسيون ، ولا عن القوانين الحركية او قوانين التطور التي يبحث عنها هيلد براند وانما يقتصرون على وصف المؤسسات الاقتصادية وصفاً دقيقاً ، فيدرسون مؤسسات الماضي على ضوء المصادر التاريخية ، ويدرسون المؤسسات الحاضرة على ضوء التحقيقات الفردية والاحصاءات .

كان لهذا المذهب أثر عميق في انكلترا ، فاخذت به طائفة من الاقتصاديين امثال اشلى وكليف ، اما في فرنسا فكان تأثيره ضعيفاً وقد اخذ به بعض المؤلفين امثال هوزر وجرمن مارتان . ويمكن ان نقارب بين التاريخيين وبين المذهب الاجتماعي الفرنسي الذي اسسه « دوركايم » في اواخر القرن التاسع عشر والذي يعنى ببحث « الوقائع الاجتماعية كما تبحث الأشياء » ، وقد اخذ سيمياند بهذه الطريقة في صدد بحثه قضايا النقد والاجور .

* * *

الفصل الثاني

التدخل الاقتصادي

البحث الأوّل

سيسموندي وتشريع العمل

ولد سيسموندي في جنيف وكان ينادي بآراء آدم سميث في أول عهده، ولكن عدل عن رأيه عقب سياحة قام بها الى انكلترا حوالي ١٨١٨ فقد نشر حين عودته منها عام ١٨١٩ كتابه «مبادىء جديدة للاقتصاد السياسي» وهو كتاب ينتقد فيه الاستنتاجات العملية للمذهب المدرسي الذي يدعوه بمذهب الثروة ولاسيما الاستنتاجات التي وصل اليها بصدد بركات المزاحمة الحرة، وانسجام المصالح وقد اخذ على المدرسيين ان هدفهم هو اكثار الانتاج، وانهم يتحمسون للآلة من غير ان يعنوا بمصير العمال الذين تحل الآلة محلهم، وانهم يسرون لهبوط الاجور لان ذلك يرخص كلفة الانتاج. (وقال ان الاشياء لاقيمة لها الا بالنسبة للانسان: ان الهدف الحقيقي للعلم، ليس مضاعفة الثروة بل زيادة الرفاهية المادية للافراد)

ثم انتقد للمرة الاولى الآلة والصناعة التي ستغمر قواها الثائرة كل شيء. واذا كانت حججه ضد الآلة غير صحيحة كلها فانه على الاقل قد لاحظ نزعة الآلة

نحو اقصاء الرجل عن العمل وقيادته نحو انسانية مكتوفة اليدين ، كما لاحظ نزعة المنتج نحو الاقتصاد في النفقات عن طريق تشغيل النساء والاطفال وانقاص الاجور وزيادة ساعات العمل ، وكل مامن شأنه الاضرار بصحة العمال ونشاطهم وبقوة العنصر . أليس معنى ذلك « أن ندفع غالياً ثمن توسيع التجارة القومية اذا كان من شأن ذلك خلق طبقة بائسة ومتألمة ؟ » .

والحق ان صناعة كهذه « ضرر اجتماعي » لأن ربح المستحدث ليس إلا « استثماراً » للعامل ولانه لايمنح العامل تعويضاً كافياً لقاء عمله . لذلك تحصل الأزمات من قلة الدخل ومن سوء توزيعه الأمر الذي يؤدي الى هبوط الاستهلاك الدائم . على انه لايعزو هذا الهبوط الى اقصاء الآلة لرجل ، بل لتمركز الثروات بين يدي عدد صغير من المالكين » بحيث ان « السوق الداخلية تتقلص دائماً » وان « الصناعة تبقى قاصرة على البحث عن اسواق في البلاد الاجنبية حيث تهددها ثورات وازمات كبرى » .

ألا يخيل لنا أنا نسمع سيسموندي يتكلم في عصرنا حيث تعجز الصناعة الكبرى عن توزيع منتجاتها المتكاثرة الى جماهير محرومة من المقدرة الشرائية ؟

ثم يبحث في اضرار المزاحمة ، فيرى انها تؤول الى رخص الاسعار ، ولكن هذا يؤدي ايضاً الى زوال بعض المشاريع التي يفلس اصحابها ، لا لانها سيئة الادارة ، بل لان اصحابها قد لايفرضون على عمالهم شروطاً قاسية ، بدافع ديني او اخلاقي . وهو لايناقش ان الحرية تضاعف المنتجات ولكنه يرى ان ذلك يرافقه آلام تصيب قسماً من السكان .

من كل هذه المشاهدات يذهب سيسموندي الى ضرورة اتباع سياسة اجتماعية ويتجه في ذلك الى المستحدثين والى الدولة .

فقد طلب ان يعاد للعمال حق الاجتماع الذي سلبوه في المادة ٤١٦ من قانون الجزاء التي لم تلغ إلا بعد ذلك في سنة ١٨٦٣ تحت ضغط الحركة النقابية ، وكأنه شعر ان الطبقة العاملة لاتستطيع تحسين حالها إلا بالعمل المشترك ، وطلب منع

شغل الأولاد ، وتحديد ساعات عمل المراهقين والعطلة الأسبوعية ، وقد ربح العمال كل هذه المطالب ولكن بعد وقت طويل . ثم انه أول من طلب ضمان العمال من المخاطر الاجتماعية كالمرض والاصابات والشيخوخة والعطالة ولكنه كان يتجه في ذلك الى أرباب العمل لا الى الدولة .

فيقول : « انه يكفي ان يكون للعامل الحق بعناية مستأجره لكيلا يكون بحاجة الى الاحتجاج بهذا الحق إلا نادراً لأن البطالة تصبح قليلة ، والاجور كافية والآلة لاتعود تأخذ من العامل عمله ، والأمراض المهنية لاتشتد وعندئذ يجد المستحدثون ان مصلحتهم انما تكون بالأخذ بذلك » فيعنون بتحسين شرائط العمل لئلا يضطروا ان يعيدوا الى العامل بشكل تعويضات ، ماقتطعوه من حقه بشكل أجرة .

فيمكننا القول إذن ان سيسموندي هو أب التشريع الصناعي الذي نما في العالم فيما بعد . وهو إن لم يكن اشتراكياً ، فان الاشتراكيين قد أخذوا من مؤلفاته كثيراً من حججهم ضد النظام الرأسمالي واستعملوا مصطلحاته ، فنجد منها بقلم كارل ماركس كلمات : الاستئثار spoliation ، وقوة عمل العامل ، وفضل القيمة plus-value أما في نطاق الافكار فان ماركس استعار منه مفهوم تمركز الثروات الذي كان محوراً للبيان الشيوعي (١٨٤٨) ومفهوم نقص الاستهلاك في نظرية الازمات .

ان سيسموندي اذن اشار الى نقائض المذهب الحر الذي يهتم بالاشياء اكثر من اهتمامه بالانسان وبالناحية الاجتماعية واستجار بالدولة لتقويم المعوج ولوضع تشريع اجتماعي ، ولكن برنامجه متواضع معتدل ، ولا يطلب فيه الى الدولة ان توجه الاقتصاد ، ولا ان تحل سياسة جديدة محل الحركة العفوية الاقتصادية ، ولعله شعر بذلك فقال : « اني اعترف اني بعد ان اشرت الى مكان المدالة ، والمباديء ، لست قادراً على رسم وسائل التنفيذ . ان توزيع ثمرات العمل بين الذين ينتجونها يبدو لي فاسداً ، ولكن يخيل لي انه ليس في مقدور القوى البشرية

ان تتخيل نظاماً لحق الملكية يختلف عن النظام الذي اوصلته الينا التجربة» ، وهكذا لا يهاجم سيسموندي الرأسمالية ولا يطالب بقلبها ، ويبقى من مؤيدي حق الملك الفردي والمزاحمة ، وانما يطالب بتدخل السلطات العامة لاصلاح مايتضمنه النظام من ضرر وافراط وهو يعتقد — خلافا لدعاة المذهب الحر — ان هذا التدخل لايعطل الحركة الطبيعية وانما يتيح لها ان تسير بصورة منسجمة .

البحث الثاني

ليست ومذهب الاقتصاد القومي

حوالي منتصف القرن الثامن عشر ، أتمت نظريات سميث الاقتصادية احتلال اوربا وتوارت الأفكار المركانتيلية التجارية كنظرية جديرة بالقرون الوسطى التي ولدت فيها ومع ذلك فأثناء هذا الاحتلال للأفكار والأمم ، كانت نظرية سميث عرضة لكثير من التعديل والتبديل .

ولكن مبدءاً واحداً منها بقي سالماً ، لاجدال فيه : هو مبدأ حرية المبادلة والتجارة الخارجية . هنا كان الظفر تاماً : كانت حرية التجارة العالمية عقيدة ثابتة يدين بها جميع اقتصاديي العالم . فسواء في انكلترا ام في فرانسا أم في ألمانيا ، وسواء في كتب الاصدقاء أم الخصوم كانت عقيدة حرية المبادلة لا جدال فيها .

ومع ذلك فالحكومات ما كانت تعمل بنصائح أولئك الاقتصاديين الكبار بل كانت تقاوم موجة الافكار الجديدة بعزم ، فكانت الحماية هي القاعدة العامة في جميع بلاد اوربا إما لأن هذه السياسة بقيت مستمدة من فكرة الميزان التجاري القديمة وإما لأنها ترجع لفكرة الدفاع عن العمل الوطني التي أعلنت في فرنسا منذ عهد الملكية المعادة . ولكن كان هناك مايبشر ان فكرة سميث بعد ان احتلت القلوب بدأت تحتل الحكومات وتوحي سياستهم .

في هذا الحين ، وفي هذا اللحن المنسجم الذي لاتشوبه نغمة غريبة انفجرت نظريات « ليست » كالرعد ، تدفع اللاقومية بالقومية ، وبالحماية حرية المبادلة وتهز صرح نظريات سميث من أساسه .

في ذلك الحين (عام ١٨٤١) ، كانت الوحدة الاقتصادية الالمانية قد استقرت بالزلفرين وتساءل الناس عن السياسة التي ستتبع ، أهي حرية التبادل أم الحماية ، وكان ليست عائداً من رحلته الى الولايات المتحدة التي كانت في فورة التطور ولفت نظره ان الحماية قد نشطت النمو الامريكي ولم تقتله . فلم يتردد في أن يجري مقارنة بين هذا البلد الذي يدافع عن صناعته الجديدة ضد الصناعة الانكليزية وبين ألمانيا الزراعية التي كانت ولدت فيها المصانع الأولى بفضل الحصار القاري .

في تلك السنة ظهر في ألمانيا كتاب اسمه « نظام وطني للاقتصاد السياسي » مؤلفه « ليست أستاذ سابق في جامعة توبينغين » فأثار ضجة كبرى في ألمانيا وترجم الى الافرنسية والانكليزية لانه دفاع ذكي بارع لاضد الحرية الاقتصادية في مجموعها بل ضد الحرية في تطبيقها على التجارة الخارجية .

يرى ليست مثلاً ان انكلترا كانت في عهده على رأس الدول الصناعية ومن مصلحتها ان تعتنق النظام التجاري الأكثر حرية وأن تترك المحاصيل الزراعية والمواد الأولية تدخل اليها بدون رسوم (لم تعمل بذلك إلا بعد ذلك العهد) أما ألمانيا التي كانت تتجادل في تجديد وحدتها الجمركية zollvrein فيجب عليها أن لاتتردد في رفع تعرفاتها بوجه الخارج إذا شاءت ان تكون الأمة الموحدة الغنية القوية ، التي تسمح لها مواردها الطبيعية ومزايا سكانها الاخلاقية ان تكونها ولا شك أن ليست كان يبتغي مصلحة وطنه ألمانيا وإقامة نظام قومي ألماني ولكن آثاره يجب ان تعتبر كنظرية علمية عامة للتجارة الدولية ، وهو يريد أن تأخذ بلاده بالحماية الصناعية عملا بهذه النظرية العلمية .

ان نظرية ليست تتلخص في فكرتين : الاولى فكرة الوطن الكامل ، الوطن السوي Nation normale والثانية فكرة القوى المنتجة والانماء الكامل لقوى

الوطن المنتجة . فاذا جمعنا الى ذلك نظرة تاريخية عن نمو الكيان الاقتصادي لدى الامم كانت لدينا احجار الزاوية لنظرية ليست.

١ . — الوطن السوي : يقول ليست : « كل امة تنزع بطبعها ، وعليها ان تنزع بكل قواها اذا شاءت ان تعيش وتدوم الى تكوين امة سوية ، امة تقترب ما امكنها من المثل الاعلى للامة اي يجب ان تعقد العزم على تحقيق هذا المثل » وهذا المثل يدعوه ليست « بالوطن السوي » . اما الوطن السوي فهو كما يعرفه ليست : « الوطن السوي له لغة وأدب وارض غزيرة الموارد ، ممتدة الجوانب ، وسكان كثيرون ، وصناعة وزراعة وتجارة وملاحة متناسقة النمو ، وله علم ووسائل تعليم وثقافة عامة تبلغ مستوى الانتاج المادي ودستور سياسي وقوانين ومؤسسات تكفل للمواطنين الحرية والامن وتتعهد العاطفة الدينية والاخلاق والرخاء ، وتبتغي خير الجميع ، وهو يملك قوى برية وبحرية كافية للدفاع عن استقلاله ولحماية تجارته الخارجية ويؤثر على نمو الامم التي هي اقل رقياً منه ، ويؤسس مستعمرات ويخلق اوطاناً جديدة بما يفيض من سكانه وثرواته الفكرية والمادية » .

فالعناصر التي تؤلف « الوطن السوي » مختلفة ، ولكن ليست يرى ان العناصر الاقتصادية هي الراجحة ، ويجد بين هذه العناصر الاقتصادية عنصراً عظيم الأهمية لأنه يؤثر على العناصر الباقية بما فيها العناصر غير الاقتصادية كالدستور السياسي والمؤسسات الحرة والفنون والعلوم والقوة العسكرية ، هذا العنصر الهام هو وجود صناعة نشيطة ، متنوعة زاهرة .

٢ . — انماء القوى المنتجة : وقد يتبادر للذهن انه يرجع الى السياسة التجارية المركانتيلية اذ كان يميل الى الصناعة ، وكانت هي ايضاً تستند الى انماء المصانع ، ولكن غاية « ليست » لم تكن معدنية . بل الصناعة لديه هامة لانها تتيح استعمال كل القوى المنتجة في الوطن : تتيح استثمار الموارد الطبيعية ، واستخدام سكان كثيرين ، ونمو الاستعداد الفكري للسكان وبالتالي رقي العلوم والفنون والمؤسسات السياسية .

ان الصناعة وحدها تتيح للامة ان تكون مالياً واقتصادياً من القوة بحيث تستطيع القيام بأود جيش كثيف واسطول عظيم يغذي تجارة التصدير وفي الوقت

نفسه ، تعد الصناعة بالنسبة للزراعة الوطنية السوق المضمونة التي لاتقع تحت رحمة التعرفات الجمركية ولا تحت رحمة القيود الاجنبية والازمات الخارجية . وهي وحدها تحقق ، لاتقسيم العمل العالمي الذي نادت به مدرسة سميث ، ولكن تقسيم عمل ضمن الوطن على الاقل لذلك كله يجب ان يكون للوطن صناعة .

ولكن الامة لاتستطيع ان تكون صناعية متى شاءت ، والامم كالافراد لاتنمو طفرة واذا شاءت انماء تقدمها بصورة عجلى فيخشى ان يفسد التقدم .

فلتأسيس المصانع وانمائها تجب الحماية ، ولكن هذه الحماية صناعية لازراعية . ولا يرى ليست حماية الانتاج الزراعي لان هذا يجعل من الصعب تأسيس المصانع لغلاء اسباب المعيشة وارتفاع الاجور . ثم ان في نمو الصناعة التي تستخدم عمالا كثيرين ، تجد الزراعة حماية طبيعية ، وسوقاً واسعة وقريبة منها لحاصلاتها وموادها الاولية .

ولكن اذا كانت الحماية الصناعية ضرورية فذلك بسبب ضعف الصناعات الناشئة امام صناعات الامم المتقدمة . وهنا الخلاف الصحيح بين مدرسة سميث وبين ليست. ان ليست يرى ان هذه الحماية تضحية بالحاضر في سبيل المستقبل ، تضحية ضرورية بالقيم المتبادلة في سبيل القوى المنتجة . ويرى ان تكاليف المعيشة سترتفع قليلاً ، ولكن يجب التضحية ولكنها تضحية معتدلة، ومحددة بمبدأ التربية الصناعية للوطن. فعلى الوطن ان يتهيأ للقيام بهذا الدور ، فلا يجب حماية كاملة تقاس بقدرة البلاد ، ثم انها حماية موقتة ، لان المزاحمة الداخلية تخفض الاسعار متى صارت الصناعة كافية، ومتى صارت البلاد قوية في الصناعة بحيث لاتخشى الاجنبي وعندما تصل — كما يقول ليست — « الى اعلى درجة من الثروة والقوة عندئذ ترجع الى سياسة الحرية التجارية ، الى سياسة حرية المبادلة ولاتخشى الاجنبي وتستطيع ان تعيش ». تلك هي نظرية ليست .

٣ . — مراحل نمو الشعوب : في نمو الشعوب الاقتصادية مراحل اهمها : الحالة الوحشية ، ثم الرعوية ، ثم الزراعية ، ثم الزراعية والصناعية ، ثم الزراعية

والصناعية والتجارية ، فمتى بلغت الزراعة في بلد مرحلة من التطور بحيث لم تعد تكفي اهل البلاد ، فعندئذ يجب على هذه الدولة ان تنمي صناعتها ، واذا لم تبلغ تلك المرحلة كان وجود الصناعة سابقاً لاوانه ، لان الامة تستفيد اقتصادياً وفكرياً من تصدير مايفيض عن حاصلاتها الزراعية لقاء استيراد الاشياء المصنوعة في البلاد الراقية . فبصلاتها مع هذه البلاد تتعلم وتتهيأ فكرياً واخلاقياً لهذا الشكل الجديد من النشاط الذي سيفرض عليها اذا شاءت ان تقف بين الامم المتمدنة ، وعندئذ يحين الوقت لتؤسس مصانعها .

واذا كانت افكار ليست قد ظفرت في الواقع اذ ان اقطار العالم مملوءة بالحواجز الجمركية ، فأنها لم تقنع الا قليلا من العلماء ففي فرنسا ادخل العميد Cauwés افكاره في النظرية الاقتصادية الافرنسية واوحى الاصلاح الجمركي لعام ١٨٩٢ وجاء بعده Brocart خلف الاستاذ كويس في جامعة نانسي ومثل الاقتصاد الوطني حتى عام ١٩٣٦ . ويجب ان نربط بنفس النزعة carey في امريكا والقائلين « بالاكتفائية الاقتصادية » في اوربا .

❀ ❀ ❀

الفصل الثالث

الاشتراكية المثالية

كانت ثورة سنة ١٧٨٩ فردية في جوهرها ، تعمل للحرية عن طريق القضاء على كل تنظيم للاقتصاد، فالغت نظم الطوائف والنظم الحكومية، ومنعت تأليف أية جمعية تضم المنتجين أو تضم المستهلكين، مما أدى الى جعل الانسان الفرد عاجزاً عن الدفاع ضد الحركة الاقتصادية والى جعل حريته وهمية . بيد أنه ظهر في فرنسا بعض الكتاب الذي راعهم ان يقضي المجتمع على أفراده وفهموا ان الانسان اذا ترك لوحده لا يستطيع ان يتمتع بحرية حقيقية ، الا بحريته أن يموت جوعاً ، وقد علمتهم الرأسمالية ان الحرية نصيب الاقوياء ، فلكي يصبح الانسان حراً حقاً يجب قلب بيئته ، على أنهم لا يلجأون الى الدولة من اجل هذا الانقلاب ، لان شكوكهم بكفاءات الدولة لا تقل عن شكوك الفرديين الاحرار ، وانما يرون ان يتم الانقلاب بيد الناس أنفسهم ، بالاجتماع والتعاون . فجرت محاولات متعددة ومختلفة في هذا السبيل ، مثل محاولة فورية تأسيس « جمعيات عاملة » واكتشاف « روادروشدال » التعاونيات الاستهلاكية ، ومحاولة سن سيمون قلب الطبقة الحاكمة ومثل محاولة « كابت » انشاء المستعمرات الشيوعية في امريكا ، ومحاولة « لوي بلان » انشاء المعامل الاجتماعية .

البحث الأوّل

سن سيمون وطبيعة الاقتصاد المزاجي

كان سن سيمون من ابرز الوجوه العبقرية في تاريخ الفكر الاقتصادي ، فقد ادرك مغزى الثورة الاقتصادية التي اجتازتها الانسانية في مطلع القرن التاسع عشر وحضر ولادة الآلة والعهد الصناعي ، وشاهد انتقال الانتاج من المعامل اليدوية (القرن ١٨) الى الصناعة الآلية (القرن ١٩) . يمكن ايجاز الافكار السن سيمونية في النقاط التالية :

١ — في تنظيم المجتمع : يرى سن سيمون أن النظام البرلماني الذي خرج من الثورة ومن دماغ المشترعين الخياليين « الذين ينزعون دائماً الى حسبان العرض جوهراً والكلمة شيئاً » ليس الا نظاما انتقالياً ، فهو مرحلة موقتة بين الاقطاعية القديمة وبين نظام الغد الذي هو النظام الصناعي (Industrialisme) أي تنظيم اجتماعي تنسق فيه كل الجهود في سبيل تنشيط الصناعة ، « التي هي المنبع الوحيد لكل ثروة وازدهار » .

فبينما كانت السلطة قائمة في النظام القديم على القوة ، أي على الطبقة العسكرية والاقطاعية والدينية وبينما كانت هذه السلطة معياراً في نقل الثروة وفي خلقها ، فهمت الانسانية ان بامكان الفن خلق ثروات جديدة لا حد لها .

ولكن كيف يجب ان يتم التنظيم الجديد وما هي السلطة التي يجب ان تتولاه؟

لا يؤمن سن سيمون بمزايا الحرية الاقتصادية ، وانما يؤمن بان الحرية تقود الى عدم الانسجام ويدعو لتنسيق العناصر والقوى الاقتصادية لتقييد حرية المزاحمة

التي تدخل الفوضى في الانتاج . والذي اثر على سن سيمون هو الصفة السلبية للثورة الفرنسية في الناحية الاقتصادية فقد قضت على الاقطاعية وعلى الجمعيات المهنية ولكنها تركت الاقتصاد فوضى مع أن الوطن ليس « غير شركة صناعية كبرى » فقد « اصبحت فرنسا مصنعاً كبيراً والأمة الفرنسية معملاً ، والحكومة هي وكيل أعمال المجتمع » ، وكيف يظن ان الاهواء الفردية تستطيع عفواً تحقيق النظام الجديد ؟ يجب أن تقوم « ادارة » على رأس هـذا المعمل ، لتسيير القوى الجديدة عوضاً عن القيادة القديمة » ويجب « ادارة أشياء لا حكم افراد » ففي النظام القديم كانوا يحكمون الافراد لان القوة المنتجة كانت فيهم وكانوا موضوعين قبل الاشياء أما بعد ذلك فقد صارت القوة تنتج من الطبيعة غير الحية ووجب « ان يكون غاية النظام الاجتماعي تأثير الرجال على الاشياء » هذا التأثير على الاشياء هو علم الانتاج « العلم الوضعي الذي غايته النظام الاوفق لجميع انواع الانتاج » .

أما القيادة الجديدة فهي الطبقة الصناعية ، ويقول سن سيمون في هذا الصدد: « ان الطبقة الصناعية تملك السلطة الاقتصادية ويجب ان تملك ايضاً القوة الاقتصادية ويجب ان تستمر في احتـلال المجتمع » . ويضيف الى ذلك ان الصناعيين هم اشد الناس اهتماماً بالاقتصاد والهدوء وتحديد الظلم ، لانهم اثبتوا كفـايتهم بادارتهم اعمالهم الخاصة وهو يعني بالصناعيين : المنتجين جميعاً من زراع وتجار وصيارف ومن فنانين ايضاً .

ثم يتصور سن سيمون برلمانا مؤلفاً من « ثلاثة » مجالس: مجلس الاختراع حيث يفتتح الفنانون العمل، ومجلس الفحص حيث يضع العلماء القوانين الصحية للجسم الاجتماعي ، ومجلس التنفيذ حيث يفصل الصناعيون فيما يجب القيـام به فوراً من مشاريع النفع العام الموضوعة بالاتفاق مع العلماء والفنانين » . ان المجلس الاخير أهم المجالس « لان للصناعيين تفوقاً ظاهراً في الذكاء على الفرنسيين الآخرين » .

٢ — فكرة حق الملك : جاء بعـد « سن سيمون » اثنان من تلاميذه : انفانتان وبازار ، فوضعا مؤلفاً اسمياه « عرض نظرية سن سيمون » ، ووضعا فيه

كثيراً من آرائها الخاصة الى جانب آراء « المعلم » ، وتوسعا بفكرة « تنظيم المجتمع » وبدنا ضرورتها مما أدى بها الى تجاوز فكرة سن سيمون نفسه .

كان سن سيمون يحارب الملكية الخاصة بقدر ما تشجع على الفراغ والبطالة ، وكان يحارب حق الارث لانه يؤول الى عدم المساواة في الفرص ، وما عدا ذلك فكان يقر حق الملك الناشىء عن تجمع الدخل . أما تلاميذه فقد اقتربوا من الاشتراكية اذ كانوا يرون دخل رأس المال غير مشروع ، لا لأن الرأسمالي لا يشتغل ، بل لان الرأسمالي يقتطع من العامل جزءاً من ثمرة عمله ، ولانه لايحق لمرء نوال اي دخل بمجرد ان رأس ماله يتيح للآخرين أن يشتغلوا . وهذا يعني القول بعدم مشروعية الفائدة واجر العامل واجرة الارض . أما دخل المستحدث الذي يمثل نفعاً آنياً فهو مشروع . وقد انتقدوا الملكية الخاصة انتقاداً دقيقاً يمكن تلخيصه فيما يلي :

١ . — انها تتيح « استثمار الانسان اخاه الانسان » ، اذ تتيح لمن يملك ادوات الانتاج من أرض وآلات ، ان يطلب ممن يريد استخدامها اجراً ، كما تتيح الاستيلاء على جزء من اجرة العامل . يقول بازار :

« ان اجور الارض والمعمل والرساميل هي اتاوات يدفعها العمل للبطالة والفراغ فيجب أن تزول ، ويجب ان يزول استثمار الانسان للانسان والذي ندعوه بالاجرة والذي ليس الا شكلاً ملطفاً للرق » .

٢ . — انها تولد الفوضى ، اذ أنها تؤول بطريق الارث الى وضع أدوات الانتاج ، في ايدي الاشخاص الذين تختارهم صدف الوراثة ، لا بين أيدي الاكفاء . وفضلا عن ذلك فانها اذ تتيح لكل من يملك أدوات انتاج ان ينتج مايشاء تؤول الى الاخطاء والى فرط الانتاج والى نقص الانتاج ، اي الى الازمات .

وللقضاء على الظلم والتبذير يجب أن تكون الدولة الوارث الوحيد ، وهي التي توزع ادوات الانتاج حسب المصلحة الاجتماعية . وتتحقق هذه الغاية عن طريق جعل الدولة منظمة مصرفية عليا يمثل الحكومة فيها من الناحية المادية مصرف

مركزي كبير يملك جميع أدوات الانتاج وجميع الثروات أي جميع الملكيات ، وله فروع كثيرة تمول المشاريع في مختلف انحاء الوطن ، ويقوم عليها الرجال الأكفاء .

٣ . — التوزيع : يرى السن سيمونيون أن تقدم الصناعة بوضعه الحالي لا يتيح ان ينال الانسان نصيبه حسب حاجاته ، فبنوا توزيع الأجور على الانتاج ، ولخصوا ذلك بجملتين مشهورتين :

أ — « لكل حسب كفاءاته » اي إنه يجب ان يعطى كل فرد حسب كفاءاته جزءاً من ادوات الانتاج .

ب — « لكل كفاءة حسب انتاجها » أي أنه يجب ان يكافأ كل انسان حسب ما انتجه ، لا حسب حاجته .

يمكن أن نصنف السن سيمونيين بين الفلاسفة الذين يأخذون بنظرية « الطبقة المختارة » ، مما يبعدهم عن النظريات الماركسية والجماعية ، فهم عندما يقترحون تأميم الملكية لا يتركونها للدولة ولكن يقترحون توزيعها بواسطة أناس غير موظفين ، هم من الرجال الذين يهتمون بالشؤون العامة والذين « يجمعون الاخلاص الى العبقرية » . وكذلك فان نفوذ هؤلاء الحكام يستمدونه من العقيدة الجديدة التي ينادون بها ، فأوامرهم لا تنفذ بالاكراه بل بفكرة الطاعة لأنهم انما يعملون باسم المصلحة العامة المشتركة .

ولقد استطاع سن سيمون « المسيح الجديد » الذي كان « آخر النبلاء الاشتراكيين » ان يجمع حوله طائفة من بارزي العلماء مثل بازار Bazard وانفانتان Enfantin واوغست كونت ومثل الاخوان Laffite والاخوان Péreire مؤسسي خط سكة حديد باريزليون والمتوسط ، ودولسبس De lesseps حافر ترعة السويس ، فعرضوا في سلسلة من المحاضرات افكار الأستاذ منذ عام ١٨٢٨ — ١٨٣٠ وأسسوا في منيلمونتان ديراً حقيقياً ، ونشروا الدين الجديد بحماس الحواريين .

وبعد انشقاق في « الكنيسة » بين « الباباوين » انفانتان وبازار بشأن دور المرأة ، وعقب التقبعات التي اجرتها النيابة ، فان هذا الجيش من الحواريين الذي لم يكن إلا جيش مهندسين انفرط عقده وأصبح السن سيمونيون مدادي سكك حديدية وحفاري ترع ومؤسسي مصارف وبعد زوالهم ورغماً عن ثورتي ١٨٣٠ و ١٨٤٨ بقيت الدولة كما كانت دولة حرة برلمانية محرومة من الوسائل الفنية للتدخل في الحياة الاقتصادية ولكن افكارهم بقيت خالدة ونشرت من جديد منذ خمسة عشر عاماً ، ففي كثير من النظريات نجدهم يظهرون في فكرة « الاقتصاد الموجه » ، والعقلانية هي من افكارهم ، لا سيما وقد جاءت على لسان اوغست كونت سكرتير سن سيمون ، ونجد لديهم مفهوم الدولة السنديكالية ، كما أن منهاج اتحاد العمل القاضي بتأميم بعض الصناعات يستعير كثيراً من الافكار السن سيمونية . اما المناهج الاقتصادية ذات السنوات الخمس الروسية فهي تحقيق للتنسيق العقلي بين الفاعليات الصناعية الذي كان يحلم به أولئك الحواريون المهندسون والذي وضعوا به الاساس للاقتصاد المنهاجي .

البحث الثاني

فوريه : والعمل الممتع

سار شارل فوريه Charles Fourier (١٧٧٣ — ١٨٣٧) أبعد من سن سيمون في طريق الانقلاب الاجتماعي ، وهو ينمي الى عائلة تاجرة ، وقد اشتغل مستخدماً صغيراً ، ثم تعاطى التجارة وعرض نظرياته في كتب عديدة ، ومؤلفاته صعبة القراءة ، لانه كان يكتب بلا نظام . كان يرى الناس في المجتمع الحاضر تعساء لانهم يعملون بحكم الواجب وحده ، فيهتمون بعملهم في أقل حد ممكن ، مما يجعل الانتاج قليلا ويجعل توزيعه مصدر خلافات ، فيجب جعل العمل ممتعاً ، وعندئذ

يشتغل المرء لا بدافع الواجب بل بدافع العاطفة وبروح رياضية ، مما يجعل الانتاج غزيراً ، ويسهل التوزيع إذ ينال كل امرئ ما يحتاجه .

ولكن كيف يصبح العمل ممتعاً ؟ يصبح عن طريق الاجتماع والتعاون ، فيجب انشاء مؤسسات يدعوها Phalanstères وهي عبارة عن مجموعات بنايات ضخمة يسكن المجموعة او الخلية منها ١٦٢٠ شخصاً نصفهم من الرجال والآخر من النساء . ويجب ان تكفي الخلية نفسها بنفسها ، ويجد فيها الأفراد كل مايحتاجون إليه . أما من حيث صنع الاشياء فيؤمنه السكان الذين يجتمعون في فرق Phalanges متآلفة متضامنة تكلف كل منها عملا معيناً ، ويستطيع كل فرد أن يختار الفرقة التي توافقه . وان ينتقل من واحدة الى اخرى مما يتيح له أن يشتغل بلذة وتسلية . ويرى فورية ان اختلاف الاذواق والكفاآت يكفي لتأمين الاعمال جميعاً ، ثم ينال كل امرئ ما يحتاج اليه لقاء عمله .

ان الفلانستير التي يقترحها فورية عبارة عن مجموعة من الابنية تحتوي صالة طعام مشتركة ، وغرفاً لتربية الاولاد ، ويعمل السكان بزراعة ارض الفلانستير المشاعة ، وينتجون ما يحتاجون اليه ، ويبيعون الفائض عن الحاجة ، والمسألة التي وضعها نصب عينيه هي كيفية الاستفادة من استعمال الآلات في الصناعات الكبيرة من غير إنزال العامل الى المرتبة التي يكون فيها مجرد آلة ، وقد بنى على الورق بهذه الفكرة جماعته المذكورة ، فكان يجب ان تتعاون على الانتاج بأدوات تشترك بملكيتها ، ويجوز ان يكون الاستهلاك فردياً ان ارادوا ذلك ، على ان المفروض ان يغريهم التدبير والاقتصاد للاشتراك في تناول الطعام معاً ، ولكنهم غير مجبرين على ذلك ، وستخفف الماكنات من أعباء العمل ، لا لتحل محل العامل . وسيكونون احراراً في ادخالها الى الجماعة ، وستنظم الزراعة بحيث تكون متناسقة مع الصناعة ، ويكون البيع والشراء تعاونياً الى مدى واسع ، فتخلق الثروة ، وتوزع باقتصاد لم يعرفه الناس ، ثم ان كلا من العمل ورأس المال والفكر الذي تدير الفلانستير ينال أجرته ، وكان فوريه يعرض على الرأسماليين ان يساعدوه على تأسيسها

بصفتهم مساهمين لقاء ربح قدره ٤ ١/٢ من اصل اثني عشر بينما يصيب العمال ٥ ١/٢ ، وينال مديرو المشروع (الفكر) ٢ ، ويجوز ان يجمع الفرد الواحد في شخصه صفتي المساهم والمدير ، (وقد أخذت الجمعيات التعاونية الانتاجية في فرنسا بهذه الطريقة في توزيع الارباح) .

وكان فوريه يؤمن ان فرنسا في المستقبل ستكون مغطاة بالخلايا ، وستحذو الامم الاخرى حذوها ، وما كان يتصور العقبات التي سيلاقيها تأسيس مثل هذه الجمعيات التي لم تعتد حياة المجتمع الحديث .

ثم فكر فوريه بالجو المرح في المعمل ورأى ان الملاهي والمعابد والحدائق ومعارض الصور وحفلات الرقص والغناء لازمة لانعاش الناس وادخال السرور الى قلوبهم وان مجموع النظام سيبقى متناسقاً لأن الرجل الحر في نظر فوريه سيعمل كل ما هو معقول ومتناسب ، فتصير الجماعة (الفلانستر) داراً للطبيعة البشرية لا سجناً لها .

لم يستطع فوريه ان يطمح الى الانتقال بتجربته الى حيز العمل لفقره ، ولكن احد تلامذته « غودان » من صناعيي مدينة « غيز » انشأ مؤسسة أسماها « فاميليستير » Familistère طبقت فيها افكار فوريه ، وليس ما يدل على ان التجربة صادفت توفيقاً كبيراً .

ان افكار فوريه الرامية الى جعل العمل ممتعاً ، والى جعل العمال يهتمون بعملهم بدأت تعود في الزمن الحديث ، وقد وضع الاشتراكي البلجيكي « هنري دومان » كتاباً اسماه « الفرح في العمل » ، كما ان بعض المصلحين فكروا في هذا العصر بتطبيق الفكرة ، ولعل على اساسها انشئت بعض المستعمرات في فلسطين المحتلة بشكل جمعيات مغلقة للانتاج والاستهلاك .

على ان فوريه وان كان بعيداً عن الاشكال الحديثة للحركة التعاونية فانه يعد اباها ، اذ استعارت من الفلانستير بعض مظاهرها ، واستفادت من نقده

للتجارة ، وحسبه ان هدى الانسانية الى سبيل جديدة ،للنمو المستقل عن تدخل الدولة والمستغنى عن مساعدتها .

البحث الثالث

رواد روشدال — وتحقيق الجمعيات التعاونية

انشأ بعض عمال النسيج الذي كانوا يسكنون مدينة انكليزية صغيرة تدعى روشدال، الجمعية التعاونية الاستهلاكية الاولى باسم «جمعية رواد روشدال المنصفين» وكان مبدأ الجمعية بسيطاً : تشتري الجمعية المنتجات من المنتجين مباشرة ، وكان بودها لو تستطيع ان تبيعها لافرادها بثمن الشراء ، لكن من الصعب حساب المصارف التي يجب توزيعها على جميع المبيعات من اجور البناء والمدير والمستخدمين. وبما انه لا يمكن معرفة مقدار المبيعات اثناء السنة فان التعاونية تبيع الانتاج بسعر يقل عن السعر العادي في السوق، والربح الذي تحققه تعيده الى العمال بشكل رديات تتناسب مع كمية المشتريات التي قام بها كل شريك .

لاقت التجربة نجاحاً كبيراً ، وبعد ان كانت تتألف من عدد صغير من عمال النسيج بلغ عدد اعضائها ١٧٠٠٠ سنة ١٨٤٩ ، ثم انتشرت حتى بلغ عددها في انكلترا قبل الحرب الثانية حوالي الف جمعية تضم سبعة ملايين من الاعضاء . اما في فرنسا فقد كان اتحاد التعاونيات الاستهلاكية يضم عشرة آلاف مخزن ومليونين ونصفاً من الاعضاء ، وقد كانت النتائج أفضل في بلجيكا وسويسرة والبلاد الاسكاندیناوية اذ ان ٤٠ الى ٥٠ في المائة من السكان ، منضمون الى التعاونيات .

لم يكن للرواد من غاية غير مكافحة غلاء المعيشة وتحسين حال الاعضاء ولكن ظهور بعض العلماء الذين ادركوا ما قد ينجم عن المؤسسة الجديدة من تطور

اجتماعي فتح افاقاً جديدة امام الفكرة ، ورأى فيها « شارل جيد » الافرنسي والسيدة « ويب » الانكليزية وسيلة تؤدي الى احلال النظام التعاوني محل النظام الرأسمالي .

في قاعدة هذا النظام نجد المستهلكين المتكتلين في جمعيات تعاونية ، هذه الجمعيات تقتصر في المرحلة الاولى على شراء بضائعها من المنتجين مباشرة ، فتزيل بذلك الربح التجاري .

وفي المرحلة الثانية تستطيع القضاء على الارباح الصناعية والزراعية، ولبلوغ هذه الغاية تتكتل الجمعيات وتؤلف اجهزة قوية هي « مخازن الجملة » التي تنشىء المعامل والمزارع التي تصنع المنتجات التي يحتاجها المستهلكون ، والتي تعمل على أساس تعاوني . اما العمل ورأس المال فيكافآن بصورة مقطوعة ، وأما الربح الحاصل فيلغى عن طريق الرديات للجمعيات المشتركة . وهي رديات متناسبة مع مشتريات كل منها .

ولقد اوضح « جيد في خطابه المشهور الذي ألقاه سنة ١٨٨٩ في المؤتمر الدولي لجمعيات الاستهلاك ، نتائج « الثورة الاقتصادية الحقيقية » التي ستنجم عن ذلك من حيث القضاء على الازمات والعطالة، ومن حيث ان الانتاج اذ يكون بحسب التوصية، فلن يتجاوز الحاجة ولن ينقص عنها، ومن حيث ان الغاء الوسطاء يؤول الى تخفيض اسعار المعيشة وزوال تزاحم المنتجين وما يجر اليه من اسواء ، ومن حيث انتهاء الخلاف الاجتماعية اذ يتسلم المستهلكون ادوات الانتاج فتمتزج مصلحتهم مع المصلحة العامة .

والواقع ، ان التجربة لم تحقق آمال جيد ، واذا كان للجمعيات التعاونية مكان مرموق في قطاع المبيع بالمفرق ولا سيما في المواد الغذائية ، فمكانها ضئيل في الصناعة والزراعة .

الفصل الرابع

الفردية الثورية

الفوضوية والنقابية

Anarchisme et Syndicalisme

البحث الأوّل

برودون واصول الفوضوية

يعتبر روسو من طلائع المذهب الفوضوي اذ يؤمن بحرية الانسان ، وبان الانسان صالح في الاصل وانما يفسده المجتمع ، ولكن بردون هو الذي يستحق لقب « اب الفوضوية » لحماسه للحرية ولتأليهه الفرد والحقوق الفردية ولاعتباره كل حكومة غير ضرورية ، حتى ولو كانت قائمة على أساس التعاون .

ولد « برودون » في اسرة زراع ، وبدأ حياته عامل مطبعة فمحاسباً فصحافياً وهيأ له عمله كثرة المطالعة ، فبدا كاتباً نافذ النقد ، لم يكتف بتهديم الرسمالية والملكية الخاصة وانما عنى ايضاً بنقض جميع المذاهب الاشتراكية .

اما ما يتعلق بحق الملك الخاص فان « برودون » يأخذ عليه أنه يتيح لبعض أفراد لا يشتغلون ، ان يستولوا على جزء من ثمرات عمل الآخرين . فباسم الملكية

الخاصة يستطيع مالك الارض ان يستولي على جزء من محاصيل لم يزرعها ومنتجات لم يصنعها ، لذلك كانت « الملكية الخاصة سرقة » ويعني برودون بذلك انها وسيلة السرقة . وهو يستعمل الطريقة الجدلية في البحث ويقول : ان حق الملك مؤسسة عادلة اذ من العدل ان يستولي الانسان على ثمرات عمله ثم يؤكد أن حق الملك سرقة لأنه انقاص من حق غير المالكين ولأن كل حصة يتملكها فرد تنقص من امكانية تملك افراد آخرين ، وهؤلاء حين لا يجدون ما يتملكونه يضطرون الى الاستقراض والى دفع الدين بشكل فوائد او ايجارات .

واما ما يتعلق بالمذاهب الاشتراكية فان « برودون » يأخذ عليها أنها غير ممكنة التطبيق ، لأن « الشيوع غير عادل وغير أخلاقي ويخالف الميول الانسانية وهو دين البؤس » .

على ان « برودون » اذا كان يهاجم الملكية الخاصة التي تتيح للأقوياء أن يسحقوا الضعفاء واذا كان يهاجم الشيوع الذي يجعل الضعفاء طفيليين ، فانه يستعيض عن الملكية بمؤسسة التصرف الذي يراه نوعاً من الملكية ويعني به « وضع اليد الموقت » وتملك المنفعة لا الرقبة ويقول إنه هو حق الملك الرأسمالي العاري عن حق السرقة ، وهو ملك الزراع الصغير الذي يزرع حقله بنفسه ومن غير الاستعانة باجير . فهو اذن يقاوم الاشتراكية بدعوته الملكية الخاصة التي يرى فيها الوسيلة الوحيده للمحافظة على حرية الفرد ، ولكنه يقاوم الفردية اذ يطلب عدم انتقال الملكية عن طريق البيع او الارث ، بل للمتصرف بالشيء ان يستعمله بنفسه والا كان هناك استثمار واخلال بالمساواة .

فاذا انقلب التملك الى تصرف ، فان ذلك — برأي برودون — يؤول الى زوال الطبقات الاجتماعية ، ولا يكون في المجتمع اقوياء ولا ضعفاء ولا مضطهِدون ولا مضطهَدون ، بل رجال متساوون . ومتى ساد العدل المجتمع لا يعود حاجة للحكومة لانها في الاصل اداة تتخذها بعض المواطنين لاستعباد البعض الآخر ولان كل

اضطهاد يزول بزوال التملك الخاص . وهكذا يصل المجتمع الى دور الفوضى Anarchie اي الى « زوال كل اثر للحكومة في مجتمع رجال احرار ومتساوين » باعتبار ان وجود حكومة، مهما كان شكلها ، امر يخالف فكرة الحرية . ويلخص برودون هذه الفكرة اذ يقول : « ان النوع البشري يجب أن يكون محكوماً ، وسيكون له ما يريد . لشد ما يخجلني النوع البشري » ولكن كيف السبيل لتحويل التملك الى التصرف ، وكيف يمكن جعله شاملا الزراعة والصناعة ؟ ان « برودون » اشار بعد ثورة سنة ١٨٤٨ بالاخذ بمشروع مصرف المبادلة ، الذي يعتبر بين مشاريع الاشتراكية المثالية القليلة الاهمية ، ويصف برودون سير هذا المصرف فيقول : ان هذا المصرف يقرض العمال وساميل بصورة غير محدودة من غير ان يفرض عليهم دفع فائدة ، ويستطيع المصرف تدارك المال عن طريق طبع الاوراق النقدية، ويكفيه لذلك حوز امتياز باصدار غير محدود للنقد، ويبرر « برودون » ذلك بان النقد بنفسه ليس نافعاً ويقول : « ان النقد لوحده غير نافع ، اني لا آخذه الا لانفقه ، وانا لا استهلكه ولا ازرعه » انه اداة تداول وبامكان الورق تأمين هذه الخاصة كالذهب والفضة واذا كان بامكان كل عامل حوز ما يحتاج اليه من النقد من غير فائدة فانه لا يقبل بتاتاً دفع اجرة لقاء تصرفه بارض او معمل ، فانما يمكنه ان يشتريه ويدفع ثمنه من اصل دخل عمله ، وعندئذ يصبح التملك تصرفاً اذ لن يكون بامكان مالك الأرض او الآلات ان يجبي رسماً على عمل الآخرين اذ لن يجد اي مالك وسيلة للسرقة .

ان مصرف المبادلة ليس الا امراً طارئاً في نظرية « برودون » ، وانما يريد « برودون » ان يؤكد انه يكفي اصلاح الاطارات الاجتماعية ، وتهديم الملكية الخاصة وازالة الحكومة التي تؤيدها ، لتنحل كل الصعوبات . والناس ، وقد صاروا متساوين واحراراً ، يجدون في قرارة نفوسهم صلاحهم الفطري . ولا يخشى برودون ولا من تلاه من الفوضويين ان يسيء الناس استعمال هذه الحرية ، ولا

يتصور ان يحاول بعضهم الطغيان على الآخرين واستثمارهم، وانما كان يثق بالانسان — مثل روسو — ولا يؤمن بعقيدة الخطيئة الأصلية .

الفوضوية بعد برودون : كان لبرودون تاثير كبير على مؤسسي المذهب الفوضوي امثال باكونين والبرنس كروبوتكين من ارستقراطي روسيا ، واليزه ركلو وجان كراف من علماء فرنسا . ان الفوضوية تأليه للفرد وللحقوق الفردية وعداء للسلطة في كل اشكالها : يقول باكونين : « ان حريتي ، وبالاحرى ان كرامتي كانسان هي ان لا اطيع اي انسان آخر ، وان لا اصدر باعمالي الا عن قناعتي الخاصة » و « ان كل طاعة انما هي استسلام — كما يقول ركلو » .

ان تأليه الفكرة الفردية آل بالفوضويين الى مهاجمة مؤسسة الحكومة والدولة باعتبار « ان الدولة عبارة عن انكار لحرية افرادها » ، وانها موجودة للدفاع عن طبقة المالكين وعن حق الملك .

على ان الدولة ليست المؤسسة الوحيدة التي يجب القضاء عليها ، بل ان العقود جميعاً — بما فيها عقد الزواج — تمس الحرية الفردية وليس من المعقول احترامها اما المجتمع فلا يزول لانه ضروري وهو ينشأ عن الغريزة الاجتماعية التي يدعوها باكونين « العون المتبادل » وهذه الغريزة الاجتماعية هي التي تدفع الناس للتكتل في جمعيات حرة ، يتألف منها العالم ، وتجتمع في اتحاد جمعيات حرة ، يضم اتحادات منتجين تؤمن صنع المنتجات ، وبلديات تؤمن المساكن والانارة والتدفئة، وتمتاز هذه الجمعيات كلها بان كل انسان يستطيع ان يدخل فيها وان يخرج منها كما يشاء وبان اي انسان فيها لا يتعرض لاي عنف . ومن لا يريد تنفيذ قرار المجموعة ، يخرج منها . في مثل هذا المجتمع قد ترتكب بعض الأعمال التي ينقصها المنطق والصواب ولكن الفوضويين يؤمنون بان عدم رضاء الرأي العام ، ورفض الناس الآخرين ان يتعاونوا مع الذين يبدو انهم غير اجتماعيين يكفي لردهم الى الطريق القويم . وفضلا عن ذلك فالانسان متى انقذ من تأثير المحيط المفسد يجد

صلاحه الفطري .ولا يفترض الفوضويون وقوع المجاعات اذ يثقون بالعلم الذي يجب ان يتيح للناس جميع ما يحتاجون اليه ، اذا اكتفوا بالعمل ساعات قليلة في اليوم .

ان الصلة التي تربط بين الأفراد في العالم الفوضوي هي صلة رضائية « هي التعاون المتبادل » ولذلك كانت الفوضوية تفترض وجود اناس سامين قادرين على السلوكية ، ووجود وفرة في الانتاج .

بقي ان نعلم كيف يكون المرور من الوضع الحالي الى المجتمع الفوضوي ، وهنا يفترق الفوضويون عن « برودون » ويقولون باستعمال العنف ، فيصرح باكونين: « على الجيل الحالي ان يهدم كل شيء موجود بدون تمييز وباسرع مايمكن وباكثر ما يمكن مهما كانت الوسائل » . لذلك تجلت الفوضوية في الواقع باعمال العنف في مختلف ادوار التاريخ ،وبالدعوة الى الاضراب العام و « العمل المباشر » وهو عنف ما كان يقصد به الوصول الى مجتمع محدد ، وانما كان يقصد به النضال للنضال .

كانت هذه الحركة ذات اثر كبير على الطبقة العمالية في اواخر القرن التاسع عشر وقد وجدت اتباعاً كثيرين في البلاد اللاتينية ولا سيما في اسبانيا وايتاليا ، وقد لعبت النقابات الفوضوية دوراً هاما الى جانب النقابات الشيوعية .

عقدت الجمعيات الفوضية المبعثرة في جميع بقاع العالم بعض الصلات والفت فيما بينها « الدولية الرابعة » التي تعارض الدولية الثانية — التي تضم الاشتراكيين — والدولية الثالثة — التي تضم الشيوعيين — .

البحث الثاني

النقابية الثورية

Le Syndicalisme révolutionnaire

لم يقتصر تأثير « برودون » على الفوضوية وحدها ، بل امتد الى النقابية

الثورية . والنقابية الثورية ماركسية من الوجهة الرسمية ولكنها في الواقع لاتتلاءم والروح الحتمية والجماعية للماركسية .

ان النقابية الثورية حركة ومذهب في آن واحد ، فهي كحركة تمثل نزعة المناضلين ، وهي كمذهب ، تمثل نزعة المثقفين .

١ . — نقابية المناضلين : ان هذا النوع من النقابية يمثل نزعة بعض الاوساط النقابية العمالية في نهاية القرن التاسع عشر في فرنسا والتي ترى ان النقابة هي الاداة الرئيسية للثورة ، وان الاقلية النشيطة التي تقود النقابة هي روح النقابة .

وفكرة المناضلين متأثرة بالفوضوية ، وتدعو لاستقلال الحركة النقابية عن الاحزاب السياسية ، من اشتراكية وشيوعية وتجلى بهدفها ووسائلها :

١ . — اما الهدف فهو القضاء على الدولة السياسية ، التي هي عماد الرأسمالية ، وعلى ذلك فالنقابية الثورية خصم كل سلطة ، وهي لاوطنية ، ولا استعمارية ، وتود ان تحل محل الدولة السياسية ، دولة اقتصادية اي حكومة المنتجين ، وهذه الدولة تبنى على النقابات التي تصبح مالكة لوسائل الانتاج ، وتقوم على شؤونه . وبما ان العقود تصبح حرة ، فكل عامل يتعهد بالعمل اين وحيث اراد ، ولا يعود العمل اكراها بل الهية ، ولا تزول الاجرة ، وينال كل حاجته من مجموع الانتاج ولن يؤول ذلك لقلة الانتاج لان تغيير البيئة الاجتماعية يؤثر بدوره على النفسية الفردية وعمل ثلاث ساعات سيكون كافياً لانتاج الحاجات .

ب . — واما الوسائل فمسلكية وتلخص في جملة مشهورة: كل شيء عن طريق النقابة ، ولا شيء عن طريق العمل البرلماني ، ولذلك يخشى النقابيون الاصلاحات الآنية ، ولا سيما تملك النقابات للاموال والعقارات لانهم يخشون ان يعتاد العمال على فكرة حق الملك ، وان يكون ذلك وسيلة لعرقلة النشاط الثوري لدى الطبقة العاملة . فالوسيلة الناجعة هي « العمل المباشر » الذي يمارسه العامل في مكان عمله والذي يوصل الى الاضراب العام . وقبل الاضراب العام ، هناك وسائل كثيرة يمكن اللجوء اليها : كالاضراب الجزئي ، ومقاطعة بعض المنتجات ، والتخريب

والهدف هو بعث الهمم نحو معارك فاصلة ، باعتبار ان النضال اليومي يهيء وينظم ويحقق الثورة .

٢ . — نقابية المثقفين . — ان هذا النوع من النقابية من وضع عدد من الكتاب في الاقتصاد والاجتماع مثل جورج سوريل مهندس الجسور والطرقات وطائفة من تلاميذه وقد لخصوا مآل المذهب في مقالاتهم التي نشروها في مجلة « الحركة الاشتراكية » والتي جمعت في مجلدات عدة اشهرها كتاب سوريل المدعو «نظرات في العنف » .

تتلخص فكرة سوريل وتلاميذه في ان الرأسماليين الاولين كانوا منتجين يملكون حماس الطلائع ، وقد خلقوا الصناعة الحديثة بجدهم وثباتهم ، ولكن خلفاءهم انقلبوا فيما بعد فاصبحوا طبقة ارستقراطية بورجوازية منحطة ، كسولة ، ادت رسالتها وانتهت ، وقام بوجهها الطبقة العاملة التي حافظت على مزاياها الاخلاقية « ان الطبقة العاملة وحدها تستطيع انعاش العالم لانها الطبقة الوحيدة التي تملأها الروح الحربية ، والوحيدة التي تملأها الرجولة والقدرة على التقدم » لذلك يدعو الى اثارة الروح الثورية في نفوس النقابيين ، كالروح التي كانت تثير المسيحيين الاول ، وجنود الثورة الفرنسية . ويلقي على عاتق الطبقة العمالية انقاذ الثقافة الحقيقية ، ولذلك يوحي بتجنيبها التأثر بالروح البورجوازي ، لتحافظ على سموها الاخلاقي .

ان هذا يتيح فهم موقف سوريل وتلاميذه من هدف النقابية ووسائلها .

١ — اما الهدف الذي وضعه المناضلون نصب اعينهم وهو تنظيم الانتاج فلا يهتم به المثقفون ويراه سوريل حلماً او خطيئة ، فهو يفترض توفر شرائط كثيرة وصعبة التحقيق ولو امكن تحقيقها لاضرت بالطبقة العاملة لان الرفاهية تفقد سموها الاخلاقي ، ومع ذلك فلا يستغنى عن الهدف لانه يكون حافزاً للطبقة العاملة على مواصلة النضال ، وتشديد العزائم ويكون له قيمة تربوية واخلاقية .

ب . — وكذلك موقفهم من حيث الوسائل « فيرفض سوريل الاضراب العام

كمظهر خارجي ، ولكنه يحتفظ بفكرة الاضراب العام لانها تؤثر على الارادة ، وتنسق الجهود ، وتبعث الهمم ، وتدفع لاعمال الشجاعة والتضحية . فالمهم ليس الظفر بحد ذاته ولكن تقوية روح العنف .

لذلك كانت فكرة « العنف » ضرورية لان الاحتفاظ بالروح العمالية امر يجب التمسك به مهما كانت الوسائل « والعنف هو الوسيلة الوحيدة التي تملكها الامم الاوربية التي افسدتها العواطف البشرية ، لتجد نشاطها القديم من جديد » . ويمكن ان تجلى العنف بمعارك مسلحة بين الطبقة العمالية وبين البورجوازية ، على انه ليس من الضروري ان تكون هذه الخلافات مستمرة . اذ لكي يوجد روح العنف يجب أن يكون هناك عزم اكيد على عدم قبول اي حل وسط ، وعلى اطراح كل فكرة اصلاحية .

ان فكرة « الاضراب العام » ، مرتبطة بفكرة العنف ، وعلى الطبقة العاملة ان تعترف ان الثورة ستقوم بفضل الاضراب العام ، ولكنه اضراب عام لغايات مسلكية يجبر البورجوازية على الاستسلام ، ويجب الايمان بذلك ولو كان في الامكان ان لاتسير الامور على هذا الشكل ، لان فكرة الاضراب يجب ان تبقى لها قوة الوهم ، وان تكون مبعث وحي . واذا لم ينجح الاضراب العام فان التهيئة للاضراب ، والمحاولات ، والاضرابات التجريبية التي تهيء الاضراب العام تؤدي المقصود اذ تحفظ روح العنف .

لايمكن اثارة الاضراب الا بواسطة النقابات العمالية ، والوظيفة الاساسية للنقابة هي المحافظة على روح العنف ، ويجب ان يكون دورها من هذه الناحية مثل دور الاديرة في القرن المتوسط ، وليس عليها ان تعمل على جمع جمهور العمال بل تكتفي باقلية من المخلصين تديرها اقلية .

اما اعمال التخريب فيرفضها سوريل لانها تقتل الوجدان المسلكي لدى العامل واما اللاوطنية واللاعسكرية فيأخذ بها سوريل ، لان سوريل لايكره الحرب ، كما لا يكره الاضراب ، لانه يرى فيها تقدماً اخلاقياً ، ولكنه يرى ان اللاوطنية

والاعسكرية تنميان لدى الطبقة العاملة روح النضال، وتوثقان التضامن بين العمال رغما عن الحدود، وتقطعان كل صلة بالطبقة البورجوازية.

كان المناضلون قليلي الاهتمام بنظرية سوريل وسواه من المثقفين، وكانوا يتلقون اقوالهم بهزء وسخرية لاعتقادهم انه «لاسبيل لفهم الروح العمالية الا اذا تلمذ المرء على البؤس». ولئن لم يكن لنظرية سوريل اثر آني فانها لاقت حظاً كبيراً لدى النقابيين الذين صاروا رؤساء دول، فموسوليني كان يعلن انه تلميذ لسوريل والثورة الفاشستية استوحت بعض آرائه، كما ان لاكارديل تلميذ سوريل الآخر صار وزيراً في حكومة فيشي. واذا كان سوريل لم يدع انه كان ذا اثر على لينين فأنه تلقى نظرياته باعجاب وحيا فيه «اكبر نظري عرفته الاشتراكية منذ كارل ماركس، ورئيس دولة تذكر عبقريته بعبقرية بطرس الاكبر»..

ان كل ماذكرناه بهذا الصدد بعيد عن فكرة الثورة الآلية التي بحث عنها عدد من رجال الماركسية.

❀ ❀ ❀

الفصل الخامس

كارل ماركس او الاشتراكية العلمية

Le socialisme scientifique

يطلق اسم الاشتراكيين العلميين على اشتراكي الماني مناضل هو « لاسال » وعلى مؤلفين يجب ذكرهما معاً لان بعض المؤلفات والنشرات تحمل توقيعيهما المشتركين هما كارل ماركس وفريدريك انجلس .

ولد كارل ماركس في تريف من أعمال بروسيا (١٨١٨ — ١٨٨٣) وبدأ حياته العملية استاذاً للفلسفة في جامعة « بون » ولكن أمره لم يطل في منصبه لاشتراكه في الحركات الاجتماعية التي كانت تضطرب بها المانيا ، فأخرج من بلاده وعاش زمناً طويلاً في فرنسا وانكلترا . ويمكن أن نجد مجمل الفكرة الماركسية في « البيان الشيوعي » الذي كتبه ماركس بالاشتراك مع انجلس ونشر عام ١٨٤٨ والذي يكثف جميع الفكرة الماركسية ، و « كتاب رأس المال » الذي ظهر الجزء الاول منه عام ١٨٦٧ وظهر الثاني والثالث بعد وفاة كارل ماركس عام ١٨٨٠ و١٨٨٤ وفي كتابي «اسمى مراحل الرسمالية» (١٩١٦) و«الدولة والثورة» (١٩١٧) الذين وضعهما لينين .

ومهما كانت افكار ماركس ثورية فانه عرض نظريات المدرسيين عرضاً عميقاً وأخذ عن كثير ممن سبقه : اخذ نضال الطبقات والمادية التاريخية عن سن سيمون وكونسدران ونظرية القيمة عن ريكاردو ، وفضل القيمة عن سيسموندي .

البحث الأوّل

عرض الأفكار الماركسية

١ — التفسير المادي للتاريخ

يرى كارل ماركس ان الشؤون الاقتصادية ، هي التي تعين مجرى التاريخ وأن شكل الحكم ونظام العائلة والقيم الاخلاقية وآداب المجتمع كل ذلك ، ليس إلا انعكاساً او نتيجة للفاعليات والمؤسسات الاقتصادية. ان التطور الفكري الاخلاقي والديني تبع للتطور المادي والتطور المادي يخضع لتطور الفن، ويقول في جملة مشهورة «ان طرائق انتاج الحياة المادية تعين حتماً طريقة حياة الانسان الفكرية والاجتماعية والسياسية. وليس وجدان الانسان هو الذي يعين طريقة حياته ولكن طريقة حياته الاجتماعية هي التي تعين وجدانه» . وقد أكد فكرته هذه في معرض الرد على برودون إذ قال « ان الصلات الاجتماعية مرتبطة ارتباطاً محكماً بالقوى المنتجة . فاذا صار في أيدي الناس قوى انتاجية جديدة ، تغيرت طريقة انتاجهم وبتغيرها تتغير طريقة رحيهم ومعيشتهم ، وتتغير صلاتهم الاجتماعية . إن الطاحون اليدوية أنتجت المجتمع الاقطاعي . أما الطاحون البخارية فقد أنتجت الرأسمالية الصناعية » .

ويرى ماركس ان الاساليب الفنية للانتاج هي الاساس الذي تقوم عليه الحياة الاجتماعية . فاذا تبدلت الاساليب ، تغيرت الصلات الاجتماعية ، فعندما كان الصناع يملكون أدواتهم الانتاجية — وكانت وقتئذ بسيطة ورخيصة — وعندما كانوا يبيعون منتجاتهم الى المستهلكين ، كان هناك تناسق بين الانتاج وبين طريقة

توزيع القيمة المنتجة ، فكان الانتاج فردياً كما كانت ملكية وسائل الانتاج، وكان المنتجون يحتفظون لأنفسهم بالريع الصافي لعملهم ، ولكن عندما ظفرت الطبقة الرأسمالية تغيرت طرائق العمل وأصبحت جماعية ، ومع ذلك فقد بقيت ملكية أدوات العمل فردية ، ولم يعد العمال مالكين لرؤوس المال التي يستثمرونها وإنما هم مجبرون على بيع جهدهم للمستحدثين . ويضيف كارل ماركس ان اساليب الانتاج ترجح طبقة على أخرى في المجتمع. هذه الطبقة تنظم نفسها وتسعى الى فرض سلطتها فتضع المؤسسات الحقوقية ، ونظاماً حقوقياً بل واخلاقاً وديانة ، فتنقلب السلطة الفعلية الى سلطة حقوقية ، ولكن هذه السلطة لا تدوم ، لأن أساليب الانتاج تتطور بتطور الفن ، فتفقد الطبقة الحاكمة سلطتها الفعلية ، فتحل اخرى محلها تخضع للظلم بفضل المؤسسات الحقوقية والاخلاق الموجودة. هذا هو مآل النظرية المادية التاريخية . على أن كثيراً من شراح كارل ماركس يحتجون على التفسير الذي يجعل الوقائع الاجتماعية خاضعة أو متعلقة بطرائق الانتاج ، ويرون ان النظرية المادية ليست إلا رد فعل ضد التفسير الفكري للتاريخ والذي يجعل المشكلة الاجتماعية عبارة عن مسألة أخلاقية .

٢ — نضال الطبقات

يقول كارل ماركس في مطلع البيان الشيوعي : « ان تاريخ كل المجتمعات حتى يومنا هذا ليس إلا تاريخاً لنضال الطبقات » ، ويرى أن المجتمعات تألفت في كل أدوار التاريخ من طبقات متحاربة متخاصمة ، ففي القرون الوسطى سادت طبقة الفرسان العسكرية ، وأنشأت المجتمع الاقطاعي المتسلسل الرتب مادياً وفكرياً حول حصن السيد . ثم تطور الفن ، فاضاعت هذه الطبقة نفوذها ، وبدأ حكم الطبقة البورجوازية ، فأصبح المجتمع الحاضر يتألف طبقتين متخاصمتين : الطبقة البورجوازية ، طبقة مالكي وسائل الانتاج كالأرض والمعامل والآلات وسائر رؤوس المال ؛ وطبقة العمال أو البروليتاريا ، طبقة الذي لا يملكون شيئاً وإنما يعيشون

من بيعهم قوى عملهم للرأسماليين. وقد تكونت طبقة العمال من نمو الطبقة البورجوازية أي من نمو رأس المال ، وخلق اجتماعها اليومي في المعامل ما بين أفرادها عاطفة من التضامن ووحدة المصلحة ، وشعوراً بقوتها ، واعتقاداً بأنها طبقة مستقلة ، كل ذلك حملها على توحيد الجهود بوجه الطبقة الرأسمالية فنشأ عن ذلك نضال مستمر بين الطبقتين يتسع فيصبح قومياً ، وينتهي هذا النضال بالثورة النهائية التي تقضي على فكرة الطبقات وفي رأي ماركس ان هذه الثورة أمر محتوم مقدور ، وأنها نتيجة لقانون التطور العام ؛ ولكن كيف تتعارض مصالح الطبقتين المذكورتين .

٣ — قانون القيمة وفضل القيمة

يرى كارل ماركس ان الشكل الاول للثروة في المجتمع الرأسمالي هو البضاعة اي السلعة المنتجة لتباع. هذه السلعة يجب ان تكون نافعة ، أي قابلة لسد حاجات الانسان . ولكن ليست المنفعة هي التي تعين القيمة ، وبل أن النسبة التي يجري بحسبها تبادل البضائع انما تتعين فقط بكمية ما تتضمنه من عمل ، فاذا كان طن الفحم يكلف من ساعات العمل مثلي ما يكلف طن الخمر فانه يساوي طنين من الخمر ويبادل بهما. فقيمة الاشياء اذن متناسبة مع كمية العمل المبذول من اجل حوزها ، وتقاس الكمية بالزمن الذي يخصصه العامل للصنع . ولكن هذا الزمن ليس الزمن الحقيقي بل هو الزمن الضروري اجتماعياً ، أي الوقت الذي يقوم بالعمل فيه عامل متوسط الحذق يملك ادوات مستعملة في المجتمع في الوقت المعين. فجميع السلع تتضمن عنصراً مشتركاً هو مقدار العمل المبذول في سبيل انتاجها ويعتبر رأس المال المستعمل في الانتاج كعمل (متجمد) أو كعمل (متخثر) فقيم البضائع إذا تتعين بحسب مقدار العمل الضروري اجتماعياً لانتاجها ، والسلعة التي يتطلب انتاجها من الوقت الضروري اجتماعياً ، ضعف ما يتطلبه انتاج سلعة اخرى ، يجب ان تساوي ضعف قيمة السلعة الاخرى .

ومن نظرية العمل هذه يستنتج ماركس نظرية الاستثمار ويبين كيفية استثمار الرأسماليين للعمال ، وسبب خصومة الفريقين ، فيرى ان العمال لا يستطيعون في النظام الرأسمالي ان يشتغلوا لحساب انفسهم لانهم عاجزون عن حوز الارض ورأس المال الضروريين للانتاج. ولذلك هم مجبرون على ان يشتغلوا لحساب الرأسماليين الذين يملكون وسائل الانتاج ، ومن شرائط العمل ان يسلم العمال منتجاتهم للرأسمالي ، وهذا يبقى حراً ببيعها بقيمة تتناسب أو لا تتناسب مع العمل المبذول لانتاجها . أما الأجور التي يدفعها المستحدث للعمال فانها تتعين في حد يتيح للعامل ان يعيش وأن يعول أسرته وأن يربي اولاده ليحلوا محله . فالفرق بين القيمة التي يخلقها العمال في الانتاج وبين الاجور التي تدفع لهم يدعى « فضل القيمة Plus value » ويربحه الرأسمالي بلا جهد . على أن العمال لا يستطيعون أن يرفضوا العمل بهذا الأجر ، لأن هناك احتياطياً من العمال الذين ينتظرون أن يحلوا محلهم بمثل أجورهم ويترتب على ذلك ان حب الرأسماليين للربح يدفعهم الى بذل طاقتهم في سبيل زيادة مقدار فضل القيمة ، والى زيادة بؤس العمال والى تكوين احتياطي واسع من العمال . ولفهم هذه النظرية يحسن الاتيان بمثال عملي :

لنفرض رب عمل يشغل عشرة عمال خلال عشرة ايام كل يوم ثماني ساعات فبما ان قيمة السلعة يجب ان تعادل ٨٠٠ ساعة عمل ، واذا كانت ساعة العمل تساوي عشرة قروش فتباع السلعة عادة بمبلغ ٨٠٠٠ قرشاً . ولكي نعلم ما يعود للعمال من اجر لقاء انتاج هذ السلعة يجب أن نرجع لنظرية القيمة المبنية على العمل . فالعمل بضاعة — حسب ماركس — وتتعين قيمته بالوقت الضروري لانتاج العامل او ليتاح له ان يعيش، لنفترض ان العامل يحتاج ان يستهلك خلال عشرة ايام بضائع يكلف صنعها خمسين ساعة عمل ، على اساس عشرة قروش لقاء كل ساعة. ففي هذه الحال ينال العامل كاجرة مبلغ ٥٠٠٠ قرش اما رب العمل فينال الفرق بين ٥٠٠٠ و ٨٠٠٠ قرش اي ٣٠٠٠ وهو ما يدعوه ماركس « فضل القيمة الرأسمالي » وهكذا

يبقى العامل في المجتمع الرأسمالي مستثمراً بحسب قانون المبادلة من غير ان يجني ذنباً شرعياً او اقتصادياً .

هذه اسباب تعارض مصالح طبقتي العمال والرأسماليين ، ولكن كيف تكونت هاتان الطبقتان .

٤ — قانون التطور العام ومركزية رأس المال والعمل :

يرى كارل ماركس ان المزاحمة الحرة — وهي أساس النظام الرأسمالي — تؤول الى تجمع رؤوس المال بأيد قليلة ، والى تجمع عدد كبير من العمال في عدد قليل من المؤسسات ، اذ تفضي الى قضاء المؤسسات الكبيرة على الصغيرة والمتوسطة فاذا استمرت المزاحمة ، قل عدد المؤسسات وزادت قوة المؤسسات الباقية ، وعاد كثير من صغار المستحدثين الى صفوف البروليتاريا، فنرى من جهة فريقاً من الناس يقل يوماً عن يوم وتزداد ثروته يوماً عن يوم ، ومن جهة ثانية فريقاً من الناس يتكاثر ، ولكن فقره يتزايد . هذا ويرى ماركس في الشركة المساهمة دليلاً على أقواله ، لأن المساهم يتناول ربحاً من غير جهد ، بينما يصبح المدير موظفاً مأجوراً وعاملاً على تهيئة الاشتراكية المقبلة لأنها تركز رأس المال والعمل .

على ان هذا التركيز لن يستمر بصورة غير محدودة ، وسيأتي يوم تبقى فيه نواة صغيرة من الناس تملك كل الثروة الى جانب كتلة كبيرة من الناس لا تملك شيئاً فيقل عدد المدافعين عن المجتمع ويكثر عدد خصومه الطامحين الى مجتمع جديد. وعندئذ تقع الواقعة وتهب الثورة وتقضي الاكثرية على الأقلية وتستولي على وسائل الانتاج المادية وتستثمرها لمصلحة المجموع ، فيسود العالم نظام يملك فيه المجتمع وسائل الانتاج ويقضي فيه على الطبقات وعلى نضال الطبقات ، وتزول منه الدولة التي يرى فيها ماركس أداة لحماية المالكين .

هذا ، وان ظفر الاكثرية امر لا بد منه ، ولا يمكن الحيلولة دونه ، لانه في طبيعة الاشياء ولكن لا يجمل بالعمال انتظار مجيئه بصورة سلبية وانما ينبغي لهم التكتل والثورة لتعجيل العهد الجديد .

البحث الثاني

نقد الماركسية

شغلت نظريات ماركس المؤلفين السياسيين منذ عصره حتى يومنا ، وتعددت المؤلفات التي وضعت في سبيل شرحها وترويجها والدفاع عنها ، كما تعددت المؤلفات التي وضعت في سبيل نقدهـا وتجريحها . ونستطيع ان نوجز النقـاط الاساسية لناقديها فيما يلي :

١ — التفسير المادي للتاريخ : لا يجادل احد في أثر العوامل الاقتصادية في التاريخ ولكن من المبالغة ان نجعل العامل الاقتصادي المؤثر الوحيد فيه وان نتجاهل العوامل الاخرى فليس من ينكر ان الشعوب والافراد قد تعمل بوحي العواطف ولغايات غير اقتصادية ، والتاريخ يعلمنا ان الحروب الدينية هي اطول الحروب وا كثرها قسوة .

٢ — نضال الطبقات : اطلق كارل ماركس اسم الطبقة « البورجوازية » على مالـكي رؤوس المال ، ومع ذلك فبين الطبقة البورجوازية كثيرون لا يملكون رأس مال ومن الصعب كثيراً وضع الحدود بين الطبقات ، وجعل الناس طبقتين اثنتين ، اذ هناك طبقة ثالثة في كثير من البلاد الاوروبية ورغم ان ماركس تنبأ بزوالها منذ مائة سنة فانها لا تزال حتى الآن قوية متماسكة ، ولا تزال تؤلف اساس المجتمع في بعض البلاد . ثم ان نضال الطبقات لا يقوم حتما بين البورجوازيين وبين العمال فبين العمال اختلاف في المصالح وهو اختلاف غير اقتصادي غالباً ، وكذلك فهناك فروق اقتصادية بين مختلف الطبقات العامـلة وهي فروق في الدرجة وتكاد

تعادل الفروق بين العمال وبين الرأسماليين، ولقد كان بين عمال بريطانيا اوستقراطية اختصاصية تعارض جمهور العمال العاديين كما انا كثيراً مانرى العمال وأرباب العمل يتعاونون على المستهلك والمكلف بالضرائب ، وكذلك فالحروب الاهلية تجمع في كل من الجهتين كل طبقات البلاد .

٣ — نظرية القيمة وفضل القيمة : ان الماركسيين يشيدون صرح نظريتهم على استثمار صاحب العمل للعامل ، ويفسرونها بنظرية القيمة وفضل القيمة . وليس هنا مجال شرح نظرية القيمة من وجهتها النظرية المحضة وانما نكتفي بذكر ما استنتج ناقدوها من مقارنتها بالواقع فقالوا : لايمكن ان تكون قيمة الشيء قيمة العمل المبذول في سبيل انتاجه ، وانما تخضع القيمة لعوامل كثيرة كالندرة والنفع ولو شئنا اعتبار العمل وحده معياراً للقيمة لأدى ذلك الى استنتاجات غريبة ، فهناك لوحات زيتية لاقيمة لها رغماً عن بذل عمل في سبيل تصويرها ، وهناك لوحتان اقتضتا نفس وقت العمل ومع ذلك فلا يمكن ان يقال ان لهما نفس القيمة، اذا رسم احداهما عبقري ، وهناك اشياء لم يمازجها عمل كالمناجم ، والينابيع في الصحاري والنباتات البرية، ومع ذلك فلا يمكن ان يقال ان ليس لها قيمة ،وكذلك فالقيمة يجب ان تبقى ثابتة حسب ماركس ، على انا نرى في الواقع ان الخمر ترتفع قيمتها كلما قدم عليها العهد ، وان بعض المنسوجات ترتفع قيمتها او تنخفض بحسب اهواء التقاليد ، هذا كله حمل الاقتصادي النمساوي كارل منجر على ان يقول « ان جعل قيمة الاشياء تابعة لنفقات انتاجها ، يعد صفعة بوجه التجارب » .

ولما كانت نظرية فضل القيمة La plus - value تستند الى نظرية القيمة ، فهي فاسدة ان ثبت فساد هذه ، ثم ان نظرية فضل القيمة فاسدة من جهة ثانية ، إذ تقول ان الاجر الذي يستوفيه العمال لا يزيد عن القدر الضروري الذي يدفع عنهم الموت ويتيح لهم ان يعولوا اسرتهم ، والواقع يثبت ان اجور العمال ما انفكت

ترتفع منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى وقتنا هذا بل ان الحد الذي كان يظن ان الاجور لن تجاوزه أصبح حداً أدنى لا يمكن ان تنقص عنه الاجرة .

ثم ان كارل ماركس يقسم رأس المال الى قسمين : رأس المال الثابت كالابنيـة والآلات ويري أن هـذا النوع ليس مصدر ربح للرأسمالي وانما ينتج نفسه في قيمة الاشياء المنتجة ، ورأس المال المتحول ، الذي يستعمل في دفع اجور العمال ، والذي هو مصدر الربح وفضل القيمة للرأسماليين . ولكن اذا كانت جميع أرباح الرأسمالي ، كما يرى ماركس ، تأتي من رأس المال المتحول لا من الثابت ، فمن الصعب جداً ان نفهم لماذا يستعمل الرأسماليون الآلات في صناعاتهم ولماذا يستعملون الاموال الثابتة الكثيرة ، ما دام نصيبهم من الربح يتناقص بنسبة زيادة رأس المال الثابت ، ويزداد كلما امعنوا في استعمال اليد العاملة واستغنوا عن الآلة . وهذا كله يناقض نبوءة ماركس بالثورة إذ يجعل الثورة قائمة على جيش العمال العاطلين الذين تطردهم الآلة من معاملهم .

٤ — تركيز رأس المال والعمال وقانون التطور : لم تصدق نبوءات ماركس من حيث سير التطور : فلم ينقسم الناس الى طبقتين مستقلتين : طبقة العمال وطبقة الرأسماليين بل لا يزال هناك طبقة متوسطة قوية . ثم ان حركة تركيز الملكيـة ليست واحدة في كل نواحي الحياة الاقتصادية ، ففي الزراعة لا تزال الملكية الصغيرة قوية بل وطاغية على الملكية المتوسطة ، أما في الصناعة فحركة التركيز عامة في اكثر البلاد ، ولكنها شديدة في بعض الصناعات التي تقتضي توحيـداً في انواع الانتاج كصناعة الزجاج والاحذية والاقمشة . على ان هذه الشدة لم تستطع ان تؤثر كثيراً في الحياة الاقتصادية بوجه عام ، والاحصاءات اثبتت انه لا يزال ٨٠ في المائة من الصنـاعة الافرنسية في يد المؤسسات الصغيرة ، وكذلك الامر في التجارة وان كانت حركة التركيز فيها اقل مما هي في الصناعة .

ثم ان الشركات المساهمة التي كان ماركس يجعل منها دليـلا على السير نحو الاشتراكية في رأس المال ، كانت عائقاً كبيراً دون تحقق نبوءاته ودليلا على

ان الرأسمالية تتطور حسب الظروف في سبيل حفظ كيانها ، فاذا كانت رؤوس المال قد تجمعت في يد شركات السهام والتروست والكارتل بالمليارات ؛ واذا كان ثلثا ثروة الولايات المتحدة قد تركزا في شركات السهام؛ فان هذا التركيز لايشمل الا ادارة رؤوس المال ورقابتها ، أما ملكيتها فقد بقيت موزعة بين ملايين المساهمين، ومنهم كثير من العمال ورجال الطبقة الوسطى — خلافاً لنبوءة ماركس — .

وفضلا عن ذلك فان نصيب العمال لم يكن الانحطاط الفكري والجسمى ولا البؤس منذ عهد ماركس ؛ واذا كان صحيحاً ان عشرات السنين التي اعقبت الثورة الصناعية كانت سني آلام للطبقة العاملة، فان منظمات العمال وتدخلات الحكومة قد عملت على تحسين حالهم بفضل تشريع العمل وبفضل مؤسسات التأمين الاجتماعي.

ان عدد العاطلين ، بالنسبة للذين يشتغلون، وعدد المالكين بالنسبة للمحرومين، لم يبلغ بعد مرحلة تجعلنا نتوقع قيام الاكثرية للقضاء على الاقلية وفي وقت قريب أو بعيد ؛ وانما لايزال خصوم الماركسية يتمسكون بقابلية الرأسمالية للتطور، وبكفاية تشريع العمل لتحسين حال العمال ، وللتقريب بين مختلف الطبقات وبين مختلف الارباح ولاحلال الاتفاق محل النضال .

الماركسية بعد كارل ماركس :

اذا كانت قيمة نظريات ماركس موضع جدال ونقاش من الوجهة العلمية ؛ فلا ينكر انها أحدثت ثورة حقيقية في عالمي الفكر والواقع في اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين ؛ لانها اعطت العلم اتجاهاً فكرياً جديداً ، وطريقة طريفة في تفسير التاريخ ، وثروة ضخمة من التاريخ الاقتصادي البريطاني ، وجعلت بعض الامور كالحقوق والاخلاق ذات صفة نسبية وبذلك ربطت علم الاقتصاد بعلم الاجتماع. فلقد ادخل ماركس مفهوم «الكيان» في العلم ، وكان اول من وصف النظام الرأسمالي واطلق عليه اسمه الحالي ، واوضح كيفية حركته وتطوره ، وكان اول من احس بتطور الرأسمالية واتجاهها ، ولكن دراسته تستند الى الوقائع التي شاهدها في زمنه واذا كانت نظرة الماركسية الى التاريخ باعتباره علماً

ذا نواميس للتطور مقررة، موضعاً لشيء من النقد فانهـا جهد هام في وضع فلسفة للتاريخ . ولذلك رأينا كثيراً من الفرديين يحون منحى المادية التاريخية ، فأخذ « باريتو » بمبـــدأ نضال الطبقات ولكن ليجعل منـه « قانون الاصطفاء الطبيعي » الذي يصطفي النخبـة من النـاس . ولكنه لايزال لها خصوم عنيدون ينكرون عليها كل قيمة علمية فيختم الاستاذ « ديشان » وهو خصم الماركسية بحثه عنها بذكر رأيه فيها ويقول « ان الماركسية مدينة بعظمتها لغموضها ، وان نجاحها في الواقع لايدل على صحتها لان كثيراً من العقائد قد ظفرت في التاريخ مع فساد هذه العقائد من الوجهة العقلية . والماركسية مدينة بنجاحها لطريقة عرض افـكارهـا. فقد اتخذت في وصفها التطور والبؤس طريقـة المأساة ، واثرت على الضمائر النبيلة ، فأظهرت الظلم عن طريقـة نظرية فضل القيمة ، واثارت حمى الثورة عن طريق نظرية الازمات ، واحيت الآمال بنظرية الثورة المقدورة والتطور المحتوم. ان الماركسية قدمت خيالات واثارت نزعات، فأصبحت رمزاً وراية ، قيمتها الاساسية هي قيمة دعايتها ، فهي خميرة ثورية » .

ورغماً عن كل الحملات التي وجهت الى الماركسية ، فانها بقيت حية في ميدان الواقع وفي ميدان الفكر ، يدين بها كثير من الاشتراكيين من جهة ، ويبني عليها نظام سياسي واجتماعي جديد هو الشيوعية الحديثة ولئن كان تلاميـذ ماركس أمثال برنشتاين وكاوتسكي تراجعوا عن بعض افكاره ، فقد اتاح له القدر شارحاً ومكملا مثل لينين ، الذي درس كارل ماركس ، وشرح نظرياته وفسر مفاهيمها تفسيراً ينسجم مع فلسفته ومع فهمه للمجتمع الحديث ولا سيما في ناحيتين :

١ – السياسة الزراعية : كان كارل ماركس يضع آماله بعمال الصنـاعة باعتبارها مقر تمركز رؤوس المال ، وتمركز العمال ، وما كان يعتمد اعتماداً كبيراً على طبقة الفلاحين ، ولكن لينين عني بهذه الناحية عناية خاصة فاستمال الفلاحين الفقراء دون الاغنياء (كولاك) لدعم الحركة الثورية لالتوجيهها ، وذلك عن طريق الملكية الصغيرة .

٢ — فن الثورة : تكلم ماركس قليلاعلى وصف الثورة البروليتارية ،ولكن لينين تصدى للموضوع ووصف نهاية نضال الطبقات التي تكلم عنه ماركس ورأى ان بلوغ المجتمع الشيوعى الكامل انما يتطلب الثورة التي تهدم أسس المجتمع القديم، على ان هذه الثورة تستبقي الدولة لتحتلها البروليتاريا التي تتمتع بالسلطة الكاملة ، والتي تمثلها طليعة الحزب الشيوعي ، وهذا ما قصده ماركس حين تكلم عن « ديكتاتورية العمال » لان المرور من النظام الرأسمالي الى النظام الشيوعي يتطلب فترة انتقال تتغير فيها روح الناس وتزول أنانيتهم الفردية ويعتادون فيها العمل من غير اكراه ، هذه الفترة هي المرحلة الاشتراكية الماركسية وهي التي يطبق فيها البرنامج الجماعي في روسيا السوفياتية في ايامنا هذه وجميع الكتابات والمؤلفات والنشرات التي تشرح النظرية الاشتراكية الروسية تستند الى طريقة ماركس الجدلية والى فلسفته في التطور والى المادية التاريخية وذلك لاثبات ان النظام الاشتراكى هو النظام الطبيعي المقدور في حال التطور الصناعي الحديث . وسنعود الى هذا البحث في معرض دراستنا التجربة السوفياتية والاقتصاد المنهاجي الاشتراكي .

*

* *

الفصل الخامس

المذاهب المستمدة من المسيحية

تمتاز هذه المذاهب بأنها تحاول ان تجد في التعاليم الدينية حلولاً للمشاكل الاقتصادية ، او المبادىء التي يمكن ان تقوم عليها هذه الحلول ، على الاقل ، وسنبحث منها مذهبين: مذهب لوبلهي ومذهب الكاثوليكية الاجتماعية، ونلاحظ منذ الآن ، الى ان الى جانب الكاثوليكية الاجتماعية ، مذاهب تماثلها وتقول بها نحل غير كاثوليكية كالبروتستانتية مثلاً .

البحث الأوّل

مذهب لوبلهي

كان لوبله ي Le Play مهندساً ورجل ايمان وعمل ، وقد اخترع طريقة التحقيقات الفردية Monographie أي دراسة وقائع نموذجية ، واوجد مذهباً اقتصادياً له محله في تاريخ الفكر .

درس لوبله ي مشاكل السكان في اوربا من ريفيين وعمال ، اثناء اسفاره الكثيرة وتحقق لديه ان بعضهم ، ولا سيما في اوربا الشرقية ، يحتفظون بتقاليد موروثة

من السلام الاجتماعي بينما تنمو الخلافات الشديدة في اوربا الغربية ،فبحث عن سبب هذا الوضع عن طريق دراسة «أسر نموذجية» واستنار برأي السلطات الاجتماعية، لا السلطات الرسمية ، واستنتج من ذلك الفكرة التالية : ان أي اضطراب اجتماعي انما ينشأ عن تخلٍ عن التقاليد ولا سيما الوصايا العشر التي أنزلها الله على موسى في طور سيناء ، والتي هي اساس كل نظام اجتماعي ، وجميع مؤسسات البلاد الراقية . فالمجتمع الذي يحترم الوصايا شعب يحافظ على السلطة في الدوله والاسرة والمعمل ، ويحافظ على التقاليد والعادات ولا يجعل التقدم والتجدد شيئاً واحداً ، وانما يحاول التوفيق بين التقاليد والتجديد . وان من عيوب الروح الثورية ان تظن بالامكان التجديد من غير استمرار للماضي ، واذا كانت فرنسا في حال انحطاط فلأنها تركت تقاليدها حين حركة البعث ، واذا كان هذا الانحطاط قد حجبه الاشعاع السياسي والأدبي للقرن السابع عشر فقد اشتد في القرن الثامن عشر حتى جاء رجال الثورة فأعلنو عقائد فاسدة : عقيدة الحرية المطلقة ، وعقيدة المساواة المقدسة ، وعقيدة حق الثوره .

اما السبيل لعودة السلام الاجتماعي فهو اعادة السلطة بكل مظاهرها : سلطة الأب في الأسرة ، وسلطة رب العمل في الانتاج ، وسلطة الدولة في المجتمع .

أ — ولقد ألح لوبلهي كثيراً على النقطة الأولى باعتبار ان الاسرة في نظره الخلية الاجتماعية الحقيقية ، وان قيمة الفرد تأتي من التربية التي تلقاها في اسرته . ان المعيار الذي يقاس به ازدهار المجتمع هو سجايا الأسر التي يتألف منها ،ومعيار هذه السجايا الاستقرار ، ومن هذه الناحية يميز ثلاثة نماذج من الأسر :

١ — الأسرة الأبوية : حيث يملك الأب وحده جميع الأموال ويحتفظ بأولاد وأحفاده حوله ، ويورثها بعد وفاته ابنه البكر الذي يخلفه في سلطاته .

٢ — الأسرة الأصلية : حيث يتفرق الأولاد ليؤسسوا أسراً جديدة ، ويبقى في منزل الأسرة ابن يعينه الاب ، ليكون شريكه قبل ان يصبح وارثه .

٣ — الأسرة غير المستقرة : حيث يترك الأولاد جميعاً منزل الاسرة عندما

يبلغون سن الرشد ، وعنـد وفاة الأب تقسم اموال الاسرة اقساماً متساوية ، ويصفى المشروع الصناعي او الزراعي ، وتتفرق الاسرة نهائياً .

إن النموذج الثالث هو الشائع في فرنسا أيام لوبله ي ، ولكنه يفضل النموذج الثاني الذي يؤلف في رأيه روح التقدم او روح التجدد . فروح التقدم يزدهر لدى الأولاد الذين ينفصلون عن الاسرة ، ويعملون على انشاء اسر جديدة وهم واثقون ان باستطاعتهم ان يطلبوا العون من اخيهم الوارث الذي يحتفظ بتراث الاسرة ويحرس تقاليدها . ولاعادة هذه الاسرة يطالب لوبلهي بتعديل القانون المدني تعديلاً يلغي وجوب القسمة المتساوية ويعطي الأب حق الايصاء بالقسم الاكبر من الثروة لوارث معين .

ب — أما من حيث سلطة رب العمل في المشروع وسلطة الدولة في المجتمع فإن لوبلهي يبدو أقل وضوحاً ، إذ يذهب الى ان رب العمل يجب ان يكون أباً لعماله بالشكل المفهوم من اصطلاح « الأبوة الاجتماعية Paternalisme social » فيجب ان يطاع رب العمل ، ولقاء ذلك يعتبر مديناً للعامل لا بالأجرة وحسب ، بل بالاسعاف المستمر ، ويعتبر لوبلهي من هـذه الناحية من الداعـين الاولين للمؤسسات الاجتماعية لارباب العمل التي تؤسس من اجل العمال وينفق عليهـا ويديرها ارباب العمل . اما الدولة فيجب ان تتدخل باصدار قوانين اجتماعية لحماية الضعفاء ، ولكن عملها لاينبغي ان يضايق عمل الجماعات الأخرى السابقة لهـا كجماعة الأسرة ، وجماعة العمل .

يؤخذ على هذا المذهب عدم وضوحه ، فكلمات السلطة الأبوية والدين والسيادة والملكية ، كما يقول پررو ، كتل ضخمة يجب تعيين مضمونها ليمكن ايضاح نظريات لوبلهي ومع ذلك فقد كان تأثير لوبلهي عظيماً . وتلاميذه الذين أسسوا مذهب « الاصلاح الاجتماعي » واصدروا مجلة بهذا الاسم نزعوا في وقت من الأوقات الى الامتزاج بالكاثوليكية الاجتماعية واصبحوا جناحها الأيمن وإن كان مذهبها اكثر تقدمية وجرأة .

البحث الثاني

الكاثوليكية الاجتماعية

Le catholicisme social

حاول فريق من المفكرين في مختلف البلاد الأوربية في اواخر الحكومات الملكية ان يوفقوا بين الكنيسة وبين الروح الجديدة التي ولدتها الثورة ، نذكر منهم الافرنسيين « فيلنوف برجونت » الذي وضع سنة ١٨٣٤ كتاباً اسمه « الاقتصاد السياسي المسيحي » و « لامنه » الذي نشر سنة ١٨٤٨ كتاباً اسمه «مشكلة العمل» وأسس صحيفة «المستقبل» مع بعض الكتاب الأدباء ، والبلجيكي « فرانسوا هويه » الذي نشر عام ١٨٥٣ كتابا أسماه « عهد المسيحية الاجتماعي » . والالماني « كتلر» الذي نشر عام ١٨٤٨ كتاباً أسماه « اسس مفهوم مسيحي للدولة».

وتجلى الحركة باتجاهين : احدهما يميني يمثله الكاثوليكيون الاحرار تلاميذ لوبلهي ويدعى بذهب « انجه » والثاني ويدعى بمذهب « لييج » تقدمي يدعو إلى النقابية والى تدخل الدولة، وقد دعم البابا الاتجاه الثاني مرات متعددة كان آخرها مرسومه الذي اعلن فيه إنكاره لحركة « العمل الفرنسي » عام ١٩٣٠ وقطع الصلة بين الكثلكة وبين المذاهب السياسية المحافظة ، بينما نادى في مرسوم آخر بشجب الشيوعية لموقفها المناهض للدين .

تجلى الكاثوليكية الاجتماعية في الوقت الحاضر بحركات الشبيبة المختلفة، والى جانب هذه المنظمات نجد حركة فكرية هي « الاسابيع الاجتماعية » والتي هي بمثابة جامعة موقوتة متنقلة ، ففي كل سنة يجتمع كاثوليكيون ينمون الى عالم التعليم والمال وحركات الشبيبة مدة ثمانية أيام في مدينة كبيرة ليستمعوا الى سلسلة من المحاضرات الباحثة في موضوع واحد ، كما نجد حركات فكرية تهدف الى مثل هذه الغاية .

يقوم هذا المذهب على أسس ثلاثة :

١ — التمييز بين دور الكنيسة وبين دور العلمانيين ؛ فالكنيسة تعين تطلبات الحياة الاخلاقية والدينية وتعلن ما يخالفها في اية منظمة من منظمات الحياة الاجتماعيـة ، ولكنها لا تحل محل العلمانيين الذين يديرون الدولة والذين هم مختصون في ايجـاد الحلول الفنية فلاتشجب الكنيسة ولا تشجع نظاماً اقتصادياً معيناً ولكن العلمانيين هم الذين يرون ما اذا كان هذا النظام يتلاءم مـع الاوامر الاخلاقية .

٢ — يمكن ان تتبدل الموسسات بتبدل الرجال ، والدين اذ يضع في قلوب الناس روح العدالة والاحسان يؤول الى تطور المؤسسات السياسية والاقتصادية .

فالمسيحية تعارض الفردية والشيوعية من حيث انهما ماديتان ، فتعلن بوجه الحرية الاقتصادية ان الانسان ليس صالحاً بالطبع ويجب ان يصير صالحاً ، وتعلن بوجه الماركسية ان تبديل المؤسسات الاجتماعية لا يجعل الانسان افضل مما كان ، ولكن تبدل الانسان هو الذي يجعل المؤسسات أفضل مما كانت .

٣ — اذا كانت المعتقدات الاساسية لا تتغير فمن واجب الاجيال ان تطبقها بحسب الظروف النفسانية والمادية ، فالملكية الفردية مثلا تختلف من ملكية الارض الى ملكية المنجم أو المعمل وكذلك ما يتعلق بالرأسمالية ، فان البـابا أصدر مرسوماً لا يشجبها بالذات ولكن يشجب بعض نتائجها « عندما يستخدم رأس المال العمال لاستثمار النظام الاقتصادي فى سبيل مصلحته الشخصية ، من غير أن يراعي الكرامة الانسانية للعمال ، ولا الصفة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي ، ولا العدالة الاجتماعية والخير المشترك » وعلى ذلك فدعاة المذهب يعلنون المطالب الرئيسية التالية :

١ — فيما يتعلق بالعمل ، يؤكدون ضرورة جهد الجميع وانـه ليس من الأمانة ان يرغب الانسان في ان يغتني من غير ان يساهم في الرخاء العـام بعمل جدي ونافع .

وهذا العمل ليس بضاعة ، بل هو الانسان الحي الذي يبذل قواه ، ويجب ان ينال لقاء ذلك أجراً يتيح له ان يعيش وأسرته ، مما يوحي باشراكه بجزء من ارباح المشروع .

٢ — وفيما يتعلق بالمشروع ، يجب ان يصبح جماعة اخوية تعمل بالاشتراك ويجد كل فرد منها مكافأته في نجاح المجموع لذلك جاء في احد مراسيم البابا أنه يجب على المستحدثين ان يدعوا العمال والمستخدمين للمساهمة في تضامن المشروع وفي ادارته وفي ارباحه .

٣ — وفيما يتعلق بالدولة ، فتدخلها ضروري اذ جاء في المرسوم المذكور انه « لاينتظر الوصول الى نظام اقتصادي منتظم عن طريق المزاحمة الحرة » باعتبار ان المزاحمة تؤول الى تحكم الاقوياء ؛ فتستطيع السلطة العامة ان تعين للمالكين مدى استعمالهم حقوقهم كما انها تستطيع تعيين الاموال التي ترى تخصيصها للمجموع عندما ترى أن تركها في أيدي الافراد خطر على المصلحة العامة . على ان دعاة المذهب يشعرون بخطر تدخل الدولة ولذلك يدعون لانشاء منظمات حرفية تكون وسيطة بين الدولة والفرد . في هـذه المنظمات يتعاون الناس على صالح عام معين ، يمكن تحديده اكثر من الصالح العام الشامل للوطن او للقارة .

٤ — واخيراً ان هذه المنظمة تخضع لفكرة احترام حقوق الشخص البشري ولذلك يجب الاحتفاظ بحد أدنى من الملكية الفردية المصونة ، لا ملكية الاموال الاستهلاكية وحسب بل وبعض الاموال الانتاجية ، وليس السبب في ذلك حفظ مصالح مادية وانانية بل مراعاة الكرامة الانسانية ، ودعاة المذهب يرفضون كل نظام جماعي يطمح الى امتصاص الانسان من قبل المجتمع ، وانما يتمنون ان يستطيع كل انسان ان يقتني بعمله او اقتصاده مالاً او عقاراً حيث يكرس استقلاله وتلمع شخصيته .

واذا كان المذهب متفقاً مع الماركسية من حيث اعلان اولوية العمل وضرورة الروح الجماعية ، واخضاع المصالح الخاصة للصالح العام ، فانه يختلف عنها من حيث

عداؤه لنظام اجتماعي يخضع فيه الانسان للانتاج المشترك للاموال المادية من غير ان يكون له غاية غير استهلاك حصة يخصه بها توزيع مشترك ، نظام اجتماعي ليس فيه إيمان بالله ولا أمل بحياة تعلو على الحياة الدنيوية .

يمكن تلخيص هذه النظرية بسمو الكون Etre على الملك Avoir، وبأن ثروة الانسان الحقيقية ليست فيما يملك ولكنها في نفسه هو وفي صيرورته . وأمام ضرورة انماء الشخص الانساني وتحسينه، يجب ان نخي كل شيء ، ويجب اخضاع الاقتصاد والسياسة لرفعة الشخص الانساني .

❀❀❀

الفصل السادس

الوانٌ اخرى من الاشتراكية

ليست الماركسية الصيغة الوحيدة للاشتراكية ، بل قام الى جانبها صيغ يصعب تمييزها عن الماركسية لان انصارها لا يوضحون مذاهبهم بجلاء مع انهم اخذوا انفسهم بالعمل في سبيل تحقيقها. وهذه الصيغ كثيرة، سبق ان ذكرنا منها الاشتراكية الخيالية ، ونذكر الآن اهمها :

١ — الاشتراكية الحكومية Socialisme d'Etat : ظهر في منتصف القرن التاسع عشر في ألمانيا مذهب دعي « بالاشتراكية الحكومية » وهو يقوم على فكرة العدالة وعلى مفهوم خاص لرسالة الدولة ، فقام « روبرتوس » الاشتراكي المحافظ الملكي ، ينتقد المجتمع الرأسمالي من حيث انه أميل الى فكرة الربح الفردي منه الى فكرة الاكثار من انتاج المجتمع ، ويعلن ان المجتمع الاشتراكي أوفى بالحاجات الاجتماعية من المجتمع الفردي ، واكثر احساناً في استعمال وسائل الانتاج الاجتماعية ، وهو الذي يمكنه ان يقوم على توزيع الدخل الاجتماعي بصورة أقرب الى العدالة .

ثم لاقى المذهب امتداداً جديداً بعد المؤتمر المنعقد في « ايزناخ عام ١٨٧٢ » برئاسة أدولف واغنر، فرآى ان يعهد الى الدولة بمهمة التثقيف والمبادهة . ورجال المذهب الذين دعوا باسم « اشتراكيي المنبر Socialistes de chair » ما كانوا يطالبون بالاشتراكية الكاملة والتقدمية ، بل باشتراكية تطبق في بعض القطاعات وبتدخل الدولة في مجموع الحياة الاقتصادية .

هذا المذهب يقع في منتصف الطريق بين الاشتراكية وبين التدخل الحكومي ويمكن ان نربط به بعض آراء المؤلفين من الفرنسيين امثال « ديبون وايت » الذي يعتبر من طلائع المذاهب واندلر ولاندري .

٢ — الاشتراكية الزراعية Socialisme agraire : تقوم الاشتراكية الزراعية على نقد مفهوم « الدخل الغير المكسوب » الذي هو ريع الارض ، وتنادي بتوزيع الارض على زراعها ، وهي الأصل في افكار الاصلاح الزراعي المنتشرة في العالم في الوقت الحاضر . ويعتبر ستوارت ميل من مؤسسيها في بريطانيا، وهنري جورج في الولايات المتحدة .

٣ — ثم ان اكثر الاشتراكيين البريطانيين الذين دعوا « Socialistes fabiens » في نهاية القرن التاسع عشر أخذوا ينتقدون حق الملك من حيث عدم مشروعية الريع ، ومن حيث فكرة العدالة ومن حيث المبادىء الاخلاقية (امثال ويلز ، وشو ، وسيدني ، وبياتريس ويب) ورافقهم في حملتهم هذه اشتراكي مثالي يصدر عن المباديء الاخلاقية هو « روسكين » ، وقد تلقى حزب العمال البريطاني آراءهم ونادى باشتراكية اصلاحية مبنية على أسس اخلاقية ، ولم يتأثر بالماركسية .

٤ — الاشتراكية الاصلاحية Socialisme réformiste : ان اكثر المذاهب الاشتراكية غير الماركسية اصلاحية بمعنى انها تدعو للأخذ ببعض الاصلاحات في سبيل الطبقة العاملة وترى ان التفكير بالاصلاح أجدى من التفكير بالثورة، والواقع ان الماركسية لا تأخذ بفكرة الاصلاح، لان الواجب الاول بنظرها هو تهيئة الثورة، وشعور الطبقة البروليتارية بوجدانها، والاصلاح يعرقل ذلك. على ان العمل لتسلم الحكم في العهود البرلمانية عامل من عوامل الاصلاح .

الفصل السابع

بين الاشتراكية وخصومها

استعرضنا في الفصول الماضية طائفة من النظم والافكار التي توصف بأنها اشتراكية ، والتي تتراوح بين الاشتراكية المثالية وبين الماركسية والفوضوية ، ونحسب انه صار في الامكان تعريف الاشتراكية وذكر حجج دعاتها وأقوال ناقديها.

البحث الأوّل

تعريف الاشتراكية بمعارضتها للفردية

ليس للاشتراكية حتى الآن تعريف نهائي فقد تعددت آراء الاشتراكيين في أمرها وتناقضت ، واختلفوا في تعريفها وفي طرائق الوصول الى المجتمع الاشتراكي وفي وصف هذا المجتمع العتيد ، اختلافاً في الزمان وفي المكان ،وفوق ذلك فان المصطلحات الدالة على الافكار ، قد تطورت أيضاً ولم نعد في ايامنا نفهم من كلمة الاشتراكية socialisme مثلا ما كان يفهمه رجال القرن التاسع عشر .

وقد استعملت كلمة (السوسياليزم Socialisme) للمرة الأولى عام ١٨٠٣ بمعنى الاجتماعية وكان يقصد بها الحالة الاجتماعية الموجودة آنئذ معارضة للفردية الثورية ، ثم استعملها Leroux بمعنى الاشتراكية ليدل بها على المعاني التي اوردناها وقبل ذلك كانت تستعمل كلمة « الشيوعية Communisme » وتطلق على

الأفكار المثالية التي وردت على لسان المصلحين والخياليين في اواخر القرون الوسطى واوائل العصر الحديث مثل توماس موروس وكامبانيلا ، ثم اختلطت الكلمتان حقبة من الزمن فتكلم كارل ماركس عن الاشتراكيين الذين سبقوه وعاصروه واسماهم « بالاشتراكيين الخياليين » واطلق على نظريته هو اسم « الاشتراكية العلمية » في البيان الذي اذاعه باسم « الحزب الشيوعي » وقداستعمل العلماء الى جانب كلمة « الاشتراكية » و« الشيوعية » اصطلاحاً ثالثاً هو « الجماعية Collectivisme » وجعلها بعضهم الكلمة العامة التي تدخل تحتها الاشتراكية والشيوعية ، بينما فضل البعض الآخر ان تكون كلمة الاشتراكية هي الأصل ، وادخل تحتها كلمة الشيوعية والجماعية على اننا سنستعمل كلمة الاشتراكية الدلالة على معنى الاجتماعية من قبيل التغليب .

على ان هذا كله لا يعني ان الفكرة الاشتراكية لا تزال خفية غامضة ، فان هناك مباديء عامة اتفقت عليها اكثرية الاشتراكيين ، يمكن اعتبارها اساساً للفكرة وعناصر في تعريفها ، يضاف الى ذلك ان الاشتراكية منذ وجودها نادت بمعارضة الفردية ، فهي بديلها وخصمها ونقيضها ، وفي امكاننا ان نفهم اسس الاشتراكية متى حاولنا معارضتها بأسس الفردية . ولهذا فسنعني اول الأمر باستخراج تعريف للنظرية الاشتراكية من مبادئها العامة التي سنشرحها ونعارضها بمباديء الفردية ، ثم نوجز الجدل القائم بشأن الاشتراكية بين دعاتها وخصومها فنذكر ما يأخذه الفرديون الرأسماليون عليها ، وسنحرص هنا ، كما حرصنا حين درسنا الفردية ، على ان نكون حياديين أمينين في نقل النصوص ، وننبه منذ الآن الى اننا سندرس هنا الأفكار الاشتراكية وحدها قبل ان تصطدم بالواقع وبضرورات التطبيق ، على ان ندرسها فيما بعد بشكلها الجديد ، بصدد بحثنا عن « الاقتصاد الموجه » و « الاقتصاد المنهاجي الاشتراكي » .

١ — ان الفردية تهتم بالفرد وتجعله مبدأ لها ، اما الاشتراكية فتهتم بالجماعة

والجماهير وتحرك الفرد من الخارج ،ولذلك يعرف بورغان Bourgain الاشتراكية بقوله : «الاشتراكية هي كل نظام يقتضي الغاء الدخل الرأسمالي او انتقاصه أو توزيعه عن طريق فرض حقوق جماعية Collectifs على الاموال لمنفعة الجماعات الى جانب الحقوق الفردية او عوضاً عنها» .

ان فكرة رجحان الحادث الاجتماعي على الحادث الفردي قد ولدت في الولايات المتحدة نظرية تدعى Institutionnalisme وهي نظريه تعلن ان البيئة هي التي تكيف الفرد ، وهي التي يجب تغييرها ان اريد تغيير الانسان ، على ان الاشتراكية لاتذهب دفعة واحدة نحو احلال مصلحة جماعية محل مصلحة فردية بل تفكر بفترة انتقال تتيح تغيير الطبيعة الانسانية ، مثل دكتاتورية العمال لدى كارل ماركس ولدى لينين .

٢ — ان الاشتراكية لا تؤمن بالحرية الاقتصادية ، وانما تقتضي تنظيماً قانونياً دقيقاً ، وتجعل الانتاج والتوزيع خاضعين لارادة دنيوية مفروضة ومدبرة ، لا الى نظام طبيعي الهي عفوي وعلى هذه الفكرة يستند دور كايم Durkheim في تعريفه للاشتراكية حين يقول: « ان الاشتراكية نظرية تطالب بربط الوظائف الاقتصادية كلها أو بعضها ، بمراكز الادارة والتفكير في المجتمع » . وتبريراً لهذا التنظيم العملي التطبيقي ، ينكر الاشتراكيون صلاح النظام الطبيعي ، وان كان الكثير منهم لا ينكر ان القوانين الطبيعية ضرورية ولا بد منها لتطور طبيعي .

ثم ان الاشتراكية في زماننا تحاول تهديم مفهوم النظام الطبيعي باقامتها الدليل على ان المصالح متناقضة لا متجانسة ، وتقول ان غاية الفرد في المجتمع الحاضر هي حوز اكبر ربح ممكن لأكثر انتاج ممكن ، وان الوصول الى الربح الاكبر انما يكون غالباً بتقليص الانتاج وتحديده ، وبالتالي برفع الاسعار ، وهذا مخالف للمصلحة العامة فالفرد الذي يبيع مائة قطعة من السلع بسعر عشرة فرنكات لكل سلعة يربح أكثر مما لو باع مايتين بسعر اربعة ، ولذلك نجد الافراد والجماعات يتبعون سياسة اقلال الانتاج بصورة عملية في سبيل رفع اسعار المنتجات ،فيتلفون

البن والحنطة والماشية في سبيل جعلها نادرة وغالية . ويرد الفرديون على هذه الناحية بقولهم ان سياسة اقلال الانتاج انما تكون حين يتصرف بالمنتجات فرد يتمتع بانحصار بيعها ، والانحصار يقتضي فقدان المزاحمة ، وهو امر تمجه الفردية وتحاربه ، ولكن اذا كانت المزاحمة حرة ، كما تتطلب ذلك النظرية الفردية ، فان خطر قلة الانتاج يزول .

٣ — ان الفردية ترجع الى الطبيعة ، اما الاشتراكية فترجع الى العقل الانساني والفرديون يؤمنون بأن انتظام المجتمع وتوازنه انما يجري بصورة عفوية لابد للتدبير والعقل فيها ، اما الاشتراكيون فيرون ان المجتمع انما هو مخلوق صنعه الذكاء الانساني . والاشتراكي عقلاني Rationaliste ولا يعترف بالسلطة الا للعقل ، (مبدع العلم ، ومثير الثورات ، — كما يقول برودون —) .

٤ — ان الفردية تستند اليوم الى الماضي ، اما الاشتراكية فتتجه نحو المستقبل ، وتخلق مثلها العليا بيديها ، وقد اوضح دوركايم ولاسكين هذا الاتجاه وقالا ان الاشتراكية بهذا الاعتبار لايمكن ان تكون علمية لأن (مجتمع الغد لايمكن ان يكون موضوع بحث علمي للرجل العالم اليوم) ، ثم إن الاشتراكية اذ تضع تصميم المستقبل ، تعتبر التاريخ علماً ميتاً وترى أن « كتاب الغد لا تاريخي » لان الاشتراكية انما هي نظرية نظام سيأتي .

٥ — ان الاشتراكية تعلن انها تعمل في سبيل العدالة . فهي من هذه الناحية اسلوب « مطالبة » وهي ترفض الاحسان والشفقة ، وانما تعلن حقوقها وتطالب باحترامها ، ومن هنا جاءت صفتها الهجومية اما الفردية فترى ان العدالة تتأمن في المجتمع في الفردي بنتيجة التبادل الحر للمنتجات والخدمات والمنافع ، فالفرد يأتي الى السوق ببعض المنتجات او المنافع ويأخذ عوضاً عنها منتجات ومنافع تعادلها ، ولو جاز للفرد ان ينال المنافع من غير أن يعطي عوضاً عنها ، باعطائه جزءاً مما كان يجب أن يعطيه لقاءها ، لكان هناك ظلم كبير ولكن مثل هذا الظلم

لا يمكن حدوثه في مجتمع تسوده الحرية الاقتصادية لان الفرد المذكور لا يجد احداً يقبل ان يعطيه منتجاته لقاء منتجات يعتبرها اقل منها .

ولكن الاشتراكيين يذهبون غير هذا المذهب ، ويتهمون المجتمع بارتكابه مظالم ثلاثاً : آ) اذ لما كان كل شيء في المجتمع مملوكاً فلا يستطيع الفرد ان يعيش اذا لم يجد عملا ، ولذلك يطالبون بحق العمل » . ب) ثم ان الحياة الاقتصادية الحاضرة كلها بيد فريق قليل من الناس يستفيدون من سلطانهم في سبيل انقاص اجر العامل ولذلك يطالبون « بحق الحياة » . ج) ثم ان العامل يحرم جزءاً من قيمة السلعة التي ينتجها لأن الرأسماليين يشاركونه في استيفاء بعض الارباح من اصل قيمة السلعة مثل فائدة رأس المال وربح المستحدث رب العمل وريع مالك الارض . ولذلك يطالبون « بحق أخذ ثمرة العمل الكاملة » وهذه التهمة الثالثة هي اساس النظرية الماركسية التي توضحها وتبرزها باسم « فضل القيمة plus value » ويرى الفرديون انها خاطئة من اساسها لانها تستند الى نظرية فاسدة علمياً هي النظرية التي تجعل العمل وحده اساساً للقيمة ، ومع ذلك فقد كانت هذه التهمة عاملا ثورياً قوياً ، وجعلت الاشتراكية نظرية عمالية .

٦ — ان فكرة العدالة تقودنا الى فكرة المساواة ، وكثير من المؤلفين يجعل المساواة اهم عنصر في الاشتراكية ، فيقول أولارد : (الاشتراكي هو كل من يجعل هدفه انقاص التفاوت الاجتماعي) ويقول فاكه في كتابه عن الاشتراكية : (اني أقصد بالاشتراكية كل نزعة تبتغي المساواة الحقيقية بين الناس) . وهذا المؤلف يعتبر النزعات التي تتوخى ازالة عدم المساواة في القوى الطبيعية والاخلاقية والفكرية نزعات وهمية ولا يدخلها في تعريف الاشتراكية . اما المساواة المقصودة فهي المساواة العقلية لا المساواة الحقوقية وحدها . ان الرغبة بالمساواة الفعلية عامة جداً ، هي رغبة الانسان بان تزيد لذته ، وان تقل آلامه بقدر الامكان واذا كانت المساواة الحقوقية هي التي تسبق المساواة الفعلية فليس ذلك لانها تسبقها نفسانياً ، بل لانها اسهل تحقيقاً فلا تأخذ من احد شيئاً ، ولا تتطلب اي تنظيم جديد ، ولذلك كان المحرومون

يذهبون الى ان سبب عدم المساواة الفعلية هو عدم المساواة الحقوقية .

ويخيل ان فكرة المساواة تتعارض مع الفردية التي هي في جوهرها مبنية على عدم المساواة لا لانها تقر جميع الفروق ، بل لانها تعتبرها محتومة مقدورة وترى امكان تخفيفها عن طريق الاحسان او عن طريق التدخل الحكومي الخفي ، فالمساواة الحقوقية التي تنادي بها الفردية انما تفسح المجال لعدم المساواة الفعلية الناشئة عن الجدارة أو عن الصدفة ، وكذلك فان فكرة المساواة لاتتلاءم مع فكرة الطبقة المختارة L'élite وكثير من المفكرين امثال افلاطون ارادوا ان يحكم الناس طبقة مختارة وتصوروا طرائق مختلفة لاصطفاء هذه النخبة ، وجعلوا بينها وبين الجمهور فروقاً كثيرة .

على ان فكرة المساواة وحدها لاتكفي لتكون الصفة الوحيدة للاشتراكية لان عدم المساواة أمر واقعي ، اما المساواة فأمر مجرد يتوقف تحقيقه على النظام الذي سيتبع في المجتمع الاشتراكي لان المساواة يمكن تحقيقها بطرق مختلفة : فالمساواة في الاستهلاك والشغل هي اشتراكية سواء اكان التوزيع حصصاً متساوية في المنتجات ومقادير متساوية من الشغل الامر الذي يخلق عدم مساواة شخصية اذ ليس للافراد نفس القدرة على الاستهلاك وعلى الشغل ، أم كان مبنياً على جعل الاستهلاك متناسباً مع الحاجات ، والشغل مع القوى .

والخلاصة ان فكرة المساواة الفعلية فكرة بسيطة في ظاهرها ، ولكنها في الحقيقة شيء مبهم وغير محدود .

٧ — ان الفرديه تفترض ان حق الملك ضروري اما الاشتراكية فلا تقول إلا بملكية اجتماعية ، تشمل كل الاشياء (شيوعية) او تقتصر على وسائل الانتاج (جماعية Collectivisme) فهي اذن تغير القالب الحقوقي للملكية . وبذلك تختلف عن الفوضوية ولذلك ينبغي معارضة الاشتراكية بالرأسمالية ، لان رأس المال يبقى في النظام الاشتراكي ولكن تملكه ينتقل من الفرد الى الجماهير .

هذا العنصر هام جداً بحيث نجده وحده في كثير من تعاريف الاشتراكية.

فيقول « شيفل » ان هناك فكرة تسود مشاريع التنظيم الاشتراكية هي وجوب حلول الملكية الجماعية محل الملكية الفردية لجميع وسائل الانتاج ويقول نوايل : ان تطبيق الاشتراكية يعني نقل ملكية وسائل الانتاج للجماعة . على ان بعض الفرديين يحاربون بعض انواع الملك ، فالاستاذ والراس حارب الملكية العقارية .

٨ — ان الاشتراكية تقضي على المزاحمة التي هي شيء اساسي في النظام الفردي لانها تضر بالطبقة العاملة اذ تدفع المستحدثين الى انقاص اجور العمال وزيادة ساعات العمل واستخدام النساء والاطفال ، ولأنها تهدم الطبقة البورجوازية اذ تسبب زوال صغار التجار وصغار الصناعيين ولانها تضر بالمستهلك نفسه اذ تؤول لوقوع الضغط وظفر الاقلية القوية — وبالتالي الى الاحصار ، ويظهر ان الاشتراكيين — كما يقول بودان — لم يروا في المزاحمة الا وجهتها غير المشروعة والا وجهها الاسود ، ولذلك حاربوها بهذا الشكل .

البحث الثاني

بين الاشتراكية وخصومها

الاشتراكية فكرة انقلابية في جوهرها ، وهي تعني بالوصول الى غاياتها عن طريق العنف والثورة ، او عن طريق الاقناع والقانون ولكنها على كل حال ، تسلح دعايتها بكثير من الحجج والبراهين التي تظهر بها فساد الانظمة الفردية الرأسمالية وسمو المبادىء الاشتراكية .

وسنحاول الآن ان نوجز حجج الاشتراكيين ، وما يأخذونه على الفردية ، وما يفاخرونها به من صواب الاشتراكية ثم نذكر الادلة التي يفند بها الفرديون حجج الاشتراكيين ويبتغون منها نقض الاشتراكية :

١ — نقد الفردية

يذهب الاشتراكيون الى ان النظام الفردي ينطوي على ثلاث نقائص :

أ) ان النظام الفردي سبيل الى عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة ، والى وجود التفاوت العظيم بين الطبقات الاجتماعية ، والتفاوت في الثروة سبيل الى التأثير في توجيه التشريع ، ولذلك يشجبون حق التملك الخاص للارض ولرأس المال ويطالبون بان يستوفى الدخل القومي على اساس العمل المبذول في سبيل الانتاج .

ب) النظام الفردي المبني على المزاحمة الحرة يؤدي الى تبذير القوى الانتاجية وتعطيلها لان المستحدثين يهتمون بربحهم الشخصي اكثر من اهتمامهم بمصلحة المجتمع وبذلك يعطلون كثيراً من رؤوس المال ، ويضرب الاشتراكيون على ذلك كثيراً من الامثال نذكر منها مثال مراكز بيع الغازولين ، التي يقوم عدد منها في زاوية واحدة ، ويتعاطى بيع سلعة واحدة ، ولكن كلا منها تابع لشركة مستقلة ، وكان في الامكان ان يقوم بالعمل كله مركز واحد ، الامر الذي كان سيحول دون خسارة رؤوس مال المراكز الباقية ونفقاتها ويوجهها في اعمال مثمرة أخرى .

ج) يعتقد الاشتراكيون ان النظام الفردي الرأسمالي سبب في حصول الازمات الاقتصادية ، وان الازمة اذا انفرجت مرة ، فلا بد ان تعود ، لانها نتيجة لازمة للنظام الرأسمالي ، ويقولون ان الاقتصاد الرأسمالي اقتصاد فوضى لامنهاج له ولا برنامج لانه يترك الفرد حراً في انتاج مايشاء دون ان يهتم بما ينتجه الآخرون أو بما يحتاج اليه المجموع . وإن ترك الآلاف من محترفي الصناعة الواحدة ينتجون على هذه الصورة ، بلا حساب أو ضابط ، يؤدى ولاشك الى فيض الانتاج في بعض الاعمال والى ندرته في البعض الآخر ، وبالتالي الى الازمات التي تنتاب المجتمع بين

حين وآخر ويضيف الاشتراكيون الى ذلك ان هناك تعارضاً بين المصلحة الفردية وبين المصلحة العامة في النظام الفردي . فمن المصلحة العامة فيض الانتاج ليتسنى بذلك اشباع كل الرغبات ، بينما تتطلب مصلحة المنتجين الخاصة الاقلال من الانتاج لان ذلك يرفع الاسعار ويكثر الارباح . فربح المجتمع يكون عن طريق الوفرة بينما يتأمن الربح الفردي عن طريق الندرة .

٢ — مزايا الاشتراكية :

أ) يرى الاشتراكيون ان اهم مزيه للاشتراكية هي الخلاص من أضرار المزاحمة الحرة وتبذيرها ، لان اخضاع الحياة الاقتصادية لنظام مدبر يعين مقدار الانتاج في كل صناعة ، يؤول الى ان لاينتج الا ما يحتاج اليه المجتمع ، وبذلك يقضي على التبذير ، وتتأمن الرغبات البشرية .

ب) ويضيفون الى ذلك ان الاشتراكية تؤلف بين المصلحة الفردية وبين المصلحة العامة . لان المنتج لما كان عبارة عن موظف في المعمل الاشتراكي لايعود يفكر بالربح الذي يستمده من رفع الاسعار بسبب قلة الانتاج ، بل يعلم ان الرخاء يكون في وفرة المنتجات ، ولذلك يكون اشد رغبة في العمل ، وفي استعمال الاختراعات في سبيل زيادة الانتاج ، ويشعر انه متضامن مع المجتمع في ثمرات الانتاج .

ج) يقول الاشتراكيون إن الازمه لا مكان لها في النظامين الاشتراكي والشيوعي لان الحكومة المركزية تراقب الحياة الاقتصادية ، وتجعل مقدار الانتاج متناسباً مع القوة الشرائية ، ولذلك لايخشى الكساد ولاتخشى الندرة ، وفضلاعن ذلك فبفضل الاسعار المقننة الخاضعة لسيطرة الحكومة ، يمكن دفع المستهلكين الى استهلاك الانواع الوافره من البضائع ، وذلك بتخفيض ثمنها . وهذا النظام ، بنظر الاشتراكيين خير من ترك آلاف المنتجين أحراراً بالانتاج ، الامر الذي يؤدي بهم الى التزاحم والى الخسار الناشيء عن هبوط الاسعار وفرط الانتاج .

يقول الاشتراكيون ان الاشتراكية تقضي على البطالة ، لان تملك الارض ووسائل الانتاج من قبل الافراد يقضي عليهم بان لايستخدموا العمال الاحين تكون الصناعة رابحة ، اما اذا كانت الارض ورؤوس المال ملكاً للدولة ، فكل انسان يجد عملاً والمجتمع يستفيد من عمله لان الانتاج يلبي سد حاجات المجتمع . واذا كان عدد العمال كثيراً فيمكن تخفيض ساعات العمل ، واستعمال الفراغ في سبيل الثقافة .

نقد الاشتراكية :

على أن الفرديين لايتركون حجج الاشتراكيين من غير جواب، بل يفندونها وينتقدونها ويمكننا ان نجمل انتقاداتهم فيما يلي :

١ — من حيث مراقبة الانتاج

يرى الفرديون انه ليس من الممكن عملياً أن يراقب المجتمع كل النشاط الاقتصادي وانه ليس هناك اناس يتمتعون بالكفاءة والمواهب التي تتيح لهم مراقبة اشغال مائة مليون من البشر ، بصورة تفضل مراقبة كل من هؤلاء الافراد لاشغاله الخاصة ، واذا صرفنا النظر عما يقتضيه هذا العمل من جميع الاحصاآت الكثيرة ومن تأسيس مئات من الدوائر الخاصة بالرقابة ، فان المركز الذي يوجه الحياة الاقتصادية سيجد نفسه أمام مشاكل معقدة يصعب مراقبتها وتوجيهها . ويجب ان يكون فوق البشر من حيث البصيرة والحكمة ليكون في مقدوره ان يقرر اي السلع يجب انتاجها ؛ وليسق انواع الصناعات ؛ وليراقب قوة البلاد الشرائية، وليقترح مبدأ واضحاً لتوزيع الدخل وليحقق التوازن بين انتاج البضائع الاستهلاكية وبين البضائع الانتاجية . ويؤكد الفرديون ان الحكومات اثبتت في كل الازمان عجزها في المشاريع الصناعية . وانه اذا خضع النشاط الاقتصادي للرقابة السياسية، فان النتيجة ستكون أحفل بالفوضى من قلة الجدارة وعدم النظام التي يأخذها الجماعيون على النظام الرأسمالي .

ويرد الاشتراكيون على هذا الاعتراض بان النظام الاشتراكي لايقتضي وجود حكماء معصومين ، بل إن الخطأ أمر لابد منه وأنه ليس من الصواب مقارنة الاشتراكية بالنظام الرأسمالي المثالي ، بل يجب مقارنتها بالنظام الرأسمالي القائم ، وهذا النظام لايسد رغبات طبقات الشعب الا قليلاً ، ولو اخذت الاشتراكية مكانه لزاد الانتاج ٥٠ في المائة ، أما الخطأ فلابد منه ، ولكن التجربة المستمرة والاحصاآت الدقيقة كفيلة بالتقليل من الخطأ ، لاسيما والشعب يحمل الاخطاء الآنية مادام يعلم انها في سبيل مصلحته المستقبلة .

ويرى الاستاذ «غومل» أن مقدار رقابة المجتمع عملياً في النشاط الاقتصادي يبقى من القضايا التي لايمكن حلها نظرياً ، والتي لاتظهر الابالتجربة .

٢ — اصطفاء الرؤساء:

ان حسن تطبيق النظام الاشتراكي يتوقف على حسن اختيار الرؤساء الذين يتولون ادارة الحياة الاقتصادية وتنسيق الانتاج . فالاطفال لايولدون « رؤساء » والرجال الذين استطاعوا ان يكونوا من قادة الصناعة لم يكونوا في طفولتهم من الممتازين ولكن الرؤساء في النظام الرأسمالي يظهرون وينشأون ولايبلغون مقامهم الممتاز الا بعد شبابهم وبعد ان يزاحموا بمناكبهم عدداً لايحصى من المنافسين .

ولكن لما كان عنصر المزاحمة مفقوداً في النظام الاشتراكي ، فكيف يتسنى اصطفاء الرؤساء والقادة ؟ يجيب الاشتراكيون على ذلك بان الانتقال الى الاشتراكية اذا كان سلمياً فليس هناك ما يدعو للاستغناء عن الرؤساء الموجودين اذا كانوا جديرين بمناصبهم ، ويرى الاشتراكيون ان النظام الرأسمالي كثيراً مايسبب ضياع الكفاآت لان كثيراً من الاكفاء لا يجدون العون ولارؤوس الاموال ولا الصلات والزلفى التي تؤهلهم للمراكز العليا اما في الاشتراكية فان الفرصة تمنح لعدد كثير من الناس وعندئذ يمكن اصطفاء اخيارهم ليتولوا قيادة الحياة الاقتصادية .

٣ — الدافع للعمل :

ان النظام الفردي يستند الى النفع الشخصي كحافز للعمل ينشط اهل الكفاءة فيجتهدون لبلوغ غاياتهم ، وتكافىء الثروة جهود الناجحين منهم بمقدار كبير على ان كل من يسعى للثروة الطائلة لايصل اليها حتما ، ولكن امكان الوصول اليها يعتبر حافزاً قوياً للسعي والجد .

ويقول الفرديون انه لما كان الدخل القومي في النظام الاشتراكي يوزع بين الناس بتفاوت قليل بين انصبتهم ، وكان الدخل الكبير لايعني ارتفاع مستوى المعيشة ، وكان لايجوز للفرد ان يكنز الاموال ليشتري بها ارضاً أو ليقتني مصنعاً ، فحافز النفع الشخصي الذي يسوق المرء نحو الرقي والثروة مفقود في النظام الاشتراكي ، وفقدانه يؤول الى تضاؤل الكفاءة الاقتصاديه وتدني الدخل القومي، وانتشار الفقر والبؤس ويضيفون الى ذلك ان النظام الجماعي نظام جمود وتأخر ، لايستطيع اهله اختراع آلة جديدة أو اكتشاف طريقة بارعة للانتاج اذا كانوا لايستفيدون شخصياً من نتائج اختراعهم .

ويجيب الاشتراكيون على ذلك ان النظام الرأسمالي لايقدم حافزاً لجميع الناس لان عظم التفاوت في الثروة والدخل يثبط عزائم الفقراء ويحد من جهودهم بينما يحدو بالاغنياء الى ان يصنعوا شيئاً ، واذا كان بعض الناس يشتغلون في النظام الرأسمالي غير مدفوعين بحافز اقتصادي بل ليكسبوا اعجاب زملائهم واحترامهم ففي النظام الاشتراكي تتجلى هذه العاطفة بصورة أوضح وأجلى وفضلا عن ذلك فانه يجب أن يكون هناك شيء من التفاوت الصغير حافزاً على الجد . واذا كان يصعب جعل هذا التفاوت الصغير حافزاً للاشخاص الذين اعتادوا النظام الرأسمالي ، فلن ينقضي جيل حتى ينسى الناس النظام القديم ، وحتى يعتادوا العمل بحافز معنوي جديد غير اقتصادي في النظام الاشتراكي .

أما فيما يتعلق بالمخترعين فيؤكد الاشتراكيون ان قليلا من المخترعين من استفاد من اختراعه في النظام الرأسمالي لأن الذي يستفيد من المخترعات هم رجال المال والاعمال ومع ذلك فالمخترعون يثابرون على العمل ، مدفوعين بلذة الفرح الذي يشعرون به حين يخترعون اختراعا جديداً، او بلذة خدمة الانسانية، أو بأي حافز معنوي آخر وفضلا عن ذلك فان كثيراً من المخترعات كان نتيجة جهود الجامعات او الموظفين الذين لا يستطيعون ان يربحوا من اختراعهم ربحاً مادياً خاصاً .

❀ ❀ ❀

الباب السادس

المذاهب والنظم الاقتصادية في القرن العشرين

الفصل الأول

النظام الاقتصادي في القرن التاسع عشر

شاهد العالم في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين تبدلات عميقة في كيانه الاقتصادي وكان لها اثر ثوري في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية من تجارية وصناعية وزراعية :

١ — التجارة : اصبحت التجارة عالمية بصورة مطلقة ، بفضل تقدم الملاحة ، وحفر الترع ما بين البحار ، وانجاز الخطوط الحديدية القارية ثم بفضل استعمال السيارة والطائرة ، والهاتف والبرق وانجز العالم اكتشاف المناطق المجهولة وبلغ البشر عهداً اسماه الشاعر فاليري « مطلع نهاية الزمان » .

ومما سهل التبادل التجاري العالمي واتساعه، نمو مصارف التسليف ، وظهور

مصارف الودائع الكبرى منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وارتفاع الاسعار الذي عم العالم في الربع الاول من القرن العشرين .

على ان هذا التبادل الواسع للمنتجات والخدمات لم يستطع ان يتحرر من القيود التي تعرقل انطلاقه ، وهذه القيود ناشئة عن عوامل ثلاثة :

أ — كانت التجارة الخاصة تنزع الى الانحصار ، بعد أن كانت تنعم بالمزاحمة التي كان لها الفضل في تنشيط الاعمال مما حقق قول برودون : « ان المزاحمة تقتل المزاحمة» فتؤول الى الانحصار . فحل محل المشاريع الحرة المتنافسة ، رابطات تعقد بين المنتجين تتفق على اسعار المبيع او كميات الانتاج مثل رابطات الكارتل الدولية للمواد الاولية كالكاوتشوك والقصدير ، او لبعض المنتجات النصف المصنوعة كالفولاذ وذلك في فترة مابين الحربين الاولى والثانية . كما حل محل الاسعار العادية اسعار صنعية تبتغي كسب الاسواق بطرق تاقي الاضطراب في السوق العالمية وتدعى في العرف التجاري بالاغراق « Dumping » .

ب — تدخلت الدولة في التجارة اما دفاعاً عن الاسواق الوطنية حيال المزاحمة الخارجية وهو ما يدعى بسياسة الحماية ؛ واما مساعدة لمواطنيها في كسبهم الاسواق الاجنبية ، عن طريق جوائز التصدير ، واتفاقات المقايضة، ورقابة القطع من اجل التأثير على المبادلات ؛ واما تنشيطاً للاتجاهات العالمية نحو الاحتكار مثل اشتراك الدول في بعض رابطات الكارتل الدولية (كالمؤتمر الدولي للسكر المنعقد في لندن سنة ١٩٣٩)

ج — الفوضى في اسعار العملات الاجنبية ولا سيما في فترات ما بين الحربين، مما اثر على الاسعار العالمية وجعل بينها فروقاً بحسب البلاد .

وحسم القول ، انه بينما كانت الشرائط الفنية متوفرة لتكون التجارة عالمية ، حدثت ظروف فرقت بين الاسواق الوطنية، وظهرت عوامل عطلت قانون العرض والطلب في التجارة العالمية .

٢ — الصناعة : كان لتطور التجارة ونموها اثر في تطور الصناعة ، فقد

استدعى نمو المبادلات العالمية كثرة الطلب على المنتجات الصناعية ، مما حدا بالمشاريع الصناعية الى الاستزادة من وسائل الانتاج الفنية والى ظهور صناعات جديدة ، مثل الصناعة الكيميوية والكهرباء والسيارات والطائرات بحيث امكن تسمية نهاية القرن التاسع عشر بعهد « الثورة الصناعية الثانية » ووافق هذه النهضة الفنية التمركز الصناعي والسعي للاحتكار اذ ان الشرائط الجديدة للتجارة التي ادت الى الاحتكارات والرابطات فيها ، ادت في الوقت نفسه الى الاحتكار الصناعي وساعد على ذلك سيطرة رأس المال الصناعي ، ولقد رأى « سومبارت » ان هذا العامل كان اساسياً في الاحتكار الصناعي ، اذ كانت مصارف الاعمال تساهم في المشاريع الصناعية المختلفة ، وتؤلف رابطات التروست ، وكان رجال المال يسيطرون على المشاريع الصناعية مما كان يؤثر على نفسية رجال الصناعة .

٣ — الزراعة : عرفت الزراعة ثورة فنية رائعة في نهاية القرن التاسع عشر بادخال الآلات الزراعية ، والاسمدة الصناعية ، والانواع المصطفاة الجديدة مما اتاح زراعة البلاد الجديدة واستثمارها وحسن طرائق الزراعة الواسعة في البلاد القديمة ، وحقق تخصص البلاد القديمة بالمنتجات المتقنة والزراعة الكثيفة ، على ان مزاحمة البلاد الجديدة حدت بالطبقة الزراعية في البلاد القديمة الى ان تطلب الى الدولة حمايتها مما جزء الاسواق الزراعية ولكن ذلك كله لم يحقق في الزراعة ما حققه في الصناعة من تمركز واحتكار ، ومع ذلك فان بعض المواد الاولية الزراعية كالقطن والسكر كانت خاضعة لبعض الجماعات الاحتكارية والرابطات الدولية ، كما ان الدولة كثيراً ما كانت تتدخل منذ ازمة سنة ١٩١٨ في رفع اسعار المنتجات الزراعية حفظاً لكيان الزراعة من الانهيار .

وفضلاً عن ذلك فان اكثر بلاد اوربا اخذت بعد الحرب العامة الاولى بسياسة دعيت « بالاصلاح الزراعي » وهي عبارة عن تقسيم الملكيات الزراعية الكبيرة ، وحلول الملكيات الصغيرة محل الملكيات الكبيرة .

٤ — نظم الحياة الاقتصادية وقطاعاتها : — كان النظام الرأسمالي سائداً في

كثير من بلاد العالم، وفي كثير من القطاعات الاقتصادية ، ولكن طرأ تطور عميق على هذا النظام ، بسبب تشكل الاحتكارات الخاصة وتسلط المال على الصناعة ، وبسبب تدخل الدولة ،تجلى بمظاهر متعددة :

أ — تدخل اقتصادي : اذ اضطرت الدولة لمراقبة الاحتكارات ، او لتقويتها ولمراقبة الاسعار والانتاج ومساعدة المشاريع الخاصة المشرفة على الافلاس عندما يخشى ان يؤول افلاسها الى الاضرار بعدد كبير من المواطنين ، وفضلاً عن ذلك فقد عرف العالم ازمات اقتصادية انزلت افدح الاضرار بالعمال وهددت الاقتصاد الوطني ، مما اضطر الدول الى التدخل لمكافحة العطالة التي بلغت بعد سنة ١٩٢٩ عشرين مليوناً من العمال في العالم او للحيلولة دون تكرار الازمات .

ب — تدخل اجتماعي : بعد أن الغي نظام الطوائف والاصناف وترك العمال وشأنهم ، طالب كثير من المصلحين بتدخل الدولة لحماية العمال وصحتهم ومستقبلهم وكانت بريطانيا هي السابقة الى التشريع الاجتماعي اذ نظمت عمل الاطفال منذ الغاء نظام المتدربين القديم عام ١٨٠٢ ، وتلتها فرنسا فاصدرت اول قانون ينظم عمل الاطفال عام ١٨٤١ ثم سمحت بتأسيس النقابات وبالاعتصابات عام ١٨٦٤ وتأسيس النقابات حقق بعض التعادل في القوة بين ارباب العمل الذين الفت بينهم الاحتكارات وبين العمال المتكتلين في النقابات .

ج — القطاعات الاقتصادية: لايزال يوجد في البلاد التي يسود فيها النظام الرأسمالي، قطاعات اقتصادية هامة خاضعة للنظام القديم ، فالصناعة في فرنسا مثلا رأسمالية ، ولكن فيها قطاعاً للحرف الصغيرة ، كما ان القطاع الحكومي بنمو مستمر ، اما الزراعة فلاستعمالها قليلا من رأس المال ومن اليد العاملة لم تبلغ مرحلة الرأسمالية ، اما الصرافة والتجارة فرأسماليتان بينما نجد ان تجارة المفرق لم تبلغ مرحلة الرأسمالية ، كما أن في هذه البلاد قطاعاً حكومياً هو مصرف الدولة وقطاعاً تعاونياً: هو التسليف الزراعي.

وفضلا عن ذلك فقد نجد في الزمن الواحد والمكان الواحد نظماً مختلفة

كأن نجد في البلاد الرأسمالية نظماً تقتضي رقابة الدولة او توجيهها للحياة الاقتصادية مثل الاقتصاد الموجه ، والاقتصاد المنهاجي .

على ان العالم عرف بعد الحرب الاولى نظماً اقتصادية جديدة جاءت الى جانب النظام الرأسمالي مثل النظام الشيوعي في روسيا ، والنازي في المانيا ، والفاشستي في ايتاليا ، والحرفي في النمسا والبرتغال وحكومة فيشي ، كما عرف بعد الحرب العامة الثانية نظماً أخرى يأخذ بعضها بالاقتصاد الموجه المتطور بحسب حاجاتها ونظمها السياسية ، بينما يأخذ البعض الآخر بنظام اقتصادي اشتراكي يحتذي حذو النظام السوفياتي .

❀❀❀

الفصل الثاني

المذاهب الاقتصادية في القرن العشرين

الاقتصاد الموجه والاقتصاد المنهاجي

كانت سياسة الحرية الاقتصادية تعم العالم في القرن التاسع عشر ، وكانت مطلقة كاملة تتجلى في حرص الدولة على الابتعاد عن كل تدخل في الحياة الاقتصادية على ان بعض الضرورات استدعت منها العمل والتدخل للتأثير في الحياة الاقتصادية في نطاقين اثنين : هما التدخل لحماية الانتاج القومي ولاسيما الصناعي من مزاحمة الصناعة الاجنبية ، والتدخل لحماية العمال ووضع تشريع يحمي العامل وصحته ومستقبله ، حتى اذا جاء القرن العشرون بموكب من الحروب والازمات التي كادت ان تذهب بالنظام الاجتماعي بكامله ، رأت الدولة من واجبها ان تتدخل هذه المرة بصورة مستمرة وعميقة ، فاعتبر هذا التدخل مذهباً ، واطلقت عليه اسماء مختلفة ، فاطلق عليه في فرنسا ، اصطلاح « الاقتصاد المسير او الموجه » Economie dirigée — وهو الذي دخل اللغة الاقتصادية في سوريا ومصر — هذا الاصلاح الجديد وضعه الكاتب برتراند دوجوفنيل ولخص فيه اسس النظرية التي كان بدأ يدين بها الحزب الراديكالي الاشتراكي في فرنسا .

ولم يقبل بعض المؤلفين بهذا الاصلاح فاستعملوا كلمات « الاقتصاد المنظم » أو

«الاقتصاد المراقب» واستعمل الاشتراكيون منهم اصلاح الاقتصاد المنهاجي Economie planée, planifiée .

ان «الاقتصاد المراقب او المنهاجي» من نتائج الحركة العقلانية Rationalisme التي ترمي الى احلال التدبير العقلي المنظم في الحياة الاقتصادية مكان الفوضى المبذرة للوقت والجهد، وهو اذا كان دخل روسيا السوفياتية عن طريق الثورة الاشتراكية فلأن من روح الاشتراكية إحلال التدبير العقلي مكان التوازن العفوي الحر في الحياة الاقتصادية، أما في البلاد غير الاشتراكية فقد كان دخوله عن طريق الحركة العقلانية.

والمؤتمر العالمي الذي عقدته (الجمعية الدولية لدراسة الصلات الصناعية) في امستردام في آخر اغسطس ١٩٣١ قد كان من عوامل تقوية الحركة العقلانية، اذ ان هذه الجمعية التي يقوم عليها امريكيون وتتألف من مهندسين وصناعيين واقتصاديين واجتماعيين كانت ترمي في الاصل الى البحث في التنظيم العلمي للعمل في المعامل ولادارة المؤسسات حسب التوجيهات التايلرية ولكنها في مؤتمرها المذكور تعدت غاياتها الادارية وبحثت قضية التنظيم الاقتصادي العلمي وربطتها بقضية الازمة الحالية بهذه العبارة التي صدرت بها تقريرها:

«ان البطالة عمت العالم، والاسواق ضاقت لضعف قوة الشراء بينما تزداد قوة الانتاج زيادة مستمرة بفضل استعمال الآلة وتقدم الاختراع الفني، وفي هذا العالم الذي مابرحت فيه الموارد الاقتصادية تنمو وتتضاعف، نرى نقصاً في الامل بالاستخدام، ونرى ان مستوى المعيشة لم يرتفع او لم يبق مستمراً بالنسبة لزيادة الانتاج فليس اي تناسق وانسجام بين القدرة على الشراء والقدرة على الانتاج».

ولقد زاد في اهمية الجدل وجود وفد روسي يضم عداد من اعضاء «لجنة منهاج السنوات الخمس» ووجود المندوب الامريكي الدكتور لويس لورين الذي قدم التقرير الاساسي في المؤتمر، ففي هذا التقرير الذي حرص فيه على ان لايتعدى حدود الحقيقة العلمية، اعلن عجز نظام الانتاج الرأسمالي عن الملاءمة بين مستوى

معيشة الجماهير وبين الانتاج المتزايد ، واستعمل في بيان ذلك كلمات وصيغاً لاتختلف عن الصيغ الاشتراكية .

فقد اعلن « عقم نظام ينتج فيه من الحبوب والقطن والصوف والخشب والفولاذ مايكفي لغذاء كل المخلوقات البشرية وكسوتها وايوائها بصورة كافية ، ولكنه مع ذلك يرغم ملايين من الناس على العطالة ويقضي عليهم بالجوع رغماً عن تمنيهم العمل في سبيل قوتهم ، وبالذل رغماً عن ايمانهم بكرامة العمل » . ثم لايتردد فيما بعد عن ان يعلن ان (الفردية التي تسير خلف الربح بدأت تصبح عقبة في سبيل التقدم الاقتصادي) وهي فكرة كان ماركس اعلنها سنة ١٨٤٧ ، ولكنا فيما بعد نجد مواطن تايلر يؤمن بان التطور الاقتصادي يحمل في نفسه الاتجاه نحو « الاقتصاد الموجه او المنهاجي الذي يحمل وحده الامن والطمأنينة ، لانه يستطيع ان يقود الى الغايات المرجوة منه ، مهما كانت الاسس التي يبنى عليها والافكار السياسية التي تجلى بها : من الاشتراكية التي تتجاوز النظام السوفياتي في القرب من المثالية الاشتراكية ، الى الرأسمالية التي تستهدف تنظيم المؤسسات تنظيما ختيارياً عفويا .

وهكذا اخذ العالم بعد الحرب العامة الاولى يبحث عن طرائق تخرجه من ازماته . ويمكننا ان نجمع هذه الطرائق ، في مذهبين : مذهب الاقتصاد الموجه او المراقب ومذهب الاقتصاد المنهاجي .

البحث الأوّل

الاقتصاد الموجه او المراقب

يقتضي التوجيه طائفة من التدخلات تستوحي افكاراً وأساليب عامة ، وهو في هذا يختلف عن التدخل الذي يصار اليه كعلاج آني لصعوبات خاصة مثل تحديد

بدلات الايجار حماية للمستأجرين وتنظيم سوق الحنطة مساعدة للمنتجين . ثم ان التوجيه يفترض ان التمركز والصلة المالية بين فروع الاقتصاد الرئيسية قد بلغا من النمو مبلغاً يمكن معه أن تجتمع مصالح هذه الفروع على صعيد واحد: صعيد سياسة اقتصادية موحدة .

ان صيغة الاقتصاد الموجه مبهمة لم تأخذ بعد شكلها النهائي فقد كانت ديموقراطية في فرنسا تستهدف القضاء على الازمة ، وكذلك في الولايات المتحدة الامريكية ، وكانت استبدادية تبتغي التهيؤ للحرب في المانيا ، وكانت نقابية في البرتغال وايتاليا وكانت عملية صرفة Empirique في بريطانيا . اما وسائلها التي تبتغي بها الوصول الى هدفها فكثيرة متنوعة ، مثل سياسة الاجور وتحديد ساعات العمل ، ومثل الضرائب التصاعدية ، والتسليف والاعانات والمكافآت والرسوم الجمركيه والاشغال العامة ، والاستخدام الكامل .

ان نظام الاقتصاد المراقب نظام اقتصادي تدخلي وحر في آن واحد ، وهو « اشتراكية رجال احرار » او « فردية رجال القرن العشرين »، ويتجلى باشكال كثيرة تختلف بحسب القائلين بها، ويتلخص: بان على السلطات العامة ان تتدخل في الحياة الاقتصادية على ان يكون من شأن التدخل ، لا تحطيم السوق بل اصلاحها . فيحتفظ بالسوق كمؤسسة مركزية ، ولكن يرافق هذه السياسة، سياسة اقتصادية تتعلق بالكيان الاقتصادي وبالتوجيه الاقتصادي .

١ — فيما يتعلق بالكيان الاقتصادي

تضطرب الحياة الاقتصادية في نطاق حقوقي خلقه المشترع ، كنظام الملك ، والشركات والعقود . والنقد والاعتماد ، ويطالب دعاة هذا النظام بتدخل الدولة من اجل تحسين التوزيع والمزاحمة ويلح بعضهم على وضع الدولة يدها على مفاتيح الحياة الاقتصادي .

١ — فلتحسين التوزيع يقترحون على السلطات العامة بسط نفوذها على تكون

الادخار، لان المداخيل الموفرة يستطيع اصحابها التصرف بها ، فتستطيع الدولة مثلا ان تحسن وضع العمال ، كأن تحدد ساعات العمل ، وتقضي بدفع اجور العطل ، وبدفع تعويضات عائلية ، وتعويضات اصابات العمل وتستطيع ان تدافع عن المساهمين من تعسف مجالس الادارة .

وكذلك تستطيع الدولة - في نطاق الميزانية — عن طريق فرض الضرائب اعادة توزيع الدخل القومي حسب المبادىء التي تؤمن بها .

ب . — واضمان حرية المزاحمة تستطيع السلطات العامة اتخاذ تدابير ضد رابطات الكارتل والتروست ، فتأمر برقابتها او الغائها ، وتكتفي بجعلها تشعر بالمزاحمة الاجنبية اذ تخفض الرسم الجمركي او تبيح الاستيراد ، وتستطيع تنشيط التعاونيات ، واعانة المشاريع الصغيرة ، وعمل كل ما من شأنه « اعادة جو مزاحمة ممكنة ، ومشروع قابل للتطور ، وتثمير خاص دقيق » .

ج . — أما بسط اليد على القطاعات الرئيسية فيقتضي كثيراً من الجدل ؛ فاذا كان دعاة هـذا النظام متفقين على أن يجيزوا للعدالة ممارسة الرقابة على الاستثمار وبالتالي على النقد والاعتماد . فانهم مختلفون فيما يتعلق بتأميم الصناعات الكبرى : كالسكك الحديدية والمناجم ، والكهرباء .

٢ — فيما يتعلق بالتوجيه الاقتصادي

ان السعر هو الناظم الرئيسي للحياة الاقتصادية في الاقتصاد الحر ، فهو وسيلة توزيع عناصر الانتاج من عمال ومواد أولية وآلات ما بين المشاريع المختلفة ، وهو وسيلة تنسيق الانتاج مع الاستهلاك . ويبدو أن من الصعب الاستغناء عن السعر ، حتى في الاقتصاد المنهاجي — كما سنرى —

على الاسعار في النظام الرأسمالي تقوم بدور آخر ، فالمستحدثون يستندون الى الاسعار حين يضعون برامجهم الانتاجية للمستقبل ، وقد دلت التجربة على ان هذه الطريقة خاطئة فالمستحدث الخاص يستطيع ان يعرف الوضع العام في السوق حين

يدرس مستوى السعر الحالي، ويتابع حركات السعر خلال مدة معينة، ثم يستطيع ان يقرر ماذا كان من مصلحته الاستمرار على الانتاج حين يقارن السعر بتكاليف انتاجه.

ولكن صنع السلعة يستغرق وقتاً معيناً، وقد تطرأ له احداث غير متوقعة قد تؤول الى تخفيض الاسعار بعد ارتفاع، والى بيع الانتاج بخسار بعد ربح، ولكي يكون المستحدث قادراً على وضع برنامج انتاجي مأمون، وعلى تعيين مقدار رأس المال الواجب تثميره، يجب أن يعرف سعر المستقبل، ويتوقف سعر المستقبل على السياسة التي يبتغي المتزاحمون اتباعها، من انقاص للانتاج أو زيادته، وعلى سياسة فروع الانتاج الاخرى من حيث زيادة طلبها عناصر الانتاج التي يمكن للمتزاحمين تقديمها، وعلى الدخل الذي يستطيع توزيعه والذي يعتبر أساساً في الاستهلاك.

أما والمستحدث الخاص لايستطيع معرفة ذلك كله، فانه مجبر على التخرص « والمراهنة » فمالك المنجم الذي يقرر حفر بئر في منجمه يعطي بعد سنتين انتاجاً يدوم خمسين سنة انما « يراهن » على اسعار الفحم في المستقبل، وعلى مستوى اجور عمال المناجم، وعلى الوضع الاقتصادي المستقبل، ويخذ قراره حسب هذا الرهان، وقد يربح الرهان وقد يخسر، وقد يكون الانتاج اكثر مما كان ينتظر او أقل، مما يؤدي الى حصول الازمات.

فدعاة الاقتصاد المراقب يرون من واجب السلطات العامة تقدير الوضع الاقتصادي في كل حين، لا سيما وان بيدها من الوسائل مالا يملكه الافراد الذين يجبرون على تقديم المعلومات عن المقدرة الانتاجية الحالية، وعن حال مستودعاتهم، وعن مناهجهم. فمتى استجمعت السلطات العامة هذه المعلومات، تستطيع اتخاذ تدابير تصلح مساعي المستحدثين، فتعمل مثلاً في نطاق القطاع المؤمم على تغيير شرائط الوضع الاقتصادي كأن تستعمل الضرائب كوسيلة لنزح المقدرة الشرائية ولاعادة توزيعها، وكأن تيسر التسليف أو تعيقه، وكأن تستعمل الصلات الاقتصادية الخارجية للتأثير على الاقتصاد الداخلي.

وبتعبير آخر، يمكن ايجاد تناسق مرن بين المساعي الفردية وبين مسعى الدولة

فالافراد يستمرون على وضع مناهجهم الانتاجية ، ولكن هذه المناهج توضع ضمن منهاج الدولة « التي يجب عليها أن تقتصر على القيام بالادارة الستراتيجية للحياة الاقتصادية ، وان تترك للمشاريع الخاصة القيام بحركاتها ضمن الخطة العامة المرسومة .

وبديهي ان السلطات العامة معرضة للخطأ ، فالدولة الموجهة المراقبة — كالدولة المنهجة — لا تملك المعايير الصحيحة ، وانما بينهما فرق كبير : ففي الاقتصاد الموجه او المراقب ، لا تزول السوق ، بل تستمر الاسعار نتيجة للعرض والطلب في مختلف القطاعات اما في نظام التنهيج الكامل ، فلا تستطيع الدولة ان تستفيد من ظاهرة السعر ، لانها هي التي تعين السعر ، ولكن الدولة التي تقتصر على الرقابة تستطيع أن تصحح سياستها وفقاً لرد الفعل الذي تجده في الحياة الاقتصادية ، وفي هذا المجال لا تنكر فائدة التجربة على أن نظرية الاقتصاد المراقب تفترض توفر شرطين :

١ — شرط سياسي ، أي يجب اصلاح الدولة ، ووضعها في نجوى من ضغط المصالح الخاصة مهما كانت ، وجعلها قادرة على استجماع المعلومات النافعة ، واعطاؤها الاجهزة الضرورية للتدخل .

٢ — شرط اقتصادي ، اي يجب دراسة التطور الاقتصادي ، اذ ان السلطات العامه بحاجة الى « نظرية اقتصادية » واضحة ترشدهم الى نتائج المقررات التي قد يتخذونها .

على أن اكثر دعاة الاقتصاد الموجه يرون اصلاحات التوزنع قاصرة عن حل المشكلة الاجتماعية ، فبعد ان كان هذا الاقتصاد عملياً تطبيقياً ارتجالياً يعالج الامور بالدواء السريع ، تطورت صيغته وامتزج بالاشتراكية ذات الادوات الفنية العقلانية واقتنع التدخليون ان الحل لا يكون بمراقبة المجتمع فحسب ، وذهبوا مذهب الاشتراكيين في الاخذ بسياسة منهاجية Planisme وهكذا صار التدخل منهاجياً.

تجلى الاقتصاد الموجه ، في الواقع ، بطائفة من التجارب الاقتصادية التي اخذت بها دول كثيرة في فترة ما بين الحربين الاولى والثانية ، فرأينا ايتاليا الفاشية

تتدخل من أجل توسيع الزراعة وانماء الصناعة المتوسطة ، ورأينا المانيا تعمل في سبيل الاكتفاء الاقتصادي الحربي ، على ان المثال الامريكي يستطيع أن يكون نموذجاً لسياسة الاقتصاد الموجه ،

البحث الثاني

الاقتصاد الموجه في الولايات المتحدة الامريكية

اخذت الولايات المتحدة بسياسة التوجيه الاقتصادي للمرة الاولى في اوائل عهد روزفلت حين حاول التدخل في الحياة الاقتصادية ، حلاً للأزمة التي كان يتخبط بها الاقتصاد الامريكي ولقد اثارت « تجربة روزفلت » كثيراً من الفضول في عالم الاقتصاد الحر ، فرأى فيها البعض شكاً في فضيلة الحرية الاقتصادية ، والفلسفة الفردية ، في بلد عرف بتقديسه للحرية ، وبتأليهه الفرد ، سلوكاً لطريق الاقتصاد الموجه الصريح ، ورأى فيها البعض الآخر ، تدبيراً موقتاً يراد منه اخراج الولايات المتحدة من أزمتها الاقتصادية التي نزلت بها منذ عام ١٩٢٩ واعتبرها تدخلا حكومياً لغاية رأسمالية على كل حال ، فاذا كانت « قوانين روزفلت » وتدابيره خروجاً على مبادىء الحرية الاقتصادية — كما اعلنت ذلك المحكمة العليا الامريكية — فانها عبارة عن اقتصاد منهاجي بلا منهاج ، او هي توجيه للاقتصاد ، على الطريقة الامريكية ولكن من غير اتباع لنظرية معينة في « الاقتصاد الموجه » .

وان مما يعطي تجربة روزفلت اهميتها ، انها طبقت في اعظم بلاد العالم انتاجاً وثروة ففي هذا البلد الغني بالسكان والكنوز ، ظهرت اعظم أزمة اقتصادية هزت العالم من اقصاه الى اقصاه ، وخيف منهـا ان تقضي على النظام الاقتصادي والسياسي

للولايات المتحدة ، فقد كان عدد العمال العاطلين عن العمل فيها حين تسلم روزفلت مقاليد الامور ثلاثة عشر مليوناً وهو ثلث مجموع العمال فيها وهبط سعر الحنطة الى الثلث وسعر القطن الى الخمسين ، وهبطت ارباح الشركات الى النصف وهبطت اثمان الاسهم الى النصف ايضاً ، ونزلت بالبورصة هزة كادت تودي بالحياة المصرفية الامريكية ، على ان الازمة لم تفاجيء روزفلت ، لانها كانت صادفت سلفه هوفر من قبل ، وصارعته ، ولذلك كان روزفلت يفهم معنى البسمة التي ودعه بها هوفر حين سلمه مكانه في القصر الابيض .

سياسة هوفر : كان هوفر يعتقد بوجود أزمات دورية ، تنتاب العالم مرة كل عشر سنين ، فتغير وجه الحياة كما تغير الزواحف جلدها مرة كل بضع سنوات ، وان من مصلحة الدولة وواجبها ان تخفف من شدة الازمة وان « تزيل قعر انحدابها » وانه اذا تركت الاسعار تهبط وشأنها دون ان تتدخل الدولة فهذا يؤدي الى اتلاف قسم من ثروة البلاد من غير جدوى ، لان الاسعار لابد ان تعود سيرتها الاولى من نفسها او بفعل القوى الاقتصادية ، ولذلك يكفي ان تخفف حدة الهبوط وكل تدابير هوفر كانت في هذا السمت ، فلم يفكر بمعاكسة حركة القوى الاقتصادية العفوية ، ولم ينكر مبدأ الحرية الاقتصادية وانما كان يفكر بتخفيف حدة القوى الاقتصادية وكانه يريد وضع الجدران بوجه الامواج ليمنعها من هدم الساحل ، ولكن روزفلت رأى الازمة اكثر عمقاً وابعد غوراً ، رأى ان الولايات المتحدة تشكو من أزمة تنسيق اقتصادي : تنسيق الحياة الاقتصادية الامريكية مع الاقتصاد العالمي ، وتنسيق عناصر الاقتصاد الامريكي فيما بينها .

أما من الوجهة العالمية ، فان الرخاء الامريكي ناشيء عن اسباب استثنائية : فقد نشطت الزراعة والصناعة في امريكا اثناء الحرب لتسد حاجاتها الخاصة وحاجات قسم كبير في أوروبا ، وفي السنوات التي تلت الحرب ، وجدت نفسها ايضاً في ظروف سعيدة . فقدمت الأدوات اللازمة لانشاء أوروبا الصناعي الجديد مع

استفادتها من الاسواق العالمية الاخرى في وقت كانت فيه الدول الاوربية ضعيفة لاهتمامها بتنظيم اقتصادها الداخلي .

ولكن الظروف الاستثنائية التي اتاحت وجود هـذا النظام الانتاجي زالت فيما بعد ، والبلاد الاوربية لم تعد تقف عند سد حاجاتها الخاصة بل اخذت مكانها في منافسة الاسواق العالمية واضاعت الولايات المتحدة وضعها الممتاز الذي كانت عرفته اثناء سني مابعد الحرب .

ولكن لم يكن التنسيق الخارجي ضروريا وحده بل كان من الضروري ايجاده في الحياة الامريكية الداخلية لان الرخاء ليس وقفاً على مستوى الاسعار المرتفع في البلد الذي يكفي نفسه بنفسه كالولايات المتحدة، وانما يقوم قبل كل شيء على توازن منسجم مرتب بين مختلف اجزاء الانتاج القومي ، فكل مستهلك منتج في الاصـل وقوته الشرائية هي محصول عمله وخدماته ، فالخدمات والعمل تبادل بعضهـا ببعض فاذا جاءت الى السوق بنسبه متعادلة وباسعار تتيح مبادلتها جميعاً بعضهـا ببعض فهناك الرخاء ، ولا كساد ولا بطالة . ولكن اذا حصل خلل في التوازن بين عناصر الانتاج اصبح نظام التبادل ابتر وانحط الرخـاء العام ، اذ في هـذا النظام لايخسر قسم من المنتجين جزءاً من قوته الشرائية دون أن يهبط مستوى معيشة الوطن كله . وقد رأى روزفلت ان التوازن قد اختل فأسعار المنتجات الزراعية لم تصل منذ ١٩٢٠ الى مستواها الذي كانت عليه قبل الحرب ، ففي عام ١٩٢٩ ، في أشد عهود الرخاء ، بينما كان المزارعون يستطيعون ان يشتروا ٩٢ ٪ من المنتجات الصناعية التي كانوا يشترونها قبل الحرب ، كانوا في شباط ١٩٣٣ ، لايستطيعون ان يشتروا اكثر من ٥٠ ٪ من المنتجات الصناعية التي كانوا يشترونها سنة ١٩١٤ لذلك كان الفلاح حين يرسل منتجاته ، يستلم عوضاً عن الثمن ، قائمة يزيد فيهـا مصروف النقل على سعر البضاعة .

رأي روزفلت ان الازمة الامريكية ازمة كساد ، ووسائل الانتاج اذا كانت قادرة في عام ١٩٣٢ ان تنتج مثلما كانت تنتج عام ١٩٢٩ فان المستهلكين الامريكيين

عاجزون عن شراء ثمرات الانتاج لان قوتهم الشرائية قد هبطت ، يستوى في ذلك الرأسماليون الذين هبطت اسهمهم ، والعمال الذين اصابتهم العطالة ، والزراع الذين انهارت اسعار منتجاتهم ، وذهب الروزفلتيون الى وجوب اعادة المقدرة الشرائية ولاسيما للطبقة العاملة ، والى وجوب انقاص الديون ، والى وجوب تحديد الانتاج والقضاء على المزاحمة .

في هذا الجو الفكري ، اجتمع الكونغرس الامريكي في دورة خاصة من ٩ آذار الى ١٦ حزيران ١٩٣٣ ، وكانت الحياة الاقتصادية الامريكية في اشد ازمتها وبحاجة الى العمل السريع الحاسم ، فأصدر أربعة عشر قانوناً ، وبها منح روزفلت سلطة واسعة ، بانقاص سعر الدولار حتى النصف ، وبرفع الفائدة ، وبتغيير شرائط الصناعة من حيث الاجور والساعات والاسعار والمزاحمة ، هذه التدابير مضافة الى المراسم التنفيذية يطلق عليها اسم « برنامج الاصلاح » أو «العمل الجديد» ولسنا هنا بسبيل دراسة كل هذه القوانين . ولكننا سنكتفي بالقاء نظرة عامة على أهمها ، ونبحث تباعاً التدابير التي اتخذها روزفلت لاصلاح الحياة الاقتصادية ، وهي : الاسعاف ، والاصلاح الصناعي ، والاصلاح الزراعي ، والاصلاح النقدي ، باعتبارها من وسائل التوجيه الاقتصادي .

١ — الاسعاف :

وجدت حكومة روزفلت نفسها امام بؤس يعم الجماهير الامريكية ، لفقدان انظمة التأمين الاجتماعي ، فألفت هيآت ثلاثاً تعنى بمحاربة الفقر :

أ — مصلحة الاشغال العامة . وكانت مهمتها انفاق ٣٣٠٠ مليون دولار للقيام باشغال تشغل جزءاً من العاطلين عن العمل ، وقد استطاعت ان تمتص من سوق العطالة مليونين من العاطلين ، وقامت بمشاريع وادي تنسي ، والميسيسيبي وكولورادو .

ب — هيئة تعنى بالمحافظة على الثروة العامة : مثل اعادة التحريج وفتح الطرقات

واحياء الاراضي . وهي تستخدم عمالها من الشبان ، وتخضع معسكراتها للنظام العسكري .

ج — مصلحة الاشغال المدنية والاتحادية: ومهمتها توزيع الاعانات على العاطلين لقاء قيامهم باشغال غير منتجة ، مثل جرف الثلوج ، وتنظيف الحدائق العامة وواجهات الابنية العامة وغرس الاشجار وقد نزحت أيضاً اربعة ملايين من العاطلين عن العمل .

٢ — الاصلاح الصناعي N. R. A. :

ان الفكرة الاساسية التي بنيت عليها تجربة روزفلت هي « ان زيادة الاجور مع انقاص ساعات العمل تزيد القوة الشرائية ، الامر الذي ينشط الصناعة ، ويتيح الاصلاح » ولقد اطلق على القانون الذي عني بالصناعة اسم قانون النهضة الوطنية » N. R. A. او NationaI Recovery .

ولقد حسب الناس هذا الدستور تطبيقاً للاشتراكية الحكومية ، فيه تعلن الحكومة الامريكية حقها بتحديد ساعات العمل والاجور والاسمار ، ولكن هذا ليس هو الغرض الاهم من هذا الدستور الذي كان يقصد قبل كل شيء الغاء القانون الذي كان قد وضع في امريكا لمكافحة التروست وهو قانون شرمن Sherman act ولقاء هذا التدبير الموضوع لمصلحة رأس المال وضع قانون للعمل لمصلحة العمال . فلقد كان محرماً على اصحاب المصانع اجراء اي اتفاق او اتحاد فيما بينهم في سبيل انقاص الانتاج . وقد يكون مثل هذا المنع مقبولا أيام الرخاء الاقتصادي حينما يجد كل انسان مكانه تحت الشمس ، اما أيام الازمات فعدم تحديد الانتاج والاسعار يجر الى أوخم العواقب لانه يؤدي الى تنافس شديد ، فالمصانع المهددة بالافلاس تطيل عهد النزاع ببيعها المصنوعات بثمن بخس ، وتضطر الاخرى لمجاراتها في هذا المضمار ، وهو سباق الى الموت . وليس أصحاب المصانع وحدهم ضحايا هذا المنع بل العمال ايضاً لأن هذا يؤدي الى اكثار ساعات العمل وتقليل الاجور .

ولقد حاولت بعض الصناعات عقد اتحادات Ententes فيما بينها لتحول دون تنافس يضر بها ولكنها كانت غير قانونية وتفضي الى « عقوبات صارمة » هي ان تطلب الحكومة الى المصارف ان تقطع اعتماداتها عن الصناعيين الذين يبيعون بثمن بخس .

ومن المدهش ان المحكمة العليا المحافظة هي التي فهمت ان مثل هذا الامر لا يمكن أن يدوم وهيأت الطريق للدستور الجديد ، اذ اصدرت قراراً مشهوراً في ١٣ آذار ١٩٣٤ — قبل صدور دستور الصناعة والتجارة بشهرين — وقد اعتبرت تأسيس اتحادات Cartels تحدد الاسعار امراً مشروعاً . وفي هذا الموضوع كما في سواه تسبق المحاكم المشترع .

لقد اريد من القانون الجديد « جعل التنافس الهدام تنافساً انشائياً والالجوء الى التعاون كلما تطلبت المصلحة ذلك » اما وسيلة ذلك فهي ان يوضع لكل صناعة قانون يدعى قانون التنافس الشريف . وهذا القانون لا تضعه الحكومة بل يوضع من قبل التجار والصناع التابعين لنوع انتاجي ثم يعرض على الرئيس ليصدق عليه ويمنحه قوة القانون . ولكن الرئيس يستطيع ان يفرض قانوناً اذا رفضت صناعة ما تقديم قانون من عندها والواقع ان جميع القوانين التي وقع عليها روزفلت هي من صنع الافراد ولم يفرض اي قانون . واهم شرط يتضمنه هذا القانون هو اعلانه حرية الاتفاق على تنظيم الانتاج وتحديد الاسعار متى شاء المنتجون ذلك . وفي الواقع لم تحدد الاسعار الا في حرفة واحدة هي الاصبغة . اما في الصناعات الاخرى فان قوانينها تنص على ان لا تبيع باقل من تكاليف الانتاج .

وهناك شرط آخر يجيز للصناعيين والتجار ان يطلبوا الى الرئيس التدخل عندما تهددهم صناعات اجنبية باسعارها البخسة وله حينئذ ان يرفع الرسم الجمركي وان يحدد الاستيراد .

ثم ان هذا القانون يجب ان يحوي شروطاً لمصلحة طبقة العمال ، كما انه يجب ان يعترف لها بحقها في التفاوض مع اصحاب العمل اما بصورة فردية واما بواسطة

اتحاد العمال كما انه يجب ان يحوي الحد الاقصى لساعات العمل في اليوم والاسبوع والحد الادنى من الاجرة للعمال الذين يعملون بالقطع وتنظيم شغل النساء وعدم تشغيل الاولاد الذين لم يبلغوا سناً معينة .

والواقع ان هذا القانون لايحوي شيئاً هاماً بالنسبة لباقي بلاد العالم غير تحديد الحد الادنى للاجور ولكن المهم هو النظرية الاقتصادية التي انشأهـا ، وهي « ان الصناعة في امريكا انما ازدهرت بفضل الانتاج الغزير ، فيجب اذن زيادة طلب الاشياء المصنوعة ولذلك يجب زيادة مقدرة الجمهور الشرائية فيترتب على ذلك انه يجب للخروج من الازمة زيادة الاجرة قبل كل شيء » .

٣ — قانون الاصلاح الزراعي A. A. A.

جاء في مقدمة هذا القانون ، انه يجب ان تعود النسبة بين الاسعار الزراعية والاسعار الصناعية الى ما كانت عليه قبل الحرب اي بين ١٩٠٩ — ١٩١٤ . وانه يجب ان لايدفع المستهلك ثمناً للحاصلات الزراعية من دخله اكثر مما كان يدفعه قبل الحرب ، وهذا يعني انه يجب المحافظة على قوة الزراعة الشرائية ، ولكن ماهو اساس القانون ؟

ان الفكرة التي يبنى عليها قانون الاصلاح الزراعي A. A. A. او Agricultural Adjustment act الصادر في ١٢ مايس ١٩٣٣ ، هي ان هبوط المنتجات الزراعية كان اشد من هبوط المنتجات الصناعية لان الصناعيين حددوا كمية انتاجهم ليزيدوا في ارباحهم بينما عجز الزراع عن ذلك لانه كان يستحيل الاتفاق فيما بينهم على ذلك لكثرتهم ، ولذلك يجب ان تتدخل الدول لانقاص الانتاج الزراعي في سبيل منفعة المنتجين وبالتالي لرفع اسعاره . على ان القانون لايضع احكاماً لحماية المستهلك وانما كان يقصد رفع الاسعار الزراعية . ماهي الطريقة التي اتبعها روزفلت في سبيل رفع الاسعار ؟

اذا كان هوفر حارب فرط الانتاج بالاقناع والدعاية وساعد الزراعة بالتسليف

فان روزفلت تصدى لاصل الداء الزراعي واعلن انه يجب انقاص المساحات المبذورة او المغروسة ، والفلاحون الذين يتعهدون بانقاص انتاجهم ينالون تعويضاً ، ومن لا ينقص انتاجه لايستحق المكافأة اما الطريقة المتبعة فهي ان سكرتير (وزير) الزراعة يقدر قبل الموسم انه يجب انقاص مقدار معين من المساحات المزروعة والمغروسة ، ويوزع هذا المقدار بين الولايات والمقاطعات ، وكل مزارع يريد الاستفادة من التعويض عليه ان يتعهد بذلك بعقد يعقده مع الدولة . هذا العقد ينص على ان يبقى عدد من الهكتارات بوراً وعلى ان لا يزداد استعمال الاسمدة في الاراضي المراد استثمارها ، ويمنح المزارع لقاء هذه التضحية تعويضاً . أما الأموال اللازمة لذلك فترد من حاصل رسوم تؤخذ على التجارة والصناعة وبما ان الغاية ايجاد التوازن ، فيؤخذ من الارباح الصناعية والتجارية قسم يعطى الى الزراع ويستوفى مرة واحدة عن كل تحويل صناعي للمنتجات الزراعية فيؤخذ عن الحنطة حين الطحن وعن القطن حين النسج او الغزل .

على أن حكومة روزفلت لم تقف عند وجوب خلق « الندرة » في سبيل رفع الاسعار ، بل كانت تؤمن بوجوب التصدير الى البلاد الاجنبية .

٤ — التدابير النقدية :

بدأ الرئيس روزفلت تدابيره فطلب من البرلمان منحه حق إنقاص ٥٠ في المائة من وزن الدولار الذهبي وقد صادق مجلسا الكونغرس والممثلين على طلبه بأكثرية عظمى .

ولم يهبط الدولار لأسباب فنية ، لان المخزون الذهبي كان يتكاثر في صناديق المصارف الاحتياطية ولم يكن هناك تضخم نقدي ، وانما هبط لاسباب اقتصادية ولكي تحل المشاكل الناشئة عن الأزمة الاقتصادية ولاسيما قضية الديون ، وهو ما أبانه روزفلت في خطاب اذاعه بالراديو في مايس ١٩٣٣ إذ قال : إن للادارة

غاية واضحة هي رفع اسعار المواد الأولية الى مستوى يتيح للمدينين أن يفوا ديونهم بعدد من النقود يساوي النقود التي كانت موجودة حين عقدت تلك الديون ، على أنا لا نقصد ابداً ان يكون الدولار الجديد من الرخص بحيث يتيح لهم ان يدفعوا أقل مما أخذوا ، وبتعبير آخر ، إنا نسعى لتصحيح خطأ ، لا لخلق اخطاء جديدة » . ويمكن ترجمة نظرية روزفلت بوضوح بالصورة الآتية : فلاح استقرض قبل الأزمة مقداراً من المال اشترى به كمية معينة من الحنطة ، ثم هبطت الاسعار بما فيها اسعار المنتجات الزراعية بحيث لو شاء فلاحنا ان يدفع دينه لوجب عليه أن يبيع من الحنطة ما يعادل مثلي الكمية الأولى ليحوز المال اللازم لوفاء دينه ، فتخفيفاً لعبئه قررت الحكومة ان ترفع الاسعار الى درجة تتيح له أن يفي دينه اذا باع من الحنطة ما يعادل الكمية الأصلية .

على ان روزفلت ، وإن حاز حق انقاص ٥٠ في المائة من قيمة الدولار ، فانه لم ينقص منها اكثر من ٤٠,٩٤ في المائة واصبح الدولار الجديد « دولار شباط ١٩٤٣ » عبارة عن ٥٩,٠٦ في المائة من الدولار القديم .

ولقد نتج عن هبوط النقد نشاط في تصدير المنتجات الزراعية لأن اسعارها هبطت بالنسبة للنقود الأجنبية ، وتحسن في حال الزراع لأن قوتهم الشرائية ازدادت في داخل البلاد ، اذ ان الفلاح صار بثمن كيلو القطن الذي يبيعه للخارج يشتري سلعاً في الداخل تزيد عما قبل . وكذلك نشطت الصناعة بزيادة القوة الشرائية للطبقة الزراعية .

وكما استفاد المدينون المنتجون من هبوط قيمة الدولار ، كذلك استفادت الخزينة الامريكية لانها قومت مخزونها من الذهب بحسب السعر الجديد كما فعلت فرنسا عام ١٩٢٨ ، وقد كان المخزون الذهبي في الولايات المتحدة يعادل ٤ مليارات دولار ذهبي . فلما هبط الدولار وقومت الحكومة الذهب من جديد ، ربحت من العملية ما يقارب المليارين .

المحكمة العليا وتجربة روزفلت:

إن تجربة روزفلت ، باعتبارها تجربة « تحديد للانتاج ، وتخفيض للدولار ، ورفع للأسعار ، وانتعاش صناعات الاستهلاك » تقع بين آذار عام ١٩٣٣ وشتاء ١٩٣٥ — ١٩٣٦ لاسباب خارجة عن ارادة روزفلت لأن المحكمة العليا هدمت في هذا الشتاء ماشاده روزفلت في النطاقين الصناعي والزراعي .

إن المحكمة العليا هي محكمة تبحث في موافقة القوانين للدستور ، وتفسخ منها ما يخالفه ، فرفع اليها احد المواطنين الامريكيين استئنافاً لحكم صدر عليه اتربيته دجاجاً خلافاً لقوانين الاصلاح الزراعي ،وادعى بأن هذه القوانين مخالفة للدستور الامريكي الذي يعلن الحرية الشخصية والاقتصاديه ، فاصدرت المحكمة قرارها بعدم موافقة هذه القوانين للدستور .

على أن هذا الحكم لم يفسخ هذه القوانين ، وانما اصبحت معطلة لجواز مخالفتها من قبل كل انسان ، وكذلك كان نصيب جميع قوانين الانعاش الصناعي ، ولكن ذلك كله لم يوقف مشاريع روزفلت العامة التي كانت عنوان مجده ، ولم يوقف التخمر الفكري لارادة الرأي العام في سبيل بناء المجتمع على مثل اخلاقية .

هذه لمحة موجزة عن تجربة روزفلت الاقتصادية ، وهي اذا كانت لم تعالج القضايا الأساسية في الكيان الاقتصادي الامريكي فانها كانت بمثابة علاج موقت ، يساعد المريض على النهوض ومحاولة السير ، والحق انها كانت بمثابة العلاج يعيد المريض من غيبوبته ، بانتظار الدواء الأساسي ، ولكن الايام عاجلت الولايات المتحدة لان العالم منذ عام ١٩٣٦ يعيش في جو حرب ،الامر الذي ادى لانعاش الصناعة الضخمة الامريكية ، ثم لانعاش سائر فروع الانتاج وقضى على ازمة العطالة ، وأرجأ الى ما بعد هذه الحرب ، حل المشكلة الاقتصادية الامريكية .

الفصل الثالث

التنهيج الاقتصادي

منذ الحرب العالمية الثانية ، اجتاز العالم مرحلة الاقتصاد الموجه ، وبلغ مرحلة « الاقتصاد المنهاجي » ولا نكاد نجد دولة في العالم ، كبيرة أم صغيرة ، تعيش اليوم من غير أن تتبع سياسة التنهيج ، وأعني بالتنهيج أن يكون للدولة منهاج مرسوم تعين فيه غاياتها الاقتصادية والوسائل الواجب اتخاذها لبلوغ هذه الغايات ، فيعلن مكتب التعبئة العام الذي يعمل باسم الحزب ، أو الحكومة ، او الشعب ، اهداف البرنامج مع وسائل التنفيذ وأدوات العمل وكيفية استعمال الانتاج القومي في سبيل بلوغ المنهاج أهدافه .

فالمنهاج من وجهة عامة : وثيقة تضعها لجنة خاصة ومختصة ، تعين فيها حاجات الشعب مقدمة الضروري على غير الضروري ، وتعين فيها وسائل سد الحاجة ، لمدة طويلة أو قصيرة ، وتدرس كل احتمال يعرض اثناء التنفيذ ، وتضع لكل صعوبة حلها أو تتنبأ بالصعوبات لتتقي الاصطدام بها وتختلف باختلاف المفاهيم السياسية ومفاهيم السلطة الحكومية. والنظام الاقتصادي إنما هو تبع للشرائط السياسية ، فهناك مناهج في البلاد الحرة والبلاد التوجيهية . ليست الأمم سواء حيال الاقتصاد المنهاجي ومرد ذلك الى عوامل اجتماعية واقتصادية وجغرافية وتوجيهية فالمنهاج الذي يوضع لبلد مثل الهند وروسيا والصين وهي بلاد تطفح بالسكان والثروات الطبيعية غير المنهاج الذي يوضع لبلاد قليله السكان مثل سوريا ونيوزلندة واوستراليا .

والمنهاج الذي يوضع في بلد دكتاتوري مثل الأرجنتين غير المنهاج الذي يوضع في بلد يدين بالحرية مثل فرنسا وانكلترا . والمنهاج الذي يوضع في بلد يملك الموظفين والفنيين القادرين على تنفيذه غير المنهاج الذي يوضع في بلد لا يملك مثل ذلك .

وقد يكون هدف المنهاج انتاج الكهرباء، ولكن الغاية قد تكون كفاية الحاجات الصناعية او الزراعية ، أو مكافحة العطالة ، او تهيئة الانتخابات .

على انه يمكن تصنيف المناهج الى اصناف تختلف باختلاف طبيعتها :

١ — المنهاج الاقتصادي العام :

ونجده في بلاد الاتحاد السوفياتي ، وفي بلاد اوربا الشرقية. فقد جعلت بلاد الاتحاد السوفياتي المنهاج اساساً لحياتها ، وعهدت بالقيام بوضعه للجنة خاصة يرأسها وزير المنهاج ، وهذه اللجنة الدائمة ، تضع المنهاج اي برنامجاً يعين مقدار الانتاج والتوزيع والاستهلاك للشعب الروسي خلال مدة معينة . والمدة المبدئية هي خمس سنوات ، ولكن المناهج توضع لاكثر من ذلك فهناك منهاج يعتزم مساواة الولايات المتحدة بالانتاج بعد مدة خمس عشرة سنة ، وهو مقسم لمناهج كل منها خمس سنوات ، ومنهاج السنوات الخمس مقسم لمناهج تطبق في السنة ، وفي نصف السنة ، وفي ثلاثة شهور ، وفي مدد اقصر من ذلك ، وحكمة المدة الطويلة أنها تعين الهدف البعيد الذي يجب ان تتجه نحوه جهود الدولة ، وحكمة المدد القصيرة انها تساعد على رقابة التنفيذ بصورة مستمرة ، وعلى معرفة ما يجب ادخاله من تعديل وتبديل ضمن هذه المدد ، ليمكن اقتطاف الثمرة المرجوة من المنهاج في الموعد المعين .

٢ — البرامج الديكتاتورية :

وهناك مناهج عامة أخرى تختلف عن مفهوم المنهاج الروسي من حيث الاساس ومن حيث الادارة الاشتراكية ، وانما هي اقرب الى ان تكون برامج اجبارية ، في الحكم والاقتصاد ، مثل منهاج الارجنتين واسبانيا والبرتغال والمانيا النازية .

فمنهاج الارجنتين هو اوسع من أن يكون منهاجاً اقتصادياً واجتماعياً ، ولانجد في فصوله السبعة والعشرين غير ثمانية تبحث في الاقتصاد بينما نجد فيه ابحاثاً لتنظيم الدوائر والقوى المسلحة والقضاء ، وهو وان كان يبحث في مشاريع الري وحماية الصناعة ورقابة الاستيراد والتصدير ، فلا يمكن ان نضعه الى جانب المنهاج الروسي لا من حيث اسلوب التطبيق ولا من حيث الروح ولا من حيث الفن ، بل هو أقرب الى ان يكون برنامج عمل حكومي شبيه بمشاريع الاشغال العامة .

٣ — المناهج الشبيهة بالبرامج :

وعلى العكس من المناهج الالزامية نجد مناهج توضع في نطاق الامم الحريصة على الحرية الفردية ، ولكنها لاتستطيع ان تنكر ضرورة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية الخاصة حماية للصالح العام . ولكي تبرر هذه البرامج في عيون الجمهور ، اسندتها الى فكرة « الاستخدام الكامل وهدفها المكافحة ضد العطالة ، وهذه هي الفكرة البريطانية عن التنهيج ومآلها : ان هناك فرقاً اساسياً بين التنهيج الكامل وبين الديموقراطي . الاول يخضع الرغبات الفرديه لرأي الدولة مما يحمل على استعمال الاكراه وحرمان الفرد من حرية الاختيار وقد يكون ذلك ضرورياً أيام الحروب أما في الظروف العادية فالشعب الديموقراطي لايستطيع التخلي عن حرية الاختيار وتسليمها للدولة ، لذلك كان على الحكومة الديموقراطية السير في التنهيج بحيث تحتفظ باكبر مقدار من حرية الاختيار لدى المواطن الفرد . وكان ثمرة هذه الفكرة الاولى منهاج بيفريدج ، ثم المنهاج الاقتصادي البريطاني لعام ١٩٤٧ .

ومثل ذلك المنهاج الفرنسي المعروف باسم « منهاج مونه » او منهاج التجديد والتجهيز لعام ١٩٤٨ .

٤ — المناهج الجزئية :

إن بعض الامم النافرة من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، استعملت طريقة المنهاج لأهداف محدودة ومعينة وأهم هذه المناهج ، هو المطبق في الولايات المتحدة الامريكية لاستثمار وادي نهر التنسي . فقد كان من اهدافه : مكافحة

الفيضان ، وري المناطق الجافة ، واستعمال النهر للملاحة ، واستخراج الكهرباء واستعمالها في الصناعة والزراعة . كما كان من وسائله تقديم الاموال للمنتجين وانشاء التعاونيات بين الزراع على غرار الكولخوز الروسي وتعليمهم أصول الزراعة واستعمال الآلة ، وارشادهم نحو وسائل الفن الحديثة .

وسنعني في الابحاث التالية ببحث اهم نماذج التنهيج ، بادئين بالتنهيج الكامل الاشتراكي وبوصف التنهيج الروسي ثم نبحث في التنهيج المرن والجزئي والدولي .

البحث الأوّل

التنهيج الكامل

يختلف الاقتصاد التنهيجي عن الاقتصاد الرأسمالي في نقطتين اساسيتين :

١ — ان وسائل الانتاج في الاقتصاد الرأسمالي ملك للافراد بينما هي ملك الأمة في الاقتصاد التنهيجي ، حيث تستملك الدولة الارض والمعامل وغيرها من وسائل الانتاج ، كما تتولى شؤون العمل وتوزيع العمال على المعامل والمناطق .

٢ — ان الحركة العفوية للاسعار في الاقتصاد الرأسمالي هي التي تتيح انسجام الانتاج مع الاستهلاك ، اذ يبادر المنتجون الى زيادة انتاج السلع التي ترتفع اثمانها او الى الاقلال من انتاج السلع التي تنخفض اثمانها ؛ اما في الاقتصاد التنهيجي فالسلطات العامة هي التي تعين مقدار الحاجات التي ينبغي كفايتها ، وهي التي تضع لمختلف المعامل اهدافها الانتاجية ، وتمنحها وسائل الانتاج الضرورية . ويتم تحديد الافضليات الاجتماعية وبرامج الصناعة عن طريق اداة هامة في الاقتصاد المنهاجي هي « المنهاج » .

ان الاتحاد السوفياتي هو البلد الذي يظهر فيه التنهيج الكامل بصورته الاصلية فالمنهاج انما يوضع فيه من قبل لجنة خاصة تدعى « لجنة المنهاج » — كما سنرى في صدد دراستنا التنهيج الروسي — ، وهذه اللجنة تستوحي اتجاهاتها العامة من قبل الحكومة والحزب الشيوعي ، وتهيء مشروع المنهاج وتنقله الى مختلف السلطات الانتاجية ، من القمة الى الاساس وتعين لها الجهد المطلوب منها بذله وتنتقل هذه التوجيهات الى مختلف القطاعات الانتاجية ثم الى الفروع الصناعية ، ثم الى كل مشروع بمفرده . وهذه المشاريع تذكر في اجوبتها على التوجيهات امكانياتها وما تحتاج اليه من وسائل التنفيذ ، فيعود المشروع من حيث جاء من الاساس الى القمة ، وفي كل مرحلة من المراحل تجمع المقترحات والمطالب وتنسق فيما بينها ، حتى اذا تسلمت لجنة المنهاج ذلك كله وضعت المنهاج النهائي وبلغته الى من ينبغي لهم تنفيذه .

ان خصوم الاقتصاد المنهاجي ينتقدونه من نقاط ثلاث :

أ — النقطة الاولى

يؤخذ عليه انه يؤول الى هبوط الحصائل الانتاجية ، لان العمال على اختلاف طبقاتهم وانواعهم ينقلبون الى موظفين ، ويقل اهتمامهم بعملهم ، ولا يعنون ببذل الجهد من اجل تقليل النفقات فتقل الحصيلة الانتاجية .

ويجيب دعاة الاقتصاد المنهاجي على ذلك ان هذا ليس صحيحاً فيما يتعلق بالعمل في المصانع الكبرى اذ ان وضع العامل او المهندس واحد ، في المعمل الرأسمالي او في معمل مؤمم ، ومن السهل حفزها نحو زيادة الانتاج باعطائه جوائز تتناسب مع زيادة الانتاج وبمكافأته بالترفيع . لذلك كان باب الترفيع اوسع في روسيا منه في البلاد الرأسمالية ، ولذلك كان اجر مدير عام فيها يعادل اضعافاً مضاعفة اجر العامل العادي .

ويختلف الامر عن ذلك في القطاعات التي يقوم عليها مستحدثون صغار في النظام الرأسمالي . ففي هذه الحال يمكن اللجوء في النظام التنهيجي الى منشطات

اخري : مثل تشجيع التنافس بين المعامل او الحقول المؤممة ، وتوزيع المكافآت الفخرية ، واثارة الشعور بلذة المساهمة في عمل عظيم ، واذا لم تنجع هذه الوسائل يصار الى فرض العقوبات فيتابع العمال الذين تقل حصيلتهم الانتاجية بتهمة الاحباط Sabotage . ذلك ان الماركسيين يؤمنون بان تغير المؤسسات يؤول حتما الى تغير في الطبيعة البشرية ، ولكن هذا التطور يتطلب بعض الوقت ، ولذلك يجب اتخاذ عقوبة مكان عقوبة : عقوبة الاحباط ، مكان التسريح اوالافلاس.

ب — النقطة الثانية

ويأخذون عليه انه محروم من اي اساس عقلاني وهذه النقطة هي اقوى نقاط النقد التي يمكن ان توجه الى التنهيج الكامل ، لانه مبني في الاصل على الفكرة العقلانية . ولكي نفهم مدى هذا الاعتراض يجب ان نذكر ان هدف التنهيج الكامل انما هو القضاء على السوق الحرة . وهذه السوق الحرة في النظام الرأسمالي وما ينتجه من تقلب الاسعار ، ترشد المنتجين لمعرفة ما اذا كان في المجتمع فيض انتاج او نقص انتاج ، وما اذا كان يجب عليهم تخفيف الانتاج او زيادته . فالمجتمع انما يتصرف بكمية محدودة من عناصر الانتاج : كالمواد الاولية والآلات والعمال ، وفي الاقتصاد الرأسمالي ينتج سعر السوق عن تزاحم المشاريع على هذه العناصر. فالمشاريع التي تعنى بانتاج السلع ، والتي يدفع المستهلكون فيها ثمناً مرتفعاً ترضى أن تدفع ثمناً مرتفعاً لحوز المواد الاولية والآلات والرجال الضرورية لها اما المشاريع الاخرى فلا تجاوز سعراً معيناً تدفعه فينتج عن ذلك ان المنتجات الاكثر رغبة ، والآلات الاكثر ضرورة هي التي تصنع دون سواها ، وبذلك تستعمل المواد الاولية والآلات والرجال بصورة « عقلانية » حسب رغبة السكان وحسب المقدرة الشرائية لمختلف هيئات المجتمع .

ولكن الاشتراكيين لم يسلموا بكمال هذه الحركة ، واظهروا طيلة القرن التاسع عشر التبذير الذي تقود اليه ازمات فيض الانتاج . وفي الوقت الحاضر اثبت الباحثون في الاسعار ان المزاحمة الحرة لم يعد لها وجود في الاقتصاد الرأسمالي في

« المزاحمة الاحتكارية » ، وان مجال التبذير كبير في هذا النظام ، وان « التنبؤ » بالمستقبل ضروري وان الزيادة في استعمال رؤوس المال والآلات واليد العاملة كثيراً ما تستدعيها عوامل نفسانية لا تدخل تحت حصر ولا تخضع للتنبؤ ، مما يوثق الصلة بين حركة الاسعار وبين الازمات . لذلك يستحيل الادعاء بوجود حركة تامة العقلانية تخضع لها اهداف النشاط الاقتصادي ، وتتيح انسجام الوسائل المتيسرة مع الاهداف المبتغاة ، ولكن لاشك في وجود هذه الحركة. والتنهيج الكامل يقضي على نظام السوق والاسعار الحرة ويحل محلها وسائل اخرى تتيح له : تحديد اهداف الانتاج ، وانسجام الوسائل مع الاهداف .

١ — كيف تتعين اهداف الانتاج :

تتعين اهداف النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الرأسمالي باستفتاء المستهلكين فهؤلاء اذ يقسمون دخلهم ما بين الاستهلاك والادخار ويخصصون جزءاً لشراء ما يحتاجون اليه ، ويضعون الجزء الآخر تحت تصرف مستحدثين يودون شراء الآلات ، انما يعلنون اي كمية من عوامل الانتاج ينبغي ان تبذل لسد الحاجات الآنية ، واي كمية يجب ان تخصص لتحسين الجهاز الانتاجي . وهم اذ يوزعون المقدرة الشرائية بين مختلف المنتجات ، ويكيفون الكميات المطلوبة حسب مستوى الاسعار ، فانما يجبرون المنتجين على زيادة بعض فروع الانتاج دون البعض الآخر .

يؤخذ على هذه الطريقة انها لا تضع المستهلكين على قدم المساواة اذ ان الاغنياء اشد تأثيراً فيها من الفقراء ، وفضلاً عن ذلك فان المستهلكين لا يملكون البصيرة اللازمة ويضحون بالمستقبل في سبيل الحاضر وينزعون لاهمال التجهيز الانتاجي في سبيل سد حاجاتهم الآنية .

اما في الاقتصاد المنهاجي الكامل فلا شيء من ذلك ، وانما تعين الدولة والحزب الاهداف التي ينبغي بلوغها ، وتعين لجنة المنهاج — وهي جهاز فني — مقادير البضائع التي يجب انتاجها . ففي هذا الصدد يجب ان نعلم كيف تترجم لجنة المنهاج بالارقام

ما تتلقاه من توجيهات. ان الامر سهل اذا كان البلد في حال حرب او كان في حال تخلف اقتصادي ، ففي الحال الاولى تأخذ لجنة المنهاج بالارقام التي تضعها الاركان العامة على اساس الاعتبارات الفنية العسكرية ، وفي الحال الثانية يسهل عليها تعيين الحاجات الضرورية للسكان ، المتشابهة المتناسقة ولكن التنهيج الكامل ليس وقفاً على البلاد المتخلفة ، وانما هو مقترح ايضاً للبلاد التي بلغت مستوى عالياً من الرفاهية ففي مثل هذه البلاد لو تلقت لجنة المنهاج امراً بان تخصص جزءاً من عوامل الانتاج في التجهيز الجديد ، وتترك الباقي لرغبات الشعب فكيف يحسب حجم الانتاج الذي يجب فرضه على مختلف قطاعات الاقتصاد ؟

يمكن اللجوء الى اساليب مختلفة :

١ً — اما ان توزع بطاقات التقنين على السكان ويوجه الانتاج حسب ذلك وهذا حل مقبول في ظروف الحرب ولكن يصعب قبوله بصورة دائمة لانه يحرم الناس من احدى حرياتهم الثمينة : حرية الاستهلاك .

٢ً — واما ان يلجأ الى الاحصاآت الموضوعة قبل الغاء السوق الرأسمالية ويحدد الانتاج بحسب هذه المعلومات . ولكن هذه الاحصاآت تضعف قيمتها كلما بعد العهد بها ، مما يجعل هذه الطريقة اقرب الى ان تكون وسيلة انتقالية .

٣ً — واما ان يصار الى الدراسة والتحقيق لمعرفة كيف تنفق كل طائفة اجتماعية دخلها ، ومحذور هذا الاسلوب الصحيح نظرياً انه يجب اجراء تحقيقات مفصلة متجددة باستمرار لمتابعة تغير اذواق الافراد .

٤ً — واخيراً ، اما ان يصار باي وسيلة استبدادية الى تعيين مقادير الانتاج الضرورية لسد حاجات السكان والى العمل على صنعها ثم الى جعل المشترين يستفيدون منها عن طريق تبديل سعر المبيع . فاذا كثر الطلب على سلعة من السلع من قبل المستهلكين مما ادى خلو المخازن منها ترفع الاسعار بشدة ، واذا قل استهلاك الناس لسلعة اخرى خفضت التعرفة ولو دون كلفة الانتاج. وهذه الطريقة تفضل الطرائق الثلاث الاخرى ولكن علينا ان نعرف مداها ومآلها .

فالسلطات العامة حين تعنى بتعديل الاسعار لتأمين تصريف المنتجات بانتظام تستطيع ان تحافظ على برامجها الانتاجية ، والسكان مجبرون على استهلاك ما انتج من اجلهم ، فتزول حرية الاستهلاك ، ولكن الاكراه عام لا فردي ، وتستطيع السلطات العامة تصحيح برامجها حسب ما يظهر لها فيما بعد ، فتقلل من انتاج السلع التي صعب تصريفها وخفض سعرها وتنشط انتاج الاخرى ، وهذا يعني العودة لمبدأ السوق وعندئذ يجب معرفة ما اذا كانت الدوائر الحكومية التي تتابع تطور السعر وتنظم انتاج مختلف انواع السلع متساوية في الصلاحية مع مئات المستحدثين الرأسماليين ، وما اذا كان الموظفون غير المسؤولين مباشرة يعملون بمثل السرعة والدقة التي يعمل بها الصناعيون المهددون بالخسار .

٢ – كيف تنسجم الوسائل مع الاهداف

وهذا يجعل على عاتق السلطات المكلفة التنهيج مشكلة اكثر صعوبة . فلو قررت لجنة المنهاج ، على اثر الملاحظات التي استنتجتها من حركة المستودعات اولاي سبب آخر ، ان تقدم للسكان من الحنطة اربعة امثال ماتقدمه من اللحم ، وافترض انها بلغت غاياتها عن طريق تخصيص المساحات وتوزيع الاسمدة والجرارات والعمال فالمشكلة لا تنتهي بذلك اذ يجب معرفة ما اذا امكن بلوغ الغاية بطريقة اقتصادية كأن تكون الارض والآلات الموجودة قد استخدمت على احسن وجه ، ولم تبذر المواد الاولية ، ولم يطلب الى العمال الا الجهد الضروري . وهذا عمل مليء بالصعوبات فقد يكون من الافضل ان تخصص للرعي بعض الاراضي التي زرعت ، وقد تكثر الاسمدة في مكان وتقل في مكان آخر ، وقد يزيد انتاج التراكتورات بينما ينقص انتاج قطع التبديل ، وقد يقل انتاج بعض السلع دون الحد المقرر ، فلاجتناب مثل هذه الاخطاء ، ولاستعمال موارد البلاد من الرجال والمواد الأولية والآلات المحدودة بالضرورة استعمالا حسناً عقلانياً ، يمكن ان يلجأ الاقتصاد التنهيجي الى

طريقة مستمدة من الرأسمالية : هي مسك حسابات بالكلفة والسعر . ففي الاقتصاد المنهاجي ترفق عوامل الانتاج والمنتجات بامثال تدعى بالاسعار . وتتيح الحسابات معرفة ما اذا كان من الافضل لحوز مقدار معين من الحنطة ، استعمال مزيد من الارض ومقدار اقل من العمال ، او مزيد من العمال ومقدار اقل من الارض ، او استعمال ارض معينة للرعي واخرى لزراعة الحنطة .

على ان هناك امراً ينقص من قيمة هذه الطريقة ، هو ان الاسعار توضع من قبل السلطات العامة بحسب رغبتها ، وانها لا تستند في وضعها الى معيار عقلاني : اذعلى اي اساس تستند السلطة حين تقرر أن اجرة عامل المنجم اليومية يجب ان تكون ثلاثة امثال اجرة الحارس لاأربعة امثالها ، وحين تقرر ان اجرة الموظف تعادل مثلاً اجرة العامل الزراعي ، وهل هي احذق من المستحدث الرأسمالي في حساب معدل استهلاك الآلات آخذة بعين الاعتبار امكانيات الاختراع التي تقضي بتجديد هذه الآلات بسرعة .

هذا كله يجعل الحسابات المستندة الى الاسعار والكلفة في الاقتصاد المنهاجي حسابات افتراضية ، مستندة الى اسس افتراضية .

ج — النقطة الثالثة من نقاط النقد :

ويأخذون على الاقتصاد المنهاجي انه يمس بالحرية .

ان أهم ما يؤخذ على التنهيج ، ليس انه يمس بالحريات الاقتصادية : مثل حرية السعي ، ومثل اجباره العمال على الخضوع لسلوكية المنهاج ، ومثل انتقاصه حرية الاستهلاك بل انه يمس حريات اثمن وهي حرية الفكر وحرية الاعتقاد . وقد فصل هايك وفون مايسس هذا الانتقاد في نقاط ثلاث :

١ — ما يحدثه تركيز كافة السلطات في يد الدولة من خطر على الحرية : يقول هايك : ان اصحاب السلطة الاقتصادية في الرأسمالية لايستطيعون التأثير على الوجدان رغم التركيز لانهم يبقون منقسمين في آرائهم السياسية . وان اخذهم العمال بالظلم

يحمل هؤلاء على ترك معاملهم . ولكن اذا شمل التأميم المشاريع كلها تزول هذه الضمانة الاخيرة .

٢ — ان الحريات السياسية لا معنى لها ان لم يكن لها مضمون اقتصادي .

فحرية النشر لا معنى لها من غير حرية السعي ، وحرية السعي لا معنى لها من غير حرية التملك ولقد حدثت في فرنسا احداث عقيب التحرير اظهرت ان مجرد اللجوء الدولة لتوزيع الصحف حين شح الورق ينطوي على مخاطر كبرى ثم ان حرية التعليم تبقى وهمية مادام الذين يودون ممارستها عاجزين عن بناء المدارس او جمع الموارد الكافية ، وحرية الرأي تفقد كثيراً من قيمتها اذا كانت السلطات العامة وحدها قادرة على اخراج فيلم او انشاء محطة راديو . ثم « ان ممارسة النشاط الفكري الرفيع لا تنمو الا باستعمال اشياء ومال . وهذا الاستعمال اذا كفله المنهاج تخسر حرية البحث والرأي والاجتماع والاعتقاد حقيقتها » .

٣ — واخيراً ان تنفيذ المناهج يتطلب انقياد وحماس الذين يشتركون فيه مما يجعل من الصعب الاحتفاظ بحرية النقد والمعارضة في النطاق السياسي يضاف الى ذلك ان تحقيق الاهداف السياسية التي يلبيها الانتاج في النظام الرأسمالي عندما تكون واضحة وتمس هذه الاهداف ضمير العمال ، فان ذلك يؤثر على الناحية الفنية . ولكن اهداف الرأسمالية ليست واضحة دائماً ، او لا يعبر عنها بصورة صحيحة . اما في الاقتصاد التنهيجي فهناك هدف واع ناشىء عن الدوافع السياسية « فهو كاقتصاد الحرب ، وليس من الممكن قيادة حرب حديثة اذا لم يكن المواطنون مؤمنين بعدالتها او ضرورتها ، اما تركهم يتجادلون بشأنها فانه يقضي على الظفر . وكذلك فقصور السلوكية الفنية مما يمكن ان يرافق حرية النقد السياسي ، وهم وخيال وعمليات التنهيج الواقعية ايدت ذلك » .

فالتنهيج يؤول الى القضاء على الانسان ، من حيث انه يهدد الحريات بجمعه السلطات الاقتصادية بيد الدولة ، ومن حيث استحالة تجلي هذه الحريات بغياب الحريات الاقتصادية التقليدية ، ومن حيث ضرورة زوال حرية النقد من اجل نجاح المناهج .

هذه هي حجج خصوم التنميج ، فلننظر بماذ يجيب دعاته ، وكيف يفندون الاعتراضات في نقطتين :

١ — انهم يسلمون بان التنميج يمس الحرية بمعناها التقليدي في الاقتصاد التنميجي ، ولكنهم يرون ان الاقتصاد الاحتكاري اشد نيلاً من هذه الحرية . فالحرية الحقيقية لا توجد في النظام الرأسمالي لمنفعة جمهور الافراد ، فلو راقبت الدولة الصحافة : فان الصحافة تعمل من اجل المثل الاعلى للاكثرية ، لامن اجل بائعي المدافع او تجار الورق ثم ان حرية الرأي شيء جميل جداً ، ولكن ما قيمتها في مجتمع تتجمع فيه وسائل النشر في ايدي الطبقة الاقتصادية الحاكمة ؟ انسيطرة القوى الخفية على تكوين الضمائر وتوجيهها خير منها الرأي الواعي الحاسم ولو نال ذلك من كاريكاتور الحرية ، المصنوع من الجهل بالعبودية .

فالمرء يبقى بين رأي توجهه الدولة ورأي توجهه الجماعات ، وضميره يتنازعه احد هذين ، فليس في اي منهما حرية حقيقية .

٢ — ثم ينتقلون الى حجة ثانية تصيب مفهوم الحرية نفسه .

فيقولون ان مفهوم الحرية الذي بحثناه حتى الآن مفهوم بورجوازي بائد ، يرى في الحرية حق كل فرد في ان لايكون متفقاً في فكره وفي التعبير عن فكره وفي سلوكه مع السلطة ولو كانت منبثقة عن الاكثرية .

هذا المفهوم يفترض ان بين الفرد والمجتمع تناقضاً لا يمكن تذليله . ان الحرية سلاح مؤلم يستعمله المرء ويقاوم به ضغط الآخرين ويحاول انماء ملكاته . ولكن من الممكن ان نتصور وضعاً اجتماعياً مختلفاً تزول فيه الملكية الخاصة ، ويتغير فيه معنى صلات الفرد بالمجتمع . في هذا الوضع الاجتماعي من الممكن ان تظهر حرية جديدة ، هي اتفاق وحماس ونهوض ، تصعد من الفرد الى مجتمع متطور وقف على خدمتها .

ولتحقيق هذا الوضع ، يعتبر الاكراه مشروعاً . ويجب ان تفرض الاكثرية الشعبية نفسها وان تستطيع تحطيم عداء الاقليات التي لاتقاتل تحت ستار الحرية الا

من اجل الاحتفاظ بامتيازاتها . يجب التسليم بوجوب استعمال قوى الدعاية والتعليم، وعندئذ ينبثق مجتمع يتيح نمو الافراد المتحررين من التقيدات الاجتماعية المظلمة ، ويكون فيه لكلمة الحرية معناها الحقيقي ومن الممكن حدوث خلافات في هذا المجتمع ولكنها تفصيلية ، اذ يسود بين الافراد اتفاق اساسي فلا تعود الحرية سلاحاً في ايدي البعض ، وانما تصبح تكاملا متناسقاً للفرد في المجتمع ، Integration ، تكامل هو شرط نموها .

هذه الحجة تتجاوز النطاق الاقتصادي ، وتسفر عن مفهومين فلسفيين للحرية اولهما يرى في الحرية قيمة موجودة رغم القيود الطبقية والاجتماعية ، والثاني يرى في الحرية قيمة مستقبلة لاتتحقق الا في مجتمع جديد .

الحرية في المفهوم الاول شيء كائن ، وهي شعار الانسان مهما رافقها من حدود، وان محاولة توسيعها او انمائها في المستقبل على حساب خنقها في الحاضر يجعل منها جثة لايحييها شيء « وهي في المفهوم الثاني » شيء سيكون حين يشعر الانسان بعبوديته وانه سيتحرر منها . وخلق هذا المجتمع الذي تنتظره الجماهير، تعتبر كل وسيلة مشروعة « واذا شئنا ان نحترم اشباح الحرية الحالية وخيالاتها فاننا نقضي على تحقيق الحرية الحقيقية ، حرية الغد ، ونتخلى عن كرامتنا كبشر . ولذا يجب ان يسبق التحرر الحرية التي هي ثمرته».

والتنهيج الكامل امر مليء بالاخطار ان اخذنا بالمفهوم الاول ، وهو شرط الحرية الحقيقية . على ان اخذنا بالمفهوم الثاني نهائياً واصدار الحكم النهائي يختلف بحسب رأينا في الانسان وفي المجتمع . ففي هذه الحال يصبح من الصعب معرفة نصيب التنهيج من النجاح باعتباره نتيجة للثورة المعاصرة وهذا النصيب تبع لمعتقدات الناس وتطور الرأسمالية.

١ — ان المهم في هذا الصدد ليس معنى التنهيج ولكن مايعتقد الجمهور انه معنى التنهيج . وان بعض القائلين بالتنهيج يتصورون انهم يناضلون في سبيل الحرية بمعناها

التقليدي لا بمعناها الذي ذكرناه . فهم ذوو اثر في نجاح التنهيج وهكذا نرى «ان المعتقدات اذ تستولي على فئة من النخبة السياسية التي تسيطر على جماعات عاملة بفعل المصلحة او التهديد او الاقناع ، وتؤثر على الجماهير بافكار اولية ودافعة يؤثرون في تنظيم المدن واضطرابها اكثر مما تؤثر دروس العقل والبراهين الفكرية واتجاهات الذوق السليم».

٢ — ثم ان تطور النظام الحالي ذو أثر فعال ، فلو اتيح للانسان ان يختار بين الحرية وما تقتضيه من مخاطر وقلق وآلام ، وبين منظمة اجتماعية تحمل الطمأنينة وسد الحاجات على حساب انقاص الحرية بمعناها التقليدي ، فكثيرون يختارون الحرية . ان بعض هؤلاء يختارون الحرية لانهم استفادوا منها بينما دفع غيرهم الثمن ، وآخرون ونعني بهم العمال لم يجدوا في نظام الحرية التقليدية الا الآلام والمخاطر لقاء حرية نظرية . ان نصيب التنهيج من النجاح تبع لمقدرة النظام الحالي على التطور والاصلاح او لامكان وجود حل آخر يقضي على تناقضات الرأسماليه الاحتكارية ويحسن وضع البؤساء ، ويجعلهم يهتمون بالمفهوم الشائع للحرية .

البحث الثاني

الاقتصاد المنهاجي الروسي

ان الذي يميز الدولة الاشتراكية من الدولة الفردية الحرة هو ان الدولة الاشتراكية انما تدار بحسب منهاج موضوع ، يقرر شكل الانتاج والاستهلاك ، ويعين بدقة الكميات والاسعار والاجور والنفقات في سائر النواحي الحياة الاقتصادية في الدولة فالمنهاج ، او البرنامج ، هو اذن ، روح الدولة الاشتراكية ، لذلك لم يكن

بدءا أن تسير الحياة الاقتصادية في بلاد الاتحاد السوفياتي وفق مناهج وبرامج حكومية وان تعد هذه البلاد بحق موطن الاقتصاد المنهاجي .

البيئة الفكرية : ان الاشتراكية الروسية ماركسية في اساسها، وقد اصبحت فلسفة ماركس ونظريته عن تطور المجتمعات وفلسفة التاريخ عقيدة خالصة يدين بها المثقفون الروس ، ويصدر عنها القادة الروس في تدابيرهم وسياستهم وقد كان تفسيرها قبل هبوط الثورة موضع الجدل ونقطة الانقسام بين النزعات والفرق الاشتراكية في روسيا .

فمذ عام ١٨٨٣ نشر بليخانوف آراء ماركس ودرس على ضوئها حالة روسيا وقضاياها التي تشغل الاذهان ولا شك ان لينين قرأ مؤلفاته واستقر رأيه على ان روسيا بلغت المرحلة البورجوازية وبامكانها السير نحو الاشتراكية .

على ان الاشتراكية لم تطبق في روسيا في شكل واحد ، بل اتبعت تطوراً فرضته الظروف السياسية الداخلية والخارجية ، فقطعت مراحل متتالية نحب ان نصفها بايجاز ، لنتوقف قليلا عند السياسة المنهاجية الحالية :

شيوعية الحرب : عندما شبت الحرب الماضية رأى لينين أن الفرصة حانت للثورة العالمية الاشتراكية ، فصرح حين وصوله الى روسيا ان على السوفيات ان يستولوا على الحكم « ولذلك يجب على البلشفيين تغيير خطتهم ، وترك اسمهم القديم الديموقراطيين الاجتماعيين وتأسيس منظمة اشتراكية جديدة تسمى « الشيوعية ». استولى لينين على الحكم عقب ثورة اكتوبر ١٩١٧ وحقق كل التدابير التي من شأنها تطبيق الاشتراكية في روسيا فجعل الصناعة والمصارف والابنية ملكا وطنياً حكومياً وحقق انحصار الحنطة وسائر المواد الغذائية والغى التجارة الخاصة وما يلازمها من نقود وأسعار وعمد الى توزيع السلع بطريق البطاقات الشخصية والى « الاحصاء » و « الرقابة » في كل نواحي الحياه وأقر عمل الفلاحين بوضعهم ايديهم على الاراضي لاقتسامها .

ولما تم للينين اجلاء البيض عن روسيا ، وجد ان الصناعة الروسية قد تهدمت

وان الثورة الزراعية خلقت طبقة جديدة من الملاكين ، وأن المجاعة بدأت تجوس خلال روسيا التي هدمتها سبع سنين من الحروب الاهلية الدولية ، فاعلن انتهاء « شيوعية الحرب » باعتبار انها تدبير موقت اقتضته الحرب ووضع لروسيا اسس «سياسة اقتصادية جديدة » تصلح ماهدمته الثورة ، وتتلاءم مع الواقع ، وتعمل لمستقبل الاشتراكية .

السياسة الاقتصادية الجديدة : اعلن لينين « سياسة اقتصادية جديدة » يرمز اليها بحروف N. E. B. في سنة ١٩٢١ وايدها بخطبه ونشراته ، ولكن لم يكتب له أن يشرف على تنفيذها لان المرض اقعده عن ممارسة الاعمال حتى توفي يوم ٢١ كانون الثاني ١٩٢٤ . رأى لينين من المستحيل أن تقفز روسيا الى عالم الاشتراكية وتحقق ان بلداً كروسيا « تتسع رقعته لعشرات من الدول المتمدنة ويعيش عيشة تقارب الابتدائية ليس فيه الاسس الضرورية للاشتراكيـة ، ولذلك يجب ان تبـذل الهمة في سبيل تنشيط الانتاج والمبادلة للخروج من المجاعـة واتقان الآلة الاقتصادية .

ان السياسة الاقتصادية الجديدة ابقت الصناعة الثقيلة والتجارة الخارجيـة والمصارف والتجارة الداخلية الكبيرة تحت الانحصار الحكومي ولكنها تركت الصناعة الصغيرة والتجارة الوسطى والصغيرة للسعي الشخصي وبهذه الصورة استطاع الفلاحون ايجار اراضيهم واستخدام الاجراء فبدأ الانتاج سيره المطرد وتألفت طبقة بورجوازية جديدة في المدن والارياف . ورأى ستالين ان «السياسة الاقتصادية الجديدة » آتت الثمرة المرجوة ، ووجدت روسيا فيها بعض الراحة بعد حربها الطويلة ، فعاد الى التقاليد الاشتراكية الصرفة ، وشرع بتطبيق السياسة المنهاجية ، عن طريق وضع البرامج لمدة معينة وتنفيذها .

التنهيج الروسي : كانت كلمة لينين الامرية : « ان الشيوعية عبارة عن السلطة السوفياتية مضافا اليها الكهرباء» ، وجاء في تقرير قدمه للمؤتمر التاسع للحزب الشيوعي « ان الكهربة يجب ان تكون هم الروس في العشر السنين المقبلة وان روسيا لاينبغي

ان تنشيء أية صناعة مالم تضمن سلامة الصناعة الكبرى لاسيما التي تصنع الآلات والمعامل ، والا هلكت كبلد مستقل ، ان الموسم الزراعي ليس كل شيء بالنسبة لروسيا ، بل هو شيء تافه كالصناعة الصغيرة . اما ماهو ضروري لنا ، فهو الصناعة الثقيلة ، ويجب ان نخلقها ونتدارك المال اللازم لها والا هلكنا كدولة متمدنة . ولا اقول كدولة اشتراكية » .

وكان اول ماعمله لينين في هذه الناحية ان جمع مائة وثمانين اخصائياً من العلماء منذ عام ١٩٢٠ والف منهم لجنة اسميت « لجنة كهربة روسيا » وعهد اليها بدراسة منهاج لاعادة بناء الصناعة فقدمت في نهاية تلك السنة تقريراً يتضمن منهاجاً لعمل تقدر تكاليفه بسبعة عشر مليار روبل ذهبي، يقضي بانماء الصناعات الاستخراجية والتحويلية والنقلية ثم سار ستالين على غرار لينين في هذا المضمار وكانت كلمته الامرية : « ان بناء الاشتراكية يجب ان يكون وفق منهاج « plan » واصبح مشروع « لجنة كهرباء روسيا » منهاج السنوات الخمس لانماء الاقتصاد الوطني في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وتحولت مهمة هذه اللجنة الى « لجنة منهاج الدولة » التي عهد اليها بأمر وضع البرامج والمناهج الاقتصادية والاشراف على تنفيذها .

لجنه منهاج الدولة gosplan : اذا رجعنا الى المقررات التي صدرت حتى اليوم من الاجهزة العليا في الدولة الروسية — من اللجنة المركزية ومجلس مفوضي الشعب ومجلس اللجنة التنفيذية المركزية الاتحاد — وجدنا اكثرها يبحث في القضايا الاقتصادية ، ووجدنا في مجلس الوزراء تفوقاً للوزارات (او المفوضيات) الاقتصادية كما يجب ان لاننسى المؤسسة المشهورة «لجنة المنهاج الاقتصادي للدولة» التي هي بمنزلة مفوضية من حيث حقوقها وصلاحياتها .

منذ أن الف ستالين لجنة المنهاج ، صار لها منزلة عظمى في حياة الوطن السوفياتي لانها وضعت له منهاج حياته الصناعية ، وهذه المناهج التي تضعها اللجنة، انما توضع لمدد مختلفة .

المنهاج الروسي :

ان المنهاج « plan » عبارة عن برنامج للانتاج والتوزيع والاستهلاك ترسمه الدولة للشعب السوفياتي لمدة معينة فتعين مقدار المنتجات الواجب انتاجها، ونوعها، ومقدار نصيب المنتجين والدولة منها ، وبحسبه تسير الصناعة والزراعة ، ويتعين مقدار ما يجب ان تنتجه في المدة المضروبة .

ولما كان المنهاج هو اساس الحياة في الاتحاد السوفياتي ، فيجدر بنا أن نفصل المراحل الطويلة التي تقطعها المناهج ليتسنى وضعها وتطبيقها . المناهج الوطنية ثلاثة أنواع : منهاج خمس سنوات أو منهاج المستقبل piatiletka ومنهاج سنة واحدة ومنهاج ثلاثة شهور ويدعى كل منها بالمنهاج الجاري واهم هذه المناهج منهاج السنة الواحدة او المنهاج السنوي .

فالمناهج السنوية ليست جزءاً من المنهاج الخماسي (منهاج السنوات الخمس) وحسب ، فهي تهيأ بعناية حسب الخطوط الرئيسية للمنهاج الخماسي ولكنها لاتخضع لها بصورة قاسية لان كل سنة جديدة تتطلب دراسة جديدة للامكانيات الاقتصادية وللتقدم الاقتصادي ،ومن اهم وظائف « لجنة المنهاج » اعداد هذه الدراسة . ثم ان المنهاج الخماسي لا يمكنه توقع كل ما سيحصل من التغييرات التي تعترض تنفيذه ، مثل تقلب الاسعار العالمية التي تؤثر على المنهاج عن طريق التجارة الخارجية ، ومثل رداءة موسم الامطار، ومثل الحالة الدولية التي قد تتطلب زيادة في التسلح ، ولذلك كان من اللازم أن يراعي المنهاج السنوي الوضع الاقتصادي والسياسي ، وكذلك الامر في منهاج الثلاثة الشهور الذي ليس ربع المنهاج السنوي وانما هو منهاج كامل بنفسه في نطاق المنهاج السنوي ويتيح اجراء مناورة اقتصادية تحصل شهراً بعد شهر لبلوغ الغاية المحددة لاجل السنة بكاملها. فالمعامل والصناعات والمزارع تضع مناهجها لشهر ولعشرة ايام وليوم واحد واما المناهج الوطنية فلا توضع لمدة أقل من ثلاثة شهور .

كيف يوضع المنهاج الروسي :

١ — المنهاج السنوي: تصدر الحكومة السوفياتية والحزب الشيوعي بالاشتراك في آخر تموز وأول آب مرسوما موقعاً من رئيس الوزراء ومن السكرتير العام للحزب ، يضع التوجيهات العامة للمنهاج الاقتصادي للسنة المقبلة . هذا المرسوم يعين الغايات التي ينبغي الوصول اليها ، والانتاج الذي يجب ان تتجه اليه الصناعات والمقدار الذي يجب حصاده من الموسم الزراعي وحمولة وسائل المواصلات وكذلك يعين مقدار رؤوس المال الواجب انفاقها وارقام زيادة حصيلة الانتاج وانقاص تكاليفه هذه الارقام تبلغ لكل من المفوضيات الاقتصادية على حدة لتكون بمثابة نطاق لمنهاج كل منها وهي مفصلة جداً لانها تتعلق بجميع الانتاج الاساسي كالفحم والحديد والفولاذ والبترول وصنع الآلات والسكك الحديديه وتوزيع المياه ويتضمن المرسوم ايضاً توجيهات لتعاونيات البيع والانتاج ولكل من جمهوريات الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بمنهاجها الاقتصادي للسنة المقبلة .

ان هذه الوثيقة الاساسية ، توجيهات المنهاج ، يستعان عند وضعها بالأسس او المعلومات أو المقترحات التي تقدمها « لجنة المنهاج » بعد أن تكون جمعتها في الشهر الذي يسبق تموز ، ففي حزيران يستطاع معرفة كيفية تطبيق المنهاج الحالي أي بعد شهور من بدء تطبيقه ، ولجنة المنهاج تطلب هذه المعلومات من مختلف المفوضيات ، وتضيف اليها المعلومات التي تستقيها من مندوبيها في مختلف دوائر الدولة وفي كل جمهورية ومقاطعة في الاتحاد السوفياتي. كل ذلك يتيح معرفة درجة تحقيق المنهاج وهل يمكن بلوغ غاياته .

متى اجتمعت هذه المعلومات لدى « لجنة المنهاج » امكنها أن تقدر ما يمكن تجهيزه من وسائل الانتاج وادواته للسنة المقبلة ، وان توفق بين ذلك وبين السياسة العامة الاقتصادية الذي يرسمها الحزب الشيوعي، فتقدم للحكومة في أواخر تموز دراسة كاملة للوضع الاقتصادي ، وبياناً بما يمكن عمله في السنة المقبلة ،

وملاحظاته الخاصة في الامر وهي في دراستها هذه تراعي عوامل كثيرة : مثل عدد المعامل الموجودة والمناجم وقوتها، وكمية البضائع الموجودة التي يمكن دخولها في المنهاج المقبل والمنتجات الزراعية ، وكيفية حصيلة عمل العمال ، وعددهم بالنسبة للازمتهم المدارس او هجرهم المدن .

ومتى تسلمت الحكومه هذه المعلومات والمقترحات من « لجنة المنهاج » تعين الخطوط العامة للانتاج والاستهلاك لجميع روسيا للسنة المقبلة ، ولكن الحكومة لاتأخذ بمقترحات اللجنة مغمضة العينين « لانها ليست عنواناً بين أيدي الموطفين » ولأن « مجلس مفوضي الشعب أشبه باجتماع طائفة من كبار الموظفين الدائمين العارفين بقضايا البلاد منه بمجموعة من السياسيين العابرين » بل تدرس هذه الملاحظات دراسة عميقة ، على أن الحكومة كثيراً ما تطلب الى لجنة المنهاج دراسة طائفة من التعديلات قبل أن تتخذ الحكومة مرسومها كما حصل اثناء تهيئة منهاجي عام ٣٥ و ٣٦ فقد جرى بناء ٢٩،٠٠٠ عربة قطار في عام ١٩٣٤ ، ولم تنص مقترحات اللجنة على زيادة هذا الرقم لعام ١٩٣٥ ولكن الحكومة في توجيهاتها قررت انشاء ٩٠،٠٠٠ عربة بينما كانت تقترح اللجنة ٣٠ ألفاً ، وقد انشىء فعلاً ٧٥ الفاً بكل الطرق ، حتى صنع بعضها في ورش تصليح السفن ، وكذلك كانت اللجنة اقترحت صنع ٢٠،٠٠٠ آلة زراعية لعام ١٩٣٦ وتوجيهات الحكومة جعلت الرقم ٦١،٠٠٠ .

ومهما يكن من الامر فان لجنة المنهاج تبقى على اتصال بالحكومة لان رئيسها عضو في مجلس مفوضي الشعب ، وواضعو المنهاج يتصلون باستمرار مع اللجنة المركزية للحزب .

وبعد ان تصادق الحكومة على المناهج المختلفة الواردة من مختلف الجمهوريات والمفوضيات ، تضع لجنة المنهاج منهاجاً وطنياً ملخصاً يجمع اسس كل من المناهج ليتيح للحكومة ان تعلن مرسوماً تذكر فيه النجاح أو الفشل الذي لاقاه المنهاج

السابق ، وطرائق تحسين العمل في سبيل نجاح المنهاج المقبل ، ويعد هذا المرسوم بمثابة رسالة من الحكومة الى البلاد ، وهو من الوجهة الرسمية المنهاج الاقتصادي للاتحاد السوفياتي ولكنه في الواقع خلاصة وتفسير للمناهج الفردية وبلاغ للبلاد وهو أيضاً وثيقة هامة تثقيفية .

٢) منهاج الثلاثة الشهور : ان تطبيق المنهاج السنوي ليس امراً خالياً من العقبات . ولكن مناهج الثلاثة الشهور والتي توضع اربع مرات في السنة تتيح للمفوضيات وصناعاتها بعض المناورة في تحقيق المنهاج السنوي ، ولذلك تدعى مناهج العمليات وكما ان المنهاج السنوي هو صفحة مفصلة وجديدة من المنهاج الخماسي ، فان هذا المنهاج يمثل الصفحة الآنية للمنهاج السنوي ، إذ يهيأ قبل كل ثلاثة شهور للاستفادة من عوامل لم يفكر فيها حين وضع المنهاج السنوي . يهيأ المنهاج الاول الاول في اول السنة ، مع المنهاج السنوي ، والمفوضيات تقدم في الشهر الذي يسبق مبدأ كل ثلاثة شهور مناهجها عن هذه المدة للحكومة ، هذه المناهج تتضمن الصعوبات التي تظهر ، او امكانيات الانتاج الجديدة والتدابير المقترحة ، وهي اقل تطويلا من المناهج السنوية ، ولكن لدى المعامل مناهج اقصر لتطبق في شهر أو اسبوع أو يوم .

٣ — منهاج السنوات الخمس Le plan quinquennal : يهيأ هذا المنهاج كما يهيأ منهاج السنة الواحدة . او ما ندعوه بالمنهاج السنوي ، ولكن لما كان هذا المنهاج يبحث في شؤون تهم التطور الاقتصادي العام ، فان الهيئات السياسية والعلمية تشارك في وضعه كل المشاركة .

إن « توجيهات » المنهاج الاول صدرت عن مؤتمر الحزب الشيوعي المنعقد عام ١٩٢٧ ، وتوجيهات المنهاج الثاني صدرت عن اجتماع الحزب المنعقد عام ١٩٣٢ وصودق عليها في المؤتمر السابع عشر للحزب المنعقد في كانون الثاني عام ١٩٣٤ أي بعد سنة من التاريخ الرسمي لتطبيق المنهاج ، ولقد تتبع المكتب السياسي للحزب

بعناية كل مرحلة من مراحل تهيئة هذا المنهاج منذ خريف عام ١٩٣٦ حسب ورود الاحصاءات الفنية والمعلومات التي جمعت عن امكانيات الانتاج بين عام ١٩٣٨ و١٩٤٢ ، وفي نهاية نيسان ١٩٣٧ امرت الحكومة جميع المفوضيات والجمهوريات ان تهيء مناهجها الخماسية لتقدمها في اول تموز ، ونشرت الصحف تقارير عن تهيئة المناهج في مختلف المناطق والصناعات ، وهذه المناهج التي وضعت في مايس وحزيران كانت بالطبع موقتة ، وهي لاتدل الا على الاتجاه العام ، ثم بدىء بوضع المنهاج العام ولم ينجز إلا في اوائل عام ١٩٣٨ ثم صدق في المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي عام ١٩٣٩ .

ثم ان اكاديمية العلوم قامت بدور المشير والمراقب فيما يتعلق بوضع كل من المناهج ، وتهيئة المنهاج ادت الى حشد عام لجميع الهيئات العلمية في البلاد. ففي سبيل تهيئة المنهاج الثاني مثلاً نظمت « لجنة المنهاج » اربعة وعشرين مؤتمراً علمياً لبحث المسائل الهامة ، كما جمعت المفوضيات والجمهوريات والولايات عشرات من المؤتمرات المماثلة لبحث القضايا الصناعية والمحلية . وبهذه الصورة « اتيح لمئات من معاهد البحث العلمي ولألوف من العلماء ، ان يناقشوا مشاكل المنهاج الثاني » .

ثم ان الجمهور السوفياتي شارك في وضع المنهاج الخماسي ، فقد فتحت الصحف صدرها للاقتراحات والمناقشات بشأن المنهاج الثالث في شهور مايس وحزيران وتموز من عام ١٩٣٧ ، وكذلك في الاسابيع التي سبقت عقد المؤتمر الثامن عشر حصلت مناقشات عامة بشأن مقترحات مولوتوف بصدد هذا المنهاج ، وقد جمعت لجنة المنهاج هذه المقترحات التي نشرت في اكثر من ٦٠٠ صحيفة ، واكثرها كانت صادرة عن اخصائيين وخبراء ، على ان مقترحات الرجل العادي كانت تهم من حيث معرفة شعور الرأي العام اكثر منها من حيث التهيئة الفنية للمنهاج .

٤ — المناهج الطويله الأمد : على أن لجنة المنهاج قد تفكر في بعض الاحيان بوضع برامج لمدة خمس عشر سنة ، بل ان اول منهاج وطني ، منهاج كهرباء روسيا

الذي عني به لينين عام ١٩٢٠ كان يتضمن برنامجاً يطبق بخمسة عشر عام ويؤول الى انقلاب في الصناعة والزراعة والمواصلات ، ولكن هذا المنهاج أنجز بأقل من عشر سنين ، وقام مقامه المنهاج الخماسي الاول لعام ١٩٢٨ ، ولقد اثبتت التجربة ان الانسان لايستطيع ان يسيطر على المستقبل لان في الحياة مفاجآت وتطورات نفسانية واجتماعية ليست في الحسبان ، ولذلك كان تطبيق المناهج لايجري وفق الخطة والاوقات المرسومة ، ولذلك كانوا في روسيا يميلون الى المناهج القصيرة الأجل . ان واضعي المناهج رجال واقعيون يعملون الى مدة خمس سنوات فيها كثير من التوقع والافتراض وقليل من العمل ، ومع ذلك يكفي ان يوضع فيها قليل من مشاريع الاعمال الكبيرة كالمناجم والسكك والصناعات ، فهذه المدة كافية ليظهر فيها الحزب المرحلة التي يعتزم بلوغها في النمو الاقتصادي . ومع ذلك فلدى لجنة المنهاج مشاريع تتعلق بتوليد الكهرباء ويراد تطبيقها بمدة خمسين سنة ، وهي عبارة عن شبكة من محطات الكهرباء والري والترع التي تصل انهار سيبريا بروسيا الاوربية ، وكذلك فان الاحتفاظ بالغابات ، وحماية الارض ، وتوزيع النبات والماشية ، وانشاء الطرق ، والسكك الحديدية والمعامل والتحريات الجيولوجية ومعدل زيادة السكان وتشكلهم وتوزيعهم ، كل ذلك يخضع لخطة يراد ترتيبها لأمد طويل جداً ، ولو طُلب الى رئيس لجنة المنهاج ان يقدم مخططاً اقتصادياً لروسيا عام ١٩٥٤ لكان سهلاً عليه ولقام بعمل واقعي ، ولكن باستطاعته ايضاً ان يقدم مخططاً عما ستكون عليه روسيا عام ٢٠٠٠ ولكن هذا المخطط لن يخلو من الافتراض .

نتائج سياسة المناهج في روسيا

المنهاج الاول : بدىء بتطبيق منهاج السنوات الخمس الاول في عام ١٩٢٨ ، وكانت الغاية منه « اعطاء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية » صناعة ثقيلة تستطيع ان تمون بالآلات والادوات جميع فروع الانتاج ، وان تعيد تنظيم خطوط المواصلات ، وهما امران لايستغني عنهما اي بلد يريد الاحتفاظ باستقلاله وحريته ، وكان يجب ان يترتب على ذلك نتيجتان :

١ — ان القيام بهذه الاعمال الواسعة من شأنه القضاء على العطالة ورفع مستوى معيشة جماهير العمال .

٢ — ان الاكثار من صنع التركتورات والآلات الزراعية التي تسلم للكولخوزات اي للمشاريع الزراعية الاشتراكية ، سبيل نمو زراعة تعاونية كبيرة والى القضاء على الفقر في الأرياف .

ولقد عينت الحكومة خمس سنوات لتنفيذ المنهاج ، ولكن الهمة المبذولة في سبيله جعلت من الممكن الانتهاء منه بأربع سنين وثلاثة شهور ، وقد انشأت الحكومة في هذه المدة سد الدنيبر ، والسكة الحديدية التي تصل التركستان بسيبريا .

المنهاج الثاني : وبما ان الشعوب السوفياتية تحملت كثيراً من التضحيات والآلام في سبيل تنفيذ المنهاج الاول فقد وضعت الحكومة المنهاج الثاني « في سبيل إنماء سلع الاستهلاك » وفي الوقت نفسه كان المنهاج الجديد يكمل الجهد الصناعي الذي بدأه المنهاج الاول ، فقام مصنع ضخم للمعادن في كوزنتسك « سيبريا » التي صار اسمها « ستالينسك » ومعمل آخر هو الثاني من نوعه في العالم في مانيتوغورسك « جنوبي الأورال » وقامت مصانع عظيمة لبناء الآلات الثقيلة في الأورال وكراماتورسك وخركوف ومصانع تراكتورات في ستالينغراد وخركوف وتشليابينسك ، ومصنع آلات زراعية في روستوف ومصانع سيارات في غوركي

وموسكو ومصانع آلات زراعية في ساراتوف وعدد كبير من مصانع توليد الكهرباء على نهر الدنيبر وغير ذلك من المصانع التي تجاوز الآلاف ، وحفرت الترع التي تصل البحر الابيض بالبلطيق ، والبحر الاسود بحر قزوين عن طريق الفولغا والدون ، وضوعفت الاموال المبذولة في صناعة وسائل الانتاج ، بنسبة مثليها ، وفي صناعة سلع الاستهلاك بنسبة أربعة امثالها . وقد نفذ المنهاج الثاني بأربع سنوات وثلاثة شهور أيضاً ، ورافقه اهتمام من الحكومة بمعيشة الشعب وبصحته فكان البرنامج يتضمن بناء دور للحضانة والأمومة ونقطة الحليب وحدائق الاطفال والمدارس .

كان شعار المنهاج الاول « ان التجهيز الفني يقرر كل شيء » اما شعار المنهاج الثاني فقد اوضحه ستالين في خطاب له ، جاء فيه « ان بين رؤوس المال الثمينة الموجودة في العالم ، رأس مال هو أثمنها واقواها ، هو (القادة Cadres) ، فالرجال الاخصائيون هم الذين يقررون كل شيء . واذا استطعنا ان نكون رجالاً صالحين في الصناعة والزراعة والنقل والجيش ، فبلدنا لن يغلب » . وكان هذا الشعار بدء حركة تنظيم العمل ، او الاقتصاد في الجهد مع الاكثار من الانتاج ، ويطلق عليها اسم الحركة «الستاخانوفية » نسبة الى العامل ستاخانوف الذي استطاع ان ينتج من الفحم اربعة عشر مثلا من انتاج العامل العادي وهي حركة ترمي الى الغرض الذي كان يرمي اليه المهندس الامريكي « تايلر » حين وضع خطته في تنظيم العمل والتي اطلق عليها اسمه .

والحق ان ستالين عندما قصد الى تقديم الصناعة الثقيلة على كل شيء ، انما كان يفكر بقوة روسيا واستعدادها لحرب طارئة عاجلة كما يدل على ذلك خطاب له ألقاه سنة ١٩٣٥ في حفلة المدرسة الحربية : « كان لنا رفاق يسألوننا لمَ انشاء الصناعة وشيوعية الزراعة والآلات والتعدين والتراكتورات والسيارات . لمَ لا تعطون الشعب عوضاً عن ذلك سلعاً ومواد اولية تصنع منها مواد الاستهلاك ولمَ لا تعطونه هذه الاشياء التي تجمل العيش .

نعم : ان المليارات الثلاثة من الروبلات الذهبية التي جنيناها من الاقتصاد والتوفير الذي خلقنا به الصناعة ، كان بامكاننا ان نستعملها في استيراد مواد اولية وفي صنع مواد استهلاكية ، ولكن مناهجهم هذا لا يعطينا صناعة تعدين ، ولا تراكتورات ولا سيارات ولا طيارات ولا دبابات ، اننا سنكون عزلاً من السلاح امام اعدائنا الخارجيين ، فيتحطم بناء الاشتراكية في بلادنا ونصبح اسرى البورجوازية الداخلية والخارجية » .

المنهاج الثالث : كان هذا المنهاج يرمي الى زيادة الانتاج في الصناعة والزراعة ولذلك زادت مخصصاته بنسبة ٧٤ في المائة تقريباً عن مخصصات المنهاج الثاني فيما يتعلق بانتاج آلات الانتاج وبنسبة ٨٨ في المائة فيما يتعلق بانتاج السلع الاستهلاكية وبنسبة ٧٣ في المائة فيما يتعلق بوسائل النقل ، وهو يقضي ايضاً بعدم حصر الصناعات في المناطق الاولى بل بتوزيعها وتعميمها في المناطق الاخرى ، وبانشاء مصانع نسيج جديدة لاستعمال قطن آسيا الوسطى وبزيادة مصانع توليد الكهرباء والفولاذ والفحم والصناعة الكيميائية والاسمنت ، ومن جهة ثانية فالمنهاج يثابر على اهتمامه بالاستهلاك ويقرر زيادة مقادير حصص الاستهلاك بنسبة ٥٠ في المائة وزيادة نفقات الدولة على التأمين والتعليم والصحة وسواها من الخدمات العامة . ولكن الحرب جاءت فحولت المنهاج عن طريقه الاصلية .

المنهاج الرابع : لما وضعت الحرب أوزارها بدأت الحكومة بنقل البلاد من حال الحرب الى حال السلم ، بدون ان تتبع « منهاجاً » معيناً فألغت كثيراً من المفوضيات التي كانت تتطلبها حال الحرب ، واستبدلتها بمفوضيات اقتصادية جديدة فتحولت مفوضية « انشاء الدبابات » لمفوضية « انشاء وسائل النقل » ومفوضية « التموين » لمفوضية « الآلات الزراعية » ولقد عنيت الحكومة بزيادة المفوضيات الاقتصادية حتى بلغت في آذار ١٩٤٦ مقدار سبع وثلاثين وزارة . ولكن هذه الفترة التي سارت بها الحكومة بلا منهاج لم تكن طويلة إذ لم يبدأ عام ١٩٤٦ ،

حتى شرعت الحكومة بوضع منهاج للاقتصاد الروسي يسير من النقطة التي وقف عندها المنهاج الثالث اثناء تطبيقه أي حوالي عام ١٩٤١ . ان هدف المنهاج الجديد اعادة بناء المناطق المهدمة ، والعودة الى مستوى ما قبل الحرب في الصناعة والزراعة ثم تجاوز هذا المستوى ، ولذلك يضع المشروع امام البلاد المهمات الاساسية التالية :

١ — زيادة مستوى انتاج الأوائل الصناعية مرة ونصف المرة عما كان عليه من قبل .

٢ — زيادة انتاج مواد الاستهلاك ، ورفع مستوى الدخل الوطني ومستوى استهلاك الشعب وإلغاء نظام البطاقات في وقت قريب والاستعاضة عنه بتجارة سوفياتية واسعة منظمة وتخفيض الاسعار .

٣ — تأمين التقدم الفني في جميع فروع الاقتصاد الوطني لانه شرط أساسي في زيادة الانتاج ورفع مستوى المستهلكين .

كل ذلك في سبيل تطور النظام السوفياتي الذي كان قد تقرر في المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي ثم اوقفته الحرب ، وهذا التطور يرمي الى بناء مجتمع اشتراكي لا طبقي والانتقال باستمرار من الاشتراكية الى الشيوعية والوصول الى مستوى اكثر الأقطار الرأسمالية تقدماً ورقياً .

تمويل المناهج الاقتصادية :

ان روسيا ، كما رأينا ، بلد يملك جزءاً كبيراً من خيرات العالم ومواده الأولية المختلفة الأنواع ، لذلك لم يكن مستحيلاً عليه ان يستقدم اليه أحسن الآلات فيستعملها في بلاده ويجني منها احسن الثمرات ويلقي اليه العالم المتمدن بخلاصة الآثار الفنية التي استحدثها ابناؤه الألمان والافرنسيون والايتاليون والانكليز والامريكيون ، وهكذا قامت المعامل الضخمة التي كانت فخر الروس ، ولكن المشكلة التي كانت تعترض ستالين والتي أشغلت من قبله لينين ، هي كيف

يمكن تدارك النفقات التي يتطلبها الانشاء الصناعي .

لقد اتبع الروس في سبيل ذلك سياسة اكتفائية صارمة فهم قد ضغطوا على المستوردات فقللوا منها جهدهم ، ونشطوا الصادرات ، ولو كانوا بحاجة ماسة اليها كالاغذية وسواها من المواد الاولية فأخذوا يكثرون من انتاج ذهب سيبيريا يدفعونه ثمناً لمشترياتهم حتى اصبحت روسيا ثاني دولة في انتاج الذهب ؛ وأخذوا يعقدون قروضاً ويمنحون امتيازات ـ كما كان يرتأي لينين ـ وأخيراً ، رأوا ان الوسيلة الرئيسية لوفاء الدين هي التصدير ، فانصرفوا الى التصدير بهمة وعزيمة ، ولا سيما تصدير المواد الغذائية الذي كان يحذر منه لينين .

فأصدر الروسيون الزبدة والسكر والحنطة لشراء الآلات والادوات والمعامل رغماً عن حاجتهم للغذاء ورغماً عن قلة الانتاج التي نزلت بالبلاد سنة ١٩٣١ ، ولكنهم لقاء ذلك سعوا لانقاص مستورداتهم لكل ما ليس ضروريا للاستهلاك المحلي ، ولقد كان الشاي من حاجات البلاد الضرورية وشرابها القومي وكانت البلاد تستورد منه ٧٥،٠٠٠ طن سنة ١٩١٣ فهبط المقدار الى ٢٤،٠٠٠ طن سنة ١٩٣٠ واعلنت الحكومة انها ستعوض عليهم شاياً من مزارع باطوم ، وبانتظار ذلك ، استبدلوه بمغلي الجزر وغيره من النباتات ليساهموا عوضاً عنه ببناء معمل ؛ وكذلك منعت الحكومة استيراد الصابون وجلود الاحذية والارز والورق والقهوة وقد كان الصوف يستورد من البلاد الاجنبية ولكن لم يستورد منه غرام واحد سنة ١٩٣٢ ، واستعانت الحكومة بمواد غريبة لصنع الاحذية والملابس وكذلك اوقف استيراد القطن بحجة أن آسيا الوسطى والقوقاز قادران على انتاجه . فبمنع الحكومة استيراد القطن والصوف اقتصدت حالا ٢٥٤ مليون روبل ذهبي ، خصصت لبناء المعامل .

ان تصدير القوت ومنع استيراد مواد الاستهلاك كان الطريقة الرئيسة للانفاق على المنهاج الخماسي ، وكذلك فالحكومة عنيت بتصدير النفط والخشب وزادت استخراج الذهب ، وقد كانت بارعة في تغطيتها عجز ميزانها التجاري مع الولايات

المتحدة وبوفره مع انكلترا وفرنسا وبلجيكا وبأخذها اعتمادات من المانيا وايتاليا ، والانصاف يوجب الاعتراف بان روسيا كانت وفية بعهودها في ذلك الحين ولم تترك وسيله إلا اتبعتها في سبيل حوز العملات الاجنبية Devises حتى باعت اللوحات الفنية المعروضة في المتاحف الوطنية على ان العبء الثقيل في ذلك كله انما القى على الصادرات الزراعية وهو الذي املى على الحكومة سياستها الشيوعية في الزراعة .

السياسة الزراعية :

كانت الملكية الزراعية قبل ثورة ١٩١٧ في دور انتقال بين الشيوع والفردية ، وكان كثير من الفلاحين في الشمال الغربي والجنوب بدأوا يتملكون الاراضي عقب اصلاحات ستولبين بينما بقي الآخرون محتفظين بالملكية الشائعة على طريقة « المير » الشبيهة بملكية المشاع في سوريا ، فكانت الاراضي توزع بين الاسر القروية ، وكل منها تزرع سهمها ، وعندماشبت نار الثورة وضع الفلاحون ايديهم على الاراضي وتوازعوها فيما بينهم .

فمنذ عام ١٩٢٩ عملت الحكومة على إدخال الاشتراكية في الزراعة ، ويمكننا فيما يأتي تلخيص الحجج التي تذرعت بها الحكومة للاستعاضة عن الزراعة الخاصة الفردية بنظام المزارعة المشتركة :

١ — نظام المزارعة المشتركة هو النظام الوحيد الذي يتفق مع ما تدعو اليه المبادىء الشيوعية من تكوين وحدات زراعية ضخمة ، يشترك المزارعون في العمل فيها تحت رقابة حكومية محكمة .

٢ — نظام المزارع المشتركة يمكن الحكومة من الزام المزارع بزراعة اي محصول ترغب الدولة في زراعته ، بصرف النظر عما اذا كان المحصول سيعود بفائدة اكبر من غيره على الفلاحين ام لا .

٣ — المزارعة المشتركة تتيح للحكومة الاستيلاء على نسبة كبيرة من انتاج

المزارع المشتركة تزيد عما تستطيع الاستيلاء عليه من عدد كبير من الفلاحين المستقلين يزرعون نفس المساحة من الارض .

٤ — تستطيع الحكومة إرغام المزارع المشتركة على استعمال الآلات الزراعية الحديثة ، ولو أدى ذلك الى زيادة تكاليف الانتاج ، بينما يأبى المزارعون المستقلون ادخال أي تحسين جديد في زراعتهم ، إلا اذا عاد عليهم بالفائدة العاجلة .

٥ — اقامت الحكومة مصانع عديدة لانتاج الجرارات Tractors ، روعي في تصميمها ان تحول في الحال من صناعة الجرارات الى صناعة الدبابات . ويهم الحكومة ان تبيع من هذه اكبر عدد ممكن .

٦ — لاتكبد المزارع المشتركة أية خسارة مالية للدولة كالمزارع الحكومية التي ترتفع تكاليف الانتاج الزراعي بها ، لكثرة نفقات الادارة ، ولتقاضي عمالها وموظفيها اجوراً ورواتب ثابتة ، بصرف النظر عما تغله هذه المزارع من محصول بينما المزارع المشتركة لا تعوض اعضاءها من عملهم الزراعي فيها الا من دخلها الصافي العيني والنقدي ، فاذا نقص الدخل ، اضطر الاعضاء الى قبول الدخل الضئيل ، والاقلال من استهلاكهم الشخصي تبعاً لذلك ، ولا تتدخل الدولة لمساعدتهم إلا في حالة حدوث مجاعة فعلية .

وقد وقف ستالين في اجتماع الحزب متسائلاً عن كيفية حل المعضلة الزراعية واجاب بنفسه على سؤاله قائلاً : « ان الحل الوحيد للخلاص من هذه المشكلة هو تحويل المزارع الصغيرة المشتتة الى مزارع اشتراكية موحدة ، ولذلك يجب أن تحول جميع مزارع الفلاحين الى مزارع مشتركة : تزود بالتراكتورات (آلات الجر) والآلات الزراعية الاخرى ، على أن يتم ذلك تدريجياً ، ولكن من غير ميوعة ، وبالاقناع والقدوة الحسنة ، ولكن من غير ضغط او إكراه ، ومهما يكن من الامر فقد تكفلت فروع الحزب الشيوعي بالعمل على تنفيذ هذا الامر ، وسارت هذه الحركة بسرعة فائقة فاستطاعت ان تقضي على طبقة الملاكين القرويين وقد قال ستالين في خطاب له القاه في سنة ١٩٣٣ : «لقد عرفت ادارة الحزب الشيوعي ان

تنظم مائتي الف مؤسسة زراعية جماعية في مدة لا تجاوز الثلاث سنين ، وقد ظفر الحزب بأن جعل ٧٠ ٪ من الاراضي تابعاً للكولخوز فاستطاع أن يحصد ١٢٠٠ مليون بود (البود مكيال روسي يعادل ١٦ كيلو تقريباً) بعد أن كان لا يأخذ إلا ٥٠٠ مليون من المستثمرات الفردية . وظفر الحزب بأن جعل روسيا الدولة التي تملك اكبر اقتصاد قروي في العالم ، أما عملنا اليوم فهو أن نجعل الكولخوز يلشفياً حقاً » .

الاساس الاجتماعي والحقوقي للنظام الشيوعي :

ان تأميم الارض أدى الى زوال الطبقة المالكة الزراعية ، وان انشاء حياة اقتصادية جماعية قروية ادى الى زوال طبقة صغار الفلاحين ، وإن تأميم المعامل أدى الى زوال طبقة الصناعيين كما ان تنظيم التوزيع ادى الى زوال طبقة التجار . وقامت على انقاض الطبقات الزائلة جماعات جديدة ، من كولخوزيين وموظفي الصناعة والتجارة .

أصبح النظام السوفياتي قائماً على أساسين : ملكية الدولة ، وملكية التعاونيات وهناك شيء من الملكية الفردية .

١ — الملكية الفردية :

ان الدستور السوفياتي يعلن جواز تملك مواد الاستهلاك ملكا فردياً وينص في المادة /١٠/ على ان « للافراد في المدن حق التصرف بدخلهم ومدخراتهم التي هي ثمرة عملهم ، وبالادوات المنزلية وبالأشياء الشخصية ومواد الزينة ، وبدور السكن وبأدوات الاقتصاد المنزلي المعاون » أما في الزراعة فيمكن أن يتملك الفرد بعض وسائل الانتاج ، فلعضو الكولخوز حق التصرف الشخصي بداره وبقطعة من الارض ملاصقة ، وبادوات الزراعة الصغيرة ، وبما شيته المنتجة » .

ويجوز نقل الملكية الفردية بطريق الارث والوصية الى الفروع والزوج ،

ومثل ذلك ما يملكه الفلاحون وصغار الصناع من ادوات انتاج .

ولا تذكر الاحصاءآت نسبة الملكية الفردية من اصل الملكية الوطنية وانما تذكر نسبتها من أصل مجموع وسائل الانتاج . وقد كانت هذه النسبة قبل المنهاج الاول ٢٢،٢ في المايه فصارت في نهاية المنهاج الثاني ١،٣ في المائة .

٢ — ملكية الدولة :

ان الدولة تملك الارض وما تحت الارض والمياه والحراج والمعامل ووسائل المواصلات والمصارف والسوفخوز (المشاريع الزراعيه الحكومية) .

وارتفعت نسبة هذه الملكيـة بين المنهاجين الاول والثاني من ٧٦،٥ الى ٩٠ في المائة من اصل مجموع وسائل الانتاج .

٣ — الملكية التعاونية :

تشمل الملكية التعاونية الكولخوزات (التعاونيات الزراعية) والتعـاونيات التجارية ، وتعاونيـات الحرف الصغيرة ، وقد ارتفعت من ١،٣ الى ٣،٧ في المائة من مجموع رؤوس المال المنتجة . أما بالنسبة لمجموع رؤوس المال الزراعيـة فقد ارتفعت من ١ الى ٢٠،٣ في المائة وتفسر ضآلة نصيب الكولخوزات بان ملكية الارض باقية للدولة ، وانما تملك الكولخوزات حق استمتاع دائم بالارض اما بالنسبة لمساحة الاراضي المزروعة ، فعندما وقعت الحرب الاخيرة كان ٨٦،٤ في المائة من الاراضي المزروعة للكولخوز و ٣،٩ لحصص الكولخوزيين الفردية و٠،٨ في المائه للفلاحين الفرديين مما يدل على رجحان الملكية الجماعيـة . وإن تكون الملكية الجماعية على هذا الشكل هو الذي يتيح لأجهزة التهييج أن تتصرف بوسائل الانتاج كما تشاء وان تجعل الانتاج خاضعاً للحاجة .

الاقتصاد الزراعي

يميزون في روسيا ثلاث طرائـق للاقتصاد الزراعي : الاقتصاد الحكومي

الخالص والاقتصاد الجماعي والاقتصاد الفردي وثاني هـذه الانواع هو الراجح بدليل ان مجموع محاصيل عام ١٩٣٦ وزع بين الانواع الثلاثة فأصاب الاول ١١ في المائة والثالث ٢ في المائة والثاني ٨٧ في المائة .

أ — الاقتصاد الجماعي (الكولخوز) : ان الكولخوز هو في الاصل فريق من العمال يعملون بالاشتراك على اساس تعاون موقت وابتدائي ، وهو مؤسسة كانت منتشرة في روسيا بين العمال الموسميين الذين يقصدون المدن ليعملوا أيام الشتاء ولكنه صار في العهد الشيوعي المؤسسة الزراعية النموذجية وهو يتألف من اندماج عدد من الاقتصادات القروية الفردية فالفلاحون يرتبطون بالكولخوز ويقدمون ارضهم — ما عدا الحصة المعدة للاستمتاع الشخصي — والقسم الاكبر من ماشيتهم وآلاتهم وهذه الاموال تصبح مشاعة . أما الحياة الاقتصادية فيسيرها ، وفق منهاج موحد ، مجلس ادارة ينتخبه المجلس العام لاعضاء الكولخوز .

نظام العمل في الكولخوز :

أصدرت الحكومة سنة ١٩٣٢ قانوناً جديداً ، ينظم العمل في المزارع ويقسم الاعضاء الى فرق يصل عدد كل منها الى مائة وتقسم الفرق الى مجموعات صغيرة ، تتكون من اعضاء يمت بعضهم الى بعض بصلة القرابة او الجوار أو غير ذلك ، ويعهد الى كل فرقة بعمل معين من الاعمال الزراعية طول الدورة الزراعية (ثلاث سنوات او اكثر) ، كما يعهد اليها بعدد محدود من حيوانات الجر والآلات الزراعية . وبذلك تمكنت المزارع من تحديد عمل كل فرقة وما يقع على أعضائها من مسؤولية .

وبهذه الطريقة ، أي بتوزيع العمل بالمزارع على عدد من الفرق اعضاؤها دائمون ، وبتقسيم وسائل الانتاج فيما بينها ، استطاعت مجالس الادارة أن تحصر الاعمال الزراعية المختلفة ، وتقف على عمل كل فرقة ، ومقدار الوقت الذي تؤدي فيه كل منها العمل الموكول اليها ، وتحدد مسؤولية كل عضو من

أعضائها عن عمله ، وعن الآلات الزراعية التي يعمل بها .

ويقتطع من المحصول نصيب الدولة أولاً ، وهو بمنزلة الضرائب التي تستوفى عيناً ، ثم المقادير التي عينت للبذار وغذاء الماشية المشتركة ، والتأمين وغير ذلك مما هو ضروري لاستمرار الانتاج ، والباقي يوزع بين المنتسبين بالنسبة الى « ايام العمل » ويجري دفع نصيب المنتسب نقداً اذا كانت ادارة الكولخوز باعت المال للدولة او للمستهلكين ، والا فيدفع عيناً .

ويطلق اسم يوم العمل على كميات العمل الاتفاقية ، التي يختلف مقدارها بحسب نوع العمل وصنفه والتي تفيد لحساب كل كولخوزي عن ايام شغله .

احدث التعديلات لنظام الكولخوز : ان الاحكام التي ذكرناها تتضمن خلاصة نظامي الكولخوز الصادرين سنة ١٩٣٠ وشباط ١٩٣٥ على ان الثاني اورد تعديلات هامة على النص الاول كانت وسيله لزيادة الاتجاه نحو الحياة الجماعية .

فالنص الجديد يؤكد ان الارتباط بالكولخوز لايلغي الاقتصاد الفردي للمنتسبين بجملته ، بل يحتفظ كل نار (عائلة) بحق الاستمتاع الخاص بدار سكناه وبقطعة من الارض خاصة بزراعته الشخصية (وتختلف مساحتها حسب المناطق بين ربع الهكتار والهكتار) وبماشيته ماعدا الخيل (والماشية تتضمن بقرة وعجلين وعدداً من الماعز والخنازير والدجاج والطيور) فالكولخوز يقتضي اذن وجود عدد من الاقتصادات الفردية الصغيرة الى جانب اقتصاد كبير واحد ومشاع .

ولكي نفهم تماماً طبيعة اقتصاد الكولخوز يجب ان نفهم ان ادارتها — الديموقراطية الكولخوزية — تجري كما في جهاز الدولة . فاعضاء الادارة ولا سيما رئيسها يرشحهم لدى الهيئة الناخبة الكولخوزية اللجنة الشيوعية بحيث ان حياة الكولخوز تجري حسب توجيهات الحزب . وبما أن الحزب يوجه الدولة فاقتصاد الكولخوز شأن من شؤون الدولة ، ولايحمل أحد تبعة مباشرة فيه

تقدير الاجور :

ان اجر الفلاح لايشبه أجر العامل الصناعي فهو يتناول اجرة معينة وانما وضعت الحكومة طريقة لدفع الاجور مستندة الى « ايام العمل » المعينة حسب سلم تتراوح بين نصف اليوم واليومين . ان اجر الفلاح ليس كأجر العامل ، فهو يرمز الى كمية من الاشياء التي يستطيع الفلاح تناولها بعد أن يؤدي ماعليه للدولة فالكولخوز مؤسسة اجتماعية ضرورية لسد الحاجات الاجتماعية، لالسد حاجات عمالها . لقد اتبع قبل سنة ١٩٣٠ في دفع اجور المزارع المشتركة ، نظام العمل او المهارة اللازمة لتأديته . وكانت الاجور العينية تصرف حسب الافواه التي تأكل في عائلة العضو ، أي بحسب أفراد عائلته ، بصرف النظر عن عدد البالغين منهم الذين يستطيعون العمل بالمزرعة ، وذلك لترغيب الزراع في الانضمام الى المزارع المشتركة ، وقد نتج عن ذلك ان أخذ بعض الاعضاء بالهرب من الاعمال الصعبة الشاقة ، والتزاحم على الاعمال الهينة السهلة . فتقرر في أول الامر تخصيص ٥ ٪ من الدخل الصافي للمزارع لتوزيعه على الاعضاء ، حسب كمية الارض والماشية والادوات الزراعية التي اشترك فيها العضو في المزرعة ، ولكن لم يستمر العمل بذلك طويلا . اذ اعتبر مناقضاً للافكار الشيوعية ، التي تحرم الدخل غير المكتسب .

وقد عدلت الحكومة نظام دفع الاجور في سنة ١٩٣٠ ، وقررت تقديرها تبعاً لنظام العمل بالقطعة ، حيث تقدر الاجور حسب كمية العمل وطبيعته وجودته ضاربة صفحاً عن مسايرة القاعدة الشيوعية القائلة : « من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته » عاملة بالقاعدة التي أخذ بها الدستور السوفياتي ، الصادر سنة ١٩٣٦ حيث يقول « من كل حسب قدرته ، ولكل حسب مايؤديه من عمل ، ومن لاعمل له ليس له الحق في أن يأكل » . ويقوم مجلس ادارة كل مزرعة بتقدير

الأعمال الزراعية على أساس غير نقدي حيث لا يتقاضى اعضاء المزارع أجوراً كاجور عمال المصانع او المزارع الحكومية ، بل ينالون اجرهم من الدخل الصافي للمزرعة . وتختلف الاجور التي تقدر في كل مزرعة عن الاخرى كما تختلف باختلاف نوع الانتاج الذي تقوم به المزرعة ، وتتبع طريقة خاصة في تقدير الاجر او الجزاء الذي يحسب لكل عضو نظير مايؤديه من عمل . ويقدر الجزاء بوحدة تدعى « يوم العمل » وفي نهاية السنة تحدد ادارة المزرعة مقدار مايخص « كل يوم عمل » من صافي دخل المزرعة .

وتسهيلا لعملية تقدير قيمة العمل ، تقسم الاعمال في المزارع الى سبع مجموعات : المجموعة الاولى اقل قيمة ، وتشمل الاعمال البسيطة التي لاتحتاج الى دراية او مهارة خاصة ، كاعمال الحراثة وتنقية المحاصيل ، وكل يوم يعمله العضو الذي يدخل ضمن هذه المجموعة ، يقدر له بنصف « يوم عمل » فحسب . أما المجموعة السابعة وهي اكبر المجموعات قيمة ، فتشمل الذين يعملون الاعمال الصعبة الدقيقة التي تحتاج الى درجة كبيرة من الكفاءة والتجربة ، كأعمال سواقي آلات الجر وآلات الحصاد المركبة واعمال مديري المزارع . ويقدر لكل يوم يعمله بالمزرعة أفراد هذه المجموعة بيومي عمل .

ولتحريك الحافز الشخصي لدى المزارعين ، قررت الحكومة منحهم مكافآت في شكل « ايام عمل » اضافية ، تسجل لهم اذا زاد انتاجهم عن متوسط الانتاج العام بالمزرعة ، ففرقة الحقل مثلا تمنح المكافآت الاضافية ، اذا زاد انتاج قطعة الارض المخصصة لها عن متوسط الفرق الاخرى ، وتمنح فرقة انتاج الالبان المكافأة اذا حصلت من أبقارها على كمية من اللبن ، تزيد عن متوسط غيرها من الفرق وهكذا . وتصل المكافآت التي تدفع للفرق النشيطة الى ١٠٪ من مجموع ايام العمل المسجلة لها ، يدفع منها ١٥٪ للاعضاء الممتازين و ٢٠٪ لرئيس الفرقة ويوزع الباقي على الآخرين .

واذا نقص انتاج فرقة من الفرق عن المتوسط ، لرداءة عمل أفرادها ، يجوز

لادارة المزرعة ان تحسم أيام العمل التي سجلت لها حتى ١٠٪ منها .

توزيع دخل المزارع المشتركة :

يتكون دخل المزارع الاجمالي من دخلها العيني والدخل النقدي . فالدخل العيني هو ما يتبقى لديها مما تنتجه من محصولاتها بعد بيع ما تبيعه منها ، والدخل النقدي عبارة عن قيمة ما يباع من هذه المحصولات ، ويتكون الجزء الاول من الدخل النقدي من قيمة ما تورده المزارع اجبارياً الى الحكومة بأثمان منخفضة لتغذية المدن وعمال الصناعة ، ولسد حاجة الدفاع ، ولتكوين احتياطي لنكبات المجاعة . وما يتبقى بعد تسديد الضرائب ، وطلبات الحكومة الاخرى ، واجور محطات آلات الجر ، ومصروفات الادارة والانتاج المختلفة ، يكون الدخل الصافي لكل منها .

وفيما يلي بيان ما تقوم المزارع بسداده من الدخل العيني والنقدي :

من الدخل العيني :

١ — كميات الحبوب والمحصولات الاخري المقرر توريدها اجباريا للحكومة وتوصف رسمياً بانها « بيع اجباري في شكل ضريبة » .

٢ — كميات الحبوب التي تكون الحكومة قد اقرضتها للمزارع .

٣ — الأجر العيني الذي يدفع لمحطات آلات الجر ، نظير ما تقوم به من خدمات

٤ — كميات الحبوب والعلف التي تحجز للبذر ، او تحفظ كاحتياطي في حالة عجز المحصول القادم .

٥ — الكميات التي تخصص للاعانات الاجتماعية . ولتغذية معاهد الاطفال .

٦ — الكميات التي تخصص للبيع للمنشآت التعاونية او في الاسواق لتصرف قيمتها على شراء آلات زراعية ، وادوات بناء تحتاجها المزارع .

من الدخل النقدي :

١ — ضريبة الدخل .

٢ — ضريبة البيع على ماتود المزارع بيعه من منتجاتها .

٣ — قيمة التأمين على ما تملكه المزارع .

٤ — القروض التي تكون المزارع اقترضتها من الحكومة .

٥ — مقدار يتراوح من ٥ الى ٢٠ ٪ يخصص لتحسين المزارع والتوسع فيها

٦ — النفقات التي تصرف في عملية الانتاج ، وحاجات المزارع الاخرى

٧ — نفقات الادارة التي يجب الا تزيد عن ٢ ٪ من الدخل النقدي .

ب — الاقتصاد السوفياتي : السوخوز : ان الزراعة الحكومية الصرفة تجلى في السوفكوز او ما يدعي « بمصانع حنطة الدولة » فالسوفكوز مؤسسة زراعية حكومية يعمل بها عمال مأجورون تحت اشراف مدير وموظفين تعينهم الدولة ـ او الحزب في الواقع ـ وتستوفي الخزينة ربحها . واذا اجتمع عدد من السوخوزات يؤلف منها تروست ، والتروست ترتبط بمفوضية الشعب لدى الزراعة وتجمع المصادر السوفياتية على أن المزارع الحكومية لم تحقق الآمال التي عقدت عليها وقد وجه امين سر الحزب نظر الحكومة الى اوجه النقص في ادارتها والى تكاليف الانتاج الباهظة فيها والى انها لاتدار على اسس اقتصادية ، ولا تغل دخلا يعادل ما ينفق عليها . وفي عام ١٩٣٤ صرح رئيس لجنة المنهاج ان انتاج المزارع الحكومية يقل عن المزارع المشتركة رغم ما تملكه من وسائل فنية وآلية وقد ادى هذا النقد الى تغيرات واسعة النطاق في المزارع الحكومية ، فجزئت المزارع الضخمة الى وحدات صغيرة وحددت المساحة القصوى لكل مزرعة منذ عام ١٩٣٢ ولكن ذلك كله لم يؤثر في الامر ، فأصدرت الحكومة مراسيم عديدة منذ نهاية عام ١٩٣٥ تقضي بحل عدد كبير منها وتحويلها لمزارع مشتركة بحيث بلغت الاراضي التي هي من هذا القبيل ٢٠ مليون هكتار في سنة ١٩٣٦ واوائل ١٩٣٧ ، بل ان مرسوماً صدر ليطبق في جيورجيا وحدها بتاريخ تموز سنة ١٩٣٦ قضى بتصفية جميع

السوخوزات ، وبيع اموالها للكولخوزات بالدين وكل هذا يشير الى اتجاه جديد نحو الغاء السوخوز والاكتفاء بالكولخوز والخلاصة ان مؤسسة الكولخوز قدمت للدولة الوسائل الاساسية اللازمة للانشاء الصناعي .

البحث الثالث

التنهيج المرن

المنهاج الافرنسي للتجديد والتجهيز

Plan Français de modernisation et d' équipement

يوصف التنهيج بأنه مرن عندما يراد تحقيقه من غير التأثير المباشر على الانتاج ومن غير ان تملك الدولة وسائل الانتاج ، وبينما تعمل الدولة في التنهيج الكامل كما يعمل المستحدث القائم على مشروع واحد ، فانها تعمل في التنهيج المرن بصورة غير مباشرة عن طريق توزيع المواد الاولية ورقابة الاسعار ورقابة رؤوس الاموال ، ورقابة فتح الاعتماد الخ ... ولا تعمل الا في ناحية من النشاط الاقتصادي .

ولكي يكون تنهيج مرن يجب ان تكون هذه التدابير متناسقة فيما بينها في نطاق المنهاج — والا كان الاقتصاد موجهاً وحسب — ويجب ان يشمل هذا المنهاج كافة الفاعليات الاقتصادية ، حتى ولو كان عمل الدولة لا يجري الا على بعضها . ولقد جاء في التقرير العام عن منهاج التجديد والتجهيز الفرنسي « ان هذا المنهاج في جوهره اسلوب انسجام في اتجاه الفاعليات ووسيلة ليعين كل فرد مكان جهده بالنسبة لجهد سواه . وفي اقتصاد مثل اقتصادنا يجمع في آن واحد قطاعات مؤممة وقطاعاً حراً واسعاً ، يجب ان يشمل المنهاج المصالح الحكومية والمشاريع الخاصة وبالتالي يجب ان يكون منهاج توجيه ومنهاج ادارة » .

ان قلة الاختصاصيين والاحصاءات لا تتيح لفرنسا اللجوء الى صيغة كالتي اخذت بها روسيا، لذلك اتجهت فرنسا نحو صيغة تتلاءم ووضعها فمنذ تحرير فرنسا ، هيأت وزارة الاقتصاد العناصر اللازمة لنظام تنهيجي ، تؤمن ان لاغنى عنه لتنسيق اعمال مختلف دوائر الدراسات الاقتصادية .

وبديهي ان عمل ادارة المنهاج لا يكون مفيداً وناجعاً الا اذا كانت تتمتع ادارته بسلطة كافية لفرض آرائها ،وكانت تملك العناصر الضرورية لقيادة السياسة الاقتصادية وهذا ينقص ادارة المنهاج ، فقد كانت في اول الامر هيئة ادارية تقوم بعمل اداري محض ، فلم تستطع ان تصنع شيئاً خلال السنة الاولى ، ولكن الجميع كان يشعر بالحاجة لوجود (منهاج عام) لا سيما عندما صار من الضروري الاتيان بحلول جديدة لقضايا التجارة الخارجية وقضايا التمويل .

وكانت الشرائط الاقتصادية والاجتماعية تتطلب وقتئذ ان تتجه فرنسا بسرعة نحو سياسة تجديد وتجهيز تمتد الى مختلف الفاعليات الضرورية لا يمكن تنفيذها الا بتوحيد العمل اي التنهيج . فصدر مرسوم في عام ١٩٤٦ تقضي به الحكومة بوضع (منهاج اول عام للتجديد والتجهيز الاقتصادي في فرنسا وفي اراضيها عبر البحار) وفي عام ١٩٤٩ استعيض عن المنهاج الاول بمنهاج جديد اقتضته الضرورات الخارجية يتيح انسجام الجهد الفرنسي مع جهود « المنظمة الاوربية للتعاون الاقتصادي » ولئن غير هذا التعديل اتجاه الاقتصاد الفرنسي فانه لم يغير الشكل الاداري للمنهاج ولا روحه .

وضع المنهاج وتنفيذه ورقابته :

يضع المنهاج هيئة تدعى (مجلس المنهاج) وتتألف من رئيس الحكومة ، والوزراء وخمسة نقابيين وخمسة صناعيين ، واربعة زراع ، وممثلين عن الاقتصاد الفرنسي عبر البحار ، وممثل عن دوائر الابحاث العلمية ،ومن خبير، وتعين الاهداف التي يجب بلوغها وتعطي التوجيهات الضرورية لاجهزة المنهاج . وقد اجتمع هذا

المجلس في نهاية عام ١٩٤٥ ، ووضع التوجيهات التي يجب ان يستوحيها الموظفون، ووجهها الى مفوضية المنهاج . وقد جاء فيها :

« بما أن تنفيذ المنهاج يتطلب تعاون الجميع ، فلا بد ان تساهم بوضعه جميع العناصر الحيوية في الامة . ولذا يجب ان تجمع طريقة العمل في كل قطاع بين الادارة المسؤولة ، والخبراء الاقتصاديين وممثلي النقابات المهنية ، من اعمال وارباب عمل ومهندسين) .

ان المفوض العام ودوائره يضعون التوجيهات العامة للجان التجديد ، ويتابعون باستمرار تطور دراساتها ويحرصون على ان تكون كل لجنة مستطيعة مراعاة حاجات اللجان الاخرى وحدودها وتأثيرها بأعمال سواها ، ومراعاة آراء لجنة بلاد عبر البحار ، وهم مسؤولون عن توحيد اعمال مختلف اللجان » .

وبحسب الفقرة الاولى انشئت لجان التجديد التالية :

لجنة القوة المحركة (كالفحم الحجري والماء والكهرباء) .

لجنة (الصناعات الاساسية) كالتعدين ، وأدوات البناء والصناعة الكيميوية.

لجنة الصناعات التحويليه (كالآلات والسيارات والآلات الزراعية والنسيج) .

لجنة الزراعة (التجهيز الريفي ، الانتاج الحيواني ، الانتاج النباتي) .

لجنة الشؤون المختلفة.(النقل الداخلي ، اليد العاملة ، الاستهلاك ، التجديد الاجتماعي ، السينما ، اراضي عبر البحار ، الزيوت ، الهاتف والبرق ، السياحة) وتقسم هذه اللجان نفسها الى شعب للعمل .

تجمع اللجان ممثلي الادارة ، والشخصيات الأكثر تمثيلاً وجدارة وتقدمية في فرع الاقتصاد الانتاجي الذي تعنى به ، من رؤساء مشاريع، ومهندسين وعمال وفنيين .

وقد يكون رئيسها رب عمل أو نقابياً أو فنياً ، ونائب رئيسها هو دائماً السكرتير العام أو مدير وزارة .

وتهيأ اعمال هذه اللجان من قبل دوائر المنهاج، ويوجهها المفوض العام للمنهاج المرتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء والذي هو مندوبه . وفي خلال الشهور الستة الأولى عقدت اللجان التي كان يبلغ عدد افرادها اكثر من الف شخص ، مائة واثنتين وستين جلسة عامة وثلاثمائة واحدى وتسعين جلسة مختلفة أتاحت وضع التوصيات اللازمه لكل فرع من فروع النشاط للجان المختصة .

وقد جمعت هذه التوصيات ونسقت فتألف منها وثيقة واحدة هي المنهاج المقدم لمجلس المنهاج في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٦ .

مضمون المنهاج الفرنسي الأول :

كانت اهداف المنهاج الأول للتجديد والتجهيز ما يلي :

— تأمين رفع مستوى معيشة السكان بسرعة ، ولاسيما الغذاء .

— تجديد وتجهيز الفعاليات الأساسية (من فحم ، وكهرباء ، وتعدين ، واسمنت ، وآلات زراعية ، ومواصلات) .

— تحديد الزراعة .

— تخصيص الاصلاح بأكثر ما يمكن من الوسائل مع مراعاة حاجات الفعاليات الأساسية ومع تجديد صناعة أدوات البناء وصناعة البناء والاشغال .

— تجديد وإنماء صناعات التصدير لتأمين توازن الميزان الحسابي في عام ١٩٥٠ .

وهكذا وضعت الأسس اللازمة للقيام في المرحلة الثانية بتغيير شرائط المعيشة ولا سيما المساكن ، وقد جاء في المقدمة ان المنهاج يعتزم :

— تحديد اهداف الانتاج لعام ١٩٥٠ للفروع الرئيسية الاقتصاد بما في ذلك البناء ، اذ أن اهداف المنهاج الأولى تراعي بصورة خاصة الحدود التي تفرضها الموارد التي يمكن الوصول اليها حتى عام ١٩٥٠ .

— تبني برامج انتاج وتجديد لكل من عام ١٩٤٧ و١٩٤٨ و١٩٤٩ و١٩٥٠

عن الفاعليات الاساسية الست : الفحم ، الكهرباء ، التعدين ، الاسمنت ، الآلات الزراعية ، والنقل الداخلي . وتنفيذها حالاً لكامل المدة ومنحها الوسائل التي تحتاجها من اجل ذلك .

— الاستمرار او القيام بالأعمال المختلفة الضرورية في فرنسا والخارج من اجل تأمين المواد اللازمة من قوي محركة ومعادن وعملة اجنبية ويد عاملة بكميات كافية لبلوغ اهداف عام ١٩٥٠ .

— أن يحدد في الوقت المناسب وفي كل سنة من اجل السنة المقبلة برامج سنوية للانتاج ، والتجديد ، لاعادة البناء ، والتمويل والاستيراد الخ ... وهذه البرامج الموضوعة في نطاق الاهداف المحددة لعام ١٩٥٠ تتوقف على الوسائل المادية التي يمكن توقع حوزها وعلى تقدم البرامج الاساسية ، وعلى النتائج الحاصلة في العمل الذي يجب ان يؤمن المتممات اللازمة من الموارد المشتركة لجميع فعاليات التجربة ، ومن تقدم التجديد والقوة الانتاجية في مختلف الفروع .

— تطبيق الطرائق التي تتيح وضع المنهاج وملاءمته مع الظروف وتتيح تأمين تنفيذه ، ويجب ان تكون هذه الطرائق مستوحاة من الطرائق التي أملت وضع المقترحات في التقرير الحالي ، إذ يجب للقيام بعمل جماعي ايجاد منظمة جماعية واستشارة جماعية مستمرة) .

ثم إن أهداف المنهاج ذكرت في جدولين يفصل احدهما برنامج الفعاليات الأساسية ، والثاني ، اهداف الانتاج .

منهاج عام ١٩٤٩ - ١٩٥٢

كان التقرير الثالث أقرب الى ان يكون تقريراً عن الاقتصاد العام منه عن تحقيق المنهاج اذ أن المنهاج الاصلي قد صرف النظر عنه وحل محله في كانون الثاني ١٩٤٩ منهاج جديد لمدة اربع سنين حددت أهدافه من حيث ان تاريخ

٣٠ حزيران ١٩٥٢ يصادف بالنسبة للبلاد المستفيدة من منهاج مارشال الأجل النهائي لتحقيق توازن ميزان مدفوعاتها الخارجية » .

وقد جاء في الجواب الافرنسي على سؤال «المنظمة الاوربية للتعاون الاقتصادي» بصدد البرنامج الطويل المدى ان « تحقيق اهداف المنهاج الجديد يقتضي ويؤول الى تغير هام في الكيان التقليدي للاقتصاد القومي وفي مبادلاته الخارجية . فلا تستطيع فرنسا أن تتلاءم مع التغير الأساسي في وضعها الخاص ، من غير انقلاب عميق ، في عالم انقلب فيه التوازن القديم للمدفوعات العالمية .

والواقع ان المنهاج الافرنسي قد فقد صفته كوثيقة داخلية ليصبح احدى حلقات المنهاج الواسعة للمنظمة الاوربية ، ولذا صار واجباً ان يتلاءم مع الكيان الاقتصادي الافرنسي والأهداف الفرنسية ، ومع الضرورات الخارجية ايضاً .

ان هذا يتيح لنا ان نفهم سبب تأخر المنهاج الجديد في الصدور مع انه لم يكن إلا تحقيقاً للجواب الفرنسي ، فالأمم الاوربية وقد قبلت الاشتراك في منظمة اوربية مشتركة كان عليها ان تضع مناهجها مراعية في ذلك المناهج الاخرى . وقد تبين بعد ان تلقت المنظمة الاوربية أجوبة الدول ، ان مناهجها لم تكن متناسقة ، وأن من الضروري تحقيق الانسجام فيما بينها ولا سيما بين المنهاجين البريطاني والافرنسي ، الأمر الذي يدل على ان وضع المناهج الدولية أصعب مما يتصوره بعض الفنيين .

إن الاهداف التي وضعها المنهاج الفرنسي هي التالية :

١ — حلول المنتجات الوطنية أو منتجات بلاد عبر البحار ، محل المستوردات الحالية من الخارج ، بقدر الامكان .

٢ — انماء الصادرات ، وتغيير طبيعتها مع مراعاة تطور الطلب ومقدار ماتستطيع فرنسا أن تساهم به في توازن البلاد الاوربية الاخرى مع بذلها الجهد للاحتفاظ بالأسواق الافرنسية الخارجية التقليدية .

٣ — أن تحول موارد التموين ومقاصد التصدير تسهيلا للتوازن مع مختلف المناطق النقدية ، وخصوصاً حل مشكلة الدولار .

٤ — إنماء الفعاليات التي من شأنها الاقتصاد بالدولارات أو جلبها ، مثل النقل البحري والسياحة وانتاج المواد الاولية الضرورية في اراضي عبر البحار .

ويجب ان يراعي المنهاج انه « بسبب تجهيز البلاد القديمة المتجددة بالآلات ، وصعوبات الدفع التي تحدو بالبلاد جميعاً الى تحديد مستورداتها حتى القدر الممكن ، ومزاحمة البلاد التي تجد نفسها أمام ضرورات التصدير نفسها ، اصبحت المنتجات التي اعتادت فرنسا على تصديرها (كالخمور والمنسوجات ومواد الزينة) معرضة للخطر » فلا يكفي إنماؤها لوحدها لموازنة الاقتصاد الفرنسي .

لذلك تجد نفسها مضطرة لتدبير اقتصادها بغية إنمائه ، وبذل الجهد لانماء الفروع الجديدة المعدة للتصدير : كالمنتجات الزراعية والمعدنية وأدوات البناء والمنتجات الكيميوية ، وهذا الانماء ضروري لكفاية حاجات الاستهلاك الداخلي وتأمين تموين الفعاليات التصديرية الاخرى من غير لجوء الى الاكثار من الاستيراد كما في السابق .

ان التغير الاساسي هو في تصدير المواد الغذائية الأساسية ، لذا يجب ان يزيد رصيد ميزان المبادلات الزراعية الخارجية ، يضاف الى ذلك ان الصادرات الصناعية الثقيلة والخفيفة يجب ان تصدر بنسبة ٨٠ ٪ الى الخارج .

٢ — اهدافه الانتاجية :

يستهدف المنهاج زيادة الانتاج الصناعي بنسبة ٤٠ ٪ (ليرتفع استخراج الفحم الى ٦٠ مليون طن بعد ان كان ٤٧ مليون طن عام ١٩٣٨ وليرتفع انتاج الكهرباء الى اربعين مليار كيلوات بعد ان كان ١٨ عام ١٩٣٨ وإلخ ..) وزيادة الانتاج الزراعي بنسبة ٢٥ ٪ (اذ يقرر المنهاج مثلا انتاج ١٠٠ مليون كنتال لقاء ٨١ كنتال كانت تنتجها فرنسا قبل الحرب ، على ان يرتفع انتاج الهكتار الواحد الى ٢٠ كنتال بعد ان كان ١٤ قبل الحرب) .

اما ما يتعلق بالصادرات فيقرر المنهاج ان تزيد بنسبة ٧٥ ٪ ويعين الزيادة التي يجب ان يبلغها كل نوع من انواع المنتجات .

وأما ما يتعلق بالاستيراد فيقرر المنهاج انقاصه بنسبة ٢٠ ٪ ويعين نسبة نقصان كل نوع من انواع المنتجات .

٣ — التمويل :

ثم ان المنهاج اهتم بالأموال اللازمة لبلوغ اهدافه فقدرها وخص كلاً من فروع الانتاج بمقدار منها فالفعاليات الاساسية نالت ١٧١٠ مليارات ، منها ٥٠٠ للزراعة و ٣٧٠ للكهرباء كما نال البناء ٧٥٠ ملياراً والآلات ١٥٥٠ .

٤ — ملاحظات عامة على التنهيج الافرنسي :

كان المنهاج الفرنسي مغرقاً في التفاؤل ، فهو يفترض اموراً كثيرة ، كاليد العاملة ، لأن المنهاج يتطلب زيادة الفعاليات بنسبة ٣٠ ٪ ليبلغ اهدافه الانتاجية الامر الذي يقتضي :

١ — زيادة في حصيلة العمل بتحسين الاساليب .

٢ — زيادة ساعات العمل في بعض القطاعات وزيادة عدد العمال بمقدار ٣٠٠ ألف ، ومن الوجهة الزراعية يفترض سلفاً ان قد حلت قضايا الاسمدة والجرارات والمحروقات وتجميل مليوني هكتار مع تحسين طرائق الزراعة .

ولا شك ان تحقيق مثل هذه الامور على جانب من الصعوبة لذلك كان المنهاج الفرنسي اقرب الى ان يكون برنامجاً .

اما من الوجهة الفنية ، فقد كان ينقص فرنسا رجال الاحصاء حين وضع المنهاج الاول اذ لم يكن يزيد عددهم على خمسة عشر اخصائياً ، ولم يكن لديها آلات الاحصاء . ثم ان فرنسا كان لديها اجهزة رقابة اكثر مما كان لديها اجهزة ادارة . لذلك يرى البعض انه لو زادت الدولة في اعتمادات دوائر المنهاج لما زادت حصيلتها الانتاجية .

وهكذا وضع المنهاج من غير ان يكون في فرنسا عناصر وطرائق تتيح اعطاء مقياس للدخل القومي ، او احصاءات عن الاجور .

بيد ان المنهاج الفرنسي يمتاز بأنه مرن واقتصادي وديمقراطي ، وقابل للانسجام مع الضرورات السياسية والاقليمية ، ويمكن احتذاؤه في البلاد الديموقراطية التي اصبح التنهيج ضرورة قومية فيها . وليس الناس في فرنسا متفقين حيال التنهيج ، ففريق منهم يرى فيه وسيلة من وسائل التوجيه الاقتصادي ، وفريق آخر يرى فيه أداة عليا للتوزيع ، وفريق آخر يراه نتيجة لظروف خارجيـة وضرورات وطنية والكثيرون يرون فيه داء ضرورياً على ان يبقى موقتاً . على ان دوائر المنهاج ولجان التجديد أثبتت ضرورة وجودها وفوائده بأعمالها المتعلقة بالمنهاج وبالدراسـات الاخرى مثل اعمـال لجنة الميزانية الوطنية ، ودراسات الدخل القومي . اما لجان التجديد فانها اذ جمعت بين ارباب العمل والعمال والفنيين لدراسة المواضيع المشتركة أنتجت اعمالاً كثيرة لا صلة لها بالمنهاج .

ثم ان المنهاج ليست له صفة إلزامية إلا في بعض القطاعات الاقتصادية ، وانمـا هو تخرصي توقعي بالنسبة للاخرى ، ولكن هذا لم يمنع اللجان من القيام بواجباتها رغم انها كانت تكتفي باصدار التوجيهات ، والواقع ان المنهاج الالزامي لا يأتلف كل الائتلاف مع اقتصاد حر ، فهو يصبح ممكناً ان اعلن تقنين المواد الأولية للصناعة مثلاً ، كما انه ممكن التطبيق حتماً في فروع الفعاليات التي تراقبهـا الدولة كالفحم والكهرباء ، أو التي تحتاج لاموال كثيرة كالملاحة ، على ان المنهاج يستطيع عملياً توجيه القطاعات الاخرى عن طريق رقابة وتوجيـه بعض الفعاليات كالقوة المحركة والنقل والتسليف .

واخيراً ان مستقبل كل منهاج يتوقف على الرجال الذين يسيرونه ، والاساليب التي يستعملونها اكثر مما يتوقف على القوانين التي تنظمه ، فاذا أحكم تطبيقه يمكن أن يكون أداة اقتصادية ناجعة في الاصلاح الاقتصادي .

البحث الرابع

المناهج الجزئية Les Plans Partiels

ان من الدول من لاتزال تقاوم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، ولا يمنعها ذلك من ان تستخدم أساليب التنهيج لاهداف معينة ومحدودة . والولايات المتحدة الامريكية هي اول دولة حاولت القيام بتجربة من هذا النوع في « ادارة وادي التنسي T.V.A » التي تعتبر نموذجاً لمثل هذه التجارب .

كان وادي التنسي يمتد بين سبع ولايات (دول States) من أفقر المناطق في الولايات المتحدة ، وكان زراعياً في الاصل ، وكان يتعرض دائماً لاخطار فيضان نهر التنسي ، مع تعرضه للجفاف . ولم تستثمر فيه الثروات المنجمية ، بينما كانت تعطي ارضه الضعيفة انتاجاً ضعيفاً وكان السكان غير كثيرين ، ويتمتعون بقوة شرائية ضعيفة لذلك لم يتقدم احد من الافراد لاستثمار موارد هذه المناطق .

وقد رأى روزفلت ان على الحكومة ان تتولى العمل حيث يتخلى الأفراد ، فوضع منذ توليه الحكم برنامجاً لتحسين شرائط المعيشة في هذه المنطقة ، وتولي تأليف جهاز اداري مستقل مالياً واداريا ، عهد اليه بامر دراسة الوسائل والقيام بالتنفيذ . هذا الجهاز الذي دعى (Tennesse Valley Authority) اخذ على نفسه تنشيط الانماء الزراعي والصناعي في الوادي وقدعدد الوسائل الاولى التي تضمن هذه النتيجة :

١ — وضع حد للفيضانات .

٢ — سقاية الاراضي الجافة ،

٣ — جعل النهر قابلا للملاحة .

٤ — مكافحة انجراف الاتربة

٥ — استعمال الموارد المائية لاستخراج الكهرباء .

ولقد كان يقوم بوجه هذا المشروع بعض الصعوبات مثل قلة الاعتمادات ، وعدم وثوق ذوي العلاقة بل ونفور الرأي العام من مثل هذه التجربة ، وقد استطاع روزفلت وايمان القائمين على المشروع ان يتغلب على نفرة الرأي العام ، كما ان الاموال قدمتها الخزينة بشكل قرض بمبلغ ٦٥ مليون دولار يخصص ٦٥ ٪ منها لتمويل انتاج القوة الكهربائية و ٢٠ ٪ الاشغال المكافحة للفيضان و ١٥ ٪ لتنظيم الملاحة .

والواقع ان النفقات ارتفعت حتى ٨٠٠ مليون دولار انفق منها ٥٥٠ في سبيل الكهرباء وقد بني المشروع على ان يعطي ريعاً ناشئاً عن بيع القوة الكهربائية ، وقد استطاع فعلا ان يوازن نفقاته من بيع الكهرباء .

أما ما يتعلق بذوي العلاقة ، فان الادارة لم تكن تتمتع بأي سلطة قانونية لتفرض عليهم مناهجها او مفاهيمها ولذا كان عليها ان تستعمل الاقناع . وقد كان لديها منهاج للاشغال الواجب القيام بها ، فلم تعلنه لئلا يكون موضوعاً للنقد . بدأ العمل عام ١٩٣٣ وسط اللامبالاة العامة التي لم تتغلب عليها الدعاية الرسمية ولا جهد الفنيين . فمن الوجهة الفنية كان يجب ان يقلع الفلاحون عن اتهاك الارض وقطع الاشجار ، وكان المشروع يقتضي تعاون الصناعيين والفلاحين . فعني الفنيون بحل المشاكل التي من شأنها ان ترضي السكان لينالوا ثقتهم وليدخلوهم في حظيرة المنهاج ، فأوصت على الآت زراعية استشارت بشكلها وتصميمها ذوي العلاقة ، مما ادى الى ايجاد صلة عملية بين الادارة والناس والى اشاعة الثقة في نفوسهم . ثم حاولت الادارة تجربة اخرى عام ١٩٣٥ اذ اسست في كل منطقة « جمعيات لتحسين الزراعة » يديرها مجلس منتخب من قبل « الفلاحين المجربين » اي الفلاحين الذين كانوا يقبلون معونة الادارة ليطبقوا على اراضيهم اساليب الزراعة الحديثة . وقد كان هؤلاء الفلاحون يعرضون أنفسهم للخطر ، اذا كانوا يتعهدون ان يزرعوا منتجات غير التي اعتادوها — وان كانت في الواقع اقل انها كا الارض — ولكنهم يستفيدون من

النصائح العملية الزراعية التي كانت تقدمها لهم الادارة وكانوا ينالون الاسمدة مجاناً. والعشرون الفا من الفلاحين الذين كانوا قبلوا في السنة الاولى «عقد ادارة التنسي»، اصبحوا من دعاتها، فاتسعت المشاريع، وقامت في الوادي تعاونيات مزدهرة.

ان الحكومة لا تمارس اي احتكار صناعي في الوادي وانما همها تشجيع الهمم الفردية، واثارة روح التنافس فمن وجهة عقد الكهرباء تتعهد الادارة بان تسلم المستهلك التيار بنصف سعره المعتاد، مما أدى لتنشيط الاستهلاك في سائر الولايات المتحدة، ولاشك ان «ادارة التنسي» تعتبر نجاحاً كبيراً لذلك تلقى الكونغرس بعد الحرب الثانية منهاجاً دعي منهاج «الادارات السبع» يرمي الى الاخذ بالمبادىء نفسها حيال وديان أخرى في الولايات المتحدة.

مقارنة منهاج التنسي بالتنهيج السوفياتي:

ليست تجربة التنسي بعيدة في مفاهيمها عن التنهيج السوفياتي، فقد عني السوفياتيون بحل قضايا استثمار الاراضي المتأخرة. وقد كان لينين يؤكد أن الفلاحين يرتبطون بالنظام الجديد عن طريق الكهرباء والري اكثر مما يرتبطون به عن طريق الخطب. ثم ان القاده السوفياتيين كانوا يرون في الاشتراك بوسائل الانتاج شرطاً أساسياً في نهضة الزراعة اذ يتيح وحده استعمال الفن الحديث. ولكنهم فهموا أيضاً أنه لا يمكن انشاء تعاونيات زراعية الا اذا ثبت بالمشاهدة سمو العمل الجماعي على العمل الفردي من حيث الحصيلة الانتاجية. فنشأ عن ذلك السوفخوزات، «او الحقول الحكومية» التي انشئت على أراض غير مستثمرة، واديرت على أساس المبادىء الصناعية، فكل مستخدم في السوفخوز، من العامل الى المدير، كان بحكم عمال الصناعة، ومهندسيها، ولم تصبح السوفخوزات مراكز تجارب الا فيما بعد.

ولقد رأى الفلاحون ان هذه الحقول التي كانت تطبق فيها الطرائق الفنية والتي يمكن ان يعطي فيها العامل أقصى ما يستطيع من جهد، كانت تعطي حصائل تفوق حصائلهم وتبين لهم ان هذه الحقول وحدها تتمتع باموال كافية لشراء الجرارات

واستئجارها ، ولشراء الماشية والبذار فلما تبينت مزايا الزراعة الجماعية باشرت الحكومة السوفياتية بتطبيق سياستها في تشجيع الكولخوز ، فارسلت الخبراء والمرشدين لاسداء النصائح ولاسيما في العمل الاداري الذي تتطلبه المنظمات الجديدة : فقويت الفكرة التعاونية التي كانت تأنفها الطبقة الزراعية ، وانتشرت عمليات الاشتراكية الزراعية بسرعة وقوة ، فظهر الكولخوز ونظمت القوانين احكامه وكلفت صيانته. ان « جمعيات تحسين الزراعة » تشبه السوفخوز ، ولكن تجربة وادي التنسي انما جرت في ارض محدودة واقتضت استثماراً نفرت منه رؤوس المال الخاصة .

البحث الخامس

التنهيج الدولي

عندما كان ممثلو الدول يجتمعون في جنيف ليتفقوا على مكافحة الافيون ، وليتفقوا جهود الشرطة الوطنية ، او ليدرسوا مشاكل الشغل في المناجم ، مافكر احد منهم بتسمية مقرراتهم « بالمناهج » ولكن منذ عام ١٩٤٠ بدأت تظهر في العالم محاولات كثيرة للتنظيم اسميت « بالمناهج » دون أن تستحق هذه التسمية اذ كانت عبارة عن برامج اجتماعية واقتصادية وضعت استجابة لبعض التمنيات ، اكثر مما كانت تجيب نداء الواقع ، على أن التجارب التي جرت خلال السنين الاخيرة والضروريات العملية أدت الى التفكير بوضع مناهج اقتصادية واجتماعية مدروسة واقعية في النطاق الدولي .

كانت هذه المناهج تبتغي أمرين أساسيين :

١ — تقديم المساعدة وتمويل البلاد الاجنبية ، مثل منهاج مارشال وهي من الناحيه الفنية مناهج جزئية استدعت اتفاقات دولية .

٢ — اتفاق بعض الدول المعنية على بعض الشؤون المشتركة .

وان احدث هذه المناهج وأهمها هو منهاج « المنظمة الاوربية للتعاون الاقتصادي »

الذي فرض ضرورة تنسيق مختلف المناهج في بلاد أوربا الغربية بغية توزيع العملة الاجنبية والبضائع التي وضعها منهاج مارشال تحت تصرفها .

على ان من المبالغة ان ندعو بالمنهاج وثيقة كانت في الاصل دراسة علمية وتوقعية Conjoncturelle للاقتصاد الاوربي . ثم أكمل هذا التقرير وعدل بحذف واضافة ارقام موحدة في المناهج الوطنية فلا يستحق هذا التقرير الدائم ان يعتبر منهاجاً .

ومع ذلك فان هذه الدراسات ودراسات دوائر الامم المتحدة اظهرت اختلال الاقتصاد الاوربي كما أن دوائر المنظمة الاوربية اظهرت ماسينشأ عن ذلك من نتائج وطلبت الى الدول المختلفة اما أن تعيد النظر بمناهجها بجملتها بحسب الهدف المشترك المراد بلوغه كما جرى في فرنسا واما ان تدخل بعض التعديلات على مفاهيمها كما جرى في بريطانيا . فخرج عن ذلك برنامج مشترك لاوربا، يشبه المنهاج البريطاني، من حيث ان المنهاج العام هو منهاج الانظمة الاوربية .

ثم ان الديموقراطيات الشعبية مناهجها المشتركة ، فيما بينها ، او بينها وبين الاتحاد السوفياتي ، وهذه المناهج قاصرة على التجارة الخارجية . على ان هناك محاولات حقيقية للتنهيج في النطاق الدولي ، ولئن كانت الاساليب المتبعة فيها أكثر دقة، فان هذا التنهيج يشبه التنهيج في اوربا الغربية، الا أن بولونيا وتشيكوسلوفاكيا ذهبتا بعيداً في طريق التنهيج المشترك . ومثل ذلك المنهاج الذي وضعته دول شرقي آسيا لتنسيق اقتصادها ، والذي اسمي بمنهاج كولومبو .

ان هذه النظرة العامة السريعة تدل على أنه لاينكر أحد ضرورة عقد الاتفاقات المشتركة التي يجب ان تجلى بشكل مناهج جزئية (مالية أو تجارية أو صناعية) أو بشكل مناهج عامة لجماعات اقتصادية ومن المؤكد أن البلاد المختلفة تود باخلاص الوصول الى نتائج محسوسة ، وتشعر بضرورة ادارة الاقتصاد العالمي ادارة مجدية .

ان التطور الفني أدى الى ضعف الحدود الاقتصادية ، والى جعل البلاد محتاجة

بعضها لبعض كما انهارت الحدود القديمة بين الولايات ، ولكن التطور الفني من السرعة بحيث يحفر هوة عميقة بين النطاق الاقتصادي والنطاق النفساني، فبينما تسقط الحدود الاقتصادية تبقى الحدود الروحية قوية ، وكل مجموعة اقتصادية أصبحت تتجه نحو الاكتفائية إما بصورة لاشعورية واما لانها لاتؤمن بسلم دائم ، ولا تتركها الا اذا لم تجد فيها مصلحتها . ولم يعد الانتاج نتيجة جهود الآخرين، ولكن نتيجة الامكانيات الداخلية ، واكثر مما هو نتيجة الربح النسبي ، الامر الذي يحدو بنا ان نبحث في النطاق الدولي عن تعويض للاخطاء الوطنية ولو عن طريق تحديد الاستيراد . على أن مثل هذه السياسة انما هي سياسة اقتصادية موجهة ، ومن الغريب أن نجد دعاة الحرية في النطاق الداخلي يصبحون من دعاة التوجيه في النطاق الدولي ، ولعل ذلك لانهم لايجدون في التوجيه الاقتصادي الدولي صمامة أمان نافعة ولكن الميكانيكيين لايعتبرون صمامة الامان قطعة أساسية في الآلة ، ويمكننا أن نتساءل ماذا كان من الممكن تنظيم السوق العالمية من غير تدخل في الانتاج او في الاستهلاك أي من غير تنهيج اقتصادي حقيقي يفترض وجود جهاز مركزي لادارة الاقتصاد متمتع بسلطات واسعة ، هذا الجهاز الذي يتراءى وجوده خياليا في النطاق العالمي بينما أصبحت أسسه متينة في نطاق المجموعات الاقتصادية .

❀ ❀ ❀

ابحاث الكتاب

	الصفحة
المقدمة	٣
الباب الاول : المذاهب والنظم الاقتصادية في القرون الوسطى	٧
الفصل الاول : الوقائع والافكار الاقتصادية في العالم العربي	٨
البحث الاول : الوقائع الاقتصادية	٨
البحث الثاني : الافكار الاقتصادية	١٣
الفصل الثاني : النظم والافكار الاقتصادية في العالم الغربي	٢١
البحث الاول : النظم الاقتصادية	٢١
البحث الثاني : الافكار الاقتصادية	٢٧
الباب الثاني : الثورة النقدية والسياسية المركانتيلية	٣٠
الفصل الاول : الثورة النقدية في القرن السادس عشر	٣١
البحث الاول : مظاهر التطور في القرن السادس عشر	٣١
البحث الثاني : الثورة النقدية	٣٤
الفصل الثاني : المبادىء والسياسات المركانتيلية	٤٦
البحث الاول : اسس المذهب المركانتيلي	٤٦

البحث الثاني : نمو المذهب المركانتيلي ٤٩
البحث الثالث : ما للمذهب المركانتيلي وماعليه ٥٢

الباب الثالث : الثورة الصناعية ٥٦

الفصل الاول : مراحل الانقلاب الصناعي ٥٨
الفصل الثاني : اسباب الانقلاب الصناعي ٦٣

الباب الرابع : الثورة الفردية ٧٠

الفصل الاول : مؤسسو الاقتصاد السياسي ٧٢
البحث الاول : الفيزيوقراطيون ٧٢
البحث الثاني : ادم سميث ٧٧
الفصل الثاني : المذهب المدرسي ٨١
البحث الاول : الاتجاه الانكليزي المتشائم ٨١
البحث الثاني : الاتجاه الفرنسي المتفائل ٨٥
البحث الثالث : ستوارت ميل ٨٧
البحث الرابع : المذهب المدرسي في العصر الحديث ٩١
الفصل الثالث : مبدأ الحرية الاقتصادية ٩٣
الفصل الرابع : نقد مذهب الحرية الاقتصادية ٩٨
الفصل الخامس : الحياة الاقتصادية في القرن التاسع عشر ١١١

الباب الخامس : معارضة المذهب المدرسي ١١٩

الفصل الاول : معارضة الطريقة المدرسية : المذهب التاريخي ١٢١
الفصل الثاني : مذاهب التدخل الاقتصادي ١٢٥

البحث الاول سيسموندي وتشريع العمل ١٢٥
البحث الثاني : ليست ومذهب الاقتصاد القومي ١٢٨
الفصل الثالث : الاشتراكية المثالية ١٣٣
البحث الاول : سن سيمون وطليعة الاقتصاد المنهاجي ١٣٤
البحث الثاني : فوريه والعمل الممتع ١٣٨
البحث الثالث: رواد رشدال والجمعية التعاونية ١٤١
الفصل الرابع : الفردية الثورية : الفوضوية والنقابية ١٤٣
البحث الاول : برودون واصول الفوضوية ١٤٣
البحث الثاني : النقابية الثورية ١٤٧
الفصل الخامس : كارل ماركس او الاشتراكية العلمية ١٥٢
البحث الاول : عرض الافكار الماركسية ١٥٣
البحث الثاني : نقد الماركسية ١٥٨
الفصل السادس: المذاهب المستمدة من المسيحية ١٦٤
البحث الاول : مذهب لوبلي ١٦٤
البحث الثاني : الكاثوليكية الاجتماعية ١٦٧
الفصل السابع : الوان اخرى من الاشتراكية ١٧١
الفصل الثامن : بين الاشتراكية وخصومها ١٧٣
البحث الاول : تعريف الاشتراكية ١٧٣
البحث الثاني : بين الاشتراكية وخصومها ١٧٩

الباب السابع : المذاهب والنظم الاقتصادية في القرن العشرين

الفصل الاول : النظام الاقتصادي في القرن العشرين ١٨٦

الفصل الثاني : المذاهب الاقتصادية في القرن العشرين	١٩١
البحث الاول : الاقتصاد الموجه او المراقب	١٩٣
البحث الثاني : الاقتصاد الموجه في الولايات المتحدة	١٩٨
الفصل الثالث : التنهيج الاقتصادي	٢٠٨
البحث الاول : التنهيج الكامل	٢١١
البحث الثاني : الاقتصاد المنهاجي الروسي	٢٢١
البحث الثالث : التنهيج المرن	٢٤٦
البحث الرابع : المناهج الجزئية	٢٥٥
البحث الخامس : التنهيج الدولي	٢٥٨

DATE DUE

330.9:Sa18mA:c.1
السمان ،احمد
موجز تاريخ المذاهب والنظم الاقتصادي
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01015529